

رَحْفَةُ الْقَارِي
مُحَلَّ
شِكَاكِ الْبَخَارِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
فهرس الجزء الثاني من تحفة القارى بشرح صحيح البخارى

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٥	باب متى يصح سماع الصغير	٢	كتاب العلم
١٥	باب الخروج في طلب العلم	٢	تعريف العلم
١٥	باب فضل من علم وعلم	٣	تعريف العقل
١٤	باب رفع العلم وظهور الجهل	٣	باب فضل العلم
١٤	باب فضل العلم	٣	باب من سئل علماء وهو مشتغل في حديث
١٤	باب الفتيا وهو واقف على ظهير الدابة	-	فأتم الحديث ثم أجاب السائل
-	او غيرها	٤	باب من سرفح صوته بالعلم
١٨	باب من اجاب الفتيا باشارة اليد والرأس	٥	باب قول المحدث حدثنا واخبرنا وانبأنا
١٩	باب متى يصح النبي صلى الله عليه وسلم وقد	٦	باب طرح الامام امسئلة على اصحابه
-	عند النقيس على ان يحفظوا الايمان والعلم	-	لينعتبر ما عندهم من العلم
-	وبخبروا من وراءهم	٦	باب القراءة والعرض على المحدثات
١٩	باب الرحلة في المسئلة النازلة	٦	باب ما يذكرو في المناولة وكتاب من العلم
٢٠	باب التناوب في العلم	٨	بالعلم الى السبلين بيان الفرق بين جميع بنى كروجم عثمان
٢٠	باب الغضب في الموعظة والتعليم اذا	٨	باب ما قد حدث حيث ينتهي به المجلس من
-	مرأى ما يكره	-	راى فيه في الحلقة فجلس فيها
٢١	باب من برئت ركبته عند الامام او المحدث	٩	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب
٢٢	باب من اعاد الحديث ثلاثا لم يفهم	-	مبلغا وسمى من سامع
٢٢	باب تعليم الرجل امته واهله	٩	باب العلم قبل القول والعمل
٢٦	باب عظة الامام للنساء وتعليمهن	١٠	باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم
٢٦	باب الحرص على الحديث	-	يتقونهم بانهم عظة والله امرى لا ينقضوا
٢٦	باب كيف يقبض العلم	١٠	باب من جمل اهل العلم ايا ما معلومة
٢٤	باب هل يجعل للنساء من عيادة في العلم	١١	باب من يرد الله به خير الفقه في الدين
٢٤	باب من سمع شيئا فلم يفهمه فارجعه حتى يعرفه	١١	باب المقدم في العلم
٢٨	باب ما يبلغ العلم الشاهد الغائب	١٣	باب الا غتباط في العلم بالحكمة
٢٩	باب اثم من كذاب على النبي صلى الله عليه وسلم	١٣	باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر
٣٠	باب كذابة العلم	١٣	الى الخضر عليه السلام كلمة في حياة الخضر عليه السلام
٣٤	باب العلم والعظة بالدليل	١٣	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٥٨	باب من تبرأ على مبتدئين	٢٨	باب السعي بالعلم
٥٨	باب من تبرأ وجه النساء الى البراءة	٢٩	باب حفظ العلم
٦٠	باب المتبرأ من البيوت	٢٩	باب الانصاف بعلماء
٦٠	باب الاستنجاء بالماء	٢٩	باب ما يستحب للعالم اذا سئل اي الناس
٦٠	باب من حمل معه الماء لطهوره	٢٩	اعلم في كل العلم الى الله تعالى
٦١	باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء	٢٩	باب من سأل وهو قائم عالما جالسا
٦١	باب النوى عن الاستنجاء باليمين	٢٩	باب للسؤال والفتيا عند روى الجمار
٦١	باب لا يمسه ذكره يمينه اذا بال	٢٩	باب قول الله تعالى وما اوتيتهم من العلم الا قليلا
٦١	باب الاستنجاء بالحجارة	-	بيان الفرق بين الروح والنفس
٦١	باب لا يستنجي بروث	٢٩	باب من ترك بعض الاختيار مخافة ان
٦٢	باب الوضوء مرة مرة	٢٩	يقصر فهم بعض الناس فيقعروا في اشياء منه
٦٢	باب الوضوء مرتين مرتين	٢٩	باب من خص قداما دون قوم كراهية
٦٣	باب الوضوء ثلاثا	٢٩	ان لا يفهموا باب الحياء في العلم
٦٣	باب الاستنشاس في الوضوء	٢٩	باب من استنجى فامر غيره بالسؤال
٦٣	باب غسل الرجلين ولا يمسه على القدمين	٢٩	باب ذكر العلم والفتيا في المسجد
٦٦	باب المضمضة في الوضوء	٢٩	باب من اجاب سائل بالثبوت ما سأل
٦٦	باب غسل الاغصان	٢٩	كتاب الوضوء باب في الوضوء
٦٦	باب غسل الرجلين في الثلثين ولا يمسه	٢٩
٦٦	باب غسل الرجلين	٢٩	باب لا تقبل صلاة بغير طهور
٦٦	باب التيمم في الوضوء والغسل	٢٩	باب فضل الوضوء والغسل للمحجلين من
٦٦	باب التماس الوضوء اذا كانت الصلاة	٢٩	آثار الوضوء
٦٨	باب الماء الذي يغسل به شعر الانسان	٢٩	باب لا يتوضأ من الثلث حتى يستيقظ
-	باب الكلاب ومماها في المسجد	٢٩	باب التحفيف في الوضوء
٦٨	باب اذا شرب الكلب في الاناء	٢٩	باب اسبغ الوضوء
٦٨	باب من لم ير الوضوء الا من الخضر حزين	٢٩	باب غسل الوجه باليدين من غيرة وجهه
٦٨	باب النقبل والداير	٢٩	باب التسمية على كل حال وعند الوقاع
٦٨	باب تحقيق وجوب الوضوء من الخارج من	٢٩	باب ما يقول عند الخلاء
٦٨	باب غير السبيلين	٢٩	باب وضع الماء عند الخلاء
٦٨	باب تحقيق وجوب الوضوء من القرهقره	٢٩	باب لا تستقبل القبلة بغائط او بول عند
٦٨	باب ذكر ما جاء فيه من المسانيد والراويل	٢٩	البناء هذا امر او نحوه
٦٨	باب الرجل يوضئ صاحبه	٢٩	

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٩١	باب البول الصبيان	٤٨	باب قراعة القرآن بعد الحلات وغيرها
٩١	باب البول قائماً وقاعداً	٤٩	باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المشغل
٩١	باب البول عند صاحبه والتستر بالحائط	٨٠	باب مسح الرأس كله
٩١	باب البول عند سباطة قوم	٨٠	باب غسل الرجلين إلى الكعبين
٩٢	باب غسل الدامر	٨٠	باب استعمال فضل وضوء لناس
٩٢	باب غسل المني وفرجه وغسل ما يصيب	٨١	باب من مضمض واستنشق من عترة
٠	من المرأة	٠	واحدة
٩٣	باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يزل يثوب	٨١	باب مسح الرأس مرة
٩٣	باب البوال الأبل والدواب والغنم	٨٢	باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل
٠	ومرايضها	٠	وضوء المرأة
٩٤	باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء	٨٣	باب صب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه
٩٤	باب البول في الماء الدار	٠	على المغمى عليه
٩٨	باب إذا انقي على ظهر المني لم يذرا وجيفة	٨٣	باب الغسل والوضوء في المختص والقدح
٠	المرغسل عليه صلواته	٠	والخشب والحجارة
٩٩	باب البزاق والمخاط ونحوه في الثوب	٨٣	باب الوضوء من التور
١٠٠	باب لا يجوز الوضوء بالثياب ولا بالمسكر	٨٣	باب الوضوء بالمد
١٠٠	باب غسل المرأة أباه والد من وجهه	٨٤	باب المسح على الخفين
١٠٠	باب السرالث	٨٤	حكم المسح على العمامة
١٠١	باب دفع السر إلى الأكبر	٨٥	باب إذا دخل رجله وهما ظاهران
١٠٢	باب فضل من بات على الوضوء	٨٦	باب من لم يتوضأ من حماسة والسويق
١٠٣	كتاب الغسل	٨٦	بيان الحكمة في الوضوء مما مست الناس
١٠٣	باب الوضوء قبل الغسل	٨٦	باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ
١٠٣	باب غسل الرجل مع امرأته	٨٤	باب هل يضمض من اللبن
١٠٣	باب الغسل بالصاع ونحوه	٨٤	باب الوضوء من النوم
١٠٣	باب من افاض على رأسه ثلاثاً	٨٤	باب الوضوء من غير حدث
١٠٤	باب الغسل مرة واحدة	٨٨	ذكر اختلاف السلف في معنى آية الوضوء
١٠٤	باب من بدأ بالخلاب أو الطيب عند الغسل	٨٩	باب من أكل ثوران لا يستتر من بوله
١٠٤	باب المضمضة والاستنشق في الجنابة	٩٠	باب ما جاء في غسل البول
١٠٤	باب مسح اليد بالقرات لتكون أنقى	٩٠	باب تولد النبي صلى الله عليه وسلم والناس
١٠٤	باب هل يدخل الجنابة في الأثام قبل أن يغسلها	٠	الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد
٠	إذا لم يكن على يده قذر وغيره الجنابة	٩٠	باب صب الماء على البول في المسجد

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١١٦	باب قراءة الرجل في حجره من أخته	١٠٤	باب من أقر غريمينه على شماله في الغسل
٠	وهي حائض	١٠٤	باب تغريق الغسل والوضوء
١١٦	باب من سمي بالنفاس حيضا	١٠٨	باب إذا جالهم بشر عادي ومن دار على نسائه
١١٤	باب مباشرة الحائض	٠	في غسل واحد
١١٨	باب تزلة الحائض الصوم	١٠٨	باب غسل المذي والوضوء منه
١١٨	باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطهارة	١٠٨	باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب
٠	بالبهت	١٠٨	باب تخليل الشعر حتى ظن بأنه قد أسرى
١٢٠	باب الاستحاضة	٠	بشرته إذا ضاع عليه
١٢٠	باب غسل دم الحيض	١٠٩	باب من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده
١٢٠	باب اعتكاف المستحاضة	٠	ولم يعد غسل مواضع الوضوء منه مرة أخرى
١٢٠	باب هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه	١٠٩	باب إذا ذكر في المسجد أنه جيب خرج كاهو
١٢١	باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض	٠	ولا يتيحم
١٢١	باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض	١٠٩	باب بغض اليدين من غسل الجنابة
١٢١	باب غسل الحيض	١٠٩	باب من بدأ بشق رأسه ولا يمين في الغسل
١٢١	باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض	١٠٩	باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة
١٢٢	باب نقص المرأة شعرها عند غسل الحيض	٠	ومن تستتر والمستتر أفضل
١٢٢	باب قول الله عز وجل مخلقة وغير مخلقة	١١٠	باب من تستر في الغسل عند الذن
١٢٣	باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة	١١٠	باب إذا احتملت المرأة
١٢٣	باب أقبال الحيض وإدبارها وتحقق معني	١١٠	باب عرق الجنب وإن المسلم لا ينجس
٠	أقبال الحيض وإدبارها	١١٠	باب الجنب يخرج ويكفي في السوق وغيرها
١٢٨	باب لا تقضي الحائض الصلاة	١١١	باب كينونة الجنب في البيت إذا استرضا
١٢٩	باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها	٠	قبل أن يغتسل
١٢٩	باب من ارتحل ثياب الحيض سوى ثيابها	١١١	باب ثوب الجنب
١٢٩	باب شرب الحائض العيدين ودعوة المسلمين	١١١	باب الجنب يتوضأ ثم ينام
٠	ويغتزل المصلي	١١٢	باب إذا انشقق الختانان
١٣٠	باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما	١١٣	باب غسل ما يصب من فرج المرأة
٠	يصدق النساء في الحيض والحمل فيما يمكن	١١٣	كتاب الحيض
١٣٢	باب الصغرة والكدر في غير أيام الحيض	١١٥	باب كيف كان يدا الحيض
١٣٣	باب عرق الاستحاضة	١١٥	باب الإبر للسام إذا فسن
١٣٣	باب المرأة تحيض بعد الاستحاضة	١١٦	باب غسل الحائض رأس من وجبها و
١٣٣	باب إذا أسرأت المستحاضة الطهر	٠	تترجيلة

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٤٠	باب الصلاة عن النسياء وسننها	١٣٣	باب
١٤١	باب كراهية التعري في صلاة وغيرها	١٣٤	رسالة وحيدة في تحقيق ما ورد من
١٤١	باب الصلاة في القميص والسر والويل	١٣٥	البيانات المختلفة في أحاديث الحبيب
-	والتيان والقباء	-	والاستحاضة وبيان الفرق بينها
١٤٢	باب ما يستتر من العورة	-	كتاب التيمم
١٤٢	باب الصلاة بغير رداء	١٣٧	بيان الفرق بين آية النساء وآية المائدة
١٤٣	باب ما يبدل كسر في الفخذ	١٣٨	باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً
١٤٥	باب في كسر تصلي المرأة من الثياب	١٣٩	باب التيمم في الحصى إذا لم يجد الماء
١٤٥	باب إذا سقط في ثوب له علامة نظر إلى عليها	١٤٠	وخاف فوت الصلاة
١٤٦	باب أن سقط في ثوب مصلوب أو تصاوير	-	على يده في يديه بعد ما يغرب بهما
-	هل تفسد صلاة ما بيني عن ذلك	١٤١	دمعيد للتيمم
١٤٦	باب من صلى في ثوب حرير بشر نزع	-	باب التيمم للموجة والكفين
١٤٦	باب في الثوب الأحمر	١٤٢	باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه
١٤٦	باب الصلاة في السطح والمنبر والخشب	١٤٣	من الماء
١٤٨	باب إذا صاب ثوب المصلي ثم إذا احتج	-	باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض
١٤٨	باب على الحصى	١٤٤	إذا طوت وخاف العطش تيمم
١٤٨	باب الصلاة على الخمر	-	باب التيمم ضربة
١٤٨	باب الصلاة على الفراش	١٤٥	باب
١٤٩	باب الصلاة على الثوب في شدة الحر	١٤٦	كتاب الصلوة
١٤٩	باب الصلاة في النعال وتحقيق ذلك	١٤٧	بيان معنى الصلاة لغة وشرعاً واستقفاً
١٤٩	باب الصلاة في الخفاف	١٤٨	بيان الحكمة في مشروعية الصلاة
١٤٩	باب إذا لم يتم السجود	١٤٩	بيان الحكمة في السر في النظر والعصر
١٤٩	باب يبدي ضيعه ويحيا في جنبه في السجود	١٥٠	والجرم في العشائين والفجر
١٤٩	باب استقبال القبلة	-	باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء
١٤٩	باب فضل استقبال القبلة	١٥١	باب وجوب الصلاة في الثياب
١٤٩	باب قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق	١٥٢	باب عقد الإحرام على التقا في الصلاة
١٤٩	باب قول الله عز وجل واتخذوا من	١٥٣	باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقاً به
١٤٩	مقام إبراهيم مصلح	١٥٤	باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل
١٤٩	باب الشاهد منه القبلة حيث	-	على عاتقه
١٤٩	كان	١٥٥	باب إذا كان الثوب ضيقاً

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٨٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جئت لي	١٨٢	باب ما جاء في القبلة ومن لم ير إلا عادية
-	بلا مرض مسجدا أو طهره	-	على من سلكى نصلى إلى غير القبلة
١٨٦	باب نوم المرأة في المسجد	١٨٥	باب حلت البزاق باليد من المسجد
١٨٦	باب نوم الرجال في المسجد	١٨٦	باب حلت المفاط بالحصى من المسجد
١٨٩	باب الصلوة إذا قد مر من سفر	١٨٦	باب لا يصح عن يمينه في الصلوة
١٨٤	باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع	١٨٦	باب لا يصح عن يساره أو تعت هذا منه
-	ركعتين قبل أن يجلس	-	اليسرى
١٨٤	باب الحمد في المسجد	١٨٤	باب كفارة البزاق في المسجد
١٨٤	باب بياض المسجد	١٨٤	باب دفن النجاسة في المسجد
١٨٩	باب المتعاون في بناء المسجد	١٨٤	باب إذا بدرك البزاق قليلا فخذ بطمث
١٩٠	باب الاستعانة بالتجار والعوام في إيراد	١٨٤	باب عظة الزمان للناس في إتمام الصلوة
-	المتبر والمسجد	-	وذكر القبلة
١٩٠	باب من بنى مسجدا	١٨٨	باب هل يقال مسجد بنى فلان
١٩١	باب يأخذ ينصرف الليل إذا مر في المسجد	١٨٨	باب القسمة وتجليق القن في المسجد
١٩١	باب المرور في المسجد	١٨٩	باب من دعى لطعام في المسجد ومن
١٩١	باب الشعر في المسجد	-	أجاب منه
١٩٢	باب أصحاب الخراب في المسجد	١٨٩	باب القضاء واللعان في المسجد
١٩٢	باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد	١٨٩	باب إذا دخل بيتا صلى حيث شاء أو حيث
١٩٣	باب التقاضى والملازمة في المسجد	-	أمر ولا يتجسس
١٩٣	باب كفن المسجد والتقاط الخرق والنقوى	١٨٠	باب المساجد في البيوت
-	والعيون	١٨٠	باب التمسك في دخول المسجد وغيره
١٩٣	باب تعريض متجارية الحرم في المسجد	١٨١	باب هل ينشئ قبورا مشركي الجاهلية
١٩٣	باب الخلد من المسجد	-	ويقتل مكانها مساجدا
١٩٣	باب الأسير والغريم يربط في المسجد	١٨٢	باب الصلوة في موضع القسمة
١٩٣	باب لا يقتل إذا أسلح وسربط الأسير	١٨٣	باب الصلوة في موضع القسمة
-	في المسجد	١٨٣	باب من عصى وقادامة طور أو نار أو شيء
١٩٥	باب الخيمة في المسجد ثم فنى وغيره	-	عما يعبد فأراد به وجه الله عز وجل
١٩٥	باب إدخال البعير في المسجد للعلّة	١٨٤	باب كراهية الصلوة في المقابر
١٩٥	باب	١٨٥	باب الصلوة في موضع الخسف و
١٩٤	باب الخوخة والممر في المسجد	-	الحداب
١٩٤	باب الأيواف والعلق للكعبة والمساجد	١٨٥	باب الصلوة في البيعة

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢٠٨	باب الصلوة بين السواري في غير جماعة	١٩٤	باب دخول المظهر في المسجد
٢٠٩	باب الصلوة الى السراية والبعير	١٩٤	باب رفع الصوت في المسجد
٢٠٩	باب الصلوة الى السراير	١٩٨	باب الخلق والجلوس في المسجد
٢٠٩	باب ليبرد المصلي من مريين يديه	١٩٩	باب الاستلقاء في المسجد
٢١٠	باب اشتم المارئين يدي المصلي	١٩٩	باب المسجد يكون في الطريق من غير
٢١٠	باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي	٢٠٠	باب الصلوة في مسجد السوق
٢١٠	باب الصلوة خلف الناس	٢٠٠	باب تشييت الاصاب في المسجد وغيره
٢١٠	باب التطوع خلف المرأة	٢٠١	باب المساجد التي على طرق البلد بينة
٢١١	باب من لا يقطع صلوة شيء	٢٠١	المواضع التي على فيها النبي صلى الله عليه وسلم
٢١١	باب اذا حمل جارية صغيرة عليه	٢٠٢	باب السقرة
٢١١	باب الصلوة	٢٠٢	باب سقرة الامام سقرة عن خلفه
٢١٢	باب اذا خطب الى فراش فيه حائض	٢٠٢	حدوث الخط في السقرة
٢١٢	باب هل يقصر الرجل امرأته عند	٢٠٢	باب قدر كمر ينبغي ان يكون بين المصلي
٢١٢	باب المرأة تطرح عن المصلي شيئا	٢٠٢	والسقرة
٢٠٨	باب الاذي	٢٠٢	باب الصلوة الى الحربة
٢٠٨	باب الاذي	٢٠٢	باب الصلوة الى الصخرة
٢٠٨	باب الاذي	٢٠٢	باب السقرة بمكة وغيرها
٢٠٨	باب الاذي	٢٠٨	باب الصلوة الى الاسطرانة

الحمد لله قد مكث فهرس البحر والثاني من تحفة القاري جعل البواب صحيح بنجار
 والله الحمد اولا وآخرا





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَصَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَوَفَّقَنَا لِمَنْ مَعَانِي أَنْتَ يَا نَبِيَّهِ
سَيِّدِ الْوَالِدِينَ وَالْأَخِيرِينَ عَمِلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَرَحْمَتِهِ لِيَجْعَلَ لِي مَجْلِسًا وَمَعْلَمًا بِأَرْكَامِ الرَّاحِمِينَ

أَمَّا بَعْدُ فَعَلَا الْجُزْءَ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ مُسْتَقَالِيهِ

تَحْفَةُ الْقَارِي

مُشْكَلَاتُ الْبَحَارِي

مِنْ تَالِيفِ حَضْرَةِ الْأَسْتَاذِ مَوْلَانَا الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ أَدْرِيسٍ الْكَانْدَهْلَوِيِّ
حَرَسَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِعَيْنِ عَنَانِيهِ وَنَفَعَ الْمُسْلِمِينَ وَآيَاهِ بَعْلُومِهِ أَمِينَ
طبع على نفقة

المكتبة العشانية

صَاحِبُهَا الْقَارِي مُحَمَّدُ عَثْمَانُ الصَّدِيقِيُّ شَكَرَ اللَّهُ سَعْيَهُ وَجَعَلَ الصَّدَقَاتِ

شِعَارًا وَدِشَانًا - أَمِينَ

مَنْزِلُ الْجَامِعَةِ الْأَشْرَفِيَّةِ

بِهَلْدَةِ لَاهُورِ مِنْ پَاكِسْتَانِ

تَرْجُمَانِ اسْلَامِ پَرِسِ لَاهُورِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعِلْمِ

أى فى بيان ما يتعلق بالعلم قد صمد على سائر الكتب التى بعد لأن مدار تلك الكتب كلها على العلم واما المريد على كتاب الايمان لان الايمان اقل واجب على المكلف ولانه افضل الامور واشرفها على الاطلاق ولانه مدار كل خير وسعادة واما يجب بتحصيل العلم الشرعى بعد الايمان وعلى العلم مدار كل شئ ولذا اقدمه على الحقه فيجب على المؤمن بعد الايمان ان يعلم الدين وشرائع الاسلام اما تقدير كتاب الوصى فلتوقف معرفة الايمان وجميع ما يتعلق بالدين عليه اوله اول خير نزل من السماء الى اهل الارض والمراد بالعلم علم ما يتعلق بالايمان وبالاسلام وبالاحسان ومعرفة اصول الدين فرض بالاجتهاد ومعرفة شرائع الاسلام والاحكام الظاهرة فرض بفترى علماء الشريعة ومعرفة الاحسان والاحكام الباطنة مثل الاخلاص والتوحيدين والصبر والشم وغيرها مما يتعلق بتركيب الباطن فرض بفترى علماء الاخرة :

تَعْرِيفُ الْعِلْمِ

اعلم ان العلم هو ما به الانكشاف لكن يختلف فى تعيين مصدر هذا المفهوم فذهب الامام ابو منصور الماتريدي الى ان العلم صفة بسيطة يتعلق بها المذكور لمن قامت مبه اى يتبين وينكشف به المذكور اى المعلوم سواء كان موجودا او معدوما وهذا التفسير لما تقرر عن مشايخنا الماتريدي كثر هم الله تعالى وقد يفسر ذلك ويعبر عنه بالحالة الانجلابية الحاصلة عند توجه النفس الى شئ فى انكشافه وليس العلم زائدا على هذا النقل اى الحالة الانجلابية التى ينكشف بها الشئ المتوجه اليها بالنفس فى الكشف فخر من الانكشاف سواء كان الشئ موجودا او معدوما ممكنا او مستعاضا ان كان المراد بالانكشاف مطلق الانكشاف كان التعريف شاملا للظن والتقليد وان كان المراد به الانكشاف التام فخرج منه الظن والتقليد وذهب جمهور الحكماء الى ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة فى الذهن ولا يخفى على اولى الاباب ان ما قاله المشايخ الماتريدي هو الاقرب الى الصواب لانهم اتفقوا على ان العلم هو مبدأ الانكشاف ومنشأ الظهور فيجب ان يكون العلم نور اظاهرا بنفسه مظهر الغير كما قالوا ان الوجود نور وانعد مظلمة والفرق بين النورين والظلمتين ان الوجود يور الاشياء فى ظرف الخارج والعلم يور الاشياء ويظهرها فى ظرف الذهن - والعن مظلمة خارجية يزيلها نور الوجود والجمل مظلمة ذهنية يزيلها نور العلم وقد ورد التعبير عن العلم فى الكتاب والسنة

وفقره بالامنة بالنور والله دس القائل
شكوت اے دکیج سوء حفظی : فاوصالی اے تریک المعاصی
فان العلم نور من الله : ونور الله لا يعطى لعاصی

تعریف العقل

قال صدار الاسلام البزدوی اجمع اهل القبلة ان العقل آلة وقوم العلم بالاشياء
كالعين آلة وقوم العلم بالمرئيات والاذن آلة وقوم العلم بالمسموعات والانف آلة وقوم
العلم بالمشمومات والعمر آلة وقوم العلم بالذوات واليد آلة وقوم العلم بالملبوسات لان
الله تعالى اجري العادة ان العبد يصير فاعلا بالآلات وان لم تكن الآلة شرطا وجوب الفعل
فلن الله تعالى فاعلا بلا آلة والله تعالى خلق العقل وجعله آلة لمعرفة الاشياء في حق العباد وهو
جسم لطيف مضيئ محله الرأس عند عامة اهل السنة والجماعة واثره يقع على القلب فيصير
القلب مدركا بنور العقل الاشياء كالعين تصير مدركة بنور الشمس وبنور السراج الاشياء فاذا
قل النور اضعفت قل الادراك وضعف واذا الغمام انور اضعف الادراك وعند بعض المعتزلة العقل عرض
وعند بعض الاشعرية العقل نوع من العلم ووجه قول عامة اهل السنة والجماعة حديث سمعنا
من ائمتنا باسانيد متصلة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خبر عن الله انه قال ما خلقت شيئا
احسن من العقل فقلت له لقد مررت بمفقتك له تأخرت تأخر فقلت بكت اعبدك وبكت اذهب وبكت
اعاقب قد لنا هنا الحديث انه جسم لطيف نوراني يمد سرته به الاشياء وقال اكثر العلماء ان محله
الداماغ واثره في القلب بنور لا يدركه القلب الاشياء واليه اشار اصحابنا فانهم قالوا اذا ضرب
السان رأس غيره فزال عقله جعلوا العقل في الرأس وبهذا الحديث يبطل ما قالوا من ان العقل
عرض او نوع من العلم ولكن يقال عقل اذا علم كما يقال ابصر اذا علم لان العقل يعلم ويقال
فلان عاقل اي عالم لان العقل يمد كرويرا به العلم ويقال عاقل اي ذو عقل كحايه قال تامل ولا ين
اي ذو قمر وذو لبن - كذا في اصول الدين ههنا

باب فضل العلم

اي في بيان فضيلة العلم وعلو منزلته عند الله عز وجل وكثرة ثوابه في الدارين والاخرية
بدأ المصنف رحمه النظر في فضل العلم من غير نظرية حقيقة لان النظر في حقائق الاشياء ليس من
فن ذلك الكتاب واقتصر في هذا الباب على آيتين ولم يخرج حجة واحدة مستدل في ذلك لانه
لا يرى الآيتين كآيتين لا ثبات ذلك اوله لانه لم يجد حجة في علمه شرطه او لكثرة الاحاديث
لله آلة على فضل العلم التي اخرجها في هذا الكتاب والله اعلم والاحاديث الواردة
في فضل العالم العابد اكثر من ان تحصى قال المناوي المراد بالعالم في هذا الاحاديث من
صرف زمانه للتعليم والافتاء والتصنيف ونحو ذلك والمراد بالعابد من المقطع للعبادة تاركا

ذلت وإن كان عالماً - كذا في فيض القدير ص ١٣١ والافتخاف ص ١٣٢ وفي الحديث فضل العلم
 أحب إلى من فضل العبادة وخير دِينكم الورع أخرجه البزار والطبراني في الأوسط والمحاكم
 عن حذيفة وقال المنذري وأسناده لا بأس به وقال في موضع آخر حسن وأخوه الحاكم عن
 سعد بن أبي وقاص ومعنى الحديث أن نفل العلم أفضل من نفل العمل كما أن فرض العلم أفضل
 من فرض العمل وفضل العلم ما زاد على المفترض - كذا في فيض القدير ص ١٣٢

فائدة جلية

قال السيد طي عن ابن النمر ملكاني أعلم أن التفصيل تارة يكون بين الصفتين وتارة يكون
 بين المتصفين ثم التفصيل بين المتصفين قد يراد به الماهية ثم منها شراً أو قد يراد به الأقرب
 إلى الله تعالى ثم قال وأعلم أن فضيلة العمل على العمل أو الوصف على الوصف والشخص
 على شخص من الأمور السابقة لأن الدرجات متفاوتة تارة بحسب تفاوت رتب الأعمال
 وتارة بحسب خصوصية عمل خاص وبوقت خاص - كذا في الافتخاف ص ١٣٣

باب من سئل عما هو مشغول حديثه فأنتم الحديث ثم أجاب السائل

المقصود منه التنبيه على أدب العالم والمتعلم لما العلم فلما تضمنه من ترك مزاج
 المسائل بل أدبه بالاعراض عنه أو لا حتى استوفى ما كان فيه ثم رجع إلى جوابه ففرق به
 لأنه من الأعزاب وهم حفاة - وأما المتعلم فلما تضمنه من أدب السائل أن لا يسأل العالم
 وهو مشغول بغيره لأن حق الأول مقدّم كذا في الفتح وقال الشافعي والى الله الدهوي
 غرض الإمام من عقد هذا الباب على ما استقدنا من شيخنا دام ظلّه أن تأخير جواب
 السائل كتمام الحديث ليس من باب كتمان العلم فانه غير داخل تحت قوله عليه الصلاة
 والسلام من كنتم عليها الجحيم يلجأ من نار بل الكتمان عدم الإجابة مطلقاً وتأخيرها بشرط
 فوات وقتها كذا في الرسالة - قوله إذا صنعت الأمانة المراد بتضييع الأمانة عدم استعمالها
 على وجهها والأمانة صفة ينصبغ القلب أو لا بلونها ثم ينصبغ بلون الإيمان قاله الشيخ
 الأنصاري قوله إذا وسد الأمر أي فوض الحكم المتعلق بالدين مثل خلافة أو إمارة
 أو قضاء أو قضاء أو تدريس وغير ذلك أسلم غير أهله أي إلى من ليس له بأهل والمعنى
 إذا وسد وشراف من لا يستحق السيادة والشراف فانتظر الساعة لأنه قد جاء شرطها
 كذا في فيض القدير ص ١٣٤ ولما كان العلم بتعيين وقت الساعة مخصوصاً بالعلم الغيوب
 أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن إمارته وعلامة لها الميزان ظهر من هاتين

باب من رفع صوته بالعلم

أي بكلام يدل عليه إذا العلم صفة معنوية لا يتصور رفع الصوت به (ت) مقصود

المؤلف إن كونه عليه الصلاة والسلام ليس بصيناب المراد نفى كونه صيناباً في اليهود
 والمجيب لا في إقادة العلم والإحكام كذا في الرسالة وقال المحدثات الداوي بندي مقصود
 المصنف بيان أن رفيع الصوت بالعلم والجهل به لإجل الضمير ورثاً مستحسن إذا لم يكن
 منشأه الكبر والترف والله أعلم - وقال البدر العيني وجه المناسبة بين البابين من حيث
 أن المذكور في الباب السابق سؤال السائل عن العلم والعالم قد يحتاج إلى رفيع الصوت
 في الجواب لإجل غفلة السائل ولجهاً روعاً والحاصل أن رفيع الصوت عند الإقادة مستحب
 إذا لم يكن رفيع الصوت مفيداً للعلم ومعيناً على فهمه ومنزلاً للغفلة عن المتعلم قوله
 تمسح على أرجلنا معناه تغسل غسلًا خفيفاً مبقحاً حتى يرى كأنه مسح ثامرهم النبي صلى الله
 عليه وسلم بأسياخ الغسل ونههم على أن وظيفة الرجلين هو الغسل التام لا الغسل المشابه
 بالمسح كغسل هؤلاء وليس معناه ما أشار إليه بعضهم أنه دليل على أنهم كانوا يمسحون قنابهم
 النبي صلى الله عليه وسلم وأمرهم بالغسل والدليل على ما قلنا ما ورد في رواية أخرى
 رأى قوماً توضأوا وكانهم تركوا من أرجلهم شيئاً فهذا يدل على أنهم كانوا يغسلون ولكن غسلًا
 قريباً من المسح فلذا قال ٣٧ استغو الوضوء (ع) قوله دليل للأعقاب من الناس أي دليل لأعقاب
 المقصرين في غسلها (ع) فكان مقصودهم غسل الرجلين لا مسحها لكن لما تعجلوا في غسل الرجلين
 ولم يسيغوا الغسل لشدة تقوهم الصلاة فصاروا كأنهم يمسحون لا يغسلون فقال لهم النبي
 صلى الله عليه وسلم دليل للأعقاب من الناس أي هذا الذنابون في الغسل - والله أعلم

باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأنبأنا

مراد كل هل هذا كالألفاظ بمعنى واحد لا يعني أن هذا كالألفاظ متحد ومتساوية
 لا فرق بينها في الإطلاق أو مختلفة ومتفاوتة وإيراد قول ابن عيينة دون غيره كذا على
 أنه مختار - وحاصله أنه لا فرق بين صيغ الإداء وإن التحدث بالاختيار والانباء عندهم واحد
 وهو من هب الأمانة الأربعة وألبه مال الطمحي وقال آخرون بالتفريق بين الصيغ بحسب قرائن
 القمهل فلما سمعنا من لفظ الشيخ سمعت واحدنا ولما قرأنا على الشيخ أخبرنا والأحوط لا فصاح
 بصورة الواقع فيقول إن كان قرأت قرأت على فلان أو أخبرنا بقراءة في علمه وإن كان سمع قرأت
 على فلان وأنا سمع وأنبأنا ونبأنا بالتشديد للأجالة التي يشاهد بها الشيخ من يميز وهذا من هب
 ابن جرير والذو شراعي وابن وهب قالوا بالبغاري هذا كالتعاليق تنبيهاً على أن الصيغ في تارة يقول
 حدثنا وتارة أخبرنا وتارة سمعت فقال ذلك على أنه لا فرق بينها - وتنبيهاً على أن العنونة حكمها
 الرصلي عند ثبت اللفظ وعلى رأي الجمهور رها حكم لا اتصال - وقال السدي مراد المصنف بهذا
 الترجمة هل لهذا القول ونحوه أصل بان مراد في كلامه صلى الله عليه وسلم وكلام أصحابه أمر
 لا دليل مراد هل هذا كالألفاظ بمعنى واحد أم لا وانت خبير بان ما ذكرنا في الباب لا يدل
 على ذلك لا يكلف ولعله لا يتم - وعلى ما ذكرنا فذكر قول ابن عيينة استظهره الله أعلم

انتفى كلامه - المراد بالمحدث الذي يحدث غيره لا المعنى الاصطلاحي وهو الذي يشتغل بالمحدث النبوي (ع) وقيل المقصود بهذا الباب بيان آداب التحديث والفاظ الاداء التي كانوا يرفعونها عند الرواية -

تنبيه

مرادهم بالتسوية بين هذا الالفاظ انما هي التسوية في صحة الاخذ بها سرّاً اعلى من انكروا سرّاً وليس مرادهم التسوية في المرتبة اذ لا شت انما متفاوتة المراتب بالبداهة

باب طرح الامام المسئلة على اصحابه ليختبر ما عندهم من العلم

مقصود ما استغنى ان نهيده عليه الصلاة والسلام (من) الاغلوطات اي الكلام الذي لا يفهم منه المقصود - مخصص بموضع لا يتعلق به غرض علمي ما اذا قصد العالم امتحان فهم المخاطبين حتى يتكلم مع كل احد على قدر فهمه فلا بأس به كذا في الرسالة

باب القراءة والعرض على المحدث

اي في بيان القراءة على العالم حفظاً وفي بيان عرض الكتاب على العالم اي في بيان مشروعية الاما مسرين وفي بيان جوازها فقوله على المحدث تنازع فيه المقرائة والعرض وقد اشرنا الى الفرق بينهما وهو ان المقرائة على الشيخ تكون حفظاً والعرض يكون من كتاب وقيل العطف بالتفسير اذ المراد هنا عرض المقرائة على الشيخ بل ليل ما يأتى في هذا الباب مقصود البخاري من وضع هذا الباب السردي على طائفة لا يعتدون الا بما يسمع من الفاظ الشيخ دون ما يقرأ عليه ولذا قال في المحسن والثوري ومالك المقرائة جائزة ووجه الامانة بين البابين انه لما ذكر في الباب الاول قرائة الشيخ وهو قوله باب قول المحدث حدثنا واخبرنا متناً فاعقبه بهذا الباب فذكر فيه المقرائة على الشيخ والسماع عليه - فالله كور في الباب الاول هو قرائة الشيخ والمذكر في هذا الباب هو المقرائة على الشيخ والسماع عليه وهذا ما سبقت فيه - كذا في عمدة القاري وقال المحافظ ابن المنقذ مراد البخاري بالعرض المقرائة على الشيخ سميت بذلك لان القاري يعرض على الشيخ ما يقرأ كما يعرض القاري على المقرئ وسواء قرأته او قرأه غيرك ولا خلاف انها صحيحة الا ما حكى عن بعض من لا يعتد بخلافه فيبطل ان البخاري اسرأد بعقد هذا الباب السردي على هؤلاء واحتج عليهم بقول المحسن وغيره والله اعلم كذا في مجمع البحرين قل انكر ما في قوله على

قوله ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها اي نبي ائمة بره او يولد يان باري باسم نهران مجرى بره ودرختان بركه وانها مقل للمسلم ويدرس في آن ودرخت مانند مسلمان استند در كسرة منافع ودر امام آن باعسلات ودر انداخته

تا انتها - غرض شيخ الاسلام عليه السلام

المحدثات متعلق بالقراءة والعرض من باب تنازع العاملين على معقول واحد والعرض على قسمين - عرض قراءة على الشئ وعرض مناولة وهي ان يجيء الطالب الى الشيخ بكتاب فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ وهو عزت متيقظ ثم يعيد لا اليه ويقول له وقفت على ما فيه وهو حديثي عن فلان فاجزت لك روايته عني ونحوه واراد البخاري بالعرض القراءة لا عرض المناولة بقراءة ما يذكر في الترجمة الا انية انتهى كلامه ملخصا - (الكواكب الدار) (رى) فعطفت العرض على القراءة عطفت تفسيرى - قوله بينهما اصله بين زبديات عليه ما وهو من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة وبين وبينهما تضامان معنى المجازاة ولا بد لهما من جواب والعامل فيها الجواب اذا كان مجردا عن كلمة المفاجاة والاضاعى المفاجاة - كذا في عمدة القارى ص ٢٠ - قوله اجبتك معناه سمعتك والمراد منه انشاء الاجابة وانما اجابه بهذا العبارة لانه اخل بيها بحسب من رعاية التعظيم والادب بادخال الجمل المسجود وخطابه بايكم محمد واما بن عبد المطلب كذا في عمدة القارى ص ٢١

باب ما يذكر في المناولة

اي في بيان جرائز الرواية الحاصلة بطريق المناولة وبطريق المكاتبة بلفظ حدثنا واخبرنا المقصود منه اثبات المناولة المصطلحة عند المحدثين - لما فرغ المصنف من تقرير السماع والعرض اورد فيه بيقية وجودة التحمل المعتبرة عند الجمهور فتمتها بالمناولة وهي على نوعين احدهما المقرونة بالاجازة كمان يرفع الشيخ الى الطالب اصل سماعه مثلاً ويقول هذا سماعي واجزت هـ روايته عني - وهذا حاله محل السماع عند مالك والزهري ومجى بن سعيد الانصاري فيم جوض فيه اطلاق حدثنا واخبرنا او الصحيح انه منقطع عن درجته وعليه اكثر الائمة والاخر المناولة المجردة عن الاجازة بان يناوله اصل السماع ولا يلة له اجزت بلت الرواية عني وهذا لا تجوز الرواية بها على الصحيح ورواد البخاري هو القسم الاول - كذا في الفتح والعهدا -

ثم ان الظاهر من كلام المصنف ان المكاتبة في القوة والصحة كالمناولة المقرونة بالاجازة فان الامام البخاري قد سقى بينهما في الترجمة ولكن سر جمع قديمهم الخطيب المناذلة عليها بحصول المشافهة فيها بالاذن دون المكاتبة وهذا ان كان مرجحا فالمكاتبة ايضا تتوجه ليكون الكتابة لا جمل الطالب خاصة (قس)

تنبيه

لم يذكر المصنف من اقسام التحمل الاجازة المحبوسة عن المناولة والمكاتبة ولا السجادة ولا الوصية ولا الاعلام المجرىات عن الاجازة وكأنته لغيره بشئ منها فيعمد اليه - قوله وكتاب اهل العلم بالعلم الى البلد ان وكتاب بالجر عطفت على المناولة رى وباب ما يذكر في كتاب اهل العلم ذكر في الترجمة امرين المناولة وكتاب اهل العلم بالعلم الى البلد ان واثبت محمد بنى الباب الامور الشافى في ثبوت الامر الاول بالطريق الاول والمقصود

ان كتاب عالم الى عالم اذا وصل بواسطه ثقة امين مامون من التغير والتبدل والسر يادة
وانقصان فهدا الكتاب في حكم المثلولة المقرونة بالاجازة يجوز للعالم الذي وصل اليه
هذا الكتاب ان يدريه عنه باية صيغة شاء والاوسى ان يقبلا بكيفية السر واية مثل ان يقول
اخبرنا كتابة بيد فلان قوله وقال الشئ سيم عثمان الصلح ان يحكي امر عثمان بكتابة نسخ المصحف
على حجر واحد ولغة واحدة وهي لغة اهل الحجاز التي نزل بها القرآن واسقط اللغات
المختلفة التي تطرقت اليه والله اعلم.

بيان الفرق بين جمع الى بكر وجمع عثمان

الفرق بين الجمعين ان جمع الى بكر كان مخشية ان يذ هب شئ من القرآن بهذا هاب علمه
وحفظه في مشاهد الجهاد وكان جمعه على سبع لغات وكان جمع عثمان للاختلاف في وجوه
القرآن فاقتم على لغة واحدة وهي لغة قرش التي نزل بها القرآن ومنع الناس عن القراءة
بباقي اللغات والناس كانوا يقرؤون قبل ذلك بجميع اللغات فلما مرهم عثمان بالقرآن على لغة
واحدة اذعوا له وسلموا وكان ذلك خير والله الحمد - ويؤخذ منه استحسان التقليل الشئ
بل وجوبه فان الصحابة رضي الله عنهم باجمعهم قد اتبعوا في ذلك سيدنا عثمان رضي الله عنه مع
انهم كانوا عارفين ان القرآن نزل على سبعة احرف فاشم وافقه على ذلك جميع الصحابة فصاها اجماعا
ولم يقرأوا على خلاف ذلك

قاعدة

مقصد المصنف بايراد هذا الباب ذكر بعض مسائل اصول الحديث ليكون معيننا
على فهم الاسانيد والمختون -

باب من قعد حيث ينتهي به المجلس من رأى فرجة الحلقة فجلس فيها

مقصد البلب بيان ادب الطالب الحاضر في مجلس العلم انه يستحب له المجلس في خلقه العلم
والفقد حيث ينتهي به المجلس من غير ان يرا حرجا احد اصحاب المجلس وان الاعراض عن مجلس العلم
من موم فانه دليل الحرج مان والتراجع الماضية كلها كانت متعلقة بصفات العالم وهذا متعلق
بالمتعلم طالب العلم ووجه المناسبة بين البابين انه لما ذكر في الباب الاول المناوذة وهي تكون في مجلس
العلم ذكر في هذا الباب شأن من يأتي الى المجلس كيف يقعد والله اعلم - وقوله ومن رأى فرجة
على من قعد - وعبر هذا بقعد حيث بالحلقة في التسمية بالمجلس اشارة الى ان حكمه واحد - مت -
قوله الاخير كرم عن النفس الثلاثة ليس المقصود منه بيان ان الاول افضل من الآخر بل بيان ترتيب الجراء
بمناسبة العمل فان الذي قبل في الحلقة يدل على وفور الشوق والرغبة في جوارى بالايراء الى كنف الله
ودرحمته - والجلس في آخريات الناس يدل على الحياء والوقوف على حد ود الادب وعدم التجاؤس

عنه فعامله الله تعالى بالاستحياء عن ذلالتك نكروا وحياء والله اعلم -

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع

أي أفهم لما أقوله من سامع مني - قال الشيخ قطب الدين أراد البخاري بهذا التوبيخ الاستدلال على جهل من يحمل تكلف ليس بفقيه من الشيوخ الذين لا علم عندهم ولا فقه إذا ضبط ما يحدث به كذا في عمدة القاري ولا يبعد أن يقال إن المقصود منه الترغيب في التبليغ إذ رب مبلغ أوعى من سامع فلعنه يستنبط منه ما لم يستنبط منه السامع فينقطع به الخلق وإن لم يبلغ فقد ساء باب النفع والله أعلم وهذا أمر مشاهد في المحدثين ونفقاء فإن المحدثين يحفظون اللفظ ويلغون إلى الفقهاء وهم فهموا المعنى والملاحظ أكثر من المحدثين ولذا قال الإمام الترمذي في جامع الفقهاء هم يعرفون بما على الحديث ولا يخفى أن المقصود الأصلي من الدين هو طاعة الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم وإنما ذلت بفهم المعنى دون سراية اللفظ فالأمانة أخرج إلى الفقهاء النسبة إلى المحدثين وتسمية الفقيه إلى المحدث كسبته يفسر إلى حافظ القرآن فكما لا يمكن لأحد أن يستغنى عن حفاظ القرآن وحفظ الحديث كذا لا غنى عن تفسير القرآن وفقه الحديث يستغنى عن حفظ القرآن واللفظ والمعنى - فإن الكلمة لفظ وضع لمعنى مقدر درجة الله عليهم اجمعين على من أتى بالآيات يوم الدين وحشرنا في يومهم آمين يا رب العالمين

باب العلم قبل القول والعمل

المراد بالعلم العلم الشرعي أي العلم بأحكام الشريعة من أصول الدين وقواعده وفروعه وشعبه وأحكامه والمعنى أن هذا الباب في بيان أن العلم قبل القول والعمل أمران أن الشيء يعلم أولاً ثم يقال ويعمل به فالعلم مقدم عليهم بالذات وبالشراف والرتبة والمقصود من هذا الباب التحريض والتحريض على طلب العلم الشرعي وكسبه وعدم التشاغل فيه قبل العمل لأن صحة العمل تابعة لصحة العلم فيها لم يكن العلم صحيحاً لم يكن العمل صحيحاً فلا بد للعامل من تصحيح العلم أولاً فإن الرتبة في العمل بقدر العلم والمعرفة وكذا السلسلة تابعة للعلم والمعرفة قوله إن العلماء هم ورثة الأنبياء لأن أميرات ينتقل إلى الاقرب واقرب الأمة في نسبة الدين العلماء لما أنتم لهم في الشرف والمزية لأنهم القوام بها بعثوا من أجله والمبشرون بشرائهم فكانوا للامة بدلاً من الأنبياء في تبليغ الشريعة والدين - راجع فيمن القديري ص ٢٨٢ ج ٢ -

قوله فمن أخذ لا أخذ بمحظ وأقر أي فمن ورث علم النبوة فقد أخذ حقا وأقر (من خفي) الدين والأخوة فاز قوا أعظمه نال كنزاً كبيراً لأن النبوة من الكمالات العلمية فالوارث منها العلماء ويحتمل أن يكون المراد من إيراد أن يأخذ من هذا العلم فليأخذ محظ وأقر منه ولا ينبغي له أن يقنع بالقليل من العلم قوله ومن سلك طريقاً يلعب على علمه كان من علوم الآخرة سهل الله له طريقاً إلى الجنة ذكر السهول ولم يذكر أن دخل الجنة لأن دخول الجنة إنما هو بالأعمال

بفضل الله تعالى كذا في بهجة النفوس ص ١١١ وقوله تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء
معنا أنه لا يخشى الله من عباده إلا العلماء وعاصمه أنه لا خشية إلا بالعلم فيكون هذا
الحصر مثل ما ورد في الحديث لا صلاة إلا بطهر ومن لم يسلط له الصلاة لا
يمكن أن يتحقق الصلاة بدون الطهر وليس معناها أن وجود الطهر مستلزم لوجود الصلاة
فكذلك لا معنى لا خشية إلا بالعلم أن العلم شرط لحصول الخشية لا يمكن أن يتحقق الخشية
بدون العلم وليس معناها أن وجود العلم مستلزم لحصول الخشية ووجه ذلك أن العلم شرط
للخشية لا علة لها ووجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط بل وجود العلة يستلزم وجود المعلول
فغير انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط وهذا يقتضي أن يقال إن كثير من العلماء
لا نرى فيهم خشية هكذا أفادنا حكيم الهند الشيخ مشرف علي التهانوي قدس سره
وقال شيخنا مولانا الشاه السيد محمد النور قدس سره - المراد بالعلماء في الآية
علماء الآخرة لا العلماء الساتين - وعالم الآخرة لا يمكن أن يكون عاريا عن الخشية لله
قوله وإنما العلم بالتعلم أي العلم المعبر ما كان مأخوذاً من أفلاك المشاهدة ما كان
مستفاداً من مجرد مطالعة الكتب أو بمعنى أن بقاء العلم إنما هو ببقاء سلسلة التعلم قوله
وقال ابن عباس كونا من الساتين علماء فقهاء مشوب إلى الرب واصله ربيون فربوا إلى الرب
والنون فتوكيد والمبالغة في النسبة وسموا رباتين لأنهم مشوبون إلى الرب تعالى كالحقير
لا خلاصهم أنفسهم لله تعالى وشدته تعلقهم به لا ينسبون إلا إلى الرب أو لأنهم يربون العلم
أي يقومون به -

باب ما كان النبي صلى الله عليه وآله يتخولهم بالموعظة والعلم كيلا ينفروا

التخول التعهد يعني يعظم ولا يديهم موعظتهم ثلاثين نفراً وقال الكوفي أي كان يتعهدهم
ويراعى الأوقات في وعظهم ويتحرى منها ما يكون مظنة القبول ولا يفعل ذلك كل يوم
نلاحظاً ما وادخل القيم ومنه قولهم خال المال يخوله إذا حسن القيام عليه انتهى ووجه المناسبة
بين التبيين أن أهل كور في الباب الأول هو العلم والمذكور في هذا الباب هو التخول بالعلم كذا في
عمله في القاري - قال تعالى ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وقول له قولا ليناً لعله
يتذكر كذا ويخشى فكل ذلك إشارة إلى آداب التبليغ والدعوة

باب من جعل لأهل العلم أيا ما معلومة

مقصود ما أنه يجوز تعيين الأيا من التذكير والتخول بالموعظة وليس ذلك ببدعة ولا ابتساع
على باب بودن ينبغي عليه الصلاة والسلام كونه معصياً برأيه يند كفتن وعلم وادقات فرست ونشاط
تا تقرب بغيره وطول نشونه وعطف علم به موعظت بطرق عطف فام به خاص يشاهد استنباط از حدیث
شرح شيخ الإسلام ص ١٣٨ ج ١ -

باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

دہائوں کا شرابہبہودےمذہبودہ : دیکنالاورسےنبیسمودسےنمود

باب القيم في العلم

عنه وفي نسخة شيخ الاسلام الدهلوي باب فضل الفهم في العلم - ص ١٢١ ج ١ -

من هذا الباب بيان انتفاض في الفهم - ولا يجوز ان يقال ان الفقه غلب استعماله في الفهم في الدين والعلم باحكام الشريعة والفهم عام لا يختص بالدين وايضا انهم فطنة يفهم بها ما احببوا من الكلام ما يقتضون به من قول او فعل والفقه سجية وامر جبلي وخلفي ولذا اجاء من باب كبر في الفهم من باب سمع فافهم ذلك واستقم ولا يبعد ان يكون غرض التجاوي بهذا الباب الاشارة الى انه لا يكفي مجرد اشارة واية ومعض الحفظ بل من الفهم ان المقصود هو المعنى ويمكن ان يقال ان المصنف لما ذكر في الباب السابق التفقه في الدين اسر دله بها هو اجل وارفع رتبة من التفقه وهو الاقهار الغيبي والتفهم الادنى والالتقاء السراي كما قال تعالى ففهمنا ما سئلنا قال المراد بالتفهم في الآية انما هو التفهم الادنى ويؤيد لا ما مراد في بعض طرق حديث الباب قال ابن عمر رضي الله عنهما في روى عنها انها الفتحة الحديث فقد خص عبد الله بن عمر بالفهم في هذا لا في الاقوال المعينة دخلت ذلك على غيره من الصحابة رضي الله عنهم لان العلم من جهة الهيبة وموهبة سرانية لا تعلق له بالصغر والكبر ولا اجل هذا الفهم كان عمر بن الخطاب ينادي ويقر بـ ابن عباس ويفضله على الكبراء والله اعلم

باب الاعتباط في العلم والحكمة

اي في بيان جواز الاعتباط في العلم والاعتباط امتعال من الغبطة وهي تمنى مثل ما للمغبطين من غير ان يريدوا له ومقصود الباب التفرغ على تحصيل العلم وان الاعتباط في العلم والحكمة مضمون ومحبوب ومرغوب واشارة الى ان المراد بالحد في حديث الباب هو الاعتباط وقال الحفاظ العيني وجه المناسبة بين البابين من حيث ان في الباب الاول انهم في العلم وكلما ازداد فهم الساجل في العلم ازداد غبطته (ع) وبالحكمة مقصود الترجمة ان الاخذ بالغبطة هو العلم والحكمة لان الحديث قد دل على ان الغبطة لا تكون الا باحد امرين العلم او الجود ولا يخفى ان الجود بالعلم او بالغبطة من الجود بالمال

باب ما ذكرني ذهاب موسى عليه الصلاة والسلام في البحر الى الخضر عليه السلام

المقصود من هذا الباب الترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم اثبات نسف السراطة لاجل تحصيل العلم بعد السيادة والارشاد الى طريق الازدباب مع المعلم فان ذهاب سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام الى الخضر لالتماس العلم منه والتزام اتباعه انما كان بعد الشوق فهو دليل لقوله المذكور وبعد ان تسودوا الله وقال الحفاظ المنقح المراد به التنبيه على شرف العلم حتى جائزات المخاطرة في طلبه بركوب البحر وسأليه الانبياء في طبعه بخلاف تركه في طلب الدنيا فهو مكسر ولا عند البعض كذا في جميع البحريين ووجه المناسبة بين البابين ان المذكور في الباب الاول هو الاعتباط في العلم وهذا الباب في الترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم وما يقتبط

فيه يتجمل فيه المشتقة (ووجه آخر) وهو ان المعتبط من شأنه الاعتباط وان بلغ المحل الاعلى من
 الفضائل - (ر) ولا يبعد ان يقال ان غرض الباب بيان رحلة النبي الى غير النبي للتعلم مما ليس من
 علوم الشريعة فالرحلة لطالب علم الشريعة او لغيره واحتق - قوله هل تعلم احد العلم منكم فقال
 موسى عليه السلام لا اى لا علم احد العلم معنى فاصح الله اليه على عبدنا خضر اعلم منكم بها اعلمته من
 الغيوب وحادث القداسة مما لا يعلمه الانبياء الا ما اعلموه والا فلا ريب ان موسى عليه السلام
 كان اعلم بوظائف النبوة ورموز الشريعة وسياسة الامة ولا شك ان سيدنا موسى عليه السلام
 كان اعلم الخلق باحكام الشريعة لكن لما كان ظاهر قوله انما هو للاطلاق اى الالهيّة المطلقة
 في كل نوع من العلم نبيه الله سبحانه على ذلك فكان هذا السفر لاجل مجرد التنبيه والتذكير
 على هذا الاطلاق الموهوم فانه لا يليق بشان الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقوله تعالى في
 حراية هو اعلم منكم اى في بعض العلوم اى في الامور التكوينية وكان الغرض من هذا
 السفر تاديب سيدنا الكليم لا تعديمه عن ظميره في كل موضع قصور علمه حتى جعل الله عز وجل
 الحوت ايضا آية على قصور علمه وابتلا بالسيان مرة بعد مرة فكان هذا السفر للتاديب لا
 للتعليم لان العلم الذي كان عند الخضر لم يكن واجب التحصيل ولا من لوازم الشريعة
 واسرارها فليعلم هذا السفر انما كان للقاء الخضر ومشاهدة النموذج من العلم الذي لم يكن عندنا
 وقد حكى الله عز وجل هذا القصة في تنزيهه لبيان ان العلم بالامور التكوينية ليس
 من شرائط النبوة فيجوز ان يتعلم النبي من غير النبي ما ليس من علم النبوة ولقد صدق
 الخضر عليه السلام انك لن تستطيع معي صبرا - انك لم تخلق ولم تبحث لهذا النوع من العلم
 فهو من علوم السلام لم يكن في عصره احد اعلم منه بوظائف النبوة وعلوم الشريعة وعلوم
 الدين - واما الخضر فكان اعلم منه بما علمه الله من الغيوب الكونية والمجرات التكوينية
 مما لا تعلم الا نبياء منه الا ما اعلما به ولذا تمنى اكرم الاولين والآخرين خاتم الانبياء
 والمرسلين ان يكون موسى عليه السلام صبر حتى يتكشف له امره اخر سوى ذلك حيث
 قال وددنا ان موسى صبر حتى يقص الله علينا من خبره فظهر ان الانبياء الكرام لا يعلمون
 من الغيب الا ما اوحى الله اليهم فكان هذا الحد يث ثمة حديث جبريل - في خمس لا يعلمهن
 الا الله - ولقد صدق الله عز وجل وما اوتيتهم من العلم الا قليلا فالرب ربّ تبارك وتعالى والعبد
 عبد وان عرج السمرات العلى -

فائدة

كما راعى سيدنا الكليم عليه الصلاة والسلام اداب الخضر عليه السلام حيث قال هل
 ابتغيت على ان تعلمن معاء لمت رشي اكد لك معاني الخضر عليه السلام اداب موسى عليه السلام
 حيث قال انت على علم من الله تعالى
 علمكم الله تعالى لا اعلمكم

فائِدة

اعلم ان جميع ما فعله الخضر عليه السلام انما كان بامر الله عز وجل بدليل قوله وما فعلته
عن امرى - وقد جاز هذا الله لا غيره - لانه كان مامورا من الله بنص قطعي وكان نيكشف
له ما لا نيكشف لغيره ولذا اجاز له قتل نفس تركية لا غيره

گر خضر در محرقی را شکست * عدد درستی در شکست خضر هست

و آن پیر را کشت خضر بر خلق * سر آن را در نیاید عام خلق

آنکه جان بخشد اگر بکشد دوست * تا تب هست دوست او دست غلامت

قوله عن ابن عباس انه تمارى هو والحمر بن قيس كان لابن عباس في هذه القصة تماريان
تمارى بينهما وبين الحمر بن قيس امر الخضر ام غيرة وتمامي بينه وبين ثوف البكالي في موسى اهر موسى
بن عمران الذي انزلت عليه التوراة امر هو موسى بن ميثا هكذا قاله الكرماني في التمارى الثاني
وليس كذلك فان هذا التمارى كان بين سعيد بن جبير وبين البكالي على ما يجهي في التفسير
كذا في عهد القارى ص ۲۶

کلیة فی حیاة الخضر علیه السلام

اختلف العلماء في حيات الخضر ومماته - والكتاب والسنة ساكتان عن ذكر حياته ومماته
لذلك اختلف في ذلك فمن قال بوفاته مضي على ظاهر الحال - ومن قال بحياته فهو لاهم اهل
الكشف والا لاهم وهم قد اتفقوا على حياته وهم المحجة والقدر في المكاشفات الكونية والالهوية
والتكوينية واما اذا كانت المسئلة من باب التشريعات فالقول فيه قول ابي يوسف ومحمد بن
الحسن لا قول جنيده واشبلي رحمة الله عليهم اجمعين راجع الاصابة من ص ۲۲۹ الى ص ۲۵۱
ترجمة الخضر عليه السلام وخراتما الحكم ص ۱۸

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب

اي حَقَّقَهُ وَعَلَّمَهُ وَيَهْدِهِ لاهن عباس بقرينة الحديث السابق والآتي والكتاب القرآن لعل المراد ان العلم
نعمة عظيمة سبحانه اياها العبد ببركة دعاء الصالحين فلا يجوز لاحد ان يفتقر بفهمه وذكائه
او يتكلم على جهل و جهل فان ابن عباس انما حصل له ما حصل ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ولا
يبعد ان يكون اشار الى ان ابن عباس تفقه في الصغر قبل الشهود وان السادة الكبار من
الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستفيدون من ابن عباس وهو اصغر منهم سافكان هذا الاستفادة منهم تعلمها
وتفهمها - السيادة ويبركه هذا الدعاء صابر ابن عباس من اسرار النطق الشافعي كما صابر ابن مسعود
من اسرار النطق الخضر - قوله ضمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعد ان يكون هذا اصلا
اصيلا لسادة الصوفية رحم في ايهام الفيوض والبركات بعظم الصدق بالصدق وقد صابر ابن

عباس رضي الله عنه بحر العلم وحيد الامة ببركة منم النبي صلى الله عليه وسلم اياه الى صدرا

بَابُ مَتَى يَجْمَعُ سَمَاعُ الصَّغِيرِ

المراد بالصحة جواز قبول مسموعة مقصود الباب الاستدلال على ان البلوغ ليس شرطاً في صحة التحمل بل يكفي العقل المميز بين الخير والشر وعرفه والمراد بالسماع مطلق التحمل ويؤخذ من مجموع حديثي الباب ان سماع صحة السماع والتحمل مطلق سنن التعقل والله اعلم

بَابُ الْخُرُوجِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ

اي في بيان جواز واستحقاق السفر لطلب علم الدين ايراد به اثبات الرحلة في طلب العلم بمراد بخر او ترجمه فيما تقدم مراد هاب في البحر كذا في مجمع البحريين لابن المنقن - فليقتصر من هذا الباب اثبات الخروج في طلب العلم مطلقاً والسفر لتعلم العلم واما الباب السابق وهو باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر فكان المقصود منه اثبات التعلم بعد السيادة فان سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام انما خرج لطلب العلم بعد النبوة والرسالة وكان هذا الخروج الى غير النبي ثم ان العلم الذي خرج في طلبه لم يكن من شروط الدين فلما ثبت خروج النبي في طلب العلم الى غير النبي اولى بالخروج في طلب العلم والله اعلم ووجه النسبة بين النبيين انه ذكر في الباب السابق رحلة النبي لطلب العلم وذكر في هذا الباب رحلة غير النبي (اي الصحابي) لطلب العلم قوله ومراحل جابر بن عبد الله سيرته شهر الى عبد الله بن انيس في حديث واحد اي في طلبه ولاجل تفصيله فقليل انه الحديث الذي ذكره البخاري في آخر كتاب المظالم وقيل حديث السنن على المسلم وقال العيني الصحيح ان المراد من حديث واحد ما أخرجه البخاري في كتاب السرد على الجهمية ويذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن انيس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا حشر الله العباد قديماً ديم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب انا الملك انا الذي ان ولهم يزدهم البخاري على هذا - اهـ وسيا في الكلام مفصلاً على ان كلام الله سبحانه وتعالى هل فيه حرف او صوت امر لا انشاء الله تعالى في كتاب التوحيد

بَابُ فَضْلِ مَنْ عِلِمَ وَعَلِمَ

اي بيان فضل العالم والمتعلم الاولي بكسر اللام الخفيفة اي صار عالماً والثانية بفتحها وتشديد هاء اي علم غيراً والمقصود بالباب بيان فضل العالم العاقل بعلمه المتعلم غيراً الذي شرب ارض قلبه غيث العلم الهداية فانتفعت في نفسها وانتبت فنفعت غيرها - قوله فذلك مثل من فقه في دين الله الخ معنى التمثيل ان الارض ثلاثة انواع فكل الناس ثلاثة انواع اي الاول المتفهم النافع اي العلماء الربانيون فانهم علموا او عملوا بما علموا او عملوا الناس قد اقتصروا بانفسهم ونفعوا غيرهم فهو لاء قد اصاب غيث علم اشر بعة ارض قلوبهم فحزبت وتشربت وراسخ فيها حسن

الاعتقاد ویدر الباقین والعرفان فانبتت واشمرت حتى انتفع الناس بثمرات علمه وتبیر کواکبه کما تبه
 (والثانی) النافع الباقی المنتفع ای النفع وحده العلم الذین لیس بهم رسل و انبیا فی العلم یحفظونه
 حتی یجیبی اهل العلم فی اخذ و نه منه فهو لاه نفعوا غیرهم بعلمهم ولم ینفعوا بانفسهم کما هو حق العلم
 ولم یصل برود الباقین والعلم الی جذر قلوبهم ولم یتوسر باطنهم بانوار الشریعة فکان علمهم لایحیهم
 لایلا نفسهم و لیس لهم نصیب من هذا العلم سوى الجمع والاتصال والامسالت فی صدق و درهم حکمان
 الا مرض الصلابة لا تشرب ماء ولا تنبت لکتمها تمسک الماء فینفع الله به الناس فکذلک هو لاه
 انتفع الناس بجیاض علومهم لکن لم ینتفع ارض قلوبهم من ماء العلم سوى سطو به الماء
 (والثالث) من هو غیر هما ای من لا علم له ولا نقل فهو کالارض ارض استیحة لم تقبل الماء ولم
 تمسکه حتی ینتفع به غیره و یقال لها الغل ارض و الفرق بین القسمین الاولین ان القسم
 الاول من الناس قسم ینتفع بثمرات علمه و نتائج کما اهل الاجتهاد والاستنباط وقسم ینتفع
 بعین علمه ذلک کما اهل الحفظ والروایة والحاصل انه صط الله علیه وسلم شبه ما اعطاه
 الله تعالی من الهدی والعلم بالماء النازل من السماء فی التطهر و کمال التظیف والغزول من
 العلوی السفل و کونه مرجا حیاة ارض القلب لانه قسم الارض بالنظر الی ذلک الماء النازل من
 المطر قسمین قسم هو محل الانتفاع وقسم الا انتفاع فیه و کذا اقسام الناس بالنظر الی العلم قسمین علی
 هذا الوجه الا انه قسم القسم الاول من الارض الی قسمین و انتفی به فی قسمه القسم الاول
 من الناس الی قسمین لوضوح الامر و علی هذا فاصل التمثیل تام بلا تقدر فی الکلام والله اعلم
 دلیر اجمع شرح شیخ الاسلام الدیلمی قدس اجاد و افاد وانظر منه ص ۱۲۹

علیه شیخ الاسلام د یلمی در شرح ابن حدیث می نویسد پس این مذکور از اقسام مثل کسی است که فقیه دعا نم
 گشت و در دین خدا رسوخ کرده و در انچه فرستاد مرا خدا اقرار بدان پس دانست انچه آورده بودیم آنرا و انکه
 دیگران را و این دو قسم است یکی آنکه منتفع گردد باین علم بخوبی که در باطن و بی جانیه و ثمرات و نتایج آن از
 حسن اعتقاد و قوت یقین و طاعت و عبادت بر منتهی بود و جلوه گر باشد به پیچیدگی زمین لطیف و پاک چون
 از دیون انتفاع آب پذیرفته سرسبز و شاداب است و هم ثمرات ثمرات که بدان مروج کامیاب شود و
 دیگر آنکه انتفاع باین کمال جز بظاهر نکشته و اصلا بساطن و بی چهره سسته که محل انوار و مظهر اشار
 گردد بلکه این علم که بظاهر جمیع شده و در در و نشانی تاثیر نکرده و گویا بر اسے دیگران است که از ان
 اخذ نموده منتفع شده اند و او در انصیب از جز جامعیت و اتصال نیست چون زمین سخت که گه باران
 آب را و مقبول نکند او را انتفاع جز بطوبت نباشد اگر چه دیگران منتفع شوند و این تقریر بیست
 از تقریریه آنکه اشاره عان کرده اند کذا فی

شرح شیخ الاسلام

د یلمی

ص ۱۲۹

۱۵

بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ

مقصود الباب البحث على تعلم العلم فإنه لا يرفع إلا بقدر العلم، فما دام امرئ يتعلم العلم لا يحصل الرفع وقد تبين في حديث الباب أن رفعه من علامات الساعة - ولا شك أن رفع العلم وظهور الجهل مصيبة من المصائب فخر من المؤلف من الترجمة التحريض على التعليم والتبليغ فلا يضيع العلم ويظهر الجهل فإن الجهل إنما يظهر بكمات العلم ونزلت التبليغ والله أعلم قوله وقال ربعة هراين أبي عبد الرحمن النخعي المدي في المعروف بربيعة الرأي باسكن الهمة قيل له ذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد كذا في فتح الباري ص ۱۱۱ - كأنه عيّن الرأي (قلت) وكذا قيل لأبي حنيفة واصحابه - اصحاب الرأي لكثرة اشتغالهم بالاستنباط والاجتهاد والحجة في اثبات حجية الرأي حديث معاذ بن جبل واقضى برأى وهو حديث صحيح وحديث اول من قاس إبليس حديث موضوع ولعله وضعه بعض الظاهريين وإن صرحنا أن اول من عارض امر الله المنصوص برأيه هو إبليس لعنة الله عليه والرأي الذي يقول به الفقهاء إنما يكون في امر غير منصوص كما سيأتي في كتاب الاحكام -

بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ

المراد بالفضل هنا زيادة أو البقية وفي اول كتاب العلم بمعنى كثر في الثواب فلا تكسر الا والمراد في اول كتاب العلم بيان فضل العلم باعتبار العلماء وفي هذا الباب بيان فضل العلم باعتبار نفسه من غير اعتبار اهله وانما ترجم به معنى غريب في العلم لأن العلم ينقص بالاعطاء والتقسيم بخلاف المال وغيره فإنه ينقص بالاعطاء والله أعلم وقال السدي المراد بقوله باب فضل العلم أي ماذا يفعل به وحاصل ما يفيد الحديث أنه إذا فضل من العلم فضل عند الرجل يؤثريه بعض اصحابه فإن قلت هل بفضل العلم تحقيق في هذا العلم حتى يستقيم ما ذكرت والافتقار في عالم امثال والرؤى لا يفيد قلت يمكن تحقيقه في الكتب فإن نرادت الكتب على رجل علم قد سح حاجته يؤثريه بعض اصحابه والله أعلم وكذا في الاستفعا بالشيخ فاذا بلغ الرجل مبلغ الشيخ وقضى حاجته منه يتذكره حتى يستفعا به غيره - ولا يستغله عن استفعا الغيرة - انتهى وبالحكمة المقصود من الباب أنه ينبغي للعالم إذا ذاق لذّة العالم ان يبذل ما بقي منه بعض اصحابه من كان اهلاً للاذقة - ولا يقتصر على ذوقه فان النفع المتقدّم خير من النفع اللازم -

بَابُ الْفَتْيَا وَهُوَ اقْفٌ عَلَى ظَهْرِ الدَّاءِ أَوْ غَيْرِهَا

أي أنه جائز ثابت الاصل وان كان الا حوط في هذا الزمان جلوس المفتي فلا فائدة في مكان مع الاطمينان والمشاورة مع الاصحاب ولم يثبت الوقوف على الداء به عند بيت الباب ولكنه اعتمد في ذلك على شروت وقوته عليه الصلاة والسلام معنى في حجة الوداع بطريق آخر فاحفظ هذا

التفسير فانه سينفعل في مواضع كثيرة من هذا الكتاب - كذا في الرسالة وقال شيخنا الشافعي
السيد محمد انور لعل هذا الاسترجاع اشار الى ان ما ورد من النبي عن جعل ظهر الدابة
منبرا لا يما هو في غير ذلك شرعية وان الفتيا ضرورية شرعية غير داخلية تحت النبي والله اعلم

بَابُ مَنْ أَحْبَبَ الْفَتْيَا بِأَشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ

أي هو جائز وان كان الاخط في هذا الزمان خلاف ذلك كذا في الرسالة وهو اشار الى
ان الاشارة معتبرة في باب التعليم والتلقين وان لم تكن معتبرة في باب الحكم والقضاء
والمنصف اعتبر الاشارة في الطلاق ايضا - قوله فاذا الناس قيام في هذا الرواية فقد يبر
وتأخير كما يظهر من باب من لم يرضأ الا من النخس المشغل قوله فقالت أي عائشة رضي الله عنها
لله عن قبول التغيير كما رأيت الشمس منكسفة متغيرة سمعت الله تعالى ونزولته عن التغيير
قوله الا رأيت في مقامي هذا اقال العلماء يحتمل ان يكون قد رأى رؤية عين بان كشف الله تعالى
له عن الجنة والنار وازال الحجب بينه وبينهما كما فرج له عن المسجدين الاقصى حين وصفه بملكه
وقال القرطبي ويعجز عن ان الله تعالى مثل له الجنة والنار وصورهما له في الحائط كما تمثل على ثياب
في المرأة ويعضد كما صرا واذا البخاري من حديث انس في الكسوف فقال عليه الصلاة والسلام رأيت الجنة
والنار مثلتين في قبلة هذا الجدار وفي مسلم صورته في الجنة والنار في بيتهم ابد وفي هذا الحائط
ولا يستبعد هذا من حيث ان الانطباع كما في البراءة انما هو في الاجسام الصلبة ولا نقول ان
ذلك المشرط عادي لا عقلي ويجوز ان تخترق العادة خصوصاً للشيعة ولو سلم ان تلك الصور
عقلية لجاز ان تكون تلك الصور في جسم الحائط ولا يدرك ذلك الا النبي عليه الصلاة والسلام
قوله فجلت اصعب على رأسي يجوز مثل هذا العمل القليل في الصلاة عند الضيق وسرعة والغشي لم
يكن مثقلاً فان صب الماء على الرأس يدل على بقاء شيء من ادراك الحواس ولذا يرى هذا الغشي
ما تضمنه لوضوء قوله ما علمت بهذا الرجل اشار الى ذات النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار
شهرة امره ويقتضي من الله تعالى في ذهن المسؤل بالضرورة والسبب اهله ان هذا السؤال
عن فلان ا - او اشار الى اليه بأمره صورته ومثاله او اشار الى اليه برفع الحجاب بينه وبين
قبره الشريف وقال السيوطي اشار الى الحاضر في الذهن - كذا في تنزيه الحرامات ولم يقرر
رسول الله لئلا يتلقن منهما الكوامر الرسول ورفع مرتبته فيعظيها تعظيم الهام لا اعتقاد او يمكن
ان يذكر الملكان بعد قولها هذا الرجل شيئاً من صفاته المشهورة ويقران له ما نقول في هذا
الرجل الذي صفته كذا وكذا فيعرف المديت مرادها بذلك والله اعلم - قوله هو محمد ثلاثاً
أي يتلفظ المؤمن باسمه الشريف ثلاث مرات استلذ اذ باسمه ويحتمل ان يكون قوله ثلاثاً

مر اجع الى

جميع

ما تقدم

قوله واما المنافق او المرتاب اعلم ان المنافق مقابل للمؤمن والمترتاب مقابل للمؤمن ثم اعلم انه قد ذهب ابن عبد البر الى ان السؤال في القبر كما يكون الا من مؤمن ومنافق واما الكافر المجاهر فلا يسئل - والجهد مر على ان الكافر والمنافق كلاهما يسئلان فان الاحاديث قد وردت في بعض المنافق وفي بعض الكافر بدل المنافق وفي بعضهما جميع بين الكافر والمنافق بواو الجمع ويشهد له قوله تعالى ثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويصدق الله الظالمين حيث ذكر الظالمين في مقابلة الذين امنوا والظاهر يعبر الكافر والمنافق وكذلك قوله تعالى ومن عرض عن ذكره فان له معيشة فتناقل في سؤال القبر وهو ايضا يعبر الكافر والمنافق واما الحديث فقد روي بالنقاط مختلفة ففي رواية واما الكافر او المنافق بلفظ الشك والترديد وفي رواية واما المنافق والكافر فيقال له - الخ - بواو العطف وصل لوله الجمع بين المعطوفين فيدل على ان كلا من الكافر والمنافق يسئل في القبر وفي رواية واما المنافق فقط وفي رواية واما الكافر فقط بدون قرينه وهو صريح في المراد ولفظ الكافر عام يتناول المنافق والمترتاب واما في المنافق بالذکر فهو كإيدال على من ليس غير من الكفار انهم اذا ذكروا لا يبدل على الخصوص فكيف اذا ذكر معه بعض الكفار بقيت رواية الترديد فيحتمل ان يكون الترديد للشك او لمنع الخلو او للتعميم - (ي) سواء كان كافر او منافقا فانه يسئل فاخرم ذلك واستقم -

بابُ تَحْرِیْضِ النَّبِیِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفْدِ عَبْدِ الْقَیْسِ

أي يليق للعالم أن يحرض الطالبين على أن يحفظوا العلم ويحفظوا به من وراثةهم وينتسبوا
قومهم إذا سرجعوا إليهم يعلمهم يحذرون فإن حفظ العلم واجب وما واجب حفظه يجب التوفيق عليه
أيضاً بالجملة المقصود بهذه الباب تخريض حفظ العلم وأنه يجب على الطالب أن يحفظ العلم ولا
تغافل عنه فمما ذهب عن قلمه .

بَابُ الرِّحْلَةِ فِي الْمَسْئَلَةِ النَّاسِئَةِ

أي هذا الباب لبيان مشروعية الرحلة أي السفر في حال في عبادته مخصصة وناظر له نزلت به
 لطلب علم خاص بها فلا ينبغي له أن يقعد بل ينبغي له أن يرحل حتى يَحْصِلَ العلم المتعلق بها بنفسه
 نضر يعلمه أهله وإما الباب السابق أي باب الخرج في طلب العلم فإنه كان عام لطلب العلم
 العام وهذا الباب أي باب الرحلة في المسئلة النازلة فإنه لطلب علم خاص متعلق بالمسئلة
 النازلة أي المسئلة خاصة نزلت به فظهر الفرق بين هذه الترجمة وترجمة الخرج لطلب العلم فيها

علی قولہ فیقول لا ادری سمعت الناس یقولون شیئا فقلتہ۔ پس می گوید آن کس بے ایمان ننمید انهم در نہی
بایم حقیقت حال را شنیدیم مردم را کہ می گفتند در حق او چیزے پس گفتیم آنچه می گفتند یعنی نظر و تأمل نکردیم تا
بحقیقت در رسم و بقول مردم تنگدیب و انکار کردیم اورا۔ شیخ الاسلام ص ۵۷ ل ج ۱۔

المطلق العلم وهذا مسألة خاصة والمقصود منه الترويج والتأكيد في التعلم والتعليم و
في ذلك اشارة الى انه لا يجب عليه معرفة المسائل قبل وقوعها بل انما يجب عليه معرفة
الحكم عند نزول حادثة واقعة ويجب عليه المرحلة لمعرفة الحكم الشرعي عند نزول
حادثة اذا لم يكن ببلدا من يفتيه - فان المرحلة لتحقيق معرفة حكم المسألة النازلة ثابتة
من محمد النبي صلى الله عليه وسلم

مسألة

اخذ بظاهر الحديث الامام احمد واحسان شهادة امرأة واحدة وعند السادة
الحنفية المصائب شرط في الشهادة كما ثبت بنصوص الكتاب والسنة والحديث عندنا محمول على الديانة
والنقوى والتورع احتياطا فتقبل شهادة المرأة المرضعة عندنا ديانة لا قضاء كما صرح به كثير من مشايخ الحنفية
وكان هذا الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم من حيث الافتاء لا من حيث القضاة احتياطا
وقررنا عن الشبهة كما ورد في ما يربط الى ما لا يربط وانقاء عن موهم التهمة

باب التناوب في العلم

اسى في بيان جواز التناوب في كسب العلم وتحصيله بان ياخذ العلم هذا مرة ويتركه
لهذا او الاخر مرة ويتركه له والباعث على هذا التناوب انما هو شدة الحرص على العلم وكذلك
المرحلة في طلب معرفة حكم المسألة لا تكون الا من شدة الحرص في طلب العلم والمقصود ان
ان لم يتيسر له الاشتغال بتحصيل العلم بالكلية لاجل مشاغله المعاشية فلا يقصر عن تحصيله
بطريق التناوب قوله امر عظيم ولعل المناقذين هم الذين اذا عوان رسول الله صلى الله عليه
وسلم طلق ساء ما راوه معتزلا في الغرفة - فقلت الله اكبر تعجب عمر رضي الله عنه من فهم
الا نصلاحي حيث فهم من اعتزاله صلى الله عليه وسلم في الغرفة الله طلق ساءه مع ان اعتزاله
كان لمصلحة لا للطلاق -

باب الغضب في الموعظة والتعليم اذا رأى ما يكره

اسى في بيان جواز الغضب على حسب الضرورة في التعليم والتدبير بخلاف القضاء فانه
لا يجوز من القاضي ان يقضى وهو غضبان اسراده البخاري بهذا الباب الا شامرا الى الفرق بين قضاء
القاضي وهو غضبان وبين التعليم والتدبير وهو غضبان في الموعظة والتعليم دون القضاء
والحكم لان الحكم ما صور ان لا يقضى وهو غضبان بخلاف الموعظة فان من شأنه الانذار والتحذير
فربما يكون الغضب منه ادعى للقبول ولا يبعد ان يقال ان الرفق واللين مأمور في التعليم والتدبير
كما قال تعالى واخفض من صوتك ولكن يسخن الشدة والغضب حسب ما يقتضي الحال والمناسبات
ودما يكون الغضب اعوان في التعليم والتدبير قوله لا ادركت الصلابة مما يطول بنا فلان قيل هو

معاذ بن جبل وقيل ابي بن كعب وهو الاظهر كما سيظهر من باب تخفيف الامام في القيام -
 ثم عرفت فهاستنته هذا ما ذهب اليه ان جمهوره وعند ابيه حنفية والى يوسف لا توقيت ولا
 تعيين في مدة التعريف على حسب ما يراه من اناس الحال اللقطة والحديث انما ورد لبيان
 التقدير والتعيين لا لبيان التحديد والتعيين - قوله شيء يستعمل بعد التعريف ذهب الشافعي
 واحمد الى انه يجوز ان لا يمتنع للفقير والغني وعندنا الى حنيفة ينبغي للغني ان يتصدق به لانه
 لا يجوز لاحد ان ينتفع بمال الغير بغير رضاه واذا كان الاكابر من التصديق على الفقير جبراً
 لهذا التخصيص على ما فهمنا من اشارات المقصود في النهاية شرح الهداية ان التصديق بعد
 التعريف رخصة - والعزيمة حفظها كذا في شرح شيخ الاسلام الداهلوي متوجهاً من الفارسية
 بالعربية ص ١٦٦ - قوله فضالة الابل فغضب ووجه الغضب في السؤال انما كان من اللقطة واللقطة
 ما يسقط عن يدي الرجل ويبقى متروكاً ومنه في النظر في ولا يعير صاحبها من سقطه ومن وقع
 من يده ولا يصدق هذا المعنى على الابل ثم ان حكم الانتقاط لاجل الاحتفاظ والاحتياط
 مخافة التضياع والابل لا يخاف عليها الضياع لما فيها معها من اموالها وسقاهها ثم ان الابل شيء كبير
 لا يخفى على الناس وكان الزمان زمان الديانة والورع والتقوى وامامنا هذا انا نقول
 الحال فيمكن التقاط الغنبل والغنبل والابل والبقر واستيارة في هذا الزمان - قوله سئل
 النبي صلى الله عليه وسلم عن اشياء كرها لانه سبها كان فيها شيء سبها لم يحرم شيء على المسلمين
 فيكون سبها محرم وضياعهم كما سأل في تفسيره سورة المائدة ان شاء الله تعالى وقيل كان
 السؤال عن الساعة والاول اظهر - قوله فلما اكثر عليه غضب وسبب غضبه صلى الله عليه
 وسلم فعمتهم في السؤال وتكلمهم فيها لا حاجة لهم فيه (ع) ولان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يبعث لبيان الانساب وانما بعث لتعليم الكتاب والحكمة

بَابُ مَنْ يَرْكُزُ كِتَابَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ وَالْمُحَدِّثِ

المقصود به بيان ادب المتعلم عند العالم والمحدث اي يحدث عندنا فالمراد
 بالمحدث معناه الغوي اي الذي يحدث غير لا معناه الاصطلاحي قال السيد العيني وجه
 المناسبة بين البابين من حيث ان المذکور في الباب الاول غضب العالم على السائل
 لعل من حريه على موجب الادب وهذا الباب فيه بيان ادب المتعلم عند العالم وفي
 وقت الغضب فتناسيا
 والله اعلم (ع)

على وسبب غضب ان يركز كتابه في روقيا س كرويه فقطه شتر را از سوره فهم و در ركز كرو
 معنى نقطه را كه آن چیز است كه از دست صاحب بغيته و نه آنكه كه كجافتاد (تفسير القامى ص ١٦٦ ج ١)

بَابُ مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيَقْرَهُ عَنْهُ

أى فى بيان جواز إعادة الحديث وتكراره عند الحاجة مثل قصد المبالغة فى التعليم والتفهيم والتذكير والتخدير ليفهمه المخاطب تماما - أو عند عدم سماع الكلام أو عند عدم فهمه المخاطب وعند الخطبة والإذاعة والاحتفال فى كثير من المواضع وقوله فى الترجمة ليفهم منه الإشارة إلى هذا التقيد أى إعادة التكرير منها هو فيما يراوده تفهيم المخاطب لا مطلقا فالمعنى أنه يستحسن إعادة الحديث ليفهم عنه حق الفهم وليسمح منه حق السماع وكثرة السماع وتعدد السامع من المتكلم قال ابن المنير نسبة البخارى بهذا الترجمة على من كسره إعادة الحديث وتكرره على الطالب الاستعادة وعده من المبالغة والحق أن هذا يختلف باختلاف القرائح فلا عيب على المستفيد الذى لا يحفظ من مرة إذا استعاد ولا يمدد للمفيد إذا لم يجد بل إذا عاده عليه أكثر من الاستدعاء لأن الشروع ملزم كذا فى القتيح قال شيخنا السيد الأنورى إعادة الكلام وتكريره أعون على الحفظ وبيان التعليل والحكمة أعون على الفهم وإن كان التعليل معيئا فى الحفظ فى الجملة - كما أن إعادة الكلام وتكريره معين فى الفهم فى الجملة فلا يجد أن يكون البخارى أشار بقوله ليفهم عنه إلى هذا المعنى والله أعلم - قوله وإذا أتى على قوم فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثا الأولى للاستئذان والثانية للقاء والدخول والثالثة للوداع ولكن تفرق السلام بهذا النحو غير معروف فى الشرع ولا يجب أن يكون التثنية باعتبار مرسوم على جماعة من الناس فقد كان صلى الله عليه وسلم إذا أمر بجماعة عظيمة أمر بكن يكفى بسلا من واحد بل كان يسلم أولا فى أول مرة ثم يسلم ثانيا إذا بلغ وسطهم ثم يسلم ثالثا إذا بلغ آخرهم والله أعلم ويشبه أن يكون تثنية السلام عند الاستئذان لحديث إذا استأذن أحدكم ثلاثا ولم يؤذن له فليكره ويؤيد ذلك ما روى عن موسى الأشعرى رحمه الله جاء عند عمر بن الخطاب وسلم عليه ثلاثا فلما لم يؤذن له رجع - ولكن لم يكن هذا إعادة مستمرة له صلى الله عليه وسلم بل وقم بوعاها

بَابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أُمَّتَهُ وَأَهْلَهُ

أى فى بيان فضل ذلك - لما ذكره فى الباب الأول التعذيب العام ذكره فى هذا الباب تعليم الخاص المتعلق بالأهل والعيال إذ الاقتناء بأهلها هم وأولادهم كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا قتل أنفسكم وأهليكم نارا - وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها - وإذا زرع عشرت تلك الأقاربين وعطف الأهل على الأمة من عطف العام على

الخاص إذا أمة الرجل

من أهل بيته.

قوله ثلاثه لهم اجران مبتدأ وخبر رجل ببدال تفصيل من ثلاثة او ببدال بعض وهو مع ما عطف عليه ببدال كل وخبر مبتدأ محذوف من اهل الكتاب اليهود والنصارى من بنیة موسی وعیسی علیهما الصلاة والسلام وامن بهما علی الله علیه وعلیهما اجران ایمن بنیة واجر الايمان بسیدنا محمد صلی الله علیه وسلم والمراد به الکتابي الذي ادرست سیدنا محمد صلی الله علیه وسلم رای ادرست زمان بختته ولوبعد وفاته بخر من به وانبهه وصدقه فیما جاء به فله اجران من عند ربه والظاهر ان لفظ الکتاب یعم التوراة والانجیل فیدخل فیہ اليهود والنصارى والکتابیة ایضاً لان النساء شقائق الرجال کما هو مطرد فی جمل الاحکام حیث یدخلن مع الرجال تبعاً لاما خصه الذلیل (فان قلت ان یهود الهدیة لم یؤمنوا بعیسی علیه الصلاة والسلام فكيف استحقوا الاجر مرتین ولا یجفی ان قوله تعالی اولئك یوتون اجرهم مرتین نزل فی عبد الله بن سلام فالحجاب عنه ان عیسی علیه الصلاة والسلام کان قد اسرسل الی بنی اسرائیل مقاصدة فممن اجابه منهم نسب الیه ومن کذب منهم واستمر علی یهودیة لم ینکن مثلاً من بنیة نعيم من دخل فی الیهودیة من غیر بنی اسرائیل اولم تبغذ دعوتہ یصدق علیه انه یهودی مؤمن بنیة موسی علیه السلام ولهم یکذاب نبیا آخر ومن هذ القبیل العرب الذین کانوا بالیمین وغیرهم ممن دخل منهم فی الیهودیة ولهم تبغذ دعوة عیسی علیه الصلاة والسلام فمن ادرست بعثة سینا نامحمد صلی الله علیه وسلم من کان بهما المتشابهة وامن به فلا شک انه یدخل فی الخبر الهدیة کما ویستحق الاجر مرتین فیمکن ان یقال ان الیهود الذین کانوا بالهدیة لم تبغذ دعوة عیسی علیه السلام لانها لم تنل فی اکثر البلاد فاستمر علی یهودیة من مشین بنیة موسی علیه الصلاة والسلام الی ان جاء الاسلام فآمنوا بمحمد صلی الله علیه وسلم فهدی الیهود فوقع هذا شکال انشاء الله کذا فی فتح الباری والحاصل ان لفظ اهل الکتاب شامل

علی حضرت شیخ نور الحق محدث دہلوی در شرح خود می نویسد - مقصود بیان اجر است مرمو من کتابی بنا بر ایمانی که به پیغمبر خود در اشتغال با آنکه انچه ایمان یان در اشتغال غیر مشغول است و آن ایمان از اعتبار به افتاده یعنی بعد از ایمان بمحمد صلی الله علیه وسلم و برکت قبول ایمان محمدی بالفعل ثابت است و او را اجر به ایمان سابق او - و همچنین گوئیم مقصود بیان اجر بعد از عمل و برکت است با آنکه اجر مبرور یعنی باشد مگر بر عمل بعضی به است خدا باشد و اینجا برکت از امر حقیق الله که در بندگان مشغول بمحمد صلی الله علیه وسلم و خالی از مشغول به نیست به خدمت مولی نیز اجر می دهند و همچنین بیان اجر صاحب داه است بر تنزه حج او برائے خود با آنکه فعلاً خاص لوجه الله اعتناق است برین فعل و نیز اجر به ثابت گردند فافهم می تواند که مراد آن باشد که این سه جنس مردم را در اجر ثابت است هر یک که از این سه عمل که ایمان بمحمد است صلی الله علیه وسلم و تقی که مقرون با ایمان پیغمبر سابق باشد دوم به عبادت عهد مرفعه او تقی که مقرون به خدمت موسی گردد سیم به اعتناق امر که مقرون به تادیب و تعلیم و تزویج لید و الله اعلم کذا فی تفسیر القاری ص ۱۵۵ ج ۱ - و کذا فی شرح شیخ الاسلام الدہلوی ص ۱۶۵ ج ۱ -

لليهود والنصارى كما دل عليه سبب نزول قوله تعالى أو لئن يؤمنون أجهنم مرتين وهو
 الصحيح وقال شيخنا الأكبر ميرزا الشاه سبيل محمد أنور بذكر الله وجهه يوم القيامة ونعمي آمين
 ان بعثة الأنبياء والمرسلين كلام عامة في حق التوحيد وخاصة في حق الشريعة فلا يجوز
 لاحد ان ينكر دعوة نبي في حق التوحيد بل يجب على كل احد اجابة دعوة النبي في حق التوحيد
 وان لم يكن هذا من القوم الذين بعث اليهم ذلك النبي صلى الله عليه وسلم نعم بشرط بلوغ
 الدعوة واما التعبد بالشريعة فهو مختص بمن بعث اليهم ذلك النبي واذ علمت هذا فاعلم
 ان الظاهر ان عبد الله بن سلام وان لم يكن معتقدا بالشريعة عيسى عليه السلام اذ لم تبلغه
 دعوة شريعته لكنه بلغه خبر عيسى عليه السلام فآمن به ولم يكذب به وهو الظاهر من كمال
 عقله وفهمه وحاشا ان يكفر مثله بعيسى عليه السلام فثبت انه الخبير المذكور وبالله اعلم
 المستطوع فعبد الله بن سلام كان مؤمنا ومعتقدا بعيسى عليه السلام وان لم يكن داخل في شريعته
 و الفرق بين تصديق النبي والدخول في شريعته ولكن هذا الفرق في شريعتهم صلى الله عليه
 وسلم مشكل فانه خاتم الانبياء ودعوته عامة لكافة الانام بخلاف دعوة موسى وعيسى
 فانها كانت خاصة بقرمه فالفرق بين الدخول في شريعته وتصديقه دعوتهم في حق سيدنا موسى
 وعيسى عليهما السلام واما في حق خاتم الانبياء فهو مشكل لان دعوتهم عامة للخلق فقبول دعوتهم
 وتصديق نبوتهم هو الدخول في شريعته قال المناوي اعلم ان اهل الكتاب قسمان قسم غير مذنبوا
 وما تروا على ذلك فم كفرة وقسم لا ولا وما تروا قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم فم مؤمنون
 ولهم اجر واحد - وقسم ادركوا بعثته ودعاهم فلم يؤمنوا به فم كفار وقسم آمنوا به فم
 اجران والحد يثبت فيهم - ثم لا يلزم من ذلك ان الصحابي الذي كان كتابا حجة خرافا اعلو كيد
 الصحابة كالحلفاء الاسر بوجه لان الاجماع خصم وانفرد بهم من هذا الحكم كذا فيفيض القدير ص ٣٣٣
 وقال الحافظ العيني اختلفوا في المراد باهل الكتاب فقال بعضهم هم الذين بقوا على ما بعث به
 نبيهم من غير تبدل ولا تحريف فمن بقى على ذلك حتى بعث شيعتنا محمد صلى الله عليه وسلم
 فآمن به فله الاجر مرتين ومن بدل منهم او حرف لم يبق له اجر في دينه فليس له اجر الا بايمانه
 به محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم يحتمل اجملا على عموم ما اذ لا يبعد ان يكون طرياق
 الايمان به سببا لا عطاء الاجر مرتين - مرة على اعمالهم الخيرة التي فعلوها في ذلك الدين و
 ان كانوا من المؤمنين مخوفين فانه قد جاء من مبرات الكفار وحسناتهم مقبولة بعد الاسلام ومرة
 على الايمان به محمد صلى الله عليه وسلم والحاصل انه يقبل ايمانه السابق ببركة الايمان الاثنى
 حقا وان لم يعتن الايمان السابق بانقر اذلا فكما يتبدل السمات حسنت بالتوبة كذا لا يتبدل
 الايمان السابق (وان كان سيئة) حسنة يفعله تعالى ورحمته والله يختص برحمته من يشاء -
 وقال السندي الظاهر ان المراد لهم اجران على كل عمل لان لهم اجرين على العملين اذ شيعات
 اجرين على عملين كما يختص باحد دون احد نعم يمكن لهؤلاء ان يكون لهم اجران على كل
 واحد من هذين العملين ولهم اجران على كل عمل من جميع اعمالهم والله اعلم امتنى -

وجاء به ان المقصود بيان مضاعفة الاجر في جميع الاعمال لاهل الاصناف الثلاثة قوله ثم
اعتقها فتزوجها فله اجران المراد بحصول الاجرين له هنا بالاعتناق والتزويج فاحدهما
لاعتناقها والثاني لتزوجها والمقصود بيان الاجر على التزويج لنفسه مع ان الفعل انما يخص
نوحه الله تعالى هو فعل الاعتناق فاشتبه له الاجر على ما فعله نفسه بتعا لما فعله نوحه الله تعالى
وقيل المراد بحصول الاجرين ههنا ان احدهما في مقابلة تعليمها وتاديبها والثاني لاعتناقها
وتزوجها لان رب الامة لما قام بما خرط به من تربية امته وادبها فقد احياها احياها والتربية
شأنه لما اعتقها وتزوجها احياها احياها الحرية التي احقرها فيه بمنصبه فقد قام بها امر فيها كذا في
تفسير الامام القزويني ۱۹۱ وخص هذا الثلاثة بالاجرين لان الفاعل في كل منهما جامع بين
امر من بينهما مخالفة عظيمة فكان العامل لهما فاعل الضدين عامل بالمتنافيين بخلاف غيره
فان قيل ينبغي ان يكون للاخير اجر اسبغة التاديب والتعليم والاعتناق والتزويج فلهذا لم
يقترب فيهما الا الاجرين اللذين هما كالمتنافيين كاخواته - كذا في قبض القدير ص ۳۳ ج ۳ -
وقوله ثم اعتقها عطف بتم وذكر في اخواته بالغاء لان الاعتناق نقل من صنف الى
صنف ولا يخفى ما بين صنف الرقية وصنف الحرية من البعد بل ومن الضدية والمناقاة
في الاحوال والاحكام فجيئ بلفظ دال على التراسخ بين حال الرقية وحال الحرية والله سبحانه
وتعالى اعلم .

تَنْبِيْهٌ

عدد الثلاثة في الحديث لا مفهوما له لما ورد في حديث آخر ان المتصدق على قريبه
يؤتي اجرا مرتين بخلاف المتصدق على اجنبى فهو في اجرة مرة واحدة قال السيوطى ممن يروى في
اجرة مرتين ابن ابي ابي النضر عليه وسلم الآية وصريح بهن في حديث الطبراني
عن ابى امامة مرفوعه - اسبغة يؤتون اجرهم مرتين وذكر الثلاثة ورواه ابن ابي النضر
عليه وسلم ومن توفى مرتين وحديثه في سنن ابن ماجه والذى يقسأ
القرآن وهو عليه شان وحديثه في الصحيحين والمجتهد اذا اصاب في اجتهاده وحديثه
ايضا في الصحيحين - والمتصدق على قريبه وحديثه في الصحيحين ومن عمر جانب المسجد الا ليس
نقلة اهله وحديثه في الطبراني الكبير ولا ابن ماجه عن ابن عمر قال قيل للنبي صلى الله عليه
وسلم ان ميسرة المسجد تعطلت فقال من عمر ميسرة المسجد كتب له كفلان من الاجر
والغنى اشكر كما ثرى في تفسير ابن ابي حاتم وقد كملت بذلك عشرة وقد نظمتها في ابیات وهى
وجمع آتى منها ما يها ۴۲۱ ۵ يغنى لهم اجرا وروى محققا

ملحوظة: بيان اجر صاحب داه است بر تزويج او به است خود با آنکه فعل خاص نوحه الله اعتناق است
برين فعل او نیز اجر ثابت است مخرج شيخ الاسلام و بهرى ص ۱۶۲ ج ۱ -

فازواج خير الخلق اولهم ومن : يخلص ذريته رحمة ان تصدقا
 وقاس بجهد ذوا جهاد اصاب قل : بوضوء اثنى عشر والكتا في صدقا
 وعبد اتي حق الاله وسيدا : وعامر ليرى مع غنى له تقا
 ومن امة يشري قاذب محسنا : وينكرها من بعد لا حين اعتقا
 ويناد على ذلك من سن سنة حسنة وحديثه في الصغير ومن على بالتقيم بشر وجد الماء قاعاد
 الصلاة وحديثه في سنن ابى داود - وفي مصنف ابن ابى شيبة عن عمر بن الخطاب مرفوعا
 ببيان اجر من وهو مرسى صحيح الاسناد فيقول : ومن من خير وادعاه صلاته : كذا البيان للمشفة الحقا -
 ثم وقفت بعد ذلك على فصول اخرى بلغت اربعين وقد افردها بكرة كذا في التوشيح

باب عظة الامام النساء وتعليمهن

اي من جملة امور الدين بين العظة والموعظة وهي التذكير بالعواقب - ت - ثمة بهذا الترجمة على
 ان ما سبق من التذاب الى تعليم الاهل ليس مختصا باهلهم بل ذلك مندوب للامام
 الاعظم ومن ينوب عنه واستفيد الوعظ بالتقريب من قوله في الحديث فوعظهن (ف)

باب الحرص على الحديث

اي على تحصيل الحديث النبوي لما فرغ المصنف عن فضائل العلم مطلقا شرع يذكر فضل
 الحرص على الاحاديث النبوية خاصة - والمراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف الى النبي
 صلى الله عليه وسلم وكان له اسيد به مقابلة القرآن لانه قد يبر - والحديث حادث -

باب كيف يقبض العلم

اي في بيان كيفية قبض العلم والمراد بالقبض السرفع والانتواء والمقصود بالباب البحث
 على حفظ العلم والاهتمام بتوصيله قبل ان يلقبض ويرفع فان بقاء العلم انما هو بالاستعمال
 به واقتناعا وعقلا للمجالس للعلم وفتح المد اس من الدنيا بنية ونشرا بالتصنيف والتأليف حتى
 لا يضيع بالكتان قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعم ادا حمد والطيراني في
 حجة الوداع - ان الله لا يقبض العلم انتزاعا من الصدور وقال ابن المظهر مع انه جائز
 في القدر ان هذا الحديث دل على عدم وقوعه قلت وفيه اشارات الى كرامة العلماء
 على الله حيث لا ينزع منهم ما وهبهم - كذا في التوشيح -

على قوله ان الله لا يقبض العلم انتزاعا يعني عاده من العباد يعني عادت ندره كرمي كسره
 از سينه علماء بسبب تكريم ايشان وليكن في ستانده علم را بسبب انك فتن ارواح علماء شيخ الاسلام

قوله الفربری هو من تلامذة البخاری وليس هذا من كلام البخاری وعبارته وانما هو الخاق
من صاحب النسبة فهذا الاسناد عند الفربری من غیر طریق البخاری وکثیرا ما یفعله الفربری
فانه کلاما وحدا اسنادا غیر اسناد البخاری اتی به «فیض الباری» ۱۹۹-۱

بَابُ هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَّةٍ فِي الْعِلْمِ

فیه مزید بحث و تحریض علی اشاعة العلم و افشائه حتی یجعل للنساء التي اُمرن بالسنن
والقرآن فی بیوتهن - یوم علی حدة للعلم و الموعظة و الله اعلم -

بَابُ مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَفْهَمْهُ فَرَاغَهُ حَتَّى يَعْرِفَهُ

ای بیہوشی کہ المرآجعة حتی یفہمہ ولا ینبغی لہ ان یترک المرآجعة لاجل الحیاء بل المرآجعة
لاجل الفہم مستحیة و امر مر غوب فیہا قال البدر العینی وجہ المناسبة بین البابین من حیث
ان المذکور فی الباب الاول وعظ النساء وتعلیمہن و فی فہمہن قصور و سرمایہ حاجتوں اسلئے
مرآجعة العالم و ہذا الباب ایضا فی مرآجعة العالم بعد الفہم فیما سمع منہ و قولہ لا تعرفہ
للاسرائجعت فیہ ہذا (ہو موضع الترجمة) - قولہ قالت عائشة فقلت اولین یقول اللہ
فسوف یحاسب بحساب الیسیر ای سہلا ہینا لا یناقش فیہ ولا یعترض بما یشق علیہ کما ناقش
اصحاب شمال و وجہ المعارضۃ ان الحدیث عامر فی تغذیب کل من حوسب والآیۃ یدل
علی عدم ارتعاب بہم و ہما اصحاب الیمین و جواہرا ان المراد بالحساب الآیۃ العرض یعنی
الابراہم والاظہار وعن عائشۃ رضی اللہ عنہا ہا ان یعرف ذلک بہ شمر تجا و من عنہ کذا فی
شرح الکرمانی ^{۲۲۱} قولہ فقال اما ذلک العرض ای لیس الحساب الیسیر الا مجرد عرض الحساب
و مضاء العفو و المغفرة فان من یحاسب حسابا ینیسیر ینقلب الی اہلہ و سرور و کما ہست تمتۃ
الآیۃ الشریفة و اما حقیقۃ الحساب فی المناقشۃ و المؤخذ لا بان یقال لم فعلت ہذا ولم
ترکت ہذا اما الحساب فی الحقیقۃ ہو ہذا و ہو سبب الہلاک لا محالۃ و ہذا السؤل نظیر
السؤل عن قولہ تعالی الذین امنوا و لم یلبسوا ایمانہم بظلم و قولہ رضی اللہ عنہم انیالہم

ملہ یعنی نیت حساب آسان مگر عرض محض کہ کتاب اعمال بوسے بنایند و در گذرند و لیکن مراد نیت
کہ کسی کہ مناقشہ کردہ شود در حساب و وقت کردہ شود کہ چون کردی و چسہ کردی ہلاک می شود و حساب
بہ حقیقت ہمیں است شرح الاسلام ص ۱۶۵ خلاصہ کلام یہ کہ حساب سے مراد کردید اور چہان بین ہے اور ظاہر
ہے کہ جب چھوٹے اور بڑے اعمال کی چہان بین ہونے لگے تو پھر بندہ کا بچنا بہت مشکل ہے اسلئے کہ انسان معصوم
نہیں کہ مناقشہ اور محاسبہ نکالے اور قرآن کریم میں جس حساب کا ذکر ہے وہ در حقیقت حساب نہیں بلکہ
اُس سے پیش کیا جانا مراد ہے جس کا مقصد محض اغماض اور مسامحت ہو گا اور بندہ کو چھڑنا ہی مقصود ہو گا۔
اللہم حاسبی حسابا یسیرا آمین باب العالمین۔

بظلمه والسؤال لاستكشاف الحقيقة مطلوب ومحمود واما سؤال الشئ فموضوع من موضوع كذا ينبغي عنه بقوله لا تسألوا عن اشياء

فائدة

اعلم ان الترتيب المذكور في هذا الحديث هو الترتيب الصحيح وعليه يتوجه سؤال عائشة ام المؤمنين و جوابه صلى الله عليه وسلم وقد انعكس الترتيب في بعض طرق الحديث كما سيأتي في الصفحة الآتية فقد مر فيه قوله من نوقش عذاب لا ياتي عليه سؤال عائشة الصديقة فانه صلى الله عليه وسلم لم يقل فيه من حوسب عذاب بل قال من نوقش عذاب ولا يتوجه عليه سؤال فانهم ذكروا ذلك واستنقروا

باب لِيُبْلَغَ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ

مقصودنا ان الطالب اذا تعلم العلم درس اجمع العالم ما يفهمه حتى فهمه وعرفه ووعاه فعليه ان يبلغ العلم ولا يكتمه فان العلم يهلك بالسر والكنهان - قوله فقيل لا في شريحي هذا كوس ما قال عمر بن سعيد المذكور في جوابك فقال قال عمر وانا اعلم منك يا ابا شريح ان مكة لا تعين عاصيا يعني عمو سماعك وحفظك يا ابا شريح لكن ما فهمت المعنى المراد من الحديث فان مكة لا تقصر عاصيا ولا ياغيا مقصود عمر ودينك الكلام ان ابن الترمذي من العصاة والبلغا خرج عن طاعة الامام فان حرم لا تعين العاصي بالباغي المتجني بالحرم ولقد حاد عمر عن الجواب - واتي بكلام طاهر لا حق لكن اسراده الباطل فان ابن الترمذي لم يترك معصية بل هو ادلى بالخلافة من يزيد بن معاوية وعبد الملك فانه صحابي وقد يروى له قبله - قوله وكان محمد بن ابي بن سيرين يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ابي فيما يفيد لا قوله ليبلغ الى اخره من الحاجة الى التبليغ والله اعلم - كان ذلك هذا تتمه قول ابن سيرين وتكتمه وقعت في اشهر الحديث والمعنى وقع ما خبر به النبي صلى الله عليه وسلم انه سيقع التبليغ بعد ما فيكون الامر في قوله ليبلغ متضمنا للاخبار بها سيكون وهذا من ابن سيرين حسن ادب وتصديق كلام النبي صلى الله عليه وسلم قوله كان ذلك قال الكرماني (فان قلت) ذلك اشار الى ما اذا لا يحتل ان يشار به الى ليبلغ الشاهد وهو امر لان التصديق والتكذيب من لوازم الخبر (قلت) امان تكون الرواية عند ابن سيرين ليبلغ بفتح اللام فيكون خبرا واما ان يكون الامر في معنى الخبر ومعناه اخبار الرسول صلى الله عليه وسلم بانه سيقع التبليغ فيما بعد واما ان يكون اشارة الى تتمه الحديث

بل تتمه قول ابن سيرين كذا في اثار حديثه واقى شدة يعني حسنة ووقع انچه فرموده دايين حسن ادب و تاكيد تصديق دايين توجه بهتر ازست از انچه شارحان کرده اند که اشارت به خبر ما خير است يا بتمه محمد و عسى ان يبلغ سن اوعى منه يا به حضرون ما بعد وتكلفها كند - شرح شيخ الاسلام ص ٦٤ ج ١ -

وهو ان الشاهد عسى ان يبلغ من هو ادعى منه يعني وقع تبليغ الشاهد الغائب او اشارة الى ما بعد ذلك وهو التبليغ الذي في ضمن الادلل بلغت يعني وقع تبليغ الرسول عليه السلام الى الامة وذلك بحرقوله تعالى هذا افراق بيني وبينك - اهـ قلت وقال البدر العيني الجواب الاول محله ان ساعدته الرواية عن محمد بفتح الملا مردكون الاصل بمعنى الخبر يحتاج الى قرينة اقول لم لا يجوز ان يكون للاشارة الى التبليغ الذي يدل عليه ليبلغ ومعنى كان ذلك وقع ذلك التبليغ المأمور به من الشاهد الى الغائب (ع) وثبت ان سب غائب ادعى واحفظه من سامع وقال شيخنا الشيرازي شيد احمد الكنگوهي معنى قوله صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم انه صدق فيما اشار اليه مما كان يحلف على امته من التقاتل وسفك الدماء فيما بينهم والقتل حتى تقع بعد ذلك كما يشير اليه قوله صلى الله عليه وسلم فان دماءكم واماؤكم واعراضكم حرام عليكم فكان ذلك اى وقع سفك الدماء رسل السيوف فيما بين الامة -

باب اثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم

اى في بيان حكم الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم اما ذنا الله من ذلك وسائر الهالكات الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم تعد احراما بالاجماع وكفر عند الجمهور والدال امام الجمهورين فانه يفتح باب التعريف في الشريعة وذهب طائفة من الصوفية والكرامية الى جواز الرضخ في الترغيب والترهيب وقالوا هذا ليس كذباً عليه بل هو كذباً له وهو باطل لانه حينئذ يرفع الامان من الشريعة ولعل البخاري اقام هذا الباب الى ذكر اعمية الذين يجوزون وضع الاحاديث للترغيب والترهيب واثار ابن ابي عمير انه يجب التثبت في الاحتياط في الرواية ولا يجوز فيها التعميم والمجانفة والمساهلة قال الشهاب العسقلاني مراتب المصنف احاديث الباب ترتيباً حسن لانه بدأ بحدِيث علة وفيه مقصود الباب وثبت بحدِيث النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابة وتخرجهم من الكذب عليه وثبت بحدِيث الشهاب الى ان امتناعهم انما كان من الاكثار المفضي الى الخطأ لا عن اصل التحدِيث لانهم مأمورون بالتبليغ وختم بحدِيث الى هريرة الذي فيه الاشارة الى انه نهر يجر الكذب عليه في البيضة المنام كذا في فتح الباري ص ١٨١ - قوله من كذب على فليتبأ مقعده من النار اى من وقع الكذب على ونسب الى ما سواه الله او لم فعله فليتبأ مقعده من النار وهذا كقوله تعالى فمن اظلم ممن افترى على الله كذاً بالفضل الناس - فالمراد به نسبة الكذب الى الله عز وجل وليس المراد بيان انه يجوز الكذب له ولا يجوز الكذب عليه فمعنى قوله كذب على نسبة الكلام اليه كذا باسراء كان له او عليه - قوله قال الشهاب انه لم يفتي ان احدكم حد يثا كذا الخ - فلم يكثر اسس من الرواية على حسب علمه واطلاعه على احوال النبي صلى الله عليه وسلم وشؤنه فلو لم يمنع الحق من الوقوع في الخطأ والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزد الاكثر مما روى يكثر فليس بن مالك وان كان من المكثرين عند الناس لكنه من المقلين عند نفسه باعتبار

عليه ومعرفته - قوله حدثنا المكي بن ابراهيم هو حنفي من اصحاب ابي حنيفة وهذا اول ثلاثيات البخاري وعند ابي حنيفة ومالك ثلاثيات كثيرة وعند ابي حنيفة احاديث ايضا لانه تابعي سماعي سبعة من الصحابة الكرام وقد روى عن بعضهم وفي كتب محمد بن الحسن ايضا ثلاثيات كثيرة ولا بن ماجه ايضا ثلاثيات وفي جامع الترمذي ثلاثيات ولعن داما وهو مسلم فليس فيه ثلاثيات وكذا ابو داود الترمذي ليس فيهما ايضا ثلاثيات. (راجع المحطة ص ١٢٠ و ١٢١)

قوله ومن سماعي في المتناهي فقد سماعي فان الشيطان لا يتمثل في الحديث لان الشيطان مظهر الغواية والاضلال وانا المظهر الا لتمر الهداية والاسر شاد فكيف يمكن ان يتمثل الشيطان بمشاي وصورتني نعم يمكن للشيطان ان يتمثل في صورة الحق سبحانه وتعالى لان الله سبحانه يهدي من يشاء ويضل من يشاء ويعز من يشاء ويذل من يشاء فهو سبحانه جامع بين شانه الارشاد والاضلال والاعتراف والاذلال فيمكن للشيطان ان يتمثل بصورة الحق سبحانه فيضل عباده (راجع تعظيم الامام ص ٢٢٠ من باب المهيم في ذكر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والذاهب المنصور انه محمول على ظاهره ولكن يرى كل علم حسب مرتبته وحالته والله اعلم)

باب كتابة العلم

اي في بيان جواز كتابة العلم وضبطه في الكتاب واستحبابه وبيان انه ليس ببداية بل هو ما تفرس عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الكرام فكتابة العلم سنة بلا شبهة ولا يعجل ان تكون واجبة عند خوف النسيان ويتعين ان يوجب على من عليه تبليغه - وغرض المصنف بهذا الباب بيان مشروعية كتابة الحديث لانه علم لا علم فركه والعلم حقيقي ان يكتب فان اول وحى نزل عليه صلى الله عليه وسلم نزل فيه علم بالعلم - واول ما خلق الله القلم وقال تعالى ان والقلم وما يسطرون وقد فسرهما الحسن بالداراة والقلم وبالحكمة لانه في استحسان كتابة العلم النبوي واستحبابها لكون النبي صلى الله عليه وسلم في اول الامر صوف حل عبادته واهمته الى كتابة القرآن الكريم بمر جمعه في الاوراق لانه متعبا بتلاوته في نفسه وفي الصلوات الدينية والنهارية بخلاف الحديث فان المقصود الاصل في المعنى دون التلفظ مثل القرآن ولذا يجوز رواية الحديث بالمعنى دون القرآن فاهتم النبي صلى الله عليه وسلم بكتابة القرآن ونهى عن كتابة الحديث وكان مقصوده بذلك ان لا يهمل الاعتي بالكتابة هو الوحي للتو لا الوحي الغير المتلو ليظهر الفرق بين الكتاب والسنة والقدر يبرر الحوادث فاحب صلى الله عليه وسلم ان لا يكون جميع الاحاديث مثل جميع القرآن بان تحفظ الفاظها وكلماتها مثل كلمات القرآن وحروفه ليظهر للناس ان السنة تالية للكتاب - وان الحديث في مرتبة ثانية وان القرآن كلام الله غير مخلوق وحديث الرسول حادث مخلوق وليتبع الفقهاء والمستنبطين مجال الاجتهاد

على باب در بيان جواز نوشتن علم و صحائف و آثار بودن آن تفسیر القاری ص ١٢٠ ج ١ -

والاستنباط فان الحديث الواحد اذا ورد بالفاظ مختلفة اشيع الدخول في قعر الشريعة من ابواب مختلفة فظهر ان نهيه صلى الله عليه وسلم في اول الامور عن كتابة الحديث انما كان للتنبيه على الفرق بين الكتاب والسنة باعتبار المرتبة والحكم ولما تنبهوا على هذا الفرق اذ كان لمن استاذن للكتابة مثل عبد الله بن عمرو بن العاص حتى شاعت كتابة الحديث النبوي بين الناس باذنه صلى الله عليه وسلم وعلم الناس ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن في كتابة الحديث حتى كثرت حتى صار يبتغيها من يكرهها في اول الامر وهو محتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم ير من اوله من الله تعالى بكتابة حديثه صلى الله عليه وسلم فتهاهم عن فعل ما لم يودن له - ولما استجازا عبد الله بن عمرو بن العاص اجازا بعد تامل فتعلله توقف في انتظار الوحى فاجازا بعد ما نزل الوحى فيه هذا التوضيح ما افاد لا شيئا الا كبر من ان الاشكال السيد محمد انور قدس الله سره في درس البخاري واستدل الا مام الطحاوى بجواز كتابة الحديث بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نذرتهم بين الى اجل مسمى فاكتبوه وقوله تعالى ولا تساموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله - وحديث النبي صلى الله عليه وسلم وعلمه ذنوب على الامة فهاحق ينسوا ما للكتابة وكيف وقد جعل حكم الكتابة اقوم للشهادة وانفى للاسباب حيث قال ذلکم افسط عند الله واقوم للشهادة فذنى ان لا تكتبوا وقال ابو الهيثم الهذلي البصري يعيبون علينا ان نكتب العلم ونذكره وقد قال الله عز وجل وعلما عند ربى في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى اه - ثم ان اللذان عروا الى الحق سبحانه وتبليغ رسالته من اعظم فرائض النبوة والرسالة وما لا يتوصل اليها الا بالكتاب والرسالة كما ارسل سيدنا سليمان عليه السلام الهدى الى ملكة سبا وقال اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم الايات وكتب النبي صلى الله عليه وسلم الى الملوك والامراء اشهر من ان تذكر وقد جاء في الاما باحة والنبي حديثان فحديث النبي مام والامام عن ابى سعيد الخدرى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا عنى شيئا الا القرآن ومن كتب عنى شيئا غير القرآن فليمحه - وحديث الاما باحة قوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لاى شاة متفق عليه وروى ابو داود والحاكم وغيرهما عن ابن عمر وقال قلت يا رسول الله انى اسمع منك اشئى فاكتبه قال نعم قال فى الغضب والسر صا قال نعم فاني لا اتول فيهما الا حقاً - قال ابو هريرة ليس احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اكثر حديثا منى الا ما كان من عبد الله بن عمر وقامه كان يكتب ولا يكتب رواه البخارى -

الجواب عن حديث النبي

من ذهب الى الجواز اجاب عن حديث ابى سعيد بن حبيب -

الاول

ان حديث ابى سعيد موقوف عليه وبه جزم البخارى وغيره اذ قال الصراب وقفه

كذا في فتح الباري ص ١٤١ ومشرح الفية السيطرية ص ١٢١ وكذا في التذريب للسيوطي ص ١٢١
(والثاني) ان النبي عن الكتابة انما كان في اول الاسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن
 فلما شاع القرآن بين المسلمين وتميز من الحديث نزال هذا الخوف فتنسخ هذا الحكم وكيف
 وان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالكتابة في مرض وفاته استوفى بكتاب كتب لكم وهو آخر
 الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(والثالث) ان النبي انما كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لانهم كانوا
 يسمعون تاول الآية فربما كتبوا معها فجهلوا عن ذلك لخوف الاشتباك كما في رواية ابن سعيد
 ان خديجة بن خديجة قال كنا نقرأ ما نسمع من النبي صلى الله عليه وسلم فخرج علينا
 فقال ما هذا فقلنا ما نسمع منك فقال اكتب مع كتاب الله محض كتاب الله وظهور
 فجمعنا ما كتبنا في صحيفة واحدة ثم امر قنار كذا في مجمع الزوائد ص ١٢١.

فهذا يدل على انهم كانوا يكتبون مع القرآن ما يسمعون من النبي صلى الله عليه وسلم في
 قرطاس واحد فتنسى النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة
 لئلا يقع الخلط بينهما ويلتبس كلام الله مع كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا هو المراد
 بقوله امحوا كتاب الله واخلصوا فان المراد به ان كل بالكتابة على حدة
 واول من اصداها الا من يجمع الحديث وتدل بيته الى علماء الاقاني على رأس المائة الاوس
 من الهجرة هو عمر بن عبد العزيز كما اخرج البخاري واخرجه ابو نعيم في تاريخ اصبهان
 عمر بن عبد العزيز كتب الى اهل الاقاني النظر الى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وروى مالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني - ان عمر بن عبد العزيز كتب الى
 عامله وقاضيه على المدينة الى بكر بن محمد بن عمر بن حزم ان النظر ما كان من حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتفت في خفت درس العلم وذهاب العلماء - فكتب
 العلماء ما كان عندهم من الاحاديث ولكن لم يبلغنا من هذا الكتب شيء والظاهر ان
 اصحابهم وتلاميذهم قد ادمجوها في مصنفاتهم لانها كانت محفوظة عندهم فادرسوها
 في مصنفاتهم فصارت محفوظة بهذا الطريق - والله اعلم

قَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ وَنُكْتَةٌ جَمِيلَةٌ

في بيان علماء الصحابة السنن في مصحف كما جعوا القرآن قال الشيخ ابو بكر بن
 عقال الصقلي في فوائده على ما رواه ابن بشكوال انما لم يجمع الصحابة سنن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في مصحف كما جعوا القرآن لان السنن انتشرت ودفنت محفوظها
 من مدخلها فكل اهلها في نقلها الى حفظهم ولم يبق كلوا من القرآن الى مثل ذلك والفاظ
 السنن غير محفوظة من الزيادة والتقصان كما في كتابه بيد النظم الذي اعجز الحق
 عن الاتيان بمثلها فكانوا في الذي جمعوا من القرآن مجمعين في حروف السنن ونقص

نظم الكلام من نصام مختلفين فلم يصح تدوين ما اختلف فيه ولو طمعوا في ضبط السنن كما
اقتدروا على ضبط القرآن لما قصروا في جمعها ولكنهم غافروا دونوا ما لا يتنازعون فيه
ان يجعل العمل في القول على الهدى فبيكذروا ما خرج عن الديوان فتبطل سنن كثيرة
فوسعوا طريق الطلب للاستهانة فاعتنوا بجمعها على قدر عناية كل واحد في نفسه فصارت
السنن عند همة طرقات فمنها ما اصاب في النقل حقيقة الا لفاظا اندغوظة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهي السنن السائمة من العلل ومنها ما حفظ معناها ونسي لفظها و
منها ما اختلف السرايات في نقل الفاظها واختلف ايضا روايتها في الشقة والعدالة وهي تلك
السنن التي تدخلها الحال فاعتبر صحيحها من سقيمها اهل المعرفة بها على اصول صحيحة وادكان
وثيقة لا يخلص منها طعن طاعن ولا يوهنها كيد كائد اهو هذا الكلام في غاية المتانة ونهاية
الطافاة وقد روي البيهقي في امدخل عن عروة بن الزبير ان عمر بن الخطاب اذا كان يكتب
السنن فاستشار في ذلك اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فاشاروا عليه ان يكتبها فطفق عمر
بستخير الله فيها شهر اشهر اصبح يوما وقد عزمر الله له فقال اني كنت اسر دت ان اكتب السنن
واني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتابا فاكبوا عليها وتركوا كتاب الله واني والله لا لبس كتاب الله
بشيء سبل - اه - فكم لا عسر ان يكون كتاب ايضا هو كتاب الله العزيز وان يعامل الناس معه
معاملة المصحف فتركت اسر دته والله اعلم -

قال المحافظ الغزالي في رده في الفتنه -
واختلف الصحابة والاتباع في كتبه الحديث والاجماع
على الجواز بعد هجره بالجزء - بقوله اكتبوا وكتب السهلي
وحاصله ان الصحابة والتابعين كانوا مختلفين في جواز كتابة الحديث وعدا منه ولكن بعد
الصحابة والتابعين انعقد الاجماع على الجواز بالجزء بحيث زال ذلك الخلاف لادلة منسشرة
بين جمهورهم على فضل تدوين العلم وتفتين كبقوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا والا ياتي شك الكتاب
عبد الله بن عمر وابن العاص السهمي باذنه صلى الله عليه وسلم - والذا روي عن الامام الشافعي ان
هذا العلم بين كتمان الكتاب ولكن الكتب له حكمة والا تلازم عليه رعاية وعن احمد اسحاق لولا الكتابة
اسم شيء كنا بالجملة قال في استنفا الامر عليه الاجماع على الاستحباب بل قال شيخنا انه لا يجد حرجا
على من نسي (النسيان) ممن يتعين عليه تبليغ العلم ولا ينبغي الاقتصار عليها حتى لا يصير له تصور
ولا يحفظ شيئا فقد قال الخليل ليس بعلم ما حوى القبطر - ما العلم الا ما حواه الصدق - وقال
ثعلب اذا اردت ان تكون عالما فاكسر بقلمك انتهى كلامه في فخر المغني لمختصا ومختصرا وبالجملة
قد يدلت كتابه الحديث من عهد صلى الله عليه وسلم باذنه فمنهم من كان يكتب ومنهم من كان يكتب
على حفظه في صدارة الى ان جاء عمر بن عبد العزيز واهل العلم بتدوين الحديث واول من
دون الحديث ابن شهاب الزهري وتلا ميذا كفل دون وصف على رايه في فن خاص فاولها
الموطا واخرها هذا الجاهل مع الحق حزن اهمل الله تعالى عن الاسلام والمسلمين خيرا -

احاديث الباب الحديث الأول

قوله عن أبي جحيفة قال قلت لعلي هل عندكم أي أهل البيت النبوي كتاب خصكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك لأن الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت لا سيما عند علي أشياء من أسرار علم الوحي خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بها لم يطلع غيره من عليهما وقد سألت علياً هذه المسئلة أيضاً فليس بن عباد ولا اشترا الفخفي وحدثني في سنن أنشائي كذا في التوشيح غيره وحاصل جوابه رضي الله عنه أنه ليس عندي سوى القرآن الذي هو كل الكل وأصل جميع العلوم ومبناها وهو معلوم لكل أحد وليس سواء كتاب آخر يكون مخصوصاً بي والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخص في التبليغ وإنما مرشداً أحد دون أحد بل كان تنبيه عاماً وليس عندي سوى القرآن إلا أنهم يعطيه الله لبعض فيهم منه ما لا يفهمه غيره وهذا الظاهر يكون سبباً لزيادة العلوم وتكثيرها للناس في مراتب العلم واستعملوا الاستنباط متفاوتاً فمن بعضهم فوق بعض - تتر ذكر ما في الصحيفة احتياطاً لعل شيئاً يكون في الصحيفة لا يكون عند غيره ولا يكون من جنس كتاب الله والله أعلم كذا في شرح

شيخ الإسلام رحمه الله مترجماً من الفارسية بالعربية

قوله لا يقتل مسلم بكافر حتى يهاجر ما لفت والنشأ في واحمد علي ان المسلم لا يقتل بكافر
فما ساء ذلك ذهب أبو جحيفة وأصحابه إلى أنه يقتل من أسلم من المعاهد لما روي الدارقطني عن ابن
شهر بن حازم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بمعاهد نشر قال أنا أكبر من من وفي بني هاشم
وما قولك صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر غير المعاهد بل ليل ما
في ذلك في بعض الروايات ولا ذرعه في عهد لا قبل ذلك ان المراد بالكافر في الحديث
الكافر الذي لا عهد له وهذا الاختلاف فيه لان قوله ولا ذرعه معطوف على قوله مؤمن
فقد مر بعد العبادات لا يقتل مؤمن ولا ذرعه لا بكافر ونظيره في القرآن واللائق يبين
من المخيض من نساء كبر ان اسر تبتر فعل تهن ثلاثة اشهر واللائق لم يخض وعقلاء واللائق
يدين من المخيض واللائق لم يخض ان اسر تبتر فعل تهن ثلاثة اشهر فامر لو كان يظلمون
لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذرعه في عهد لا كان المعنى على ما ذكره او لكن لما جاء ولا ذرعه
بالمرجع معطوف على مؤمن كان نصاً في المعنى الذي ذكره السادة الحنفية - وقال ابن الهمام
ما حاصله ان الحديث إنما ورد في جماعة الجاهلية والمعنى ان المسلم بعد اسلامه لا يقتل

في قصاص كافر قتله في الجاهلية اذ لا ترفع

للعادى الجاهلية

بعد الاسلام

الْحَدِيثُ الثَّانِي

محل الترجمة فيه قوله صلى الله عليه وسلم كتبوا لابي مشاة -

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ

محل الترجمة فيه قول ابي هريرة الا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب

ولا اكتب -

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ

حديث القرطاس ومحل الترجمة فيه قوله صلى الله عليه وسلم ائبوا في كتاب

اكتب لكم كتابا لا تضلوا بسببه -

قوله ائبوا بكتاب اكتب لكم كتابا قال القرطبي وغيره ائبوا في امره كان حتى امره وان سادرا
للامتنال لكن ظفر بعمرهم وطائفة انه ليس على الوجوب وانه من باب الاشارة الى الامم والافرق
فكرهوا ان يخفوا ما يشق عليه من تلك الحالة مع استحضار هريرة قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب
من شيء وقوله تعالى تبيا فان كل شيء فظن عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم وجعل قد اكل الدين وبينه وبين
نبيه جميع ما يحتاج اليه في امر الدين فلا بد ان يكون في الكتاب الذي يريد ان يكتب
صلى الله عليه وسلم ان يكتبه مشتملا على تبيين الامم على الاستقامة والتباعد عما هو
الشر (هي) وتاكيد ما امرهم قبل ذلك لا شيئا جديدا ولا شيئا من فعل الامر مطرب وفي معنى
ولكن ليس من الضمير ورسالة والرجوع في ترجمة يكلف فيه بالشيء صلى الله عليه وسلم
ما يشق عليه في تلك الحالة شران قوله صلى الله عليه وسلم ائبوا في كتاب به حذر من المحابة
كان سبيل العزم والمشورة بناء على الشفقة ولذا جعله على اختيارهم ولم يأمهم باحضار
الكتاب والقلم بعد الامكان ولو كان الامر من غير ذلك لم يكن لهم نسكس له صلى الله عليه وسلم
عن العاودة الى الامر بل على انه صلى الله عليه وسلم ظهر له ان المصلحة شره او حى انبه
في ذلك ولذا قال البيهقي قصص عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم عليه السلام
ولو كان مرادنا صلى الله عليه وسلم لا يستغفرون عنه لم يكن لهم الا خلا فم اهل هذا على ان
الامر الاول كان على الاختيار ولذا عاش صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ايما ما وخطب انبيا
بعد ذلك ولكن لم يعجزوا امرهم بذلك ولو كان واجبا لم يكن لهم الا خلا فم لانه لم يكن
التبليغ لمخالفة من خالف وقد كان الصوابية يرجعون في بعض الامور ما لم يجر من الامر
فاذا عزموا متثلوا ولهذا قيل هذا من موافقات عمر للمعصية وظفر بطائفة اخرى ان الامر
ان يكتب لما فيه من امتثال امره ومن ياد في بيان وكل وجبة هي من غير ما امر بعض الامم
على الكتابة قال عمر في حق الامم حسب كتاب الله ولا يبعد ان يكون عمر خشي ان يعامل

الكتاب مثل معاملته كتاب الله فرائى تركت الكتابة ارفق لمصلحة الشريعة ولعل ابن عباس لما كان في ذلك الوقت صغيرا فلم يحيط بالقصة تفصيلها فغنى عن علمها الى علم الله تعالى بنية القائل والمستبح: عاذا بالله تعالى من سوء العائن بهم وسر زنا حسن المخالفة على محبة رسوله واصحابه واهل بيته اجمعين واختلاف العلماء في المراد بالكتاب الذي هم عليه عليه وسلم بكتابته والاظهار ان الامر بهم - وحقيقة الحال غير معلوم لانه لا يدري ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد ان يقول الخطابي بحيث لم يجهل وجهين احدهما انه اراد ان ينص على انها مامة بعد لا فتر تفتح تلك الفتن العظيمة كحرب الجمل وصفين وقيل اراد ان يكتب كتابا يبين فيه مهابات الاحكام ليحصل الاتفاق على المنصوص عليه فيه ظهر للنبي صلى الله عليه وسلم ان المصلحة تركه او اوحى اليه به وقال سفيان بن عيينة اراد ان ينص على اسامى الخلاف بعد لا حتى لا يقع منهم الاختلاف ويؤيد ذلك انه عليه السلام قال في ارائل مرضه وهو عند عائشة رضي الله عنها ادعى لي ابالي واخالة حتى اكتب كتابا فاني اخاف ان يقيم عقم ويأبى الله والمؤمنون الا ابا بكر الخرجه مسلم والبخاري معناه - ومع ذلك فلم يكتب وقال البيهقي وقد حكى سفيان بن عيينة عن اهل العلم قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يكتب استخلافا لابي بكر ثم ترك ذلك لاعتقاده على ما علمه من فقد ير الله تعالى وذلك كما هم في اول مرضه - ثم ترك الكتاب وقال يا بى الله والمؤمنون الا ابا بكر ثم قد ما في الصلاة والله اعلم - ملخص من عمدة القاسم وقيل لما اوصى عليه صلى الله عليه وسلم في الكتابة بين لهم بلسانه الشريفة ما كان يريد ان يكتب لهم وهي الصلوات التي وصاهم اتيها كما يظهر من بعض الروايات انه عليه الله عليه وسلم وصاهم بثلاثة امور والحق ان الحقيقة الحال بهم لا تعلم ما كان يريد صلى الله عليه وسلم ان يكتب لهم والله اعلم بقوله وعندنا الكتاب انك حينما فعل عمر رضي الله عنه فرم من قوله صلى الله عليه وسلم لا تضلوا بعد لا انكم لا تفتنون على الصلاة ولا تسرى الضلالة الى كلكم من الله لا يضل احد منكم اصلا ما قام عند لا من الاحلة على ان ضلال البعض متحقق لا محالة وفهم هذا المعنى من اشارات الكتاب والسنة مثل قوله تعالى وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض وقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس وقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع امة على الضلالة وقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة امة حتى ظاهرين ونحو ذلك وهذا المعنى حاصل لهذا الامة بيد ان الكتاب الذي اراد عليه الله عليه وسلم ان يكتبه

على اي نزول كتاب خداست كه خود آورده است ما را پذيرد آن پس است ما را كه در آن بيان هر چه است خبر بكمال دين است بكتاب وسنت حكم ضروري باقي نماند كه بدان اهتمام نموده آيد مگر بر آن تصریح و توضیح و تأكيد و اين امر مستحب و مرغوب است ليكن بجه ضرورت در بين حال مصدر غايب شده و اين كلام در جواب كسى است كه موكد بود از حاضران بر آنست طلب كتاب شيخ الاسلام ص ۱۰۸

ورأى ان ليس مراد الله صلى الله عليه وسلم بذلك الكتاب الا زيادة الاحتياط في الامر عن كمال الشفقة ووفى من الرحمة فاجاب عمر بما اجاب التفتيه على انهم احق بمبررات عاقلة الشفقة عليه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة التي هي حالة غاية الشدة ونهاية المرض وان ما قصدناه حاصل لما ان الله تعالى قد وعد به في كتابه وهذا معنى قوله حسبنا كتاب الله اى يكفى في حصول هذا المعنى ما وعد الله تعالى به في كتابه وهذا مثل ما فعل ابو بكر يرمي به رخصه صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك التعب والمشقة بسبب ما غلب عليه من النكاه والدماء والتعب والتعب فاجاب ابو بكر ببلد فقال حسبك فخرج وهو يقول سيهزم الجمع ويورون الدبر وقال ايضا قل بعض مناشداتك ما يات فان الله منجز لك ما وعدك فقال كذلك شفقة عليه لما علم ان حاصل المطلوب حاصل بن عبد الله تعالى وهذا منه صلى الله عليه وسلم زيادة احتياط بمقتضى كرم طبعه والله تعالى اعلم قولى في من اعنى هذا خطاب لجميع اهل البيت الحاضرين عنده في هذا الوقت وكان فيهم على وعمر رضي الله عنهما فلا يختص امر النجاشي بعمر رضي الله عنهما ان خطاب يتولى بكتاب لم يكن خاصا بعمر وكان على حاضري المجلس عند هذا الخطاب - وقد روى ان عليا ايضا كان في هذا المجلس وكان رايه صلى الله عليه وسلم ان الحاضرين قد انتشروا بعد اختتام المجلس ورجعوا الى بيوتهم فارجع عمر ايضا الى بيته وظاهر ان عمر لم يكن ملازم للنبي صلى الله عليه وسلم ليلته ونهاره مثل اهل البيت فلم لم يخصص على ذلك والقلم والقري طاس في غيبة عمر واستكتب النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة فافهم ذلك واستقم قولى في خروج ابن عباس من المكان الذي كان يجلس فيه بهذا المجلس بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وليس المراد به الخروج عن مجلس النبي صلى الله عليه وسلم عند الوفاة - يقول ان الرزية كل الرزية اى ان المصيبة كل المصيبة ما حال اى ما حجز بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه فكان رضى ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم لو كتب كتابا لكان احسن لانه صلى الله عليه وسلم لو كتب كتابا لكان فيه على اسامي الخلفاء بعد لا لم يقع بينهم خلاف - ولا يخفى ان عمر كان اقله من ابن عباس حيث اكتفى بالقرآن على انه يحتمل ان يكون صلى الله عليه وسلم ظهر له حين هم بالكتاب انه مصلحة ولم يظهر له اذ اوحى اليه بعد ان المصلحة في تركه ولو كان واجبا لم يتوكل عليه الصلاة والسلام لا خلافا فافهم لان التبليغ لا يترتب لاجل الاختلاف.

بَابُ الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ

اى باب في ان افادة العلم والتذكير والمراد بالليل فهو جائز اذا كان احيا نا - لما كانت المصيبة بالليل مظنة السامة نية هذا الباب على انه يجوز ان يعلم والتذكير بالليل

علمه باب در بيان افادة علم ونهيست در وقت شب تيمير افاده صلى الله عليه وسلم

عند الضرورة حتى يجوز للرجل ان يوقظ اهله بالليل ويأمرهم بالصلاة وذكر الله عز وجل لا سيما عند آية تحدثت اوسر ويا مغيث فته واما انتهى عن الحديث بعد العشاء فهو مخصص بما لا يكون في الخير والله اعلم -

بَابُ السَّمْرِ بِالْعِلْمِ

اسراده بالتعبدية على ان السمر المعنى عنه بعد العشاء اما هو فيما لا يكون من الخير واما السمر بالخير فليس بمنى عنه بل هو مرغوب فيه كذا في العمدة وقال شيخ الاسلام الداهلي (ص ٢٧) لا يجب ان يقال ان المصنف اسراده بهذا الباب انه يجب من السمر بالعلم بعد العشاء وان لم يكن مشتركا على تعليم الاحكام والتذكير والوعظ والتهذيب والمذكور في الباب السابق جواز تقديم الاحكام والتذكير بالليل عند الضرورة وحينئذ يظهر الفرق والمناسبة بين البابين والله سبحانه وتعالى اعلم - انتهى كلامه مترجما من الفارسية بالعربية وبقيت ذلك ان اطلاق السمر في الاصل انما يكون في غير العلم كالتقصص والحكايات فاطلاق السمر في العلم كاطلاق التقى في القرآن والمعنى ان كان السمر بعد العشاء فليكن في العلم قوله فان اس ما لم ينهه لا يبقى ممن هو على ظهر الارض احد اي ممن هو موجود عليها الآن فخرج من في اسماو كعيسى عليه السلام ومن في السحاب كالحضر ومن في البراء والناس كالبليس ومن يولد بعد موت قيل ذهب البخاري وبعض اهل العلم الى ان المخفى عليه اسلام مات واستدل بهذا الحديث كما ذكر الحافظ العسقلاني في الاصابة في ترجمة الحضر ^{عليه السلام} وهو ضعيف لان المراد بعمود احد هو العمود المعروف باعتبار سكان هذا الارض العمود لا العمود الحقيقي. والجمهور على انه ولي حتى معجب بعبارة البصائر وقد اتفقوا على الاولياء واصحاب المكاشفات منهم بايعوا واجتمعوا به وهو لا لا يتصور اجتماعهم على الكذب والافتراء والاحتراف والمسئلة من باب الكشفيات ولو انكوبات لا من باب اشراعات فلا بد ان يكون كشف اهل الكشف وشهادتهم ومشاهدتهم حجة على من سمر بظاهره ولم يكشف له -

اذا سمر ترهلال فسلم : لا ناس من رايه بالا بصار

وقال ابن العربي رحمه الله عليه وسلم اسراده في ذكره يكرم قد اتق اطاعتك ذلك على ان مراد المؤمنين اذا اتق اطاعتك وتوافقت تكون حقا وصدا فانكذلت اتق اطاعتك كثرة اهل الكشف ومكاشفاتهم ومشاهدتهم في ايضا تكون حقا وصدا قاله الله سبحانه وتعالى اعلم -

وَالْجَوَابُ

عما تمسكون به - ان العمود المذكور في الحديث عموم عر في لا حقيقي والحكم في مثل هذا العمود انما يكون باعتبار الغالب والاكثر واعتبار الظاهر والمحموس المشاهد فالحق ليس داخل في هذا العمود مثل الملائكة والجن فان الكلام في المرجح دين الظاهرين المحسوسين

المشاهدين المعروفين عند عامة الناس والخضر ليس كذلك فانه من رجال الغيب غائب عن الابصار فهو ليس بيد اهل في هذه العموم ثم ان لفظ الاسرار ضمن محتمل ان يراد بها اسرار العرب خاصة قال القرطبي هذه العموم مردان كان مؤكدا للاستغراق في نصافيه بل هو قائل للتخصيص فكما لم يتناول عيسى عليه السلام فانه لم يميت ولم يقتل وهن حتى بنص القرطبي ومعناه ولا يتناول الدجال مع انه حتى بدليل حديث الجساسة فكذلك لم يتناول الخضر عليه السلام وليس مشاهد للناس ولا ممن يخالفهم فمثل هذا المعصوم لا يتناول وقد قيل ان اصحاب الكهف احياء ويخرجون مع عيسى عليه الصلاة والسلام كذا في تفسير القرطبي ص ٢٢٢ وقد ساق الحافظ العسقلاني في الاصابة من ص ٢٢٢ الى ص ٢٢٥ الاخبار التي وردت في ان الخضر كان في سر من النبي صلى الله عليه وسلم وفي بقاءه بعد ذلك من سراة ومن نقيه فارجع اليه - اعلم انه قد اتى اثر الاخبار والآثار وملئت الدواوين والدفاتر بالحكايات عن اولياء من مشايخ الصوفية قد اخبروا في مصنفاتهم زهير باليعقوب واجتمعوا به واخذوا عنه وسراة ائمه كرامات نقله الشيخ الزكيري في الفتوحات المكية وابو طالب الحلي في كتبه والحكيم الترمذي في شواهد سراة وغيره من سادات الامة الذين لا ينقص اس اجتماعهم على الكذاب والاجترار بهجود الاخبار انقلبية كما شاهدت عن ذلك واخرج الامام ابي نعيم في كتاب سراة السراة في حكايات الصالحين انه وردت حكايات كثيرة عن المشايخ منهم سرافقة وصاحبها وحكي عنه ما لا يحصى ويستغنى عن ذكرها واخرج السيوطي في تفسير سورة الكهف في الدراس المنشر اخبارا رواها من تواقف في وجوده وتروى في حياته فلا كتمان بهجود الاخبار الضعيفة عن سراة وسئل البخاري عن الخضر والياس هل هما في الاحياء فقال كيف يكون ذلك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبقى على سراة الامة ممن هو اليوم على وجه الارض احد - وقال الله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد - اقول - وبالله التوفيق هذا الكلام جاس على الاكثر من اطلاق الجزء على الكل لان النادر من يعيش فوق المائة ولا حكم لنا ادرا في الاطلاق الكلي لانه عاش كثير من الصحابة والتابعين فوق المائة الى قريب المائتين منهم سلمان ومعدى بن كريب وابو طفيل وكانوا موجودين في ذلك الزمان عند وقت اخباره صلى الله عليه وسلم ولا شك عند القلاء ان العمر الطبيعي مائة وعشرون سنة اذا سلم الطبع من الافات عاش بمقتضى الاستعداد مقدرا كذلك ولكن كل شيء بقضائه وقدره وامامنا قال من العلماء لا يجوز ان يكون الخضر باقيا لانه لا يبعثنا فلا عبادة لكلامه - لانه ان ثبت انه حي فانه لم يمت بعد ذلك بل قبله كعيسى عليه السلام وذكر الشيخ في بعض كتبه انه يظهر مع اصحاب الكهف في آخر الزمان عند ظهور المهدي ويشتبهه ويكون من افضل شهداء عماساكر المهدي كما وردت الاشارة اليه في الخبر النبوي . ووردت في حياته احاديث كثيرة من طريق الاحاد اخرجها السيوطي في الحجا مع الكسبي والصغير يبلغ اجتماعها عند الصحيح عند اهل الفقه والاختلاف ايضا في حياة الياس مع

الخضري عليهما السلام واما معتقد المحققين من اهل الكشف والكرامات انهما في الوجود
حياة ابتاهما الله تعالى لعباده حكمة ربانية يعرّفهما العارفون ويطلع عليهما الفاضلون و
المشهورون في نسبة الله من ابناء الملوك نزل في ملكه وفي محاضرة السيوطي وفي توارخ
مصر ايضا ان الخضري هو ابن فرعون آمن بموسى عليه السلام وقيل ابن خالة ذي القرنين كان
في سفره معه وشرب من ماء الحياة فامد الله تعالى عمره الى الوقت المعلوم والمشهور بمقتل
عليه عند اصحاب التحقيق والله اعلم - كذا في خواص الحكيم لعلي دد المولوي ص ١٨

حكاية

روى ابو نعيم عن ابي الحسن بن مقسم عن ابي محمد الحريري سمعت ابا اسحاق الرضائي
يقول سألته الخضر فعلمني عشر كلمات واحصاها بيدك اللهم اني اسألك الاقبال عليك والاصفاء
اليك والفرح عنك والبصيرة في امرتك والتفاد في طاعتك والمواظبة على امر ادتك والميادنة
الى خلد مثلك وحسن الادب في معاملتك والتسليم والتفويض اليك كذا في الاصابة
ص ١٠١ - من ترجمة الخضري عليه السلام - قوله تاملوا تعليم هذا هو محل الترجمة فان
هذا الكلام صدر من الله صلى الله عليه وسلم بعد العشاء على سبيل الموائمة ثم ان هذا
الحديث اخبر به المصنف بطريق آخر في كتاب التفسير بلفظ بت في بيت ميمونة ففتح
رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اهله ساعة وبهذا يظهر المناسبة بالترجمة اتم الظهور

بَابُ حِفْظِ الْعِلْمِ

اي باب في التحريض والتحريض على حفظ العلم وضبطه المقصود به البحث على حفظ العلم
والاجتهاد فيه وانه لا يتيسر الا بالنقل من الدنيا واليتار طلب العلم على طلب المال ولا
يبعد ان يكون اشارته الى جناس السمر والسمر حفظ العلم فان ابا هريرة رضي الله عنه كان يشتغل
في اول الليل بحفظ الحديث واستحضار ما لحفظه من الاحاديث فكان يحمي عليه
جزء كبير من اول الليل فلم يكن يستطيع ان يقوم آخر الليل فامر به النبي صلى الله عليه
وسلم بان يوتر قبل ان ينام والله اعلم - قوله بشيخ بطنه ويحتمل ان يكون المراد بالبطن
البطن الباطني فقد كان يملأه ابا هريرة رضي الله عنه بالحديث الذي كان يسمعه من النبي صلى الله
عليه وسلم وانظروا ان معناه انه كان قائما بالقرآن الذي يشيخ بطنه وكان يلازم ما النبي
صلى الله عليه وسلم وكان لا يشتغل بالتجارة ولا بالزراعة وكان فارسا عن هم للعاش
وانما كان همه حضور مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وحضر ما لم يحضره واد شاهده ما لم
يشاهده واد سمع ما لم يسمع واد حفظ ما لم يحفظ فهذا سبب كثرة رواياته قوله حفظت من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائني اي نبي عيني من العلم الاول علم الشرائع والامكام
فمن اقد بلغته والثاني علم الفتن واخبار الكس من امراء الجور واسامهم فهد العلم

لم تذكره للناس ولم أخبرهم به لأن تبليغه ليس بواجب فكان أبو هريرة يكتفي عن بعضهم ولم يصير حربه خوفا على نفسه منهم كقول له عيسى بن الله من رأس الستين واما رقة الصبيان يشير الى امارته يزيد بن معاوية فانها كانت ستة ستين وقد استجاب الله دعاءه الى هريرة فمات قبلها بسنة قال الحافظ العسقلاني وفي المستدرک للحاكم حديث زيد ثابت قال كنت انا وابو هريرة وآخرون عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا الله عنات انا وصاحبي وامن النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا ابو هريرة فقال اللهم اني اسألك مغل ملسا لك صاحباي واسألك علما لا يفتني فامن النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا ومن كنت يا رسول الله فقال سبقكم الغلام الدوسى كذا في فتح الباسى.

باب الانصاف للعلماء

اي السكوت والاستماع لما يقول له العلماء فان الاستماع والانصاف صعبان في الحفظ كما تنقد من عن ابن عباس في تفسيره قوله تعالى لا تتحرك به سائلك لتجعل به ان علينا جعلة وحشر آتته فاذا قرأنا ما واثق قرأته اي استمع له وانصت وبهذا يظهر مناسبتة بباب حفظ العلم

باب ما يستحب للعالم اذا سئل اي الناس اعلم في كل العلم الى الله تعالى

اي في بيان ان المستحب للعالم اذا سئل اي شخص من الاشخاص اعلم من غيره ان يقول العلم الى الله العليم الحكيم الخبير فان نسبة العلم الى نفسه خلاف الادب ولذا استحسن العلماء ان يقول عند الجواب ويكتب عند انتهاء الكتاب والله اعلم وعلمه اتم واحكم قوله قلت لابن عباس ان نوحا البكالي يزعم ان موسى اي صاحب الحظي الذي قص الله عنهما في سورة الكهف ليس هو موسى بن اسرائيل واسما هو موسى آخر وهذا اختلاف آخر وهو التماري في ان صاحب الحظي هو موسى بن اسرائيل او موسى آخر وقد سبق ان التماري كان في صاحب موسى هل هو حظي او رجل آخر فهنا تماريان وكلاهما صحيحان والاختلاف باعتبار السرجيلين فمع رجل كان في موسى ومع رجل آخر كان في صاحب موسى فلا وهم في الرواية ولا اضطراب قوله كذب عند الله قال انكر ما في فان قلت كيف يكون عند الله وهو مؤمن وكان عالما فاضلا اما لا هل دمشق قلت قال العلماء هو على وجه التغليب والرجح عن مثل ذلك لانه كما يعتقد انه عند الله ولذا بينه حقيقة وانما قاله ابن عباس في حالة الغضب مبالغة في انكاره وفي حالة الغضب تطلق الالفاظ ولا يراد بها حقائقها بل قوله هو اعلم مني اي في بعض العلم وقول موسى ايضا صحيح بالنظر الى بعض العلل موقلا بين ما الكذب في كلامه وهل هو مقتضى كلاما الحظي الذي سيجي والله اعلم كذا في حاشية اسدي رحمه.

على اي بيان خاطي سامعان وزجهت علماء يعني براسة استفادة علوم ايشان تيسير القاري صلاحي.

قوله فجاوت عصفور فوق عصفور السفينة المقصود منه مجرد التمثيل والتشبيه في القلعة والحفارة والا فان نسبة الرشعة الى البحر نسبة المتناهي الى المتناهي واما النسبة الى علم الله فانها نسبة المتناهي الى غير المتناهي. قوله فخرقتها تتفرق اهلها قال القرطبي وفي التفسير عن ابي العالية لم ير الخضر حين فخرق السفينة غلام موسى وكان عبد الاتوك الامين الا عين من امر الله ان يريه ولو ساركة الغوم لمنعوا من فخرق السفينة وكذا قلت لم ير (اي الغلام الذي قتله الخضر) الا موسى ولو ساركة الوابينة وبين الغلام ونظر صبره وصبره من تفسير القرطبي

حكاية

وكتب ابن عباس الى تيجدة الحارثي حين سأل عن قتل الخضر الغلام موسى كان عندك علم بحال الاطفال والمالك لحارثي ايضا قتل الغلام وشيخ الاسلام رحمه الله تعالى سألني بتاويل ما لم يستطع عليه صبرا وتاويل الشيء مأكله له اي قال له اني اطعمك ليم فعلت ما فعلت وقيل في تفسير هذه الآيات التي وقعت لموسى مع الخضر انها حجة على موسى وعجابه وذلك انه لما انكر فخرق السفينة نوذى يا موسى اين كان تدبيرك هذا وانت في التابوت مطروحا في البحر فلما انكر امر الغلام قيل له اين انكسارك هذا من وكنت انقبض قضاءك عليه فلما انكروا قامة الجسد نوذى اين هذا من رذعت حجب البرينات شعيب دون اجر كذا في تفسير القرطبي ص ١١٢ - وبالجملة ان جميع ما فعله الخضر عليه السلام كان بحسب امر الله وامر لا سيما انه بدليل قوله وما فعلته عن امرى وان كان الها ما فالله هو ايضا مقتدر اذ السري يخالف الشرع وفي الحديث المشهور استنقت قلبك وان افتاتك المفتون والفتن الغلمان والاولياء وان الاحكام الالهية لا تغلظ الا بسلطة الانبياء المكرام ومن ادعى طريق المعرفة غير طريق الانبياء فهو من الضالين وملحد وكأنت يثبت النبوة والوحي بعد خاتمة الانبياء

باب مَنْ سَأَلَ وَهُوَ قَائِمٌ عَالِمًا جَالِسًا

قوله عالم من مفعول سأل وجالس صفة عالم والمراد بيان حواشي السؤال في الحالة المذكورة من ادراك ان العالم الجالس اذا سأل شخص قائما لا يعد من باب من احب ان يتمثل له السرحال قيا ما بل هذا جائز بشرط الا من من الاحباب قاله ابن المنير كذا في فتح الباري وقال شيخ الهندسرج اشار به الامام البخاري الى انه لا يجب على السائل ان يكون على ركبتيه عند الامام او العالم او المحدث كما صرح به في جوابه عن السؤال قائما عند الحاجة والله اعلم - ومطابقة الحديث للترجمة في قوله عز وجل لا يفتنكم به الا من اصابه الا انه (اي السائل) كان قائما قال شيخنا السيد الامام في مراد الترجمة ان السائل اذا كان قائما والمسئول عنه جالسا فهل يجوز من السؤال والاستفتاء في مثل هذه الحالة لان مثل هذه الحالة يشترع بها الاهتمام بالحق والعلم

وقلة العناية وقد روى عن مالك ما يدل على انه كان يكره التحدث في مثل هذه الحالة
لا يهامه قلة الادب والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه غيره

باب السؤال والفتنة عند روى الجواهر

اي في بيان حى السؤل الى الاستفتاء عند اشتغال العالم بمادة غير مانعة عن الجواب
مراعاة ان اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سؤل الله من العلم ما لم يكن مستغنياً عنهم وان كان
فى الرى وغيره من المناسك جائز وقال ابن بطال معنى هذا الباب انه يجوز ان يسأل العالم
عن العلم ويحبب وهو مشتغل فى طاعة الله لا يترك الطاعة التى هو فيها الا الى طاعة اخرى
والله اعلم

باب قول الله تعالى وما أوتيتم من العلم الا قليلاً

اي باب في بيان سبب نزول ذلك قوله وما أوتيتم من العلم الا قليلاً لان العالم
مهما بلغ من العلم الذروة العليا لكن لا يمكن ان يزيد علمه على جهله فان علمه محدود ومتناهي
وجمله غير محدود وغير متناهى بالفعل وهذا معنى قوله تعالى وما أوتيتم من العلم الا قليلاً
ما أوتيتم من خزانة العلم الا قليلاً وهو ما يمكن استقاده بالعقل والحواس ولا ينفى عنه
قليل جداً واما الاوصاف التى لا يدركها العقل ولا الحس فى اكثر واكثر من ان تعد وتصور الروح
ايها من الالهية التى لا يدركها العقل ولا الحس لا يمكن معرفته كنهه وحقيقته وانما يدرك
من الروح انه مدبر للبدان وشئ يبعث به الجسد اذا تعلق به ويموت اذا خرج من الجسد
انقطع تعلقه منه فلا يمكن ان يعرف الروح اكثر من هذا والله اعلم. اختلف اهل التأويل فى
الروح المسؤل عنه فقال بعضهم هو جبريل لانه الروح الامين وروح القدس وذهب اكثر
اهل التأويل الى انهم سألوا عن الروح الذى يكون به حياة الجسد وتنبؤ البدان وهو
الاظهر لان الروح بمعنى الملك لا يعرفه الا اهل العلم فينبغى ان يعمل فقط نفى ان على ما هو المتعارف
بين العرب والمتعاسف عند فهمهم روح الانسان ثم اختلف اصحاب هذا القول فقيل
الروح هو النفس الداخلة والخارجة وذهب جمهور المتكلمين الى ان الروح جسم لطيف
سائر فى البدان سرى ان ما رآه من ربه اجري الله سبحانه وتعالى عادته بان الحياة لا
تكون مع فقد الكمال البزدوى وهو قول عامة اهل السنة والجماعة انه جسم لطيف وبه

على اى دارة نشده انه مودم از علم مگر اندك استفادہ می كند آنرا بذاستة حواس خود و اكتساب عقل معلوم
نظری و ابدیه بیانت دست كه متفكر از احساس جزئیات اندك و بسى چیزها است كه حس آنرا درك نمكند و نه چیزى
از احوال آنرا كه معرفت از استاده و روح انبیا قبل است كه معرفت و استاد ممكن شود مگر بعوارض كه تمیز و بهند
اوراد انچه مشبه است بر ان مشرق شیخ الاسلام هشتم ج ۱ -

قال الاشعري والدليل عليه قولي له تعالى فنفخنا فيها من روحنا ونفخ من الآيات والنفخ
لا يتحقق الا في الاجسام اللطيفة - وقال تعالى قل لا اذ ابغيت العلقم وانشتم حينئذ تنظرون
والمراد منه الجسم فلان العراض لا يتحقق منه الفعل لكنه يريح مخصوص والله تعالى اعلم بكل
شيء كذا في اصول الدين ص ٢٢٢ وللروح صورة لطيفة على صورة الجسم لها عينان واذانان
ويديان ورجلان في داخل الجسم يقال بل كل جزء منه عضو نظير ما في البدن وقد ابره
الله تعالى امور الروح وتترك تفصيله ليعرف الانسان على القطع عجزه عن علم حقيقة نفسه
مع العلم برحمتها واذ كان الانسان في معرفة نفسه هكذا كان بعجزه عن ادراك حقيقة
الحق اولى وحكمة ذلك تعجز العقل عن ادراك معرفة مخلوق مجاز له دلالة على انه
عن ادراك خالقه اعجز وقولي له تعالى وما وتينتم من العلم الا قليلا اي فاجعلوا الحكم الروح
من الكثير الذي لم تثنوا فلا تسألوا عنه فانه من الاسرار اجمع فتوح الباري ص ٨٣ -

من كتاب التفسير وتفسير الفخرطبي ص ٢٢٢ من سورة الاسراء -

بيان الفرق بين الروح والنفس

واختلف هل للروح والنفس واحد ام لا ولا يصح انهما متغايران فان النفس الانسانية هي
الامر الذي يغير اليه كل واحد من ابوابه اذ اثار الغلا سفة لم يبق قوا بينهما قالوا النفس
هي التي هي البخاري اللطيف الحامل لقوى الحياة والحس والحركة الاسرارية ويسمونها الروح
الحقيقية وهي الواسطة بين القلب الذي هو النفس الناطقة وبين البدن كذا في مقدمة الفقه
وقال السهرجلي وقد روي ابو جهم في التمهيد حد يثايل على خلاف من ذهب في ان النفس هي
الروح لكن هلله فيه ان الله خلق آدم وجعل فيه نفسا وروحا فاما الروح عفاة وفهمه و
حلمه وسخاؤه وقامه ومن النفس شهوته وطيشه وسفه وغضبه ونحو هذا وهذا الحديث
معناه صحيح اذ ان كل من خلقه او لم يصح وسبيلك ان تنظر في كتاب الله اولى الى الاحاديث
التي تنقل مرة في اللفظ مرة على المعنى وتختلف فيها الفاظ المحدثين فنقول قال الله تعالى
فاذا سويته ونفخت فيه من روحي ولم يقل من نفسي وكذا قال مفسرنا ولا نفخ فيه من
روحه ولم يقل من نفسه ولا يصح ان يقال هذا الاختلاف بينهما من الفرق في الكلام
وكذا ان يدل على ان بينهما في المعنى وبكس هذا اقول له سبحانه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما
في نفسك ولم يقل تعلم ما في روحي ولا اعلم ما في روحك ولا يحسن هذا القول ايضا ان يقول
غير عيني ولو كانت النفس والروح اسمين لمعنى واحد كالكلمة والاسد يصح قولهم كل واحد
منهما مكان صاحبه وكذا ان قولي له تعالى يلقى لرب في انفسهم ولا يحسن في ان كلاهما يلقى لرب
في اسرارهم وقال تعالى ان تقول نفس ولم يقل روح ولا يلقى له امر الى فاهم اذ اكون
النفس والروح بمعنى واحد ليس الا الغفلة عن كلاهما والله تعالى ولكن بعيت حقيقة يعرف
منها الاسرار الحقيقية ولا يمكن ان يكون بين القولين اختلاف متباين ان شاء الله فنقول بالله التوفيق

الروح مشتق من الريح وهو جسم هوائي لطيف به تكون حياته الجسد عادة اجزاها الله تعالى لان العقل يوجب الوجود للجسم حياة حتى ينفخ فيه ذاك الروح الذي هو في تجاوي الجسد كما قال ابن قتيبة وابن المعالي وابن بكير المروزي وسبقهم الى نحو هذه ابو الحسن الاشعري ومعنى كلامهم واحد ومتضارب كذا في السرائر والنفوس ص ۱۹۴ ج ۱ -

قولهم سئل عن الروح الى لا تسأل الا لا يجيب بشئ تكرهه لانهم كانوا يعلمون ان الانبياء السابقين لما سئلوا عن الروح سكروا عن بيان حقيقته واجابوا بهذا الجواب اي هو من امر رباني - فان اجاب النبي الاكرم صلى الله عليه وسلم بما اجاب به الانبياء كان سببا لكرهتهم ومثلا لهم ويكون هذا السكوت ايضا علامة اخرى لشبهته وانهم تكرهوها قوله فسكت اي رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سئلوا قال ابن مسعود فقلت انه يوحى اليه فقلت حتى لا يكون مشي شاعليه او فقلت حاشا بينه وبينهم فلما تجل عنده اي فلما انكشف عنه اثر الوحي الذي كان يتغشاه عند نزوله فقال وليس ذلك عن الروح قل الروح من امر ربي وما اوتوا من العلم الا قليلا اعلم انه قد كثر اختلاف العلماء والحكماء قديما وحديثا في بيان حقيقة الروح وما هيته والذي اعتمد عليه عامة المتكلمين من اهل السنة والجماعة انه جسم لطيف مادي في البدن سرمان ماء الورد في السواد باق من اول العمر الى آخره لا يتطرق اليه تخلل ولا تبدل حتى اذا قطع جسمه عضو من البدن انقبض ما فيه من تلك الاجزاء الى سائر الاعضاء ولهذا وصف بالحر والنجس والقبض والبرخ الخلقوم وهذا لا صفة الاجسام المعاني وهذا هو المختار عند اصحاب الحرمين والغزالي والرازي وغيرهم من المحققين وقال بعض مشائخنا هو جسم لطيف متصور على صورة الانسان داخل الجسم الانسان في الاصل هو الروح وهذا البدن الباسط وقالت السادة الصوفية قد آلف الله تعالى بين الروح والنفس فالروح بمنزلة الروح والنفس الحيوانية بمنزلة الروح وجعل بينهما عاشقانما دار في البدن كان حيا يقظان وان فارقه بالكلية فالبدن ميت وان فارقه لكن لا بالكلية بل يبقى تعلقه بالبدن من وجه فالبدن تاشع وعنده الاطباء الروح هو البخار اللطيف المتولد في القلب القابل لقوة الحياة والحس والحركة الساري في البدن وقيل الروح هو عين الحياة وقيل هي قوة في الدماغ صيد الحس والحركة وقيل قوة في القلب مبدأ للحياة وقيل هي جزء لا يتجزى من اجزاء الدماغ وقالت الفلاسفة الروح جوهر مجرد عن المادة متعلق بالبدن تعلق التمدد والتضيق وهو المختار عند جمهور الحكماء والله سبحانه تعالى اعلم -

الحقير ميرسيد ابن اندر حقيقت روح كه چيست حقيقت روح كه در حيوان است مروي است حكيم بود گفته تشریح و تفسیر می كند روح را انبی نیست چه در نوریت نیز میهم بوده پس سكوت و بهام دلیل نبوت می دانستند و قبل بعض كبري كه تا نيامد چیز كه كرده می دارد و ناظر بدان است شیخ الاسلام ص ۱۸۱ ج ۱ -

بَابُ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْأَخْتِيَارِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فِيهِ بَعْضُ النَّاسِ فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ

أما في بيان أنه يجوز ترك بعض الشيء المختار أو تركه كلياً لعدم الإخبار به مخافة أن يقع الناس لقصور أفعالهم في أشد وأعظم منه وفي نسخة في أشد منه بالسراة وفي أخرى في شدة منه بالسراة وحذف الهمزة - والحاصل - أنه يجوز ترك العمل بالمخرج مع العلم بالسراة إذا كانت فيه مصلحة دينية لادنيوية أو سياسية وبالجمل في أشد منه بالسراة إلى ما عدا ذلك فمما أورد صاحبنا عنهم عن النوع في المغلطة كما أن الشيء صلى الله عليه وسلم تركه هذا من الكعبة فكأن تركه يبيح العمل بالكفر فكأن لا ينبغي للعالم العارف أن يبتغي مسألة وحدة الوجود والشهيق لمن لم يكن أهلاً له -

بَابُ مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْلًا دُونَ قَوْلٍ مَكْرَاهِيَةٍ أَنْ لَا يَقْرَأَ

هذا الترجمة قريبة من الترجمة السابقة لكنها في الأقوال والسابقة في الأفعال - والمقصود أن العلم وإن كان عاماً لا يخص به الشريف دون السميع ولكن ينبغي أن يخص من له فهم وإهلية ولا يبدل المعنى اللطيف لمن لا يتأهله فإن وضع العلم في غير أهله كتقليد الختان يورث الجور والافتقار بين البابين أن السبب الأول كان في بيان ترك المختار العمل وهذا في بيان ترك المختار العلمي وإن الباب الأول كان في بيان الفرق بين الفطن الذكي والبليل الغبي وهذا في بيان الفرق بين الشريف والسميع والله أعلم - قوله الإجماع الله على الناس ليس المقصود به أن هذه الكلمة كافية في النجاة عن الناس ولا حاجة إلى الأعمال الصالحة بل المقصود به الدخول في الإيمان والسلام وإنما خص هذه الكلمة بالذكور لأنها أساس وأصل للأعمال كلها كما أصل للشجرة فذكر الأصل والمراد به المجموع من الأساس والبناء ولا يبعد أن يقال إن الشايع طبيب روحاني يترك خواص الآداب والروحية وكما أن الطبيب تارك خواص المفردات وتارك خواص المركبات وهو علم أن مزاج المفرد غير مزاج المركب فالمقصود من هذا الحديث بيان خاصية هذه الكلمة ومزاجها المفرد فهذه الكلمة بنفسها من حبة لتحريم الناس وإما مزاج هذه الكلمة وخاصيتها عند انضمامها مع الأعمال فينبغي أن تطلب معرفتها من نصوص أخرى وإما يكشف مزاجها المركب يوم القيامة - عند الحساب - هكذا أفادنا شيخنا السيد الأنور قدس الله سره وهذا من قول صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قتات ولا نمام فالمقصود به بيان خاصية التسمية في حد ذاتها وبأنفسها وما إذا اجتمعت التسمية مع الأعمال الصالحة الأخر فحكمها غير هذا الحكم فكأن ذلك المقصود من الحديث بيان خاصية الإيمان صراحة وبيان خاصية الكفر اشتراكاً

ووضعنا المعصية مع الايمان كالدنس والرسوخ يمكن ان الله بالصواب وان اما الكفر مع الحسنات فهو كالموت المفضض او المذق قبح لا يمكن غسله بالصوابون -

بَابُ الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ

اي حكم الحياء في تحصيل العلم وتعلمه والمقصود ان الحياء منقسم الى همدوم وموم فالمهموم منه هو الحياء في العلم والمذموم منه هو الحياء من العلم اشارة البخاري بهذا الى الشقي فيق بين الاحاديث المختلفة في الحياء فحدثنا ابن عمر يدا على حسن الحياء وحدثنا عائشة رافعة على قبحه فقتلته المصنف على الحالات فجعله حسنا في بعض الاحوال وقبيحا في بعضها والله اعلم - وقال السندي قول الله باب الحياء في العلم معناه لا ينبغي ومثله لا ينبغي حياء شريعا بل ضعفا فلا ينافي الحياء من الايمان ويفهم ان الحياء في العلم لا ينبغي من حد يث ابن عمر بسبب قول عمر رضي الله عنه ما الله اعلم والاظهر ان يقال ان مراد البخاري بهذا الباب ان الاولي والا فضل للطالب ان يجمع بين الحياء والعلم ان امكنه ذلك كما جيع على رضي الله عنه بين العلم والحياء حيث استحيى وامر غيره بالسؤال والله اعلم -

بَابُ مَنْ اسْتَحْيَى فامر غيره بالسؤال

اي في بيان من استحيى ان يسأل بنفسه من العالم فامر غيره بالسؤال والاستفتاء اي هو جاز لعرض اصل الغرض من السؤال وليس بداخل في الاستحياء من الحق والحياء للمانع من التفقه في الدين والله اعلم -

بَابُ ذِكْرِ الْعِلْمِ وَالْفِتْيَانِ فِي الْمَسْجِدِ

اي في بيان جواب ان ادت المباحثة الى رفع الامور ات - (ت) اشارة بهذا الى التوجه الى السرد على من توقف في القيام العلم والفتيان في المسجد لما يقع في المباحثة من رفع الامور ات فتنبه على الوجوب ان كذا في فتح البخاري - والاظهر ان مراد كذا ان المسجد وان بين المصلاة فكسنة يعجز من فيه من الكسرة العلم اذا السيشوش على المصلين لان العلم والفتيان ايضا من امور الاخرة والله اعلم -

بَابُ مَنْ اجَابَ السَّائِلَ بِكَثْرٍ مِمَّا سَأَلَهُ

اي لا يخرج هذا عن قول الاصويين يجب مطابقة الجواب للسؤال اذ ليس المراد به بعد من الزيادة بل ان يكون الجواب مفيدا للحكم ولو بزيادة (ت) عن قوله ان الزيادة في الجواب ان جواب او مسائل را به يادوت اذا تحية وي يمسيدة پس اگر جواب عام باشد به نسبت سوال مجاز باشد دعوم آن معتبر ومعمول گردد - شيخ الاسلام ص ١٩٤ -

الحج ابن ابراهيم راسيا اذا كانت اليد تامة وتكلمة لاصل الحج ابن عيسى جندية عن سؤال
 فان قوله صلى الله عليه وسلم فان لم يجد النعلين الخ - ثم يادق في الحج ابن لان السائل سال
 عن حالة الاختيار في هذا الشيء صلى الله عليه وسلم حكم حالة الاضطراب ان السائل كان
 عما يليس المهر من الحج ابن جاء ببيان ما لا يليس صريحا وما يليس ضمنا والحاصل ان الحج ابن
 ان كان اعم من السائل جاز ذلك وكان مومة معتبرا ومعمولا به قد انتزعون الله تعالى وحسن
 توفيقه شرح ابواب العلم وتراجعه فالحمد لله رب العالمين سبحان ربك رب العز والكرامات
 وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين -

هـ ذي الحجة العشر من سنة ١٢٨١ هـ - يوم الاحد جامعة اشرفية لاهي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوُضُوءِ ————— كِتَابُ الطَّهَارَةِ

أى هذا الكتاب في ذكر أحكام الوضوء وشرائطه وصفته ومقدّماته وفي نسخة كتاب الطهارة وهي لكونها أعظم من الوضوء انسب بالمالى لى ابى الحاتمية وقد مرها على الصلاة ولا منها شرط لها والشرط مقدم على المشر وطبعاً فقد مر عليه وضوء. والوضوء في الأصل الشؤرو الوضوء وقد أخبرت الشيعة بى ضاوة أعضاء الوضوء يوم القباة ونقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير على أن غسل الجنابة إنما فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة كما فرضت الصلاة وإنه لم يصل قط إلا بى وضوء قال وهذا مهلاً يجرطه عالم وقال الحاكم في المستدرک وأهل السنة هم حاجبة الى دليل السد على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة ثم ساق حديث ابن عباس دخلت فاطمة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي تبكي فقالت فلو لا الملائكة قرئش قد تعاهدوا ليقتلوا فقال استقي بى وضوء فتوضأ الحدايث وأخرج ابن أبيجة في المعاني أن جبريل علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء عند نزوله عليه بالوحى وهو مرسل وفاصله أحمد كذا في فتح الباسى فالى وضوء باعتبار المشر وعينه مكى وباعتبار نزول الآية مدانى. ويبدل لذلت ماروى عن يزيد بن حارثة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جبرائيل أتاه في أول ما أوحى إليه فعلمه الوضوء والصلاة فلما فرغ من الوضوء أخذ غرقة من الماء فغضم بها فمجهراً وأما أحمد والى إسماعيل فلهذا أصح يرجح أن الوضوء نزل حكمه مع الصلاة في ابتداء البعثة

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا قُيُتِمَّتْ إِلَى الصَّلَاةِ

أى ما جاء في تفسيره وافتتح بهذه الآية للتبرك أو لإصالتها في استنباط مسائله وإن كان حق الدليل أن يثنى خروج هذا المذلول - ت - قال ابن عبد الله الحنابى وبنو النجاشى صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة غرضه من لفظ بين إلا شارة الى أن الما من سرة الآية هو الوقاع الفعل مرة واحدة لأنه الأصل المقتضى به ولأن الأمر بالسعى إنما يقضى بإعادة في الجملة ولأن الأمر بالسعى لا يقتضى المرة ولا التكرار بل هو معتقل لهما كبين النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد منه المرة حيث غسل مرة واكتفى بها إذا لم يكن القوض إلا مرة واحدة لم يجز الاحتزاء بها والغرض من قوله توضأ مرتين وثلاثاً لا شارة الى أن التريادة عليها مندوب إليها والله أعلم

كذا في النكح كى البدر السامى

والنكح ثمر الجامى

بَابُ لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ يَغْيِرُ طَوْرَهُ

هو بضم الكاء المهملة والمراد به ما هي أعم من الوضوء والغسل وهذا الترجمة لفظ حديث سواه إلا مسلم وغيره لكن ليس على شرطه ولذا ذكره في الترجمة و
أورد في الباب ما يقرر مقامه (رفع) وقال القاضي عياض هذا الحديث نص في
وجوب الطهارة.

بَابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ وَالْغُرِّ الْمُحَجِّلُونَ مِنْ أَثَارِ الْوُضُوءِ

لما ذكر في الباب السابق عدم قبول الصلاة إلا بالوضوء ذكر في هذا الباب فضل
الوضوء الذي يعصل به القبول ويفضل به على غيره من الأقسام (رفع) وقاله فضل
الوضوء بالجر على الإضافة (رفع) وقاله والغر المحجلون بالرفع وجهه أنه يكون الغر مبتدأ
وغيره محذوف وإذ هي مفضلون على غيرهم وإنها أو سيكون من آثار الوضوء وغيره
أي الغر المحجلون منشأهم آثار الوضوء ويعتدل أن يكون مرفوعاً على سبيل الحكاية
مما ورد في الحديث وفي رواية الإصميل وفضل الغر المحجلين وهو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم
إن امتني بيلعون بين من القيامه غر المحجلين من آثار الوضوء فمن استطاع صلتهم أن
يطيل غرته قليلاً فعل ذهب كثير من أهل العلم من الحنفية والشافعية إلى استحباب إطالة
الغرة واختاروا بهذا الحديث ثم اختلفوا في القدر المستحب في التطويل في التحجيل فضيل إلى
المكعب والراكبة وقد ثبت ذلك عن أبي هريرة وابن عمر وقيل أنه نصف العضد والساق
وذهب طائفة من أهل العلم إلى أنه لا يستحب الزيادة على الكعب والمرفق لقوله صلى
الله عليه وسلم من أراد على هذا فقد أساء وظلم - وهذا هو المتصوفاً في القرآن الكريم
وسائر النصوص الواردة من المتوارث المعهول به من السلف إلى الخلف ولأنه يجب رعاية
الحديث ودلتها الشارح - ومن يتعد حد ود الله فقد ظلم نفسه قال الحافظ العيني رحمه
الله تعالى ما حاصله أن الحديث الذي تمسكوا به فتمسكهم مني على أن يكون قوله فمن
استطاع منكم إلى آخره أيضاً من الحديث المرفوع مثل السابق - وهو ممنوع لما قد ذهب
بعض أهل العلم إلى أن الحديث المرفوع قد انتهى إلى قوله من آثار الوضوء - وأما قوله
فمن استطاع منكم إلى غير ذلك من الحديث المرفوع بل هو من قول أبي هريرة هذا ما
في آخر الحديث ويدل على ذلك أنه قد مر في الأحكام من طريق فليح عن نعيم وفي
آخره قال نعيم لا أدرى قول له من استطاع إلى آخره من قوله عليه الصلاة والسلام ما ومن
قول أبي هريرة رضي الله عنه وقد مر في هذا الحديث عشرة من الصحابة وليس في
رواية واحد منهم هذه الجملة وكذا سواه جماعة عن أبي هريرة وليس في رواية واحد
منهم غير ما وجد في رواية نعيم فهذا كله إما سواه إلا أدرى الله أعلم - وقال الشيخ تقي الدين

القشيري ليس في الحديث تقييداً ولا تحديداً لمقدار ما ينسل من العضدين والساقين وقد استعمل أبو هريرة الحديث على إطلاقه وظاهره من طلب إطالة الغرة فغسل إلى قريب من المتكبين ولم ينقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا كثيراً استعماله عن الصحابة والتابعين فكذا لم يقل به الفقهاء انتهى. كذا في عمدة القاري والإظهار عند ابن التطويل في الغرة والتعجيل راجع إلى ما سبغ في الوضوء والتكميل دون المجاوزة عن الحدود التي ورد بها التنزيل وتحصل هذه الإطالة بزيادة شيء على المقدار المحدود وهكذا كان عمل جمهور الصحابة والتابعين كائناً يطيلون الغرة بزيادة شيء يسير على المحدود وهكذا ينبغي لأن فيه المحافظة على الحدود والالتزام بالحدود التي قرأ النبي صلى الله عليه وسلم لا تفوت من رمضان بصوم ما روي من مائة ولا ينال امتي بخير ما جعلوا الفطر والحر والسحر وما ذلت إلا لمراعاة الحدود والنهي عن الغلو والإفراط وإماماً كان يفعلها أبو هريرة فأنما كان يفعله بحال غلبت عليه من شدة الحرص على إطالة الغرة والتعجيل ولذا كان يفعلها سرراً لا علانية كما سئل عليه ما رواه مسلم فقيهنا هذا يابن فرخ قدال ذلك أن أبا هريرة إنما كان يفعل هذا الوضوء في الخلوة والاختفاء عن أعين الناس ولم يذروا أنهم يرونه فكذا يقال استمر هذا يابن فرخ وخلاصة الكلام أن إطالة الغرة مستحبة كالحاجات به الأحاديث لكن لا ينبغي فيه المبالغة والمجاوزة عن الحدود التي حدّها الله ورسوله وإن فعل ذلك إحيانا فلا ينبغي أن يفعلها أمام العوام لئلا يقعوا في الغلط والاشتباه ولأن أبا هريرة يفعلها سرراً لا علانية وإنما كان أبو هريرة يفعلها لحال غلبت عليه وهو شوق شوقاً إلى مرضاة الله وقيامته وصاحب الحال يحذر ولا يقتدي به ولذا كان أبو هريرة يفعلها سرراً لئلا يقتدي به أحد وإجاب القائلين باستحباب التطويل في الغرة والتعجيل عن تمسكهم بقوله صلى الله عليه وسلم من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم - بأن هذا استدلال فاسد لأن المراد به الزيادة في عدد المرات والنقص عن الواجب لا الزيادة في تطويل الغرة والتعجيل

فائدة

اعلم أن الغرة والتعجيل من خصائص هذه الأمة لئلا تنس هذه الأمة يوم القيامة بسائر الأمم فمن لم يكن له وضوء لا يكون له غرة وتعجيل فلا بد أن يلتزم بالأمم السابقة ويجوز عن الكون ثم إذا أصل الوضوء فلا يخش هذه الأمة لاسيما في هذه الكتاب من وضوء سارية عند مرورها على جدار مصر - وضوء جريد المراهب - وفي الحديث هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي -

فائدة أخرى

قال شيخنا السيد الأنصاري كانت الصلاة في بني إسرائيل لكنها كانت عقيدة بالبيع والكدناش

ولم تكن موزعة على الاوقات الخمس وايضا كانت فرضت عليهم صلاتان - وفرضت علينا
خمس صلوات في خمس اوقات مختلفة

بَابُ لَا يَتَّقُ ضَا مِنْ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ

قال السدي اي لا يلزمه ان يترك وضوءه الا ان لا ينبغي له ان يتنصت ضاهه اذا كان في الصلاة
فلا ينبغي له افساد الصلاة كما هي مقتضى الحديث اهـ - والحاصل ان لا يجب الوضوء بالشك
حتى يستيقن بالحديث

بَابُ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ

اي هذا الباب في بيان جواز التخفيف في الوضوء - وهو المراد بالتخفيف انه لم يأت
فيه على دأبه وليس المراد به التخفيف في غسل الاعضاء مرة مرة كما سيأتي في البخاري في قوله وضوءاً
وضوءاً حسناً قال النووي اي بين الاسراف والاقتدار وهذا يصح في انه لم يقصر على مرة
واحدة فانها الاقتدار اذ لا وضوء بعد منه كذا في الكشي البخاري وقال شيخنا الانساري قد بين
التخفيف عسير جداً الا انه قد يكون بحسب استعمال المياه وقد يكون بحسب التقليل في
مرات الغسل قوله سرؤيا الا نهياً وحسب ما رآه مسلم من قوله عز وجل: قِيلَ لَهُ يَخْفَفْ عَمَّا
يَصِفُهُ بالتخفيف والتقليل وقال ابن المنذر يخففه اي لا يكثر الدلت ويخففه اي لا يزيد على ما هو عليه

بَابُ اسْبَاغِ الْوُضُوءِ

اي اتمامه كما قال تعالى واسمع عليكم نعمه اي اتمها قال شيخ الاسلام الداهلي المراد
بالاسباغ ايصال الماء الى جميع الاعضاء المضمضة ومراعاة الحد ودعا عدل ما همل شي منها
ويحتمل ان يكون المراد بالاسباغ اكمال الوضوء بمراعاة السنن والآداب كما وكيفاً فليس له
وقد قال ابن عمر اسبغ الوضوء الا نقاء الظاهر ان مراد لا غسل الاعضاء بحيث لا يبقى عليها
شي من الدس من والسخ والنق والاقا التطهير من الحديث فهي ثمرة اصل الوضوء لا
فائدة في ذكره انما هي كلامه من مزجها من الفارسية بالعربية وقال النفاذ ولي الله الداهلي
الاسباغ الاكمال وهي في الوضوء على اقسام الاسبغاب وهو فرض والتثنية (وهو سنة)
واطالة الغرقة والتججيل والاقاء اي ازالة الدس من بالذات (وهو مستحب) وهذا سنن
ومستحبات وآداب كذا في السئلة فلا يجب ان يكون البخاري اشارة بالباب الاول الى عدم وجوب
الذات وبالباب الثاني الى استحباب الاسبغ بمعنى الذات واطالة الغرقة والتججيل والله سبحانه

عليه اي در بيان جواز سبكي كردن در وضوء يعني عدم مخالفة در بختن آيب و مراعاة سنن و آداب -

وتعالى أعلم - وقال شيخنا السيد الاثرى المراد بالاسباع ثلثت النفس واطالة الغرقة والتجويل
والتفكير بين الاسئلة والاسراف وقال شيخنا الاسلامي الهلوي الظاهر ان المراد بالاسباع الوضوء
غسل اعضاء الوضوء بحيث يزول عنها اثر النجس والسبح والرائحة الكريهة والا فمعنى بذالة
الحدث ليس بخرقة اصل الوضوء وبمعنى ان يكون المراد بالاسباع اكمال الوضوء بمراعاة
السنن والاداب او المبالغة في التنقية حتى لا يبقى شبهة في وصول الماء الى الاعضاء والله سبحانه
وتعالى أعلم انتهى كلامه من ترجمان الفارسية بالعربية - انظر منه ص ١٩٩ ج ١.

يَا بْ غَسِّلْ الْوَجْهَ بِالْيَدَيْنِ مِنْ عُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

مراد الانتباه على عدم اشتراط الاغتراف بالماء بين جميعا فان ابن عباس رحمه الله تعالى
 كونه انما صلى الله عليه وسلم اخذ غرقة من الماء بين كل واحد لا يغير حكمه بل لا يخرج
 ثم غسل بثلث الغرقة وجره على ما يأتي ان شاء الله تعالى كل في عمدة القاري قوله اجتن
 غرقة استيناف يبين كيفية غسل الوجه الذي تقدم فيه بين ان المضطربة والاحتشاق
 مقد ما ان عليه ويبين ان الماء بين اخذ بعد ذلك في احدي اليدين بشرط ان يضاف الى اليد
 الاخرى بشرط غسل بها الوجه ولا يخفى ان هذا لا ينافي كون اذا صب الماء من نحو الاسبرين
 واما اذا كان حياضا ونهرا فلا يحتاج الى الاخذ باحد اليدين كذا في الكوثر الحجازي

بَابُ التَّسْبِيحِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعِنْدَ الْوَقْعِ

لما لم يكن الحد يث الذي سوي في التسمية قبل الموضوع من قوله عليه السلام لا
 وضو لمن لم يمسح على شريط المؤلف أثبت سننية التسمية للموضوع بالحد يث الذي أورده
 في هذا الباب لما لا لته على استحباب التسمية عند الوقاع الذي هو بعد الإحوال عن ذكر
 الله تعالى الموضوع بالطريق المذكور في الرسالة وقال شيخنا السيد الأنور عرض
 المؤلف اثبات عشر وعية التسمية عند الموضوع (و ما زله مستحب و واجب

فَلَمْ يَصْرَحْ بِهِ

والله اعلم بالصواب

عنه ظاهر مراد آنست که اعضاء وضو و آب بخوری بشوید که آنچه از خاک و غیره امور عارض شده بهمی
صاف و شست گردد و تا اثر کراهت و نقیصه آن بدن بدرود و گردید بمعنی پاک کردن آن حدیث که بثره اصل وضو
است تقدیر یافته نه در عهد و تواتر که مراد از اسباب آن محال آن براعات سنن و آداب باشد و در
کیفیت و کمیت از این عمر با ستاد صحیح مروی است که تحقیق و سه می شست هر دو پا را در وضو و بقیه
پا را که یا این مسأله در آن نه در سایر اعضاء بجهت بودن آن محل چسبیدن است نفوذ عقلانی
کذا فی شرح شیخ الاسلام ص ۱۹۹

بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ

أي عند إرادة دخول الخلاء والخلاء موضع قضاء الحاجة وهو الكنيف والمراحيض نحو
وسمى به لأن الإنسان يتجلبو فيه ولم يبدأكم المثل لف ما يقول بعد الخروج منه لأنه ليس على
شرطه وهو أن يقول غفرانك (قس) ومعناه أسأل غفرانك اللاتق بجنابك أو الناشئ من فضلك بلاء
استحقاق مني فلا يرد أنه لا فاشد في الإصانة إذ لا يتصور غفران غير هاتك قوله وإلا إراد فيه إشارة
إلى أن هذا الدعاء يقرأ عند الإعادة قبل دخول الخلاء لا بعد الدخول فيه .

بَابُ وَضْعِ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ

ليتنى ضابطه الخارج منه أي في بيان وضع الماء عند الخلاء ليستعمله المستحشي بعد خروجه
منها (ع) أشار به إلى من اترحل مدة العالمة بغير إمرة ومراعاة حتى حال دخوله الخلاء
ليكتسب منه السدعاء .

بَابُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بَغَارِطٍ أَوْ بُلٍّ أَلِ عِنْدَ الْبِنَاءِ جِدَارًا أَوْ حُجَّةً

لما فرغ المصنف من بيان فرضية السجود وخففته من الأسباب والتخفيف شرع في أدب
الخلاء في هذه المسئلة جاء النقول معارضاً للقول فأشار المصنف رحمه الله إلى وجه
الجمع بينهما بأن النقول في الصحراء والفعل في الأبنية والدارس كما هو مذهب الشافعي كذا في
الرسالة (قلت) اقتصر المصنف رحمه الله في الترجمة على ذكر الاستقبال - ولم يذكر الاستدبار
فلعل التفصيل المذكور عند الإتمام في الاستقبال فقط وإما الاستدبار فله جواز عند
مطلقاً فعلى هذا أن يكون مختاراً البخاري وسراوه مذهب الإمام الشافعي وإما الاستدبار فله جواز
في قوله الإعتدال البناء فربما هو ذا من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال شيخ الإسلام ذكرى
الأنصار - لا دلالة في حديث الباب على الاستدبار المذكور وإنما يدل له حديث ابن عمر
وكان في الباب بعد ذلك ذكره هنا لكان أو لا - وقيل إنما أخذ الاستدبار بلفظ الغائط
فإنه في أصل اللغة اسم للمكان المظلم في الأرض فجاء الغضار فخص النبي بالغضار وأباح
في البناء والمذهب المشهور في المسئلة أربعة (أول) المنع مطلقاً وهو مذهب أبي حنيفة
واحجج به حديث أبي أيوب وبه قال أحمد في رواية وهو مذهب السراوي أي إلى أيوب
والمذهب الثاني المجرى مطلقاً وهو قول داود الظاهري وإتباعه وخروجه عن حديث
أبي أيوب مشروح - وناسخه حديث جابر أنها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستقبل
القبلة أو تستدبرها يبرئ نفسه من أن يقبض بعمامته يستقبلها أخرجه ابن داود والترمذي
وقال حديث حسن غريب وأخرجه ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وخروجه أنه
صحيح على شرط مسلم واحتجوا أيضاً بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم

بلغه ان اناسا يكرهون استقبال الكعبة بقر وجهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وقد فعلوها حتى لو اجتمعوا الى القبلة لم يداكروا احمد في مسند الا وابن ماجه باسناد حسن قاله النووي في

شرح مسلم ص ١٢١

وَالْمَذْهَبُ الثَّالِثُ

انه يحرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء دون البنيان وبه قال مالك والشافعي واحمد في رواية واستدلوا بحديث ابن عمر الا في ذكره -

وَالْمَذْهَبُ الرَّابِعُ

انه لا ييجز الاستقبال في الابنية والصحراء وييجز الاستدبار فيهما وهو احدى السراويتين عن ابي حنيفة رضى الله عنه وقال شيخنا السيد الانوارى لعل اختلاف السراويات عن ابي حنيفة اشارة الى اختلاف المراتب في الكراهة فان كراهة الاستقبال اشد من كراهة الاستدبار واحتج ساداتنا الحنفية بحديث ابى ايوب فانه صريح في ان المنع لاحترام القبلة لانه صلى الله عليه وسلم ذكر القبلة بلفظها واضاف الاحترام اليها حيث قال لا تستقبلوا فضلا القبلة فدل ذلك ان علة النهي كراهة القبلة عن المواجهة بالنجاسة وهذا المعنى موجب في الصحراء والبنيان وما يبدل على ان حرمة القبلة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من جلس لبول قبالة القبلة فذكر فانحرف عنها اجلا لا لها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له اخرجه البزار وروى عن سراقبة بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم البزاس فليكرم قبلة الله عز وجل فلا يستقبل القبلة - وقال تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس وقال تعالى ومن يعظم حرمات الله فهو خير له - وقال تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب ولا يخفى ان استقبال بيت البول والبراز مباح في احترامه وايضا في استدباره في البنيان لما عند الترمذى فقد مناشا من فوجدها من احيى بنيت مستقبل القبلة وللمشائى منه انه قال والله ما ادرى كيف اصنع من الكراهية وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وايضا حديث ابى ايوب اصر ما في الابواب واصبح والنس في المراسم وتشرع قولى وكلى وابتنى الى وليس فيه خفاء ولا ابهام فينبى ان يقدرا على سائر الاحاديث الواردة في الباب وايضا ان ابى ايوب راوى الحديث فهم منه غير ما ذكره البخارى وهو تعميم النهى والتسوية في ذلك بين الصحارى والابنية حيث قال فقد مناشا من وجدنا من احيى بنيت نحو الكعبة كنا نحرف عنها ونستغفر الله

ففى نفس الحديث ما يبدل

على عكس ما قاله

البخارى

وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ

ان ما رواه ابن عمر في anecdote حال لا تفيد العموم من منطلق الكلام مع انه لا يلزم من جواز الاستدلال بالبرهان في البنيان جواز الاستقبال فيه ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم في قعر دلا منصرفا عن القبلة انما لا يسيروا بحيث يخرجون عن مسافة القبلة ولا يتميز مثل هذا الا منصرفا في المراتب من بعيد وانما الظاهر ان ابن عمر لم يروا حق الرؤية في مثل هذا الحالة ثم روى ما روى عن سبيل التعمين والتفريق فلا يصح معارضته الحدوث بالصحيح انتهى راجع الى معارضة بين المحتمل والواقع المفصل - ويحتمل ان يكون مقصود ابن عمر من هذا الكلام ما روى عن علي بن ابي طالب من كان يرى استقبال بيت المقدس مثل استقبال الكعبة ويشهد لما قلنا سابقا في الحديث حيث قال واسع بن حبان كنت اعملى في المسجد وعبد الله بن عمر مستظهرا الى القبلة فلما قضيت صلاتي انصرفت اليه من شقتي فقال عبد الله يقول ناس اذا قعدوا من الحائضات فلا تقعد مستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال عبد الله ولقد رأت بيت علي ظهر بيت فما أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد الحائضات مستقبل الشام مستقبل القبلة فهذا صريح في ان ابن عمر اراد بهذا السرد على من كان يكره استقبال بيت المقدس وكان يعدا كالمقبلة ويعامل معه مثل معاملته البيت الحرام وهذا الحديث استدل به في القبلة وانما ورد الانكار على من قال بالنسبة من استقبال بيت المقدس مثل الكعبة وما ورد في بعض الروايات من ذكر استدلال الكعبة فهو امر استظاري وتخصيضي وانما المقصود السرد على من جعل كراهة استقبال بيت المقدس مثل كراهة استقبال الكعبة -

وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ جَابِر

مثل الجواب عن حديث ابن عمر وهو انما واقعة عين يحتمل ان سيكون بعدا عن الظاهر ان رؤية جابر كانت في سفر من الاسفار في صحراء من الصحاري دون البنيان فلم تكن له قرينة من النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما كانت لابن عمر فان ابن عمر لا حمل اخته حفصة رضي الله عنها كان بمنزلة اهل البيت فالظاهر ان جابر رضي الله عنه سار كما صلى الله عليه وسلم في هذا الحالة في الصحراء رؤية عجلة وفلانة من بعيد ولم يتميز عند الاستقبال حق تمييز وخفي عليه الامتعاف والسيار وقيل ان رواية جابر قصة المعجزة والبنيان لا قصة الصحراء

وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ عُرَاكِ عَنْ عَائِشَةَ

انه حديث منكر كما صرح الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن ابي الصلت الرازي لهذا الحديث وقال البدر العيني - وفي علل الترمذي قال محمد بن اسمعيل البخاري

هذه احدى اثاره فيه اضطراب والصحيح عن عائشة قولها لاذ في عهد القاري صبيح ولا يخفى ان
المسوق لا يصلح ان يكون معارضاً للمرفوع وان سلمنا صحته ورفعه فنقول انه محمول
على ما قبل النبي عن ذلك حين كان المسلمون ما موسى بن باسنيقال بيت المقدس ولم يكن
نزل قوله تعالى نزل وجهه شطر المسجد الحرام فقام في ذلك الوقت حرومة الكعبة
كثرتها النبي من ذلك ما كره بعض المسلمين استقبال الكعبة احتراماً لها قال النبي صلى الله عليه وسلم قولوا
مقعد في القبلة فامروا بتحويل المقعد الى القبلة بياناً للحجج ان بعد مودود النبي عنه ظهر ما امر
باستقبال البيت في الصلاة النبي عن استقبالها واستدبارها عند قضاء الحاجة وبالجمله الانكار
على من كره استقبالها بفرجه انما كان قبل النبي لا بعد النبي. ولذا قال ابن خزمرة في المعلى انه (اي
حديث عن النبي) مقعد في القبلة) ساقط ولو صح لما كانت فيه حجة لان نصه صلى الله عليه وسلم
يقين انه انما كان قبل النبي لان من الباطل المصالح ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن استقبال القبلة بالنسبة والناظر ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل
وفي هذا الخبر انكار ذلك عليهم فلو صح لمكان (هذا الخبر) منسوخاً بلا شئت انتهى على ما صرح
وحاصله ان حديث عمر الك امان يكون مقداً ما على حديث الى ايوب سبباً ومتأخراً عنه لا سبباً
الى الثاني اذ لا معنى للانكار بعد اصدار الامر فيه وكيف يمكن ان ينهواهم النبي صلى الله
عليه وسلم عن الاستقبال والاستدبار ثم يعجب وينكر عليهم عند امثال امراء
والانتهاء عن نهية فتعين الاول وهو ان حديث عمر الك مقداً وسابقاً وحديث الى
ايوب متأخراً عنه وناسخاً له فثبت ان حديث عمر الك منسوخ بحديث الى ايوب بلا
شك والله سبحانه وتعالى اعلم. وقال شيخنا السيد الانساري رحمه الله وجهه يوم القيامة
ونظر آمين حديث الى ايوب نص صريح في المسئلة وتشريع قول كل واحد على وصف
معلوم منضبط وهذا الاحاد يثبت اي حديث ابن عمر وحديث جابر لم يعلم سببها فكيف
يترتب معلوم السبب بما جهل سببه وكيف يهدر الناطق بالسكوت فاعتبر وكن على ذكر ثم
انشدنا بالشئ م وهو جواب منظوم

لهذا الجواب المنشور -

يا من يئ مل ان تكون	ان له سمات قبوله
خذ بالاصول ومن نصو	ص شبيه ورسوله
نصا على سبب انة	بالساحات المجهول
دع ما يفسد تلك وجهه	بالبيت المنقول
وخذ الكلام بغيره	لا عرضة او طوله
ليس الو قانع في شرا	لعه حكم مثل اصوله
لتطرق اهلها عند اس في	فعل خلاف اصوله

بَابُ مَنْ تَبَرَّزَ عَلَى لِبَتَيْنِ

ای تعویظ جالساً علی لبنتین، لیس المقصود به بیان جنس التبرز علی لبنتین بل المراد به الاشارة الی ادب من آداب الخلاص كما اشار الیه فی الاصل اب السابعة وھن ان یجلس عند قضاء الحاجة علی لبنتین لیس یتفیع من الامراض ویأمن من الثلوث بالنجاسة واللہ اعلم
قولہ لعلت من الذین یصلون علی ادراکھن منا سنہ ہذا المقام تطہر من سیاق مسلم ففی اولہ عن واسع قال کنت اصلي فی المسجد فاذا عبد اللہ بن عمر جالس فلما قضیت صلاتی انصرفت الیہ من شقی فقال عبد اللہ یقول تاس فذلک الحدیث فلعل ابن عمر رأی من واسع فی حال سجودہ شیئاً اشار الیہ بهذا العبارة واللہ اعلم ولعلہ رأی منہ انہ لا یفترش فی الصلاة اختراش الرجال بل یشیر الیہ النساء فلما جاء یستل عن مسئلة استقبال القبلة جہلہ ابن عمر بناد علی ما رأی منہ عن الثلوث خلا ف السنہ وكان ابن عمر یتورک بنفسہ بسبب العذر لیس یجمع رجلیہ والکبر سنہ واللہ اعلم

قال شیخ الاسلام زکریا الانصاری رحمۃ اللہ علیہ قولہ لعلت من الذین یصلون علی ادراکھن معناه ای من المجاہلین بالسنۃ فی السجود من متجانی البطن عن المراکین اذ لو کنت ممن یعلم بالعرفت الفرق بین الفضاء وغیرہ والفرق بین استقبال الکعبۃ وبيت المقدس (د) فقلت ای قال واسع فقلت لا ادراہی واللہ ای لا ادراہی (نا منہم امر لا اولادری السنۃ فی الاستقبال ببيت المقدس (د) وانما قال هذا واسع اذ بالصحابی رضی اللہ عنہ قال مالک فی تفسیر الصلاة علی السرائر یعنی یصلی ولا یرفع عن الامراض لیسجد وھن لا یصلی بالامراض ای وصلاتہ کذلک باطلۃ وفی الحدیث ان الصحابة کانوا یختلفون بحسب ما یلغیہم من العزیم والاحتیاج

بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَاءِ

ای جنس اخر وخرج النساء الی الفضاء قضاء الحاجة عند الضمی ویراة اشار البخاری بہذا الباب الی ان تبرز النساء الی البراء کان اولاً لحد ما کنت فی البیوت وکان رخصۃ لھن فھما اتخذت الکنف فی البیوت منعن عن الخروج منها الا عند الضمی ویراة وعقد علی ذلک الباب الذی یأتی عقیب هذا الباب (ع) قولہ احجب نسائک ای امنعن من الخروج من البیوت فلم یکن

علی شایہ کہ تیرازان کافی کہ نمازی کنند بر سر پنہاستہ خود یعنی بر حنلات مہتبت سہت سجدہ چسپیدہ می داری سرین را بہ زمین د تکیہ می کنی بہ آن پس بمعرفت سہت خلاصہم آشنایا فی تخصیص ابن صفیہ ذکر بحبت و خروج مخالفت دوست مرہبتت معسوفہ سہت برکہ ترک نمی کنند آنرا مگر جابل محض و بارہ پیشین تا در جابل

مخاطب ابلغ باشد

شیخ الاسلام صلیہ

رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك انتظارا للوحي اى لم يكن يفعل ما قال فخرجت
سودة الى فانزل الله الحجاب اى فانزل آية الحجاب وهى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لا تدرخلوا بيوت النبى وآية واتخذوا الكنف فى البيوت وامتنعوا عن الخروج الى البيوت
اعلم ان ههنا اشكالا وهى ان هذا الرواية تدل على ان خروج سودة رضى كان قبل نزول
الحجاب - وهذا الرواية بعينها قد اخرجها البخارى فى كتاب التفسير وهى تدل على ان خروجها
كان بعد نزول الحجاب لما فيها فى حديثها انها خرجت بعد ما ضرب الحجاب فكيف التوفيق بين
الروايتين فاجاب عنه الحافظ العسقلانى بتفسير الحجاب الى حجاب الرجال - وحجب الاشياء
فقال ان حديث هذا الباب محمول على خروجها قبل نزول حجاب الاشياء وحديث كتاب
التفسير محمول على خروجها بعد نزول حجاب الوجوه والمراد بحجاب الوجوه - ستر الوجه عن
الاجانب بالقاء الحجاب كما قال تعالى يا ايها النبى قل لا امرؤ واجل و بنا قلت وساء المؤمنون يدين
عليهم من جلابيهم والمراد بحجاب الاشياء حجب اشخاصهم فى البيوت قال شيخنا الاكبر
مولانا الشاه السيد محمد الشيرازى رحمه فيه نظر لان عمر رضى كان يجب التضييق ولذا
قال قد عرفنا ان سودة حرمنا على المرافعة فى التستر بان ينزل حكمه فى الحجاب اضيق
من الاول ولكن لم يجب الاجل الضرورى فلو صح ما قاله الحافظ العسقلانى لكان معنى
قوله فى الحديث فانزل الله الحجاب ان الحجاب الذى كان يحجب عمر قد نزل بهذا الآية
وان عمر قد اجيب الى طلبته وليس الا ما ذكرنا فان الحديث الذى بعد لا يدل على
انه لم ينزل التضييق على حسب رأى ما فى الحديث الذى بعد لا قد اذن لكن ان تخرجين
فى حاجتك فاذا لم ينزل التضييق على رأى آية فكيف يصح قوله فانزل الله الحجاب فانه يبان
على نزول التضييق الذى كان يحجب عمر رضى فالصحيح فى الجواب ان الصحيح ما فى كتاب التفسير
واما حديث الباب فقد وقع فيه التقدير والتأخير من الرواى فكان خروج سودة رضى
بعد ما ضرب الحجاب اى بعد ما نزل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تدرخلوا بيوت النبى
فما علم وقال يا سودة اى ما والله مات خفيين علينا وكان مقتضى ذلك ان لا يخرج من
اشخاصهم من البيوت ولو كن مستترات فادعى الله تعالى فى ذلك الى نبىه صلى الله عليه وسلم
فقال انه قد اذن لكن ان تخرجين من بيتك لحاجتك فهذا لا رداية كتاب التفسير رضى
فى ان خروجها كان بعد نزول الحجاب وكان عمر يجب ان لا يخرج من بيتها ونسب مستترات
متلفعات بمرطهم فادعى الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك واذن لهم فى الخروج من البيوت
لحاجتهم دفعا للمشقة ورفعا للحر - ولم يجب عمر الى ان كان يجب من التضييق بل هذا الحكم
باق الى هذا اليوم ويبلغ ان يعلم ان هذا الوحي الساتر نزل فى الاذن لهم بالخروج
من البيوت للحاجة لم يكن وحيا متلوا ابل كان وحيا غير متلوا - فظهر ان قوله فانزل الله
الحجاب مقدما فى الاصل وانما اخبره الرواى ههنا فادعى سوء الترتيب فان قوله فانزل
الله الحجاب بالقاء التفسير يعنى على ما تقدم مرى على نزول التضييق على عمر رضى والوحي الذى

نزل في الاذن بيدل على التماسيح والله اعلمه قوله قد اذن لكن ان تخرجين في حالكن فاذا
للنساء في الخروج من البيوت الحاجة ضرورية مثل قضاء الحاجة ولم يهين عليهن بمنع
الخروج من البيوت مطلقا.

بَابُ الشَّرْكِ فِي الْبُيُوتِ

عقب المصنف هذا الباب - عقب الباب السابق ليشير الى ان خروج النساء للبر انما
يتم فان خروج النساء بقضاء الحاجة الى الصحن او لا انما كان لاجل عدم الكنت في
البيوت فلما اتخذت الاغلبية بعد ذلك في البيوت استغنيين عن ذلك ومنع عن
الخروج الا للضرورة وسراة والله اعلم وعنه

بَابُ الاسْتِجْمَاءِ بِالمَاءِ

اي في مشروعية الاستجماء بالماء قصد البخاري بهذا الترجمة الرد على من كره الاستجماء
بالماء والرد على من نفى وقوله من النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن حبيب عن الانكبة
انه منع الاستجماء بالماء لانه مطعون فيه ومن اسراده ان قس على الروايات الواردة
في الاستجماء بالماء فليزج جمع عمدا في القاري اعلم انه يجوز في الاستجماء الاقتصار على
الماء او الاقتصار على الجمع بينهما افضل وابلى في الطهارة والنظافة فان الحجر يذهب
جهر الفحاسة ولما يزيل راسحتها وقد اخرج ابن ابي اسير في مسئلة لا حد ثا عبد الله بن
شبيب ثنا احمد بن محمد بن عبد العزيز قال وجدت في كتابي عن حماد بن عيسى عن
عبد الله عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية في اهل قبا فبها رجال يحبون ان يتطهروا
والله يحب المطهرين فسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا نخرج الحجارة الماء
انتهى فمن انكر الجمع بين الماء والحجر من اهل العلم فليعلم لم يقف على هذا الا رواية
فانها غير بيينة وفادسرة واخرجه البيهقي في سننه باسناد جيد عن علي بن ابي طالب قال ان من
كان قبلكم كانوا ابيهم ومن بعدهم وانتم تثلطون ثلطا فأتبعوا الحجارة الماء ورواه ابن
ابي شيبه وعبد الرزاق في مصنفيهما - كذا في نصب الراية مشهورا وراجع روح المطهرين
والنباية للعين ص ١٤٢ ج ١

بَابُ مَنْ حُمِلَ مَعَهُ المَاءُ لِطَهُورِهِ

اي في بيان استحباب حمل الماء معه ليتطهر به وليتمكن به من الطهارة عند قضاء الحاجة
من غير تاخير الى وجد ان الماء وفي بيان انه يجوز الاستحواض والاستعانة في الوضوء

عليه كس كبر واستحواض خور باو كس آب براسة طهارة او عام استاذ وضوء واستجماء شيخ الاسلام ص ١٤٢ ج ١

بهذه القدراى بقدر وحمل الماء وكذا يجوز من الاستعاذة في صب الماء على الأجزاء وأما الاستعاذة في ذلك الأعضاء فيها لا ينبغي وفي الحديث عند مئة العالم وحمل ما يختار إليه وإن ذلك شرف للمتعلم لأن أبا الدرداء ما شئ على ابن مسعود بذلك.

بَابُ حَمْلِ الْعُزْرَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْإِسْتِجَاءِ

أى في بيان حمل العزرة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فكانت تعمل بين يديه صلى الله عليه وسلم وبعد ما بين يدي أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ليصلي إليهما في الغسل ويستتر بها عند تضام الحاجة ولينبش بها الأسماء من يتخذها سترة ويتقي بها عن السباع والمأذيات - (ع)

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِجَاءِ بِالْيَمِينِ

أى الاستجاء باليمين معنى عنه ولكن لم يصحح بأن النبي للتحرير والتمني له لأنه لم يظهر له ذلك ولم يصحح لأن الظاهر هو التحرير والله أعلم وإنما نهى عن الاستجاء باليمين لأن اليمين شرف وعلا واليسار خسر ودنا - فلا يستنجى إلا باليسار -

بَابُ لَا يُمْسِكُ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ

ذكر في الباب السابق النهي عن الاستجاء باليمين وذكر في هذا الباب النهي عن مسك الذكر بيمينه سواء كان عند البول أو عند غير ذلك وإن كان الاستجاء بالشمال فظهر للفرق بين البابين والله أعلم -

بَابُ الْإِسْتِجَاءِ بِالْحِجَابَةِ

أما هذه الترجمة الرد على من نهى عن الاستجاء مختص بالماء والدلالة على أنه ذلك من قوله استنفض فلان معناه استنجى كسائر ما في (ف)

بَابُ لَا يَسْتَنْجِي بِرَوْثٍ

يعنى أن الروث لا يصلح للاستجاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم التقى الروث وقال هذا وكس ذلك القاءه لأنه شئ لا يستنجى به - قوله ليس النبي عبيد لا عامر بن عبد الله بن مسعود ذكره في أى حديث به ولكن ذكره في عبد الرحمن بن الأسود أى ست أروى هذا عن أبي عبيد لا وإنما أروى به عن عبد الرحمن هذا إما اختصارا البخارى وخالفه الترمذى في جماعه ثم رجح حديث أبي إسحاق عن أبي عبيد لا عن عبد الله على عكس ما فعله البخارى قال إن شاء ولي الله الداهلوى هذا الموضع من جملة المواضع التي استدرك فيها الترمذى على

البخاري وهو ان البخاري يروي عن ابي نعيم عن زهير عن ابي اسحاق قال اي قال ابي اسحاق السبيعي ليس ابي عبيدة ذكره اي ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ولكن عبد الرحمن فيكون الحديث متصلا ولا يشوبه شبهة إلا لقطع ذلك لانه لم يثبت رواية ابي عبيدة عن ابيه بلا واسطة هذا انما يروي كلام البخاري واما ما استدرت القرمذي فحاصله ان اسرائيل الذي هو اشهر اصحاب ابي اسحاق واثقهم روى هذا الحديث عن ابي اسحاق عن ابي عبيدة في رواية ابيه من رواية زهير فلا يكون الحديث على شرط البخاري لكونه منقطعا - واقتل ان معنى قوله ليس ابي عبيدة ذكره اي ليس ابي عبيدة ذكره فقط بل عبد الرحمن بن الاسود ايضا ذكره فالحديث وان كان منقطعا من طريق ابيه عبيدة لكنه متصل من طريق عبد الرحمن فلا تقضى بين روايتي زهير واسرائيل ولا استدراك كما تنهيه القرمذي - وايضا اقتل زهير قال يجمعون ان يرجع الى زهير اي قال زهير ليس ابي اسحاق ذكره ابا عبيدة بل ذكره ابا عبد الرحمن بن الاسود ويكون في الواقع سمع ابي اسحاق من كل واحد منهم فلا استدراك ايضا على ان كون اسرائيل اشهر اصحاب ابي اسحاق واثقهم واكثرهم رواية عنه لا تقتضي ان يكون جميع ما رواه راجعا على ما رواه غيره فتدبر - انتهى كلامه في الرسالة -

وَمَخْلَصَةُ الْكَلَامِ

ان معنى قوله ليس ابي عبيدة في الخبر اي قال ابي اسحاق ليس ابي عبيدة ذكره لي ولكن عبد الرحمن بن الاسود هو الذي ذكره لي بدليل قوله الا في حديثي عبد الرحمن كذا في شرح العيني رحمه وقال انكر ما في رقايتي قلت ما انفاسدا في قوله ليس ابي عبيدة ذكره اذا استاذبنا منه تاملت قلت غرض ابي اسحاق ان يبين انه لا يروي هذا الحديث عن طريق ابي عبيدة كما رواه غيره لان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه شيئا فاما ادفع من قواهم ذلك فنقل البخاري لفظه بعينه انتهى -

بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً

اي في بيان حكم الوضوء مرة مرة يعني غسل كل عضو من اعضاء الوضوء مرة واحدة (دع) المقصود منه بيان صحة الوضوء وسنته -

بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

اي في بيان الوضوء مرتين

مرتين بكل

عضو (دع)

بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

أي في بيان الوضوء مثلًا ثلاثًا لكل عضو وكل ذلك ثابت في أوقات مختلفة ولعل الصحابة اختلفوا في بعض صفات وضوءه صلى الله عليه وسلم فاحتاج عثمان وعلي إلى إمامة صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم لرفع الخلاف وظاهر الحديث يدل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق - قوله لا يحدث نفسه بالنصب فالمراد منه الحنوطا لاكتسابية الاختيارية لأن التحدث فعل اختياري فتبقى الرطوبة الغير الاختيارية خارجة عن هذا العمل مرشحة تلك الحنوطا ما يتعلق بالدينان المراد دفعه مطلقا ودفعه في رواية الحكيم إلى الرمضاء في هذا الحديث لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا ومنها ما يتعلق بالآخرة فإن كان أحببنا شبه أحوال الدنيا وإن كان من متعلقات الآخرة فلا -

بَابُ الْأَسْتِنْشَاقِ فِي الْوُضُوءِ

المراد كونه في هذا الباب بعض الذي كونه في الباب الأول فظهرت المناسبة بين البابين (دع)

بَابُ الْأَسْتِجَابَةِ وَشَأْنُهَا

يعني أن الاستجابة مستحبة ومرغوبة قوله فإن أحدكم لا يجد ريقا بين يديه فلا يعلم أن في الإضافة إلى المخاطبين في قوله فإن أحدكم شاة إلى مخالفة ثوابه عليه الصلاة والسلام لذات فان عينه تمارد لا يمار قلبه وفيه تنبيه وهو أنه ينبغي للسامع لا يزال صلى الله عليه وسلم ان يتلقاها بالقبول ودفع الحنوطا إلى الأذن لها فحق بلغنا من شخص مع هذا الحديث فقالوا وبين تهيئة بيده منه فاستيقظ من النوم ويبدأ دأخل دبره محشواة قباب عن ذلك واقبل فسأل الله تعالى أن يحفظ قلبه بناعن الحنوطا إلى رديته والله الموفق ٢٢ قس -

بَابُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ وَلَا يَسْحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

أي في بيان وجوب غسل الرجلين في الوضوء وعدم مسح عليهما على القدمين إذا كانا عاريتين عن الخفين كما يقال المراد بفض الحنوطا إلى المراد كونه في الحديث صحيح في أن القدمين لا يمسحان بل يغسلان وعليه إجماع الصحابة والتابعين وهو مسلك أهل السنة والجماعة قاطبة خلافا للروافض الحنوطا إلى فض قاسمهم ذهبوا إلى الاحتياط بالمسح بناء على قراءة الجبر في الآية - المقتضية مسح الرجلين وسلب اختلافهم - اختلاف القراءتين في آية الوضوء من النصب والجهر في امر جلهم فانه إذا كان مجرورا كان معطوفا على الرؤس وإخلا تحت حكم المسح وإذا كان منعويا كان معطوفا على الأيدي وإخلا تحت حكم غسل في موضع أهل السنة والجماعة ونحن أقروا بالنصب وقالوا لما اختلفت القراءتان صار الحكم محتملا أو مجهلا فربما جئنا إلى سنة

فإنها بيان لكتاب الله تعالى وقد اتفقوا في وجوب غسل الرجلين فدل ذلك على
 أن مراد الله عز وجل هو غسل الرجلين لا مسحهما فجام الحديث المتفق أن يبا نالهذه المحتملة
 المحتملة في وجوب العمل به فإن غسل الرجلين ثابت قطعا بالمشايخ المعتمدين والنقل المتوالي
 فلا بد من التاويل وإسقاط خلاف الظاهر في قراءة الآية العجوة ولا يخفى أن إلى ضرورة باعتبار
 المشروعية مكي شرع من ابتداء البعثة ومن أول الإسلام ومن في باعتبار التلاوة فإن
 سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن والمنقول المتفق أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ومن الصحابة هو غسل الرجلين في الوضوء قبل نزولها وبعد لا الآية مقرر لله
 الذي كان من قبل وهو الذي بقي إلى الآن متواترا ومتواترا وهذا شاهد عدل وقربة
 قاطعة على أن الأمر جل في الآية معطوفة على المفسر لا على المفسر فكان وظيقتها الفصل
 لا المسح وهذا الطريق مقبول مما لا يثبت فيه أصلا انظر ص ١٩٢ من فوائد السرحات

شرح مسلم بن الحجاج رحمه الله وصلة الكلام

أنه لما اختلفت القراءتان مدار حكم الآية محتملا ومجهلا وقد ثبت بالتواتر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم غسل رجله في الوضوء وقال هذا وضوء ولا يقبل الله الصلاة إلا به
 فكان قوله وفعله صلى الله عليه وسلم بيانا للمراد بالآية قال الحافظ العسقلاني قد تواتر
 الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوءه أنه غسل رجله وهو المبيت
 لا مرأته وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطوقا في
 فضل الوضوء ثم يغسل قدميه كما أمره الله ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف
 ذلك إلا عن علي وابن عباس والنسائي وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن
 بن أبي ليلى إجماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين رواه سعيد
 بن منصور وأدعي الطحاوي وابن حزم أن المسيح (عليه السلام) غسل الرجلين بل ون الحنفية هم من
 والله أعلم كذا في فتح الباري وعمدة القاري ونقل الطحاوي بإسناد لا عن عطاء الله لما
 سئل هل بلغت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه مسح على
 القدمين قال لا كذا في الخبير الجاري وفي التحرير وشرحه ص ١٢٣ قد اطبق من حكمي
 وضوء من الصحابة على غسله صلى الله عليه وسلم رجله ويقربون من ثلاثين بل

على خلاصة سخن درین باب آنست که کتاب الله درین حکم محتمل آمده و مستند رسول الله محمد شریعت
 و تواتر و سید بیان کرد و در دشمن گردانید که مراد الله چیست که فی شرح شیخ الاسلام الله لہدی ص ١٩٢
 و شیخ نور الحق لہدی می فرماید کہ حق درین مسئلہ آنکہ آیت مجمل است و حدیث غسل (رجلین) کہ مجرد
 تواتر و سید یمین آنست - تفسیر القاری ص ١٩٢ -

يزيدون على ذلك وقد اسعف المصنف (اي ابن الهمام) في كراشيتين وعشرين منهم في فتح القدير - عثمان بن رواك البخاري ومسلم وعنه رواك اصحاب السنن وعائشة رواك البخاري وعنه رواك ابن عباس والمغيرة رواك البخاري وعنه رواك - وعبد الله بن زيد رواك الستة وابن مالك الاشعري وابن هريرة وابن ابي امامة والبراء بن عازب رواك احمد وابن ليكن رواك البزار وداود بن حجر رواك الترمذي وتعليق بن مالك رواك ابن حبان وداود بن ابي اسحق قطنى وابن ابي شيبة الانصاري وابن كاهل وعبد الله بن انيس رواك الطبراني والبيهقي بن معاذ بيكر وكثاب بن عمر واليامى والربيع بنت معوذ وعبد الله بن عمر بن العاص رواك ابن داود وعبد الله بن ابي اوفى رواك ابن يعلى ومن حكاه ابن خضاعة على غير هذه الاسماء رواك عبد بن حميد وابن عمر وابن ابي كعب رواك ابن ماجة ومعاوية رواك ابو داود ومعاذ بن جبل والبخاري فمجايز بن عبد الله وشمير بن غزيرة والانسوري ودميوس المدائني ورواس سلمة رواك الطبراني وعمر بن رواك الترمذي وابن ماجة ونزييد بن ثابت رواك ابن ابي اسحق قطنى فبلغت الجملة اربعة وثلاثين وباب الزيادة مقتوح للمستقرى فربما استقر الغسل عنه صلى الله عليه وسلم وهكذا استقر امر غسلهما من الصحابة اي اخذنا غسلهما ممن يليان وهر ذلك ممن يليهم وهكذا الى الصغار وهم اخذوا بالنظر ورقة عن صاحب الروحي فلا يحتاج الى ان ينقل فيه نص معين كذا في التقرير والتحدير ص ٣٠ - (للمحقق ابن اصبح الحارثي) شرح التمهيد للشيخ ابن الهمام (من فعل التماسه) -

نكتة

قال شيخنا السيد الا نورى جعلت الآية الكريمة دليلاً على الوجه واليد في غسل جانب الرأس والرجلين في طرف آخر كان الرأس والرجلين تسقطان في التيمم ويبقى الوجه واليدان فيه والله اعلم -

وقيل في وجه التخلص عن التعارض بين القرأتين ان قراءة الجهر تحمل على المسح على الخفين وقراءة النصب على غسل الرجلين اذا لم يكن تيمم في خفين وهو المنقول من الامام الشافعي واختاره الا خلافاً له في فائدة فائدة قد علمت ان الآية مقررّة للوضوء الذي كان من قبله وقد كان على التمسك على الخفين وعلى عاري القدمين عن الخفين غسل الرجلين قبل نزول هذه الآية ثم نزلت الآية بقراءتين هاديتين الى فرائض وضوء التمسك وعلى عاري عن الخفين وما قيل انه يلزم على ما ذكرنا ان يكون مسح الخف مغنياً الى الكعب مع انه لا غاية له فاقط لان الغاية حينئذ لا تكون غاية للمسح بل للتخفيف المظهر من الآية والمعنى والله اعلم - وامسحوا بايديكم حال كونكم متخفين سائرهم الى الكعبين اشاراً الى انه لا مسح اذا كان مكشوفاً فاشيئ من الرجل الى الكعب فان هذا الوجه في غاية

الحسن والمطافاة هكذا في من اتح السرحمست شرح مسلم الشوات ص ١٩٦ ج ٢ رد قلت هكذا
 اغتار الشيخ علاؤ الدين الكاشاني الحنفى في بدائع الصنائع حيث قال وقع التعارض بين فقراتين
 فان حكمه في تعارض الفقراتين كالحكم في تعارض الآيتين وهو انه ان امكن العمل بهما مطلقا
 يعمل وان لم يمكن للتناهي يعمل بهما بالتقدير الممكن وههنا لا يمكن الجمع بين الغسل والمسح
 في عضو واحد في حالة واحدة لانه لا يمكن لغيره ان يكون له احد من السلف ولانه يؤدى الى تكوير
 المسح لما ذكره ان الغسل يتبع من المسح والامر بالمطلق لا يقتضى التكرار فيعمل بهما في الحاليتين
 فتعمل قرادة النصب على ما ذكره كانت الرجلان ياديتين وتعمل قرادة الخفض على ما ذكره كانتا
 مستقرتين بالحنفين تنفيهما بين الفقراتين وعمل بهما بالتقدير الممكن وبه يتبين ان القول
 بالتحخير باطل عندنا امكان العمل بهما في الجملة كذا في بدائع الصنائع ص ١٩٦ ج ١

بَابُ الْمُضْمَضَةِ فِي الْوُضُوءِ

في بيان سنية المضمضة في الوضوء وفي بيان صفة المضمضة في الوضوء وفي بيان
 مشروعية المضمضة في الوضوء وهي عند السادة الحنفية سنة في الوضوء واجبة في
 الغسل وفي الحديث حكاه وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلاف فيه على وجوب
 المضمضة والله اعلم

بَابُ غَسْلِ الْأَعْقَابِ

في بيان وجوب غسل الأعقاب وما يلحق بها مما قد يتساهل في سبأه من الأعضاء
 ولهذا قال وكان ابن سيرين الخ وقال اشكاه الى الله الذي قصص بالباب الاول الذي
 علم من نعيم بن وظيفه الرجلين المسيح دون الغسل وقصص بهذا الباب اثبات وجوب
 الاستيعاب في أعضاء الوضوء فافهم ذلك فانه قد عجز بعض الشراح عن الفرق بين
 البابين والى بتوجيهات لا يليق ذكرها وقوله كان ابن سيرين يفتي الفرق الذي قد رآه
 فتدبر كذا في الرسالة وقال شيخنا السيد الامام في نسخة قصص بهذا الباب تنويه العناية الى
 غسل الأعقاب خاصة فلان الانسان ربما يغسل رجله ولا يصل الماء الى عقبه لخفاها
 والمناسبة بين البابين انه لما ذكر في الباب الاول غسل الرجلين ذكر في هذا الباب غسل
 الأعقاب خاصة فانها جزء من الرجلين والله اعلم وقوله كان ابن سيرين يفتي ان دليل
 وجوب غسل الأعقاب هذا على وجوب الاستيعاب في كل ما أمر بنفسه من الأعضاء فكان
 ابن سيرين بسبب ذلك يأخذ منه وجوب غسل موصيغ المنقضية وبه ظهرت المناسبة
 كذا في حاشية

السنن

بَابُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ وَالْيَسَّحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ

أى فى بيان وجوب غسل الرجلين حال كونهما في النعلين وأنه لا يجوز مسح على النعلين كما يجوز مسح على الخفين قال الشافعى والى الله الداعى هذا لا يخلو معنىين أحدهما ان يكون فى النعلين متعلقا بالغسل أى غسل الرجلين كاشنتين فيهما غير منزعوعين عنهما وهذا اجل إذا وصل الماء الى تمام القدمين وثانيهما ان يكون ظر فاستغفر أى لا ييسح الرجلان حال كونهما فى النعلين كسبا يمسحان حال كونهما فى الخفين بل يغسلان والصحيح هذا هو المعنى كما يشهد به قصة ابن عمر عن كذا فى الرسالة - وقال السندى المقصود بهذا الباب بيان ان الانسان اذا كان لا يس نعلين فيجب عليه غسل الرجلين فى وقت ليس النعلين عليه ولا يجوز شمله بالاكتماء بالمسح على النعلين كما فى الخفين وليس المراد انه يغسل الرجلين وهذا فى النعلين ولا يفرع عما حال الغسل كما لا يخفى انتهى كلامه قوله ولا يسح على النعلين أى لا يكتفى بالمسح عليهما كما فى الخفين وان شاربيل لك الى سرقه ماروى عن علي وغيره من الصحابة انهم مسحوا على نعالهم فى النعلين وضواهم وضواهم فى الفتح والعمل لا قلت قد روى اللين فى سننه عن علي رضي الله عنه انه توضأ ومسح على نعليه وقال هذا وضوء من لم يجد ثوبا فغسل النعلين على المسح على النعلين كما يكتفى فى النعلين وضواهم وضواهم فى النعلين فافهم ذلك واستقيم

بَابُ التَّيْمُنِ فِي الرُّضُوءِ وَالْغُسْلِ

أى فى بيان استحباب الشروع بيمين في الرضوء والغسل ثبت بآول حديثي الذهب التيمن فى غسل المديت - وغسل المديت انما هو لتقليمه بالحصى فى النقافة وان يكون آخره كاوله فثبت التيمن فى غسل الحصى بالطريق الاولى لكونه الاصل فافهم كذا فى الرسالة

فَائِدَةٌ

مسئلة التيمن من مقتضاة الاسلام وليس هذا عند اليهود ولا النصارى فانهم ياكلون وذايشر بون بل يكتبون ايضا يشماهم -

بَابُ التَّيْمُنِ فِي الرُّضُوءِ إِذَا حَانَتْ الصَّلَاةُ

أى فى بيان طلب الماء لاجل الرضوء اذا حانت الصلاة أى قرب وقتها مقصود البشارى ان عادة الصحابة كان ذلك وانهم كانوا يلقسون الماء ويتفحصون عنه وكانوا لا يكتفون بعد مرحضوا الماء فى حبس التيمم واطمأنتهم المعجزة ايضا انما هو لتكثير الماء وكان ذلك تفصيلا للماء وتفشيته فلو كان عدل محضين كما فى النعال اهتدوا الناس

بالتماس الى ضواء ولما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ما فعل بعد ما احتياجه فتأمل
 كذا في اله سألته وقال الشيخ السبيل الا نرى مقتود البخاري بذلك انه لا يجب الوضوء
 ولا طلب الماء له قبل دخول وقت الصلاة ويشهد لذلك الاما حديث النبي اخرجها المصنف
 في الباب ولا يجب ان يكون اشارة الى انه لا يجب التيمم قبل التماس الماء والله اعلم

بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ

اي في بيان حكم الماء الذي يغسل به شعر الانسان اهو ظاهر امر لا اشارة المصنف
 الى ان حكمه بطهارة لان المتغسل قد يقع في ماء غسله من شعره فلو كان نجسا نجس
 الماء بهلا قاته ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم تجنب ذلك في اغتساله بل كان
 يغسل اصول شعره وذلك يقضي غالبا الى تداثر بعضه فدل ذلك على طهارته وهو
 قول جمهور العلماء وفي رواية عن الامام الشافعي انه نجس فقد قال ابن بطال
 ايراد البخاري بهذا التنبية يبسط قول الشافعي ان شعر الانسان اذا فارق الجسد نجس
 واذا وقع في الماء نجسه ومن ذهب الى حنيفة انه طاهر وفي الحديث ان المؤمن لا نجس
 وقال شيخنا السبيل الا نرى مقتود البخاري في الباب بيان طهارة شعر الانسان لا بيان مسألة المياه
 فانه سينكرها في باب غسله على حد ذاته وانما امر اذا لم يلف هذا بيان مسألة الشعر والنسب
 وانما وقع ذكر الماء تنبيها واستطراد لانه محل الوقوع والسقوط غالب والا فالحكم
 عام سواء كان الوقوع في الماء والطعام قوله وكان عطاء لا يبرى به باسا ان يغتسل منها
 الخيط والحيال وعند ابى حنيفة لا يجب من الاستقاء باجزاء الانسان كرامته له ويحفظ
 متحرزا عن الامتهان والاهانة وهذا لا مسألة الاستقاء باجزاء الانسان فالمشهور من عند
 الحنفية انه لا يجب وفي رواية عن محمد انه يجب من وقوله وسور الكلاب وصمها في
 المسابيل بالجرنيهما عطف على الماء في الترجمة والمعنى باب في بيان حكم الماء الذي
 يغسل به شعر الانسان وببيان حكم سور الكلاب وحكم مرورها في المسجد فهذا
 ثلاثة مسائل قصد البخاري بذلك اثبات طهارة سور الكلاب كما هو من ذهب الامام مالك
 والحاصل ان المصنف رحمه الله جمع في هذا الباب بين مسئلتين وهما حكم شعره وادى وحكم
 مرور الكلب فاختار في المسئلة الاولى من ذهب الى حنيفة رحمه الله واعتار في المسئلة الثانية
 من ذهب مالك رحمه الله وهو ان سور الكلب ليس نجس وان امر الشايع بغسل الاثام وازالة
 الماء تعبدى ليس منيئا على النجاسة فاشارة بهذا الباب الى ان هذا الحديث محمول على
 التعبد لانه ثبت بالاحاديث عند منجاسة سور الكلب قال المبرر العيني هذا اراى
 القول بان الاما يغسل الاما سبعة تعبدى بعيد حين الاما دلالة ظاهر الحديث
 على خلاف ما ذكره على انا ولئن سلمنا انه محتمل ان يكون الاما من نجاسته
 ويحتمل ان يكون متعبد وسكن جميع الاما دل ما رواه مسلم وهو ان الاما لم

أذا بلغ الكلب أن يفسله سبع مرات ولو كان سور طاهر لما امر بارأته (رح) ولما قاتل
طهر أو أضاء أحد كراهية فإنه صريح في نجاسة الماء والأداء بالجملة للأحاديث في نجاسة
الكلب وسورة صريحة لا تخفى على القارئ لا يمتنع من لفظ الطهارة بمعنى النظافة
مثل قوله صلى الله عليه وسلم السرايت مطهرة لا يفسد كفته خلاف المعنى وفنه والمتبادر ولا
يمكن إيراد هذه المعنى في حديث وسورة الكلب لأن سياقه وسياقه كله في التطهير و
إزالة النجاسة والأحاديث التي تسكت بها البخاري لا يصلح شيء منها للاستدلال قال بالعارف
الشعراني قد اجمع أهل الكشف على أن الأكل والشرب من سور الكلب يورث القسوة في
القلب حتى لا يصير العبد يجرى إلى من عظمة ولا فعل شيء من الخيورات وقد حارب ذلك
شخص من أصحابنا المالكية فشرّب من لبن شرب منه كلب فملك تسعة أشهر وهو مقبوض
بالقلب عن كل خير وقال على أن سور الكلب يمتد القلب فيجب اجتنابه كما يجتنب
سور الأفاعي من حيث صكرها - اه - ولما كان سور الكلب يورث في القلب الذي عليه
مدار الحمد موتاً أو ضعفاً بمنعه من قبول المراءاة التي تله الخلة الحنة بالغ الشارع عليه
الصلاة والسلام في الغسل من أثر سبعة أحاديث بالترتيب فبالذات لا أثر بالكلية
فأنه جمع فيه بين الماء والتراب الذي من إذا اجتمعاً انتبت النزاع كذا في الميزان ص ٩٦
والأمر بالتسبيح للاستحياء وقيل هو خاص بالكلب العقور لا حتى تسبيحه راجع سداية
المجتهد لا ينزله وبالحكمة أن عامة شراح هذا الكتاب المبارك ومهم الحفاظ على
ذهبهم إلى أن البخاري قصد بهذا الترجمة إثبات طهارة سور الكلب كما هو الظاهر المتبادر
من منيع البخاري فإنه سلك سور الكلب في سلك الماء الذي يغسل به شعر الإنسان لذلك
ذلت أن حكمها عند البخاري واحد شمرته أو سداية الزهري الدال على الطهارة وقد
قال العلماء أن البخاري إذا لم يصحح بالحكم من الجواز وعدمه فمختاراً يظهر من الآثار
التي أوردتها تحت الترجمة - وذهب السدوسي إلى أن من ضل البخاري إنما هو بيان
من أذهب الناس في المسئلة لا إثبات طهارة الكلب وسورة ولذا اقتصر على هذه النقط
ولم يقل وطهارة سور الكلب - اه - وقال شيخنا الأكبر مولانا السيد محمد انور رحمه الظاهر
عند من صنف البخاري أنه منرد وفي مسئلة سور الكلب لتعارض الأدلة عندنا في
ذلك ولذا لم يصحح بطهارة سور الكلب ولا بجاستها وإعمال الأمر على نظر الناظرين ليختاروا وكذلك
فعل في البراءة الذي بعد ذلك فقد أورد فيه الحديث الصريح في نجاسة سور الكلب وأورد
فيه الأحاديث التي تبيها إيهام إلى طهارة سور الكلب جعل الأحاديث الواردة في هذه المسئلة بين
سليبت ولم يجرز ما سلك الجانبين ففقد منها العمل وأخرت ما شئت والظاهر أن إيراد
البخاري في الباب الأحاديث المختلفة الدالة على الطهارة والدالة على النجاسة يدل على أنه
متردد في ذلك فأنه من ذلك

واستقمر

بَابُ إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي الْأَنْهَارِ

عَدَى فِيهِ شَرِبَ بَعْنِي تَبَعًا لِلْحَدِيثِ بِتَضَمِينِ شَرِبَ مَعْنَى وَلِيَ - (ت) هَكَذَا فِي نَفْخَةٍ وَلِي بَعْضُ
النَّاسِ بِأَبِ إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي أَنْهَارٍ أَحَدٌ كَرَفَلِي غَسَلَهُ سَبْعًا - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ النَّخَعِيُّ وَهُوَ
الَّذِي شَرَحَ عَلَيْهِ الْعَسْكَلَانِي وَقَالَ الْقَسْطَلَانِي وَسَقَطَتْ هَذِهِ الْمَرْجُومَةُ وَالْبَابُ فِي بَعْضِ الشُّعْرَةِ
لَا بِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِي - وَعَلَيْهِ شَرَحَ السَّيِّدُ الرَّعِينِي - وَعَلَيْهِ مَشَى ابْنُ بَطَالٍ فِي شَرْحِهِ حَيْثُ قَالَ ذَكَرَ
الْبُخَارِيُّ لِرَبْعَةِ أَحَادِيثَ فِي الْكَلْبِ وَفَرَضَهُ فِي ذَلِكَ اثْبَاتُ طَهَارَةِ الْكَلْبِ وَطَهَارَةِ سُورَةٍ - وَهُوَ
دَقْلَانُ (الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ) يَدُلُّ عَلَى صِحَاةٍ عَلَى كَوْنِهِ غَلْظُ النِّجَاسَاتِ فَإِنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْأَمْرِ بِغَسْلِ الْأَنْهَارِ
سَبْعَ مَرَّاتٍ وَالْحَدِيثُ الثَّانِي فِي قِصَّةِ الْأَسْرَاطِيِّ وَفِيهِ فَأَخَذَ الرَّجُلُ خَفَّهُ فَجَعَلَ يَقْرَأُ لَهُ بِهِ مَعْقَى
أَسْرَاطٍ - الْخُفَّ فَاسْتَدَالَ بِهِ الْبُخَارِيُّ عَلَى طَهَارَةِ سُورَةِ الْكَلْبِ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ يَدُلُّ أَنَّ سَقَى الْكَلْبَ مِنْهُ
وَاجِبٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِنْ الْكَلْبُ شَرِبَ مِنَ الْخُفِّ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَقَاةً مِنْ حَفْرَةٍ أَوْ مِنْ
أَنَّهُ أَخْرَجَهَا مِنْهَا فَجَعَلَ الْخُفَّ لِأَجْلِ اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ مِنَ الْبُيُوتِ فَقَطْلُ بِلْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَيُمْكِنُ
أَنْ يَكُونَ غَسْلُ خَفِّهِ بَعْدَ مَا سَقَاةً فِيهِ أَوْ لِمِ يَلْبَسُهُ وَلِمِ يَمْلِكُ فِيهِ عَلَى مَنْ شَرَعَ مِنْ قَبْلَانِ فِي
شَرْعِيَّتِهِ لِنَاقِلَاتِهِ وَعَلَى تَعَدُّ يَوْمٍ شَرْعِيَّةً مَوْقُوفَةً عَلَى أَنْ لَا يَكُونُ مَسْنُوعًا بِنَصٍّ مِنْ نَصْرِ
شَرْعٍ وَقَدْ تَوَاقَفَتْ الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى نَجَاسَةِ الْكَلْبِ وَسُورَةٍ وَالْحَدِيثُ الثَّلَاثُ
حَدَّثَ بِيهِ ابْنُ عَمْرٍو فِي أَقْبَالِ الْكَلَابِ وَأَدْيَارِهَا فِي الْمَسْجِدِ اسْتَدَالَ بِهِ الْبُخَارِيُّ عَلَى طَهَارَةِ سُورَةِ
الْكَلْبِ إِذْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ الْغَالِبُ أَنْ نَعَابَهُ يَحْتَمِلُ (بِ) بَعْضُ أَجْنَاسِهِ اللَّهُ وَتَقَرَّرَ سِرُّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا مِنْ بَعْضِ الْمَسْجِدِ فَتَعَلَّمَ أَنَّ ظَاهِرَهُ وَاجِبٌ بِأَنَّ طَهَارَةَ الْمَسْجِدِ حَقِيقَةٌ
وَمَا ذَكَرَهُ مُشْكُوكٌ وَالْيَقِينُ لَا يَرْتَفِعُ بِالشُّكْلِ شَرَّانِ دَلَالَتُهُ لَا تَعَارِضُ دَلَالَتُهُ مَتَرَقٍ الْحَدِيثُ
الْوَارِدُ فِي عَسَلِهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ نَحْنُ أَنْ فَرَّادِيَةً إِلَى دَائِرَةٍ إِلَى تَغْيِيرِهِ وَالتَّحْقِيقُ لِهَذَا الْحَدِيثِ
مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ زَعْبَانَ بْنِ شَبِيبٍ الْمَذْكُورِ مَوْصُولًا بِهَرَبِيحِ الْحَدِيثِ قَبْلَ قَوْلِهِ تَقْبَلُ تَبْتُولُ وَ
بَعْدَ هَذَا وَالْعَطْفُ وَحِينَئِذٍ لَا حُجَّةَ فِيهِ مِنْ اسْتَدَالَ بِهِ عَلَى طَهَارَةِ الْكَلَابِ وَسُورَةِ الْإِتِّفَاقِ
عَلَى نَجَاسَةِ بُولِهَا وَالْأَقْرَبُ أَنْ ذَلِكَ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْحَالِ شَرُّهُ دَائِمًا مِنْ بَنَاتِهِ بِهَرَبِيحِ الْمَسْجِدِ وَ
تَطْهِيرِهَا وَجَعَلَ الْأَبُو إِبْنُ عَلَيْهِ وَبِهَذَا الْحَدِيثِ اسْتَدَالَ الْحَقِيقَةُ عَلَى طَهَارَةِ الْأَرْضِ إِذَا صَابَتْهَا
نَجَاسَةٌ وَبَيَّسَتْ وَذَهَبَ أَثَرُهَا عَلَيْهِ بَوْتِ امِينِ دَائِرَةٍ حَيْثُ قَالَ بَابُ طَهَارَةِ الْأَرْضِ إِذَا بَيَّسَتْ
وَالْحَدِيثُ الثَّانِي الرَّاجِعُ بِهَرَبِيحِ الْبُخَارِيِّ عَلَى طَهَارَةِ سُورَةِ الْكَلْبِ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ
فِي أَكْنِ مَا صَادَ الْكَلَابُ وَلَمْ يَقِينِ ذَلِكَ بَعْضُ مَوْضِعٍ فِيهِ وَلَعَابِهِ وَمَنْ شَرَعَ قَالَ مَا لَكَ كَيْفَ
يَكُونُ صَبِيحًا وَيَكُونُ لَعَابُهُ نَجَسًا وَاجِبٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْرُؤًا
يَغْتَسِلُ لَعَابَهُ كَمَا لَكَ لَمْ يَمْرُؤًا يَغْتَسِلُ دَمَهُ الَّذِي خَرَجَ مِنْ جِرْحِهِ وَكَذَلِكَ لَمْ يَمْرُؤًا
بِأَخْرَاجِ النِّجَاسَاتِ وَالْفَرِثِ وَغَيْرِهِ مِنْ كَرْمِهِ فَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ أَكْتَفَى بِبَيَانِ مَسْئَلَةِ صَيْدِ الْكَلْبِ وَأَمَّا مَسْئَلَةُ اللَّعَابِ وَالْأَمْرُ فَقَدْ وَكَلَّهَا وَأَحَالَهَا إِلَى

ما تقرر عندنا من الشارع عليه الصلاة والسلام فان امثال هذا لا القيود تلزم من الخارج
وتفويض الى فهم السامع ومكتفى على ما سبق له الكلام من عود الى غرض الباب ومقصودنا
قال شيخنا السيد الانوار لا يظن بمثل الامام البخاري ان يتسكك بمثل هذا الجبهات والايام
وميزت النصوص المحكمات في نجاسة الكلب وسورها قال ظاهر ان البخاري جمع في هذا
الباب صراحة على الله عليه وسلم وبقضيماته وتلويحاته لينظر الناظر فيها ولا يجوز
باحل المجانبين والله اعلم.

بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجِينَ الْقَبْلَ وَالذَّبْرَ

الحايات في ذكر قول من لم يري الوضوء واجبا من مخرج من مخرج البين لم يخرج
الفصل والحجامة الا من المخرجين القبل والذبر بغيرهما يدل ادعطف بيان والقصر
في ذلك قصر اشارة الى الوضوء واجبا من الخارج من القبل او الذبر دون الخارج
من غيرهما من البين لا قصر مطلق اذ ليس وضوء موجبات اخر كالس والممس (مت)
لما فرغ المصنف رحمه من الوضوء واحكامه شرعا في بيان فاقضه - لقوله تعالى (وجاء
احدكم من الغائط) فاحدث بخرجه من الخارج من احد السبيلين القبل والذبر هذا
ولكن ليس في الآية ما يدل على العصى الذي فهمه المصنف رحمه وغاية ما فيها ان الله
تعالى ان الله تعالى اخبر ان الوضوء والتيمم عند فقد الماء يجب بالخارج من السبيلين
وبملامسة النساء وليس فيها لغو وجوب الوضوء بما سوى ذلك وقال الشافعي في الله الذي هو
قد من الله سره لا مقصود الباب مركب من امرين الاول وجوب الوضوء ما خرج من
السبيلين مع عموم ما خرج المعتاد وغير المعتاد والمنصوص في القرآن وغير المنصوص
فيه الثابت بالحدس زيادة عليه والثاني عدم وجوب الوضوء عن غير ما خرج من السبيلين وثبت
ببعض ما ذكر في الباب الاول وبعض آخر الثاني - واستراح في هذا المقام يطبقون من
المؤلف رحمه على من ذهب الشافعي رحمه ويقبلون معنى ترجمة الباب من لم يري الوضوء
من الخارج الا بها خرج من السبيلين حتى يكون من الذكر ومن النساء الذين ان
هنا ناقضان عند الشافعي باقين في الشرا قضي عندنا ايضا - لكن التحقيق في هذا الباب
ان من ذهب البخاري في هذا المسئلة وساء من ذهب الشافعي وكلامه على ظاهره لا فلا
يكون عندنا في من الذكر ومن النساء وضوء ويدل على ذلك قوله وقال جمهور
عبد الله اذ وضعت الخ فتأمل - وثبت ببعض ما ذكر من الآثار في تعاليق الباب الجزاء
الثاني من المدعى وقوله فقال رجل اعجبني ثبت به عموم ما خرج للبول والغائط او
غيرهما من المعتاد نساء وضوءا زيادة على الكتاب واما عموم ما خرج للخارج الغير
المعتاد فتثبت بقوله في تعليق الباب وقال عطاء الخ وقوله يتوضأ كما يتوضأ للصلاة
هذا المسئلة كانت مختلفة فيما بين الصحابة فبعضهم كان يقول بسجواب الغسل في

لا كسأل وبعضهم بن جوب الوضوء وكلن هذه من ذهب عثمان وجههم الفقهاء على بن هذه
الحديث منسوخ ويجب الغسل في الأكسال كذا في الرسالة دقلنت وقد اجمعت الامة
الآن على وجوب الغسل بالجماع وان لم يكن معه انزال وهو مروى عن عائشة ام المؤمنين
والابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعط بن ابي طالب وابن مسعود وابن
عباس والمهاجرين وبه قال الامة الاربعة قال السندي حاصل استدلاله باحد عشر باب
ان ما ورد من الحديث في الاحاديث الصحيح كله من قبيل الخارج من السبيلين تحقيقا او
مظنة ففي حديث عثمان والابي سعيد الحديث هي الخارج مظنة من حيث ان الجماع لا يغسل
عن خروج منى وفي الاحاديث الباقية هي الخارج تحقيقا واما غير الخارج من السبيلين
فما صح فيه حديث فلا يصح القول بكونه ناقضا وهو المطلوب والله اعلم واما الآية
فقد تعرض فيها بل كبر موجبات الوضوء ولم يرد فيها غير ما خرج عن السبيلين قوله وقيل
عطاء فبين يخرج من دبره الماء ومن ذلك نفي الغسل يعيد الوضوء وهو من ذهب
ابي حنيفة والثوري والشافعي واحمد وقال مالك لا وضوء فيما يخرج من الذكر لانه نادرا
قوله وقال جابر بن عبد الله اذا فعلت في الصلاة اعاد الصلاة ولم يعيد الوضوء وهكذا ذهب
ابي حنيفة واصحابه ان الغسل يبطل الصلاة ولا يبطل الوضوء والقهقهة تبطلها جميعا واليتيم
لا يبطلها واختلف الفقهاء في انتقاض الوضوء بالقهقهة فذهب مالك والشافعي واحمد
والابن شيرازي واثرود وغيرهم الى انتقاض الوضوء واستدلوا على ذلك بان القياس ما يكره
انتقاض الوضوء بها لانها ليست بخارج حتى تكون حلا لا ترى انها لا تنقض الوضوء
خارج الصلاة والحج ابانه لا مجال للعقل بعد ورد النقل وسنن انشاء الله تعالى وذهب
الامام ابن حنيفة الى ان القهقهة ناقضة للوضوء اذا كانت في الصلاة وبه قال ابو موسى
الا شعري والحسن البصري والثوري ومحمد بن سيرين والاوزاعي وعبد الله كذا قال
البيهقي والعيني ومن لا ناعبد الله الكرمي رحمه الله عليه في هذا المسئلة رسالة
مبسطة سماها بالهسته بنقض الوضوء بالقهقهة طبع في الهند من امرافمن اراد الكلام
البسيط فليرجع اليها ومن اراد الكلام الوسيط فليراجع نصب الرأية في تخريج احاديث
الهداية للحافظ الزيلعي ومن اراد الكلام الموحد المخصص في ذلك فليراجع عمدة القارئ
للبيهقي فانه احسن الكلام ووجز وحاصله ان لنا معشر الحنفية في هذا الباب احل عشر
حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة منها احاديث مسندة واربعة احاديث
مرسلة فثلث عشرة كاملة والحادي عشر علاوة على ذلك ونص العلاء

أما المسانيد

فالله احد يشهد بالي موسى الا شعري قال فيما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلو اذ دخل
رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد وكان في بصره ضمير فضيل كثير من القوم وهم

في الصلاة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحكت ان يعيد الوضوء ويعيد الصلاة
مداة الطبراني وهو حديث صحيح

وَالثَّانِي

حديث ابن عمر مرفوع عام من ضحكت في الصلاة فتهقه فليعد الوضوء والصلاة رواه
ابن عدي وهو حديث حسن وقد ادى حديث ابن عمر هذا على ان المراد بالضحك في
ابن مهيبي هو الضحك مع التهقه فلان الضحك له مراتب اعلاها التهقه والا حاديث
يفسر بعضها بعضا.

وَالثَّلَاث

حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فتهقه (وفي رواية فترثرة)
فليعد الوضوء والصلاة اخرجہ الدارقطني وهو حديث حسن.

وَالرَّابِعُ

حديث ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فنجاء رجل ضرير البحر
الحديث بمثل الحديث الاول اخرجہ الدارقطني.

وَالْخَامِسُ

حديث ابن مهيبي مرفوع عاذا تهقه اعاد الوضوء والصلاة اخرجہ الدارقطني.

وَالسَّادِسُ

حديث جابر مرفوع عام من ضحكت منك في صلاته فليترضا ثم ليعد الصلاة اخرجہ
الدارقطني.

وَالسَّابِعُ

حديث رجل من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي فمر رجل في
بجوة سوء فتردى في بئر فضحكت طرائف من القوم فامر من كان ضحكت ان يعيد
الوضوء والصلاة اخرجہ الطبراني والدارقطني

وَأَمَّا الْمَسَائِلُ

فهي اربعة احدها مرسل ابى العالية والثاني مرسل معبد الجني والثالث مرسل ابراهيم

الخفي والرابع مرسل الحسن البصري إماما مرسل إلى العالمية فقد رواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن قنادة عن أبي العالبة الرياحي أن أعمى ترذلي في بيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي يا أصحابه فضجحت بعض من كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فامر النبي صلى الله عليه وسلم من كان ضجحت منهم أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة - ورجاله رجال الصريح - ثم إنه قد روي من طريق علي بن أبي حمزة يروي بعضها بعضا -

وَأَمَّا مَرْسَلُ مَعْبِدِ الْجُهَنِيِّ

فقد أخرجه الذارقطني عن الإمام أبي حنيفة عن منصور بن مزاذان عن الحسن بن معبد بن أبي معبد مرفوعا عن عاصم بن قحطبة في صلاته إعاد الوضوء والصلاة - وقال في الحاشية هو النخعي هذا حديث مشهور عنه رواه أبو أيوب سيف القاضى واسلم بن عمر وغيرهما

وَأَمَّا مَرْسَلُ النَخَعِيِّ

فقد رواه الذارقطني عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال جاز رجل ضويرة البصري والنخعي صلى الله عليه وسلم يصلي الحديث -

وَأَمَّا مَرْسَلُ الْحَسَنِ

فقد رواه الإمام محمد بن الحسن في كتاب الآثار فقال أخبرنا أبو حنيفة ثنا منصور بن مزاذان عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بينهما من في الصلاة إذا قبل رجل أعمى من قبل القبلة يريد الصلاة والقول في صلاة الفجر فوقع في نهاية فاستضحت بعض القول مرحتي فقهه فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان فقهه منكم فليعد الوضوء والصلاة ورجاله ثقات وهو مرسل صحيح وكذا قلت رواه الشافعي في مسنده ولكن لم يقبله لأجل إرساله - فهذا إذا حديث بعضها صحيح وبعضها ضعيف وبعضها مستند وبعضها مرسل ومذهب الإمام الشافعي أن المرسل إذا روي من وجه واحد من وجه آخر فمقبول وهكذا مذهب الإمام محمد بن حنبل قلت فهذا الحديث مستند من وجه واحد ومن وجه آخر فمقبول أيضا من وجه علي بن أبي حمزة فليكن مستلثا إن الكل ضعيف فالحديث الضعيف أقوى من القياس والرأي كما تنقأ عن الإمام أبي حنيفة أن الحديث الضعيف أقوى عندنا من رأي الرجال كما سبب إذا لم يكن في الباب ما يارضيه من الصحيح والحسن ولهم أبو حنبل ولهم أبو حنبل ومن ذلك في معارضته فأنما ذكر الراي والقياس ولم يذكر أثر ولا خبرا من السنة - وقال العارف الصمد في الشيخ عبد الوهاب الشعمري في سمعت سبدي عليا الخرقا أص يقول ليس لنا نأقضى للطهارة إلا وهو متوالد من ولا كما تنقأ القهقهة عند من يقول بأنها تنقض الطهارة إذا وقعت في الصلاة لأنه لو لا شيع ما فقهه فان الجميعان لا

يكاد يتيسر فضلا عن القهقهة انتهى وقال ايضا جميع الشواقص متقاربة من الاكل فان من
لا يأكل ولا يشرب - لا يتامر ولا يجرى له دم ولا يضحك في الصلاة ولا يتقيأ ولا يعصى ربه
بمعصية ما فضلا عن الكفر والشر لا بل هو كالملائكة كذا في الميزان صليبا ولان القهقهة
لا تقع الا عن الغفلة الكاملة عن الله عز وجل - فجعلها ابي حنيفة حادثة ثانيا فوالله لرضوا عروضا
روى ما فهمه نبي قط - قوله قال الحسن ان اخذ من شعرك او اظفارك او خلع خفيه فلا وضوء
عليه وانما عليه ان يغسل قدميه فقط - وهو من اهل حنيفة ويستأنف الوضوء عند
من يقول بوجوب الموالاة في الوضوء مثل مالك رحمه الله تعالى وبذلك عن جابر بن النعمان
صلوات الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فتزفد اليه فركع وسجد
ومضى في صلاته هذا الحديث اخبره ابن حبان والحاكم وابن خزيمة واحمد وابو داود
والدارقطني كلهم من طريق ابن اسحاق - والحديث صحيح لكن البخاري ذكره بصيغة الترهيب
(اي يترك) فلعله متردد في صحته احتج بهذا الحديث الامام الشافعي ومن معه على ان
خروج الدمدسيلة من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لان عباد بن بشر مضى في صلاته
مع نزول الدمد من بدنه فدل ان خروج الدم لا ينقض الوضوء ولكن يشكك عليه
الصلاة مع وجوب دال في بدنه او ثوبه المستلزم بطلان الصلاة للنجاسة واجاب عنه شيخ
الاسلام مذكر بالانصاري باحتمال عدم ما صاب من ملها او اصابه الشرب فقط ونزعه عنه
في الحال ولم يسئل على بدنه الا مقتدا ما يعقلى عنه ولا يخفى انه تكلف ظاهر وذهب السادة
الحنفية الى ان الخارج النجس من غير السبيلين كاليقطين والدم والبرص عات ينقض الوضوء وهو
قول جمهور الاصحاب والتابعين كما صرح به الامام الترمذي في باب الوضوء من النجس
والبرص عات من جامع صلاحيته حيث قال وقد رأى غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين الوضوء من النجس والبرص عات وهو قول سفيان
الثوري وابن المبارك واحمد واسحاق وقال بعض اهل العلم ليس في النجس والبرص عات
وضوء وهو قول مالك والشافعي رحمه الله انتهى -

وقال الحافظ العيني هو اي استفاض الوضوء بالخارج من غير السبيلين قول العشرة
المبشرة بالجنة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وابي موسى الاشعري
وابي الدرداء وشايبان وصداور التابعين وقال ابن عبد البر روى ذلك عن علي وابن
مسعود وعلقمة والاسود وعامر الشعبي وعروة بن الزبير وابراهيم النخعي وقتادة
والحاكم وحداو المشري والحسن بن حي والاذهري واسحق بن مراهويه وقال الخطابي وهو
قول اكثر الفقهاء كذا في التباية صلاحيته - واحتج ساداتنا الحنفية في ذلك باحاديث كثيرة
منها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن ومنها ما هو ضعيف ولو كانت كلها ضعيفة لحصل بحججها
قوة - اوردها مفصلة الحافظ الزبيدي في نصب الرأية والبيهقي في شرح الهداية
شذكر بعضها منها - فتمها ما رواه العالم الرباني امامنا محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الحجج صلا

حيث قال - اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني ابن جريج عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابن ابي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام احدكم في صلاة او قنس او رعت فليتنصت زنا ثم يلبس على ما مضى من صلاة ما لم يتكلم - واخرجه ابن ماجه عن عائشة مرفوعا - واعلمه غير واحد بائنه من رواية اسماعيل بن عياش عن ابن جريج (الحجازي) - ورواية اسماعيل عن الحجازيين ضعيفة وقد خالفه الحفاظ من اصحاب ابن جريج فروا عنه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ولذا ذهب محمد بن يحيى الذي هو الدارقطني في العلل والى حاتم الى ان رواية اسمعيل عن عائشة مسند اخطأ والصحيح ما رواه اصحاب ابن جريج عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا كذا في التلخيص الجدير صلاته مخصصة قلنا ان المراسيل حجة عند ابي حنيفة ومالك واحمد في المشهور عنه ثم ان احمد يثاذا رواه بعض الثقات متصلا وبعضهم مرسلا وبعضهم مرفوعا فاد بعضهم مرفوعا - او وصله في وقت ومرفوعه في وقت وقده او رواه سلمه في وقت فالصحيح الذي قاله المحققون ان من المحدثين وقاله الفقهاء واصحاب الاصول وصححه الخطيب البغدادي ان الحكم لمن وصله او رفعه سواء كان المخالف له مثله او اكثر اذ احفظ لانه زيادة ثقة وهي مقبولة - كذا في التلخيص للسيوطي صلاته ومنها ما اخرجه ابو داود والترمذي عن ابي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فتم ضا قال معدان بن ابي طلحة السراة عن ابي الدرداء فلقيت شربان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال صدق وانما صحت له وضاع قال الترمذي هو اصح شيء في الباب واخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ومنها ما اخرجه ابن عدي في الخصال عن زيل بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني ضار من كل دمر سائل في اسناد احمد بن الفرج وهو ممن لا يحتج به حديثه ولكنه يكتبه من رجال الحسن وبقية رجاله كلهم ثقات فالحديث - ان شاء الله حسن وفي الباب احاديث كثيرة تكفل ببسطها العلامة الكهنتري في السعاية شرح شرح التواتية وبالجمله هذا الاحاديث صحيحة وصحيحة احتج بها الامام ابو حنيفة والامام البخاري يجهت بالاثار فوازن بينهما - والله اعلم.

الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ الْأَنْصَارِيِّ

واجاب ساداتنا المحنفة عن حديث جابر هذا ان هذا واقعة عينية لا عيوية وانما الحجة هي الاحاديث النوقالية التي هي صريحة في العمى ومعنى هذا الحديث ان هذا الرجل اشتد في استغراقه في الصلاة فغلبت عليه حلاوة العبادة فأنسته مراساة الجراحة وع ما يخرج اذا ارضاكم الم - كماروى عن علي رضي الله تعالى عنه انه من الناس بان يفرغوا عنهم من بدنه حين يشتغل هو بالصلاة فان هذا وقت التسكين وان اتخذ يربح حق احساسه ويذهب ادراكه ومشعوركا - وهذا العمري مشهور في اولياء الله

وَعَشَّاقُهُ فَإِنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي حَرِّهِ أَوْ فِي شِدَّةِ بَرِّهِ وَتَخَشَّى بِرَّ الْحَرِّ أَوْ شِدَّةَ
فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ مَا يَصِيبُهُمْ مِنَ الشَّدَائِدِ وَالْأَهْوَالِ فَلَا يَسْأَلُ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ
مِثْلُ دَمِ الشَّهِيدِ لِأَنَّ لَوْنَ الدَّمِ مَرْدِيحُهُ وَرِيحُ الْمَسْتِ فَمِثْلُ هَذِهِ الْمَرْجِلِ لَيْسَ مِنْ رِجَالِ الدِّينِ
بَلْ مِنْ رِجَالِ الْأَخْرَةِ فَإِنَّ هَذِهِ حَالَةٌ عَجِيبَةٌ وَهِيَ تَنْبِذُهَا إِلَّا الْفَرَادُ وَالْأَفْدَا إِذْ
يَتَبَيَّنُ أَنَّ تَكُونُ هَذِهِ الْحَالَةُ الْخَاصَّةُ مَخْصُوصَةٌ مِنْ أَحْكَامِ الْعَمَلِ وَمَوْلَى اسْمُكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْمُرْ بِغَسْلِ الدَّمِ مِنْ بَدَنِهِ وَشَوْبِهِ فَمِنْ غُلَبَتْ عَلَيْهِ لَذَّةُ الْمَنَاجَاةِ وَالِدُّ الْعِلْمِ
هَكَذَا يَكُونُ مُسْتَفْنًى مِنْ هَذِهِ الْحُكْمِ وَاجَابَ عَنْهُ الْعَلَامَةُ الْعَلِيَّةُ بَابُ احْتِجَاجِ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ مَوْلَى
بِذَلِكَ الْحَدِيثِ مُشْكِلٌ حَيْثُ الْإِنْدَامُ إِذَا سَأَلَ بِأَصَابِ بِلَدِهِ وَجِلْدُهُ وَرَبَّمَا أَصَابَ ثِيَابَهُ وَمَنْ
تَوَلَّى عَلَيْهِ الدَّمَاءُ مَعَ أَصَابَةٍ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ يَسِيرُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ عَنْهُمْ وَلَقَدْ قَالُوا
إِنَّ الدَّمَاءَ كَانَ يُخْرِجُ مِنَ الْجِرَاحَةِ عَلَى سَبِيلِ الزَّهْدِ حَتَّى لَا يَصِيبُ شَيْءًا مِنْ ظَاهِرِهِ حَيْثُ قُلْنَا
كَانَ كَذَلِكَ فَرَسٌ أَمْرٌ عَجِيبٌ وَهُوَ بَيْنَ حَيْثُ الْكُنْ فِي الْعَمَلِ فِي صَلَاتِهِ ٤٩٦ ج ١-

قَوْلُهُ وَقَالَ الْحَسَنُ مَا تَرَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَصَلُّونَ فِي جِلْدٍ أَوْ حَاتِمٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَحْمُولًا عَلَى
مَسْئَلَةِ الْمَعْنَى وَسَرَّ هَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ تَالِيفِ رِيحِ الدِّينِ لَا يَزِيدُ أَجْرَهُ فَلَمَّا يَصَلِّي فِي جِلْدٍ أَوْ حَاتِمٍ
أَنَّ الْأَمَامَ الْبَغْدَادِيَّ أَحَقُّ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْأَثَرِ وَالسَّادَةِ الْخَفِيَّةِ احْتِجَاجًا بِالْإِحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ
وَأَثَرِ النَّصِيحَةِ وَالتَّابِعِينَ عِلَاقَةً عَلَى ذَلِكَ فَاعْرِضْ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا قَوْلُهُ وَبِزِقِ ابْنِ أَبِي الْأَوْفَى
وَمَا نَصَحَ فِي صَلَاتِهِ أَعْلَمُ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ أَبِي الْأَوْفَى أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ أَنَّ بَعْضَ النَّبِيِّينَ سَمِعَ وَثَمَانِينَ
وَقَدْ كَفَّ بِصَمِيرَةٍ وَقَدْ رَأَى أَنَّ ابْنَ حَنِيفَةَ وَعُمَرُ بْنُ سَلَمَةَ سَمِعَ سِتِينَ - كَذَا فِي شَرْحِ الْقُسْطَلَانِيِّ ص ٢٥١
قَوْلُهُ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ لَا يَقَالُ أَنَّ هَذَا مَشْرُوحٌ كَمَا سَأَلْتُ فَمِنْ كَيْفٍ يَصِحُّ لِاسْتِثْنَاءِ لَالٍ بِهِ
لَا نَأْتِي بِقَوْلِ الْمَشْرُوحِ مِنْهُ عِلَامَةٌ وَجِيءَ بِغَسْلِ الدَّمِ وَتَأْسِيفُهُ إِلَّا مَرَّةً بِغَسْلِ الدَّمِ وَرَبَّمَا لَا مَرَّةً بِغَسْلِ الدَّمِ
فَهُوَ بَاقٍ لِأَنَّهُ هُنَا مَرَّجٌ تَحْتَ الْغَسْلِ وَالْحُكْمُ فِي الْأَمْرِ بِالنَّضْوِ قَبْلَ أَنْ يَجِبَ الْغَسْلُ
إِذَا لَكُنَّ الْجَمَاعَةُ مَظْنُونَةٌ خُرُوجِ الْمَذْيُورِ وَالْمَلَامَةُ الْمَرَاكَةُ أَوْ لَاحِلُ الْمُبَاشَرَةِ الْفَاحِشَةِ وَهَذَا
تُظْهِرُ مَنَاسِبَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ - (ف) وَهِيَ وَجُوبُ النَّضْوِ مِنَ الْخَارِجِ الْمَعْتَادِ -

تَنْبِيْهٌ

قَالَ شَيْخُنَا السَّيِّدُ الْأَنْوَارِيُّ - قَدْ انْعَقَدَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى وَجُوبِ الْغَسْلِ مِنْ مَجْرَدِ انْقِطَاعِ
الْحُكْمَيْنِ فِي عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَبِضَائِكُمَا ذَكَرَ الْأَمَامُ التَّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ قَدْ لَعَلَّ
أَمْرَ عُمَرَ بِالنَّضْوِ مِنْهُ كَانَ قَبْلَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى وَجُوبِ الْغَسْلِ (وَكَانَ مَرَادُكَ أَنَّهُ
يَتَرَضَّأُ فِي الْحَالَةِ الرَّاهِتَةِ بِتَخَفُّفٍ أَثَرُ الْجَنَابَةِ لِأَنَّهُ يَرِيدُ نَفْيَ وَجُوبِ الْغَسْلِ رَأْسًا وَكَيْفَ
قَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ فَتَرَى وَجُوبَ الْغَسْلِ -

فَائِدَةٌ

فِي قَوْلِهِ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ النَّضْوَ أَقْسَامُهُ فِي ذَهْنِ الرَّائِي وَلِذَا اقْتِيَدَ

بقوله كما يتنصصا للصلاة ولما اجاز عن علي هذا الموضوع من ثم يحدث -

بَابُ الرَّجُلِ يَنْضِي صَاحِبَهُ

أي صاحبك والمقصود أنه يجوز للمرأة أن ينضى صاحبها بأن يصب الماء على أعضائه فاشترى إلى جوارحه هذه الاستعانة في النضى على كراهة فان الاستعانة في الموضوع على ثلاثة أقسام الأول سنة الاستعانة في إعاد الماء وحمله للنضوء وهذا أصلا كراهة فيه أصلا. والثاني الاستعانة من الغير في غسل الأعضاء بأن يباشر الأجنبي غسل الأعضاء بنفسه وهذا مكروه ولا حاجة ولا في هو المتروك والثالث الاستعانة من الغير في سالة الماء على الأعضاء والمراد من الترجمة هو هذا القسم فاشترى البخاري إلى بيان جواز هذا القسم من الاستعانة وحمل ابن بطال هذا على القسم الثاني والظاهر أن البخاري أراد بيان جواز الاستعانة في الموضوع بصب الماء على الأعضاء وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وتعليم الأمة أنه يجوز مثل هذا الاستعانة ولا في مكروهة بغير الضم وسرقة.

بَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدَثِ وَغَيْرِهِ

أي هذا الباب في حكم قراءة القرآن بعد الحدث الأصغر وغيره القبر أن مثل الذكر والسلام ونحوهما بعد الحدث والمقصود بيان جواز الذكر للحدث مثل جواز التلاوة للحدث والغرض من ذلك استيعاب الاستماع وبيان حكم التلاوة والإذكار على حدث على حدث فلا يلزم مر على هذا الوجه ما قيل أنه إذا جازت القراءة بعد الحدث لجواز غيرها من الإذكار بطريق الأولى فهو مستغنى عن ذكره ووجه عدم المتر ومردن المقصود التنصيص على حكم التلاوة وحكم الإذكار في حالة الحدث على جهة - ويحتمل أن يكون المراد بغير القبر أن غير القبرية مثل الكتابة أي يجوز قراءة القرآن وكتابته في حالة الحدث والإذكار والفتوى على فعل فيكون الكلام شاملا للقسمين فإن قول منصوص من المعتمد عن إبراهيم الهيمر الغنقي يدل على قسمين أحدهما قراءة القرآن بعد الحدث والثاني كتابة السائل وتصديرها باليسنة في حالة الحدث وقيل وضمير وغيره سراج إلى الحدث ويكون المراد بالحدث الخارج من السبيلين وبغير الحدث الخارج من غير السبيلين وقيل المراد بغير الحدث ما هو مظنة الحدث كالحمام والنسي من مثل نسيه صلى الله عليه وسلم فإن نسيه صلى الله عليه وسلم بخصومه وإن لم يكن حدثا ولكن نفس النسي وجبته مظنة للحدث والظاهر عند أبي ابن ضمير وغيره سراج إلى الحدث ونحوه البخاري بيان جواز القراءة والتلاوة والذي ذكر في عمى من الاحوال والأوقات فيجوز من عند قراءة القرآن وكتابته في حالة الحدث وفي الحمام الذي هو محل الإرسال ونفاسات وعند السادة الحنفية يكره قراءة القرآن في الحمام ولا يجوز من كتابته إلا بجائز والله أعلم.

قوله عن ابراهيم الغنوي لا بأس بالقراءة للقرآن في الحمام ونقل النسي في الاذكار
عدم الكراهة عن اصحابه ورجعه السبكي وعن ابي حنيفة الكراهة لان حكمه حكم بيت الخلا
والماء المستعمل في الحمام نجس وعن محمد بن الحسن عدم الكراهة بظاهرة الماء عند الاق
قوله وقال حماد بن ابي سليمان شيخ ابي حنيفة في الفقه عن ابراهيم بن كان عليهم السلام
والا فلا تسلم لان التسليم تارة يكون بالكلمات التي وردت في التنزيل العزيز مثل سلام
قولا من رب رحيم وبه يناسب الترجمة وايضا ان العاصي عن الاثر او بمنزلة القاع
لقضاء الحاجة - قوله فصلي ركعتين خفيفتين اي سنة الفجر والحكمة فيه ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يبدأ بصلوة الليل بركعتين خفيفتين فلما دخل في وظيفة النهار
احب ان يبدأ بها ايضا بركعتين خفيفتين ليكون بداية صلوة النهار مثل بداية صلوة الليل

فائدة

حكم الطهارة ان الامام ايا حنيفة كان يقرأ تأتية جزء واحد في ركعتي الفجر - فلعله
كان يفعلها اذا فاتته حزبه من الليل فيقول القراءة تلا فاما فات والله اعلم -

بَابُ مَنْ لَمْ يَتَّقْ ضَاءَ الْأَمْنِ الْغُشَى الْمُثْقِلِ

اي باب في ذكر من لم يتق ضاء من الغشى الامن الغشى المثقل - ت - اشار المصنف
بذلك الى الرد على من ادّعى ان ضو من الغشى مطلقا والتقليل به باب من لم يتق ضاء
من الغشى الا اذا كان مثقلا كذا في الفتح وغيره الا شارة الى ما ذكره سابقا من ان
الناقض هو الخارج من السبيلين فقال ان الغشى المثقل ناقض للضوء لان فيه مظنة
الخروج من السبيلين واما الغشى الغير المثقل فغير ناقض للضوء ووجه استدلال
المصنف ان اسماء تجلها الغشى ولكنه لم يكن مثقلا ولذا كانت تصب فوق رأسها ماء
فدل ذلك ان الغشى كان خفيفا لا مثقلا فاشار المصنف بذلك الى ان الغشى فيه مراتب
لثقل منه ناقض للضوء دون الخفيف - قوله حتى يتجل في الغشى هي موضع الترجمة
لانها لو كان مثقلا كالاغصاء لكان ناقضا للضوء والمدليل على انها لم يكن مثقلا انها كانت
تصب الماء على رأسها ليذول الغشى ويدل ذلك على ان حواشها كانت حاضرة كذا في
الخير الجاسي قوله ما علمت بهذا الرجل اي النبي صلى الله عليه وسلم ولعل الحديث
يفهم ان هذا الشارة الى النبي صلى الله عليه وسلم فان علموا الاخرة بديهيية
لا تحتاج الى النظر والفكر -

على اشارت بشخص صاحب مثال است صلى الله عليه وسلم القارئ كند صورت مهادك راور في منقول
كه بدان في فهمه اين اشاره ر اشترع الاسلام ٢٢٣ ج ١ -

بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ

أي وظيفة الرأس مسح كله كما هو من ذهب مالك رحمه الله في الرسالة قاله في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم من أجل أن عند البخاري كما الت والقائلين بوجوب ذلك ولا يخفى أن الحد يث لا دلالة له على وجوب مسح الرأس كله لأنه مشتمل على ذكر غير المقصر وضمانه مثل المضمضة والاستنشاق وتثبيت الغسل لغرضه كان الحد يث مقصوراً على ذكر الغسل فقط وقالوا عن ذكر السنن كان له دلالة على وجوب مسح الرأس كله ولما ثبت بالحد يث الآخر إلاقتصار على مسح الناصية حملناه على الغرض من حملنا حد يث مسح الرأس كله على الاستحباب جميعاً بين الحد يثين واليضا لو كان المقصود مطلق البعض وكان مسح بعض الشعرة كافياً لما ذكر الله مسح الرأس مستقلاً لأنه يحصل مسح بعضه لو اس عند غسل إلى حبه لزوماً وبقينا قد دل ذلك أن المراد به مسح الرأس بالمقدار المعتد به وهو السبع مثله تعالى حاكياً عن نبيه يا ابن آدم لا تأخذ بلحيتي ولا برأس فأمراد بالرأس هي مقدار الناصية

بَابُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

أي في الوضوء يعني أن الكعبين داخلان في الغسل مع الرجلين فالو بمعنى مع والغاية داخله في المعنى وعليه الإجماع

بَابُ اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ

أي في بيان استعمال فضل الماء الباقي في الأمان بعد الفراغ من الوضوء في التطهير وغيره كالشرب والطبخ (ت) المراد من فضل الوضوء يحتمل أن يكون ما يبقى في النظرة بعد الفراغ من الوضوء ويحتمل أن يراد به الماء الذي يتقاطر عن أعضاء المتوضئ وهو الماء الذي يقول له الفقهاء الماء المستعمل واختلف الفقهاء فيه كذا في العمدة فقيل مراد البخاري بالفضل هو المعنى الأول لأنه المبتدأ وراختار لا الشهاب العسقلاني حيث قال المراد بالفضل الماء الذي يبقى في النظرة بعد الفراغ أه وتيل المراد بالفضل الماء المتقاطر من الأعضاء وهو الذي يقال به الماء المستعمل والمقصود الرد على الخنفية في نجاسة الماء المستعمل وبيان أن الماء المستعمل طاهر لا نجس والظاهر أن المراد بفضل الوضوء ما فضل من الماء في الأمان بعد الوضوء وقال العلامة السني (ت) المراد بالفضل ما يجرى الباقي في النظرة بعد الفراغ والمتقاطر من الأعضاء وهو الماء المستعمل أه قلت عذرهم إلا أنهم قالوا المراد بالفضل في حد يث إلى جحيفة يأخذ ويمن فضل وضوءه فيجسسون به من ما سال من أعضاء النبي صلى الله عليه وسلم

لا الماء الذي فضل عن وضوءه في الأثناء وأما في حديث السائب بن يزيد فالظاهر من قوله
 فتربت من وضوءه أن المراد به الماء الباقي في الأثناء دون المتساقط عن الأعضاء وإن كان
 يحتمل - وبالجملته نغز الفضل وإن كان محتملا للمعنيين لكن الغرض الأصلي من الترجمة
 هو بيان طهارة الماء المستعمل في حد ذاته إلا أن المطلوب في الشرع انتزاع الاحتراز
 عن الماء المستعمل فينبغي أن يحتترز منه وإن كان غير نجس قوله فنعول الناس ياخذون
 من فضل وضوءه أي ما سأل من أعضائه صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة بيينة على طهارة الماء
 المستعمل وإمام مطابقة الترجمة لحديث أبي موسى فمن حيث استعماله عليه الصلاة والسلام
 في غسل يديه ووجهه وأما لهما بشرية وأفرأه على وجهيهما ونحوهما فلو لم يكن طاهرا
 لما أمرهما به وهي وإن لم يكن وضوءهما وكلمته وضوءه في الجملة والله أعلم -
 قوله مثل نمر النجيلة اختلفت الروايات في التشبيهات والوجه في ذلك أن كلاً قد شبه
 بهما إما اقتراباً وشبهه فالاختلاف إنما هو في العبارة كما في الحقيقة وكل من هذا الخاتمة
 علامة حسية الختم نبوته فظهرت على ظهوره الشريف كما يظهر الكفر على وجه خاتم الدجالين
 بصورة كاذبة فامرأه يقرب آكل كل أحد.

فَائِدَةٌ

كان أبو حنيفة يتكشف له الحقائق فكان يعرف الذنوب بالماء المستعمل كما أن بعض الأطباء
 يعرف مرض المريض بمجرد رؤية قاسر وسراة البول -

بَابُ مَنْ مَضْمُضٍ وَاسْتَشْتَقَ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

غرض البخاري بهذه الترجمة الإشارة إلى استدلال من استحباب الجمع بين المضمضة
 والاستنشاق بغرفة واحدة كما هو من ذهب الإمام الشافعي إلا أن هذا معتار عندنا فإن
 معنى قوله باب من مضمض الخ أن هذا باب في ذكر حجة من قلل باستحباب الجمع بين المضمضة
 والاستنشاق من غرفة واحدة فإشارته بكلمة من إلى أن من جمع بين المضمضة والاستنشاق
 فله أصل من السنة فمقصود المصنف بالترجمة بيان أن الجمع بينهما عمل جائز لا بيان أنه معتار
 عندنا وذهب أسادة الحنفية إلى أن الفصل أولى من الوصل - وقد اختلفت الروايات فيه
 والحق أن الكل سنة وإنما الخلاف في الأولوية وزيادة الفضيلة لا في حصول أصل السنة

بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً

إشارته إلى أن المسنون إنما هو مسح الرأس مرة واحدة ولا بين تكراره - كما هو من ذهب
 إلى حنيفة مرجح وهو الثابت بالأحاديث الصحيحة واحاديث الصحاحين ليس فيها ذكر
 عدد المسح

بَابُ وَضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ وَفَضْلُ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ

أي في بيان جنس امرأته مع الرجل مع امرأة من ماء واحد أشار به إلى الرد على من منع ذلك
في بيان جنس الماء بفضله وضوء المرأة أي بالماء القاضل في الأثناء بعد نحرها من الوضوء
اعلم أن تطهر المرأة بفضله الرجل جائز بالاجتماع وأما تطهر الرجل بفضله المرأة فهي جائز عندنا
أي حثيفة ومالك والشافعي وجهاهما غير العلماء من إجماعهم به أو لم يتخلل وذهب أحمد بن حنبل و
داود إلى أنها إذا خلعت بالماء واستعملته لا يجوز للمرأة استعمال فضلها وقال محمد بن الحسن في
المسئ طائفة لا بأس بفضله وضوء المرأة وغسلها وسورها وإن كانت جنباً أو حائضاً بلغنا أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشته من أناء واحد فهي فضل غسل المرأة الجنب هو
قول أبي حنيفة رحمه الله - فاخترنا البخاري مذهب الجمهور إلا ما مر أحمد وأما
الإحاديث التي في الرد في النبي عن وضوء الرجل بفضله المرأة وعن وضوء المرأة بفضله
الرجل فهي من محمد بن علي كراهة التنزيل وعلى إلا ما شاذ إلى الاحتياط في باب الوضوء والغسل
سداً للباب الوساوس والارهاق من المجانبين فإن الاحتياط في باب الطهارة أن يستعمل
ماء لا يكون في قلبه منه شيء ولا يبعد أن يكون النبي عن فضل وضوء المرأة من باب النبي
عن استعمال سورتها للمرأة حكماً يشير إليه تبسبب الطحاوي حيث يوجب أو لا يوجب سورتها
ويجب ثانياً باب سورتها الكلب وثالثاً باب سورتها بالترتيب بهذا الترتيب إلى أن
معنى النبي في هذا الإحاديث كلها هو معنى السورتية فلهذا ما أدق نظرك وإعنت فذكره
أن أناء تسخنه النساء غالباً في البيت فهذا الاعتبار صار المحمدي فضل المرأة وظهرت المناسبة
بالترجمة فتراه ترضاً عمراً بالحميم مناسبة للترجمة من جهة أن الغالب أن أهل الرجل تبع له
فيما يفعل فإشار البخاري إلى الرد على من منع المرأة أن تطهر بفضله الرجل لأن الظاهر أن
امرأة عمر كانت تمتعاً بفضله ومعه فيناسب قول وضوء الرجل مع امرأة وقوله و
من بيت نصيانية هذا أثر آخر وجه المناسبة أن عمر تزوجها ثم لم يستفصل مع جنس
أن تكون تحت مسلم وأغسلت من حيضها رجل له وطهرها بفضل منه ذلك الماء وهذا وإن
لم يقع النصيح به لكنه محتمل وجرت عادة البخاري بالتمسك به مثل ذلك عند عدم
الاستفصال وإن كان غير لا يستدل بذلك فقيه دليل على جواز التطهر بفضله وضوء
المرأة المسلمة لأنها لا تكون أسوة بحال من النصيانية - (ف)

قال الكرمانى رحمه الله غرض البخارى في هذا الكتاب ليس من محصراته ذكره مترون ولا حديث بل يريد الا فائدة اعلم من قلت ولهمذا اين كر آتاهم الصحابة وفتاوى السلف واقرال العلماء وصالحى القلت وغيرها فقصده ههنا بيان الشىء بالماء الذى مسته النار وتخن بها سبلا كرامته د فعاقول مجاهد والماء الذى هو من بيت النعمانية هو ذى المن قال يان الرضوة من سوسرها مكرهه ولما كان هذا الاخير الذى هو عنا سب الترحمة الباب من فعل

عن رضی اللہ عنہ ذکرہ الاموال ایضا وان لم یکن مناسبا لا یشرک الیہ فی کس نہما من فضلہ
تکثیر المفاصل ویدخل ان یمکن ہذا قضیۃ واحدۃ ای تنوٹا من بیت النصاریت من
مادہ علیہم ویکن المقصود ذکرہ استقبالی سوار المرأۃ النصارانیۃ و ذکر الحمیمہ انما هو
لیان الواقع فیکون مناسبتہ للترجیعہ ظاہرۃ انتہی۔

قوله کان الرجال والنساء یتوضون فی منزل من رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم جمیعاً
ای من اثناء واحد کما ورد فی بعض الروایات بالمطابقۃ للترجیعہ ظاہرۃ (دع)

بَابُ صَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَهُ عَلَى الْمُغْتَسِلِ عَلَيْهِ

یعنی ان الماء الذی یتوضأ بہ طاهر ولہ بیچ من استعمالہ لرقیۃ المریض والمقصود بہ
تاکید طہارتہ الماء المستعمل والمراد بالوضو ما اما الماء المتساقط عن الاعضاء والماء الباقی
فی الاثناء والاول اظهر واقرب الی معنی الرقیۃ والبرکۃ

بَابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمَغْتَضِبِ وَالْقُدْحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ

ای بیچ من الوضوء والغسل فی الارواح کلہا سبی اذ کانت من الخشب او من حیوان الارض
ظاہرۃ لا کراهۃ فی استعمالہ قوله فتخرج النبی صلی اللہ علیہ وسلم بین رجلین عباسی علی رضی
اللہ تعالیٰ عنہما قبل اہممت عائشۃ الصدایقۃ اسم علی رضی اللہ عنہ لتکد من خاطرها العاطف
منہ فی قصۃ الاقلت حیث قال علی والنساء سواہا کثیرہ ولم یقل ہذا بہتان عظیم ہذا من
امر الحق منین انما یدل علی الماحیۃ والمعتبۃ لا علی البغض والحسد فان عائشۃ الصدایقۃ
وہا کانت تہجر اسم النبی صلی اللہ علیہ وسلم فکانت تقسم بر سر ابیہا علیہم کابریہ محمد والوجہ الآخر
للاہما انہم کانوا اثلثۃ علی واسامۃ والفضل وکانوا اثنا وینون فلم یرکب علی متعینا واللہ اعلم

بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ الشُّؤْمِ

ای فی بیان حکم الوضوء من الشؤم والیٰ شؤم من الارواح من الارواح والیٰ شؤم من الارواح من الارواح
الوضوء من ظروفت النجاس قولہ کان غمی یکثر من الوضوء یرفع الشؤم او بمعنی الماء ای یسرف من

بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ

ای فی بیان مقدار ماء وضوء علی اللہ علیہ وسلم وکل ما جاء فیہ مضمون علی التقریب
لا علی التحدید اجمع علیہ انہ غیر مقدار بل معین بل یکفی فیہ القلیل والكثیر والماء

علیہ ودرجہ از وضوء کردن از طرفت من وغیرہ تفسیر القاری ص ۹۲۔ علیہ گفت ہی عم من انکادی کرد یعنی
مصرف می کرد و در آب وضوء تفسیر القاری۔

رطلان عند اهل العراق وثلث عند اهل الحجاز فينبغي ان يختار في الكفاسات وصدقة
القطر بالصاع العراقي لانه الاحسن فيه اداء الفريضة باليقين واما البصري وفضل بالاهل
فيه توسع يستعمل فيهما اي الصاعين شامو استدلال الخفية في ذلك بما رواه جابر قال كان النبي
ﷺ عليه وسلم يتي ضمأ بامر رطلان ويفتسل بالصاع ثمانية اساطال اخرجه ابن عدي
وبما رواه اس قال كان النبي ﷺ عليه وسلم يتي ضمأ بمد رطين ويفتسل بالصاع ثمانية اوطال
اخرجه السداسي قطني وعلى ذلك ظاهر الاحاد يثبت ان المد رطلان -

قال الشيخ السدي رحمه في بيان وزن الصاع

صلح كوفي هست اسه مروكريم

بانه وبنانه سكه واهل اعتبار

وزن آل ارماسه وزن نيم وچاه

رضاه عليه شيخنا السيد الانوار يتيقن فقال

درهم شرعي از اين مكين بشنو

سرفه هست سكيك پاوكم

هشت سرفه ماشه اي صاحب كرم

علم ان اعمالاته ووضوياته واهل الله عليه وسلم كانت في احوال مختلفة واوقات مختلفة
ولذا اختلفت الروايات في مقدار ماء غسله ووضو امره عليه وسلم ولا اختلاف فيما
في الحقيقة لانها معمولة على اوقات مختلفة والله اعلم -

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِيِّينَ

اي في بيان مشروعية المسح على الخفين وهو بدل عن غسل الرجلين وقدر روي عن ثمانين
صحاح يارضى الله عنهم ومنهم العشرة المبشرة بالجنة ومن انكره يخشى عليه الكفر والمقصود من
الباب السرا على الحق اسراج فانهم ينكرون المسح على الخفين ولذا روي عن الامام ابي حنيفة علامة
اهل السنة تفضيل الشيخين وحب الختمين والمسح على الخفين واتفق العلماء على جوازها فلا خلاف
للحق اسراج لان القرآن لم يرد به وللشيعة الشبهة لان عليا رضى الله عنه امتنع منه وهو خطأ
وحجة الجماعة انه قد ثبت عن النبي ﷺ عليه وسلم ثبوت الامر به -

قَائِدَةٌ

لم يخرج المصنف في هذا الكتاب ما يدل على ثبوت المسح لانه لم يكن على شرطه وقد
قال به الجمهور من حديث يثري ورواه فيه وخالف المالكية في ذلك فلم يجعلوا المسح
تأثيراً بآثار مطلقاً بل يحرم عليه ما لم يخلعه او يجب عليه غسل قوله فقال عمر لعبد الله بن
ابن عدي قوله في الرواية السابقة اذ احد ثلث سعد شيئاً عن النبي ﷺ عليه وسلم
فلا تسائل عنه غيره - الخ وفيه دليل على حجية اخبار الاحاد - قوله بمسح على صلاته
اعلم ان البخاري اخرج حديث المسح على النعامة وكن لم يعقل له بايا ولم يضم عليه

ترجمة فدل ذلك انه لم يقل بالمسيح على العمامة وهكذا علمته ان الحديث اذا كان عند صحيحا ولكن يمكن متوردا في المسئلة التي تفهم من بعض الفاظه فلا يترجم على ذلك ولا يعقل له بابا اشارته الى التردد في شي من هذه المسئلة من هذا اللفظ والله اعلم وقال ابن بطال قال الاصيلي ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الادب اعني قلت اعلم انه قد ذهب الجمهور الى انه لا يجوز من الاقتصار في المسيح على العمامة فقط وبه قال غير واحد من اصحابنا والتابعين انه لا يمسح على العمامة الا ان يمسح برأسه مع العمامة وهو قول الى حنيفة ومالك والشافعي وذهب احمد بن حنبل الى انه يجوز من الاقتصار على المسيح على العمامة -

وقال الخطابي فرض الله مسح الرأس والحديث في مسح العمامة محتمل فلا يترك للتيقن لا محتمل ام - والاحاديث التي ورد فيها المسح على العمامة محتملة على الاختصار فان حديث المغيرة جلد على ثلاثة أنحاء في بعضها ذكر مسح الرأس فقط وفي بعضها ذكر المسح على العمامة فقط وفي بعضها ذكر المسح على الرأس والعمامة كليهما والواقعة واحدة واحدة فدل ذلك انه على الله عليه وسلم لم يقتصر في تلك الواقعة على مسح العمامة بل مسح على العمامة بعد ما مسح على الرأس فكان المسح على العمامة تكميلا لمسح الرأس ليس يحصل الاستيعاب في الجملة فالمعنى انه مسح على العمامة بعد ما مسح على الناصية ويؤيد ذلك رواية مسلم ففيه مسح بناصيته وعلى عمامته وعلى الخفين ص ٢٤٥ والحاصل ان احاديث المسح على العمامة محتملة على تكميل وظيفه الرأس بعد المسح على الناصية بدلالة حديث مسلم ومحمول ان يكون المسح على العمامة في النواضع على النواضع كما في بعض المحدثات.

وان سلمنا انه على الله عليه وسلم اقتصر على المسح على العمامة فقط قلنا انه كان شرا نسخ كما صرح به الامام الرباني محمد بن الحسن اشيباني في مؤطا حيث قال - قال محمد بلغنا ان المسح على العمامة كان فتركت منه - وقال القاضي عياض واحسن ما عمل عليه اصحابنا حديث المسح على العمامة انه عليه الصلاة والسلام كان به مرض منعه كشف رأسه فصارت العمامة كالجبيرة التي يمسح عليها للضر وسراة - كذا في عمدة القاري ص ١١٢

بَابُ إِذَا دَخَلَ رَجُلِيَهُ وَهَاطَاهُ رَتَانِ

اي في بيان حكم من ادخل رجليه في الخفين وهما طاهرتان عن الحديث المتضمن دمنه بيان ان شرط المسح على الخفين ان يكون ادخل رجليه وهما طاهرتان وفيه اشارته الى اشتراط الطهارة الكاملة عند اللبس وهو قول الشافعي واحتج بهذا الحديث وما ورد في معناه والمعتبر عند الحنفية - هي الطهارة الكاملة وقت الحديث لا وقت اللبس ولا يجعل ان يقال ان المصنف مراد ان يترجم بلفظ الحديث ولم يرد به الا اشارته الى تحقيق المسئلة بان الشرط هل هي الطهارة عند اللبس او عند الحديث والله اعلم -

بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنَ الْحَمْرِ الشَّاةَ وَالسَّوِيقِ

أي في بيان حكم كل لحم الشاة ونحوها وحكم تناول السويق ونحوه اختار ما ذهب إليه الخلفاء من اشتداد وجهاهير الصحابة من استحباب الوضوء منه ولذا لم يخرج أحاديث الجانب الآخر إلا لأنه عطف وجوب الوضوء منه وتزكيت أجزائه بالكلية كما هو دأبه في مثل هذا الأمر وضع وإنها خص بالذبح لحم الشاة لمكان الاختلاف في لحم الأبل فقلنا ذهب أحمد بن حنبل إلى وجوب الوضوء من لحم الأبل ثم إنهم لم يقيّد اللحم بكونه مطبوخا فلعلة إيراد التعميم وهو قول أحمد واختار سراج ابن خزيمة وغيره وقيل حديثان عند مسلم ومن المجائب أن رواية أحاديث الوضوء مما مست النار كان عليهم بخلافه حكما صرح به الطحاوي. فلعلمهم حملوها على الاستحباب

بَيَانُ الْحِكْمَةِ فِي الْوَضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ

والحكمة فيه على ما قال القطب الشعراني أن النار منظهر غضبي وقهرى يعذب الله بها من يشاء من العصاة فلا يناسب من أكل مما مسته النار أن يقف بين يدي الله تعالى إلا بعد التطهر منه طهارة كاملة كذا في المفيزان صليبه ولذا أمره الأمر بالوضوء بالظهر عند شدة الحر فإنه من فيج جهنم وإيضان الملائكة منزّهون عن الأكل والشرب فالأكل يفسد الطبيعة ويبعد ها عن الملكية فأمر الشرع بالوضوء منه ليقر به إلى الملكة المظهيرين ويكون تلافيا لذلك بعد الذي حصل من الأكل ثم إذا حققت الصلوة البشرية من الطبخ وغيره ذهبت بركة وشدة نار الإنسان البشرية وتبدل قهره ببرد به بالبعد عن ربه والحاصل أن الوضوء من هذا الأشياء ليس كالوضوء من الأكل من جهة أن بابل من باب التشبه بالملائكة وتحصيل القرب منهم فمستحبا لا واجبا ثم إن هذا الاستحباب إنما هو للمخوض لا للمعبر ومن هذا القبيل استحباب الوضوء من مس الذكور ومس المرأة قوله والسويق قال ابن التين ليس في أحاديث الباب ذكر السويق واجيب بأنه من باب الأول لأنه إذا لم يتوضأ من ذلك حرم مع دس منه فعلم أنه من السويق أو لم يعلمه أشار به إلى حديث الباب الذي بعده (هـ).

بَابُ مَنْ مَضَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

هذا الباب من قبيل الباب في الباب لأنه يشتمل على ما عطف له الباب السابق مع فائدة أخرى وهنا كذا لثابت بهذا الباب عدم التوضي من كل السويق الذي عطف له الباب السابق واستحباب المضمضة الذي علم منه فائدة أخرى وهو حمل الوضوء على إيراد في السويق وسائر ما مست النار على غسل الغمر واليد بين فاحفظه هذا التقدير فإنه ينفع في

من اوضح من البخاري كذا في الرسالة وقال شيخنا السيد الانوار اسرار البخاري بهذا الباب
ونحوه ان يعدد جزئيات من قبيل ما مست الناس ويترجم لكل منها لعلها كما هي دأبه
والله اعلم - وفائدة المضمضة من السويق وان كان لا دسم له ان يزول بها ما بقي منه
بين الاسنان ونحو احوي الغمر فيشغله تتبعه عن احسن الله في الصلاة وهو يدل على تداب المضمضة بهذا

بَابُ هَلْ يُضَمُّ مِنَ اللَّبَنِ

اي هل يجب المضمضة من شرب اللبن او يستحب او يتأكد على حسب الدسومة مع
ان اللبن ليس بمسامست الذاربل هو صوابه مثالية للعلم كما تقدم في كتاب العلم وقد
كثرت الاحاديث التي فيها الامر بالمضمضة مثل قوله صلى الله عليه وسلم اذا شربتم
اللبن فمضمضوا فان له دسما ولكنه للاستحباب لا للايضا ب ما في سنن ابى داود وان النبي
صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فلم يضمض ولم يريق ضا وصلى وفي قوله من اللبن اشارة
الى ان هذا المضمضة من اجل شرب اللبن لا لاجل الصلاة -

بَابُ الْوُضوءِ مِنَ التَّوْمَةِ

اي في بيان حكم الوضوء من التومر يعني انه يجب الوضوء من التومر كما من
النعسة والخففة وآية التومر وآية النعاس سماع كلام الحاضر من وان لم يفهمه
(نفس) واختلقت الروايات في تومر الصبي والصبي انهم كانوا مختلفي الحال فمنهم
كان ينام على جنبه ومنهم من كان ينام مرتاعدا ويخفق سريره فمنهم من كان
يبيت ضا ومنهم من لا يبيت ضا كما في مجمع الزوائد - قوله اذا نكس احدكم وهو يصلي
فليرقد الظاهر ان هذا الحكم في صلاة الليل لا في الفجر انص وقوله لعله يستغفر اي يريد ان
يستغفر فيسب نفسه اي يخرج من لسانه مكان الاستغفار ما لا ينبغي مثل ان يجري على
لسانه من الماء على نفسه مثل اللهم عني وعني والعني مكن اللهم اغفر لي واسرحتني فيخشى
ان يوافق ساعة الاجابة وكان هو مترجيا بالاستغفار ودفع الامر بضد لا يفهم منه ان
النعاس اذا كان اقل من ذلك ولم يغلب عليه فهو معفو عنه ولا وضوء فيه -

بَابُ الْوُضوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ

اي في بيان حكم الوضوء من غير حدث والمتصو ان تجد يدي الوضوء ثابت
بالمزني الاستحباب والاولوية لا على سبيل الاستحباب واللزم ولهذا امره بحدث هذا
الترجمة من الاحاديث ما يدل على الوضوء وما يدل على تركه ليشير بذلك الى

استصحابه وجوب امر ترکہ و سوامی ابن ابی شیبہ ان الخلفاء الراشدین كانوا يتوضؤون لكل صلوة حکما ذکرہ کا شیخ الاسلام الدہلوی نے شرحہ الفارسی ص ۵۵ ج ۱۔

ذکر اختلاف السلف فی معنی آیۃ الوضوء

اختلف السلف فی معنی آیۃ الوضوء فقيل انہ مطلق اسریلہ بہ التقیید والمعنی اذا اراد نشر القيام واستمر محدثان او المعنی اذا اقمتم الى الصلاة من مضاجعكم وقيل الاصر على عمومه من غير تقدير حد ف الا انه في حق المحدث واجب وفي حق غيره مندوب وقيل كان ذلك واجبا في اول الامر ثم نسخ والاظهر عندی فی معنی آیۃ ما قال شیخ الاسلام الدہلوی حقیقہ الشیخ عبد الحق المحدث الدہلوی فی شرحہ الفارسی وهو ان قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوب حکم هو خطاب لمن لم يكن عند لا وضوء وقبل القيام الى الصلاة لان المقصود منه تحصيل المطلوب على تقدير الاحتياج اليه واما من كان عند لا وضوء وقبله وهو غير محتاج الى تحصيل الطهارة فلا حاجة له ان يغسل وجهه ويديه الخ لان المطلوب حاصل له وهذا كقول الله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوا في فانه خطاب لمن لم يكن عند لا سلاح من قبل فان المقصود تحصيل هذا الامر المطلوب اذا لم يكن حاصل من قبل واما اذا كان حاصل فلا لان المشراط والآلات لا تكون مقصودا ومطلوبة لنفسها بل بغیرها ولا يرجع اليها الا بقدر التوسل للتوصل والتحصیل على المطلوب فيكفي حصولها مرة ولا يطلب فيها التجدد والله اعلم

علا قی له بیجلی شی احد ناما لمرید حدث - ہمیں استند مذہب جمہور علماء اہل ائمہ کہ بعد واکثر اصحاب حدیث وجہر ایشان کہ گویہند وضوء واجب نمی شود مگر از حدیث و جمع بر آئند کہ واجب است وضوء ہر اسے ہر نماز سے عرض حدث بظاہر مفہوم آیت وضوء کہ تعلق حکم بشرط قضا ہی کند تکرر و کثرت متکرر بشرط مستحیہ نماز کہ این قاعدہ نزد اکثر سے ممنوع است و کلمہ اذا دلالت نمکیند بر عموم نقادیر لکہ و لکہ اہمال است از میان کلیت آن و غالب در امثال این عبارت قصد تحقق مطلوب بر تقدیر احتیاج است چنانچہ گوی چہن قصد جہا و کثرت پس بجز بر سلاح را و تیز کفید یعنی اگر می جہر و تیار نباشد و ظاہر است کہ وضوء بعد تحقق منتفی و منتقض نمی شود مگر بناقض و متنافی آن - و قیام نماز و دیگر متنافی ہر دو و شرائط و آلات مقصود لذاتہ نہ باشند کہ تجد و آن مطلوب گردد بلکہ رجوع بآن بقدر توسل و تحصيل انچه مقصود آتہ ان استالی ان قال وقوله باستمرار حکم وجوب رفتہ و نقل کردہ ابن عبد البر از عمر مرد ابن سیرین و غیر ایشان و استنباط کردہ آئند از وی و جزم کردہ باستقرار اجماع بر عدم وجوب و باید دانست کہ محل صحابہ نیز درین باب مختلف اند اگرچہ ابن شابرین گفتہ ہر سیدہ مرا کہ کسی از صحابہ دتا بعین قصد می کرد وضوء را ہر اسے ہر نماز کہ ابن عمر بن ابی شیبہ روایت کردہ کہ ہر دو نہ خلفاء الراشدین کہ وضوء می کردند ہر نماز و ہرین تقدیر تعلیق مترلف در باب من لم يتوضا من لحم النشاة عمول ہر دو قی منقطع و وجوب باشد کہ اللہ اعلم کہ فی شرح شیخ الاسلام الدہلوی ص ۵۵ ج ۲۔

انتی کلامه متوجها من الفارسیة بالعربیة وریثا مید ذلت قوله تعالی فی رخصه آیه الوضوء
ما یرید الله لیجعل علیکم من حرج ولكن یرید لیطهرکم فیوضح بان المقصود هو تحصیل
الطهارة فان كانت الطهارة حاصلة له من قبل فلا حاجة الی تحصیلها وان جعل تجدید
الوضوء واجبا وان لم یکن محذورا کان ذلت ضیقاً وحرماً و الله تعالی یقول - ما یرید
الله لیجعل علیکم من حرج - وقال تعالی ما جعل علیکم فی الدین من حرج .

باب من الکبائر ان لا یستتر من بوله

ای باب فی بیان ان من الکبائر ان لا یستتر من بوله
قال الشیخ الا نور قدس الله سره المراد بالاستتار من البول الاستتار من رشاş البول
لا الاستتر عن عیون الناس فعلى هذا یمکن الاستتار والاستتار استتار من عیون . والمراد
منه الاحتیاط فیہ والتزکیة من اصابة البول بدنہ ووشیه - قوله وما یعد بان فی کبیر ای
فی امر کبیر نشق علیه ما ترکہ بلی انه کبیر عند الله العظیم ای اثمہ کبیر وهو نظیر قوله تعالی
و یحسبنه هینا وهن عند الله عظیم - قوله لعله یمحی عنهما ما لم یتبیا لکن شهما - یمحیان
ما دامارطین نقی به تعالی وان من شیء الا یمحی بمحمد ای یمحی کل شیء ما دامرحیا وحیاة
انفس ما دامرر طبا فاذا ینس مات وحققت اجزاءه بالعناصر فلا یمحی حیثما تسبیح الثبات
بل یمحی تسبیح الجواد لان تسبیح کل نوع علی حد ذاته كما قال تعالی کل قد علم صلاته وتسمیته
ولذا اقال الشیخ الا کبیر راجع لا تسبیح بنسبة الکافر (ای هیئته التركیبیة) بل تسبیح اجزاءه
یعنی تسبیح العناصر والبساتط وقال شیخنا السید الا نوری الکلب والحمار لا یمحیان اصل ولذا
جعل مردسهما قاطعاً للعصاة - وکذلک المرأة اذا احاضت فانها ایضاً لا تسبیح . وعلی المراد
نقص التسبیح النکلی (یعنی) ولذا اجاب فی سنن (بی داود) ^{ص ۱۱۱} یقطع الصلوة المرأة الحائضة
والکلب فحقاً المرأة بالحائضة - والجهمس سر علی تعمیم الشیء كما هو الظاهر والله اعلم -

فائده

هذا الحديث دلیل علی شیئ عذاب القبر علی عصاة المسلمین لان الظاهر انهما

علی شیخ الاسلام در شرح فارسی می نویسد علمه را اختلاف است در بیان این تخفیف جمع بر آنند که آنحضرت
مقال کرده و شفاعت را بر اسم ایشان پس قبول کرده شد شفاعت در سه تخفیف تا مده عدم پس و بعضی
گفته اند نباتات تازمانه که نزد تازمانه تسبیح می گویند حق را پس حاصل می شود تخفیف ببرکت تسبیح و مراد
شیئی دیگر میزدان من شتی الا تسبیح بجمده ذی حیات است و حیات چوب تازمانه که خشک نشده و حیات
سنگ تا شکسته نشده و بهرین تقدیر این حکم مطرد باشد در جمیع انچه در دوسه رطوبت است از اشجار و غیر آن و تبرک
بذکر و تلاوت قرآن بطریق اولی مفید باشد شرح فارسی شیخ الاسلام مشهوره -

كما تأمر من حين اذ لو كانا كافرين لم يردع لهما بتخفيف العذاب لئلا يلهيها قتل و سرقة في بعض الخبايا وما يهتدون الا في الغيبة والبول باداة المحصر الى الله على انهما لم يعذبا باعلى الكفر -

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ

اي حكم البول الا انسان الغسل لانه نجس ومنه هبة في هذا المسئلة ان مطلق البول ليس يغسل بل بول الآدمي والحيمون الغير المأكول لجملة واما بول ما يورث كل لحم فظاهر عندنا لا وقت بين جلد بعد هذا الباب باب آخر وليس في كثير من النسخ والصحيح عدمه كما في بعض رسالة وقوله ولم يرد كرسوى بول الناس اشارة الى ان المراد من البول المذكور هو بول الناس ولا شئ الا بول - واللاف واللام في قوله البول للهبة او المراد به بول الناس والمقصود من نجاسة البول بما ذكره هنا خاص ببول الناس وانما نجاسة بول سائر الخيرات فلا دلالة في جعلها.

باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الاعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد

غرض الباب انه اذ اقبل امر ان متعاسر ضامن في كليهما مفسدة اختبراه وانهما قد كان في بول الاعرابي مفسدة لا تغسل المسجد وفي النبي تنوير البول فكان الا هو عند خلعت تركه حتى يظهر فرغ لان تغسل المسجد امر قد فرغ عنه فلا يقيد النبي طائلا الا اضرايا بالاعرابي واهلا كاذبا في رسالة.

بَابُ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ

غرضه من هذا الباب اثبات الطهارة اما يصب الماء على البول في المسجد كما هو من ذهب الشافعي رحمه الله لا حاجة الى حفر المسجد ونقل التراب واما باسالة الماء من الارض اذ لم تكن رطوبة كما هو من ذهب ابي حنيفة رحمه الله كذا في الرسالة اعلم انه قد اختلفت الروايات في حكمه الا مرض النقي اصابتها نجاسة مرطبة ففي بعضها ان ذكاتها يبيسها وفي بعضها الا مريض يصب الماء عليها ورواها في بعضها الا مريض يصب الماء عليها او حفر التراب منها فانظروا مطلقا فالاعاد يثبت النقي ورواها الا مريض باسالة الماء او يحفر الا مريض محمول على التنظيف ودفع الرائحة الكريهة واذ هاهنا نون النجاسة او محمول على التطهير المحالي اي من اسراد تطهيرها علة هاجلا فليصب عليه الماء ثلاث مرات او محمول على البيان

على ان اشتق بينه وبينه درجت خاص فداو هو وروى وسلام وروى ان باويشتم تركه ورسول بول على كبره انه نادى في من ان عناه تا انك فارغ شد ان بول كبره وروى مسجود لا سلام على ٢٥٩ على رغبته تب بر جاشيك بول اتناوه وروى مسجود لا سلام ص ٢١٢ ج ١ -

طريقة الطهارة الكاملة المقيدة بحجب عن الصلاة عليها والتيمم منها أو إلا يصيب الماء
لتطهير السطح الظاهر من الأرض من الأوساخ والنجس، لتطهير باطن الأرض من الأوساخ والنجس
فيما كانت الأرض موحدة والأوساخ والنجس فيهما كانت الأرض موحدة صلته . والله اعلم .

بَابُ بَيِّنَاتِ الصَّبِيَّانِ

أي في بيان حكم بول الصبيان غرضه أن التطهير من بول الصبيان يجعل باطلا
الماء ونقصه ولا حاجة إلى الغسل كما هو من ذهب الشافعي رحمه الله تعالى . كذا في الرسالة .
قوله ولم يغسله وفي رواية مسلم صحيحاً ولم يغسله غسلًا ولا يفي أن المفعول
بالمطلوع إنما يفي به لأجل التأكيد والمباينة فيكون معنى قوله ولم يغسله غسلًا أنه لم
يبالغ في غسله بالفرق قال القسطلاني قد روي الأصبلي أن قوله ولم يغسله من كلام ابن
شهاب ليس من طريق صحيح كذا في الأرض شاذ ص ٢٨ ج ١ . فلم يبق إلا لفظ النقص . والنقص
هو الغسل لقوله عليه السلام في المذي فلينضم نرجله سر أو لا ابود أو لا وغيره
من حديث المقلد أو المراد به الغسل وكذا في أو مراد لفظ النقص في غسله كذا في
في إحداهما في البخاري .

بَابُ الْبَوْلِ قَائِمًا وَقَاعِدًا

أي في بيان حكمه غرضه الموقوف على إثبات جواز البول قائمًا فإنه قال يجوز البول
قائمًا أيضًا ولا يخصصه من أن لا في القصر فقط كذا في الرسالة . قال ابن بطال دلالة
الحديث على القصر بطريق الأولى لأنه إذا جاز قائمًا فقاعدًا جاز كذلك في غيره الباسم
وأما قوله صلى الله عليه وسلم قائمًا قاعدًا كان لمريض منعه عن القصر أو لو جمع في
صلته أو في سركته ولم يكن هذا إعادة مستمرة .

بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَالتَّسْتُرِ بِالْحَائِطِ

أي في ذكر البول عند صاحبه مع التستر بالجدار أو غيره من عقد الباب إن حائل عنه
عنه الله عليه وسلم أنه كان إذا تبرز أبعد في المذهب مخصص من بالفاطر لا تكلف
العوسمة من كلا الجانبين وأما عند البول فيجب من أن يبذل مستقرًا بالحائط وصاحبه خلفه كذا في

بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ سِبَاطَةِ قَوْمٍ

أي في ذكر البول عند سباطة قوم . قصد الموقوف على إثبات أن البول على سباطة قوم
غير محتاج إلى الاستئذان منهم لأن سباطة القوم مرعابا يمكن معاملة فلا بأس فلا بأس
لهم بذلك كذا في الرسالة .

بَابُ غَسْلِ الدَّمِ

أى فى بيان وجوب غسل الدم وتطهيره والمقصود من الدم ما نجس به يجب غسله والتطهير والغسل بيدال على نجاسته كما قال باب ما جاء فى غسل البول - وباب غسل الميت - والى ضوء منه وباب غسل المعنى وفركه فدل ذلك ان الامام البخارى ذهب الى نجاسة المعنى مثل المذابى والبول والدم.

قوله فى امرأة استخاض بضم الرهمزة أى يتحلى بالدم من بعد ايام المعتادة اذا استخاضه ومريض من عرق يسمى بالعازل وليس بحيض لانه بخلاف دم الحيض فإنه يخرج من قعر الرحم فى اوانه فلا يظهر أى دثاقنى لا يقطع الدم من عرق ولا اثره من طهرته بالدم ولو لم يرد به بطاوة الشرعية فادع الصلاة أى انما تركها والقاء عاطفة على مقدس قبلها أى يكون على حكمه الحائض فادع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أى لا مثل أى الصلاة قوله انما ذلك عرق أى انما ذلك دم عرق يسمى بالعازل وليس بحيض لانه يخرج من قعر الرحم - اعلم ان هذا على متصوفة من الشارح عليه السلام تدل صراحة على ان الخارج من غير السيلين ايضا ناقض للمنى ضوء لان العلة كونه من عرق لا خروجها من السيلين فالعلة هو مجرى خروج النجاسة وانما تحقق خروجها من السيلين حسب الاتفاق فمن ادعى الحكم على السيلين فقد ترك منطق الكلام كذا قلنا ناشئنا السيل الا ترى قوله فاذا قبلت حيضك هو من فيه كسر الحاء وفتحها فان كان بالفتح فمعناه المرة وان كان بالكسر فمعناه الحالة والهيضة فدعى الصلاة أى تركها واذا ادبرت المرأة بالادبار انقطع الحيض فاعلى من الدم ما ولا شئ غسلى ثم صلى أى صلاة تذكيرها - وقوله حتى يجئى ذلك الوقت أى وقت اقبال الحيض -

بَابُ غَسْلِ الْمَنِيِّ وَفَرَكِهِ وَغَسْلُ مَا يَصِيبُ مِنَ الْمَسِّ أَلَا

أى فى ذكر غسل المعنى وذلك حتى يذهب أثره من الشراب وبيان غسل ما يصبى الشراب والمجس من وطأة غير المرأة عند مخالطتها أى ما يعنى ان المعنى نجس ويجب غسله اذا كان مرطبا وفركه اذا كان اليابسا كما هو مذهب الامام ابي حنيفة وهذا هو غرض البخارى من هذا الترجمة كما يدل عليه ظاهر الاحاد بيث المنسقة فى الباب ويشهد له ظاهر سياق الابن اب وصيا قريبا فانه كله فى بيان تطهير النجاسات الا ترى انه قال باب غسل البول وباب غسل الدم وباب غسل المذابى والى ضوء منه فهدى الى الابن اب عن بيحة فى ان هذه كلها نجاسات يجب غسلها وكذا ان قال ههنا باب غسل المني الخ - وذهب مالك الى ان المعنى نجس ويجب غسله مرطبا كان او يابسا وعند الامام الشافعى واحمد ظاهر الامر بالغسل عندهما مع غسل على التدب والنظافة ولا يجزئ بعدا له - يخرج البخارى عن حديث الطرقي بل انتهى بالاشارة اليه فى الترجمة على عادته لانه وسر في بعض طرق حديث عائشة رضى الله تعالى عنها -

فاشار البخاري رحمه الله الباب الى ان المني عند العتس وكن لتطهيره طريقتان الغسل -
والفراش كما ان الارض من اذا اصابته نجاسة فلتطهيرها طريقتان ينصب الماء عليها ويصيرها
حقاها وكذا ذلك الفعل اذا اصابته نجاسة فلتطهيرها اما ينصب الماء عليه او ذلك على الارض
فكذلك حتى من الشروع ههنا الاكتفاء بالفراش تطهيرا لا من لا اجل ان طاهر فظهر ان الفرق
لا دلالة فيه على الطهارة حكما لا دلالة للنجاسة والذات على الطهارة والتمني البخاري
عن ذكر حديث في المني المذكي في الترجمة بالاشارة اليه فيها كما هي عادته
وبالجمله ان امير البخاري رحمه الله الباب في ضمنه اب غسل البول والدم يدا على
انه بخار نجاسة المني وعلى ذلك يبدل سياق الاحاديث المنسوبة في الباب فانها صحيحة
في ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يهتم بالزالة المني اما بالغسل او بالفراش ولم يترك
ذلك ابل ادر يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى في الشارب الذي اصابه المني
من غير ان يغسله او يفرغه وهذا دليل النجاسة وتعليل الشاذعية لطهارة المني بانه يصل
اولياء الله واعتباره فيجب ان يكون طاهرا لتقليل مزخرف لانه هو اصل اعداء الله ايضا
كمن ود فرعون وهامان على ان نقول العلة اقرب الى الانسان من المني وهو ايضا اصل
الانبياء الكرام عليهم الصلاة والسلام ومع هذا لا يقال انها طاهرة.

وقال ابن العربي في شرح الترمذي بعد ما اطل الكلام في المسئلة ان الاحاديث الصحيح
ليس فيها الاثر من ان عائشة قالت كنت افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمراد اثر المني فاما الصلاة فيه لذل قلت فليس بمروي فيها بل المروي فيها غسله عنها
حديث عائشة رضي الله عنها يراة قوله فيصلي فيه من رداية علقمة والاسود فتكلم
عليه وغيره الدارقطني فلم يبق الا حديث الفرك وحده دون صلاة فيه فلا حجة فيه
كما بينا وهذا هي غاية المسئلة انتمى مختصرا صلاحة.

بَابُ إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَذْهَبْ رُءُوسُهَا

اي باب في بيان انه اذا غسل الجنابة اي المني او غير الجنابة مثل الدماء البول فلهذا
اثره من اذا حكمه يعني لا يضر بقاء اثر النجاسة مثل الرطوبة او اللون او الرائحة الكريهة بعد
زوال عينها بالغسل او ربما تزول النجاسة عن الشارب لكن تبقى رائحتها الكريهة ولو تها
وتبقى وطرايتها فلهذا لا يضر في الصلاة فيه والمراد بالجنابة المني ونجاستها والمراد بقوله
او غيرها غير الجنابة من سائر النجاسات وفيه اشارة الى ان المني نجس عند البخاري
والمقصود انه تصح صلاته في الشارب الذي يبقى فيه اثر الجنابة بعد الغسل والتطهير

بَابُ ابْسِ إِلَى الْإِبِلِ وَالْأَبِ وَالْغَنَمِ وَصَلَّاهَا

اي في بيان حكم ابس الى الابل والاداب وحكم ابس الى الغنم وحكم استقبالها

للعسل ذوا العباد قد عرف هذه اشياء طهارتها ابي ال الدواب المأكولة اللحم كما هو من ذهب
مالك ومحمد بن الحسن وفيه ما فيه (كن في السر مسألة) وقيل من ذهب البخاري طهارتها في
ابو ال الدواب كلها سوى (م كانت مأكولة اللحم وغير مأكولة اللحم لان لفظ طاهر يوافق
عام شاعرا لما كسولة اللحم في ظاهرها فالظاهر انه اختار من ذهب داخدا الظاهر في ووافق
اهل الظاهر فذهب الى طهارتها ابي ال والا ذبالا مطلقا سوى يبول في انسان واذباله
كما تقدم من قوله ولم تزل كره سوى بول الناس ويؤي بيل ما قلنا قوله صلى في دار البريد
فان البريد كان يعمل على البغال والحمير وهي غير مأكولة اللحم ويستدل بعدا يث
البريد يبول على طهارتها ابي ال الا يلى وبهذا الصلاة في سر بعض الغنم على طهارتها يذبل
الغنم قلل نكر ما في ذهب اهل الظاهر الى ان بول كل حيوان وان كان لا يبول كل لحمه طاهر
غير ان يذبل كره ما في قول البخاري في الترجمة باب ابي ال الا بول والدواب وافق فيه اهل
الظاهر وقاس البول ما لا يبول كل لحمه على بول الا بول ولذا قال صلى ابي ال في
دار البريد ليدل على طهارتها اس واثنت اثنان دواب ابي ال لها ولا حجة له فيه لانه يمكن
ان يصلى على شرب بسطه فيه وفي مكان لا يعلق به نجاسة منه ونوصلى على السرقتين
بغير بساط لكان من هباله ولم يجر مخالفة الجماعة به وذهب ابو حنيفة والثاني الى ان
الا سوا ثلث كلها نجسة وقال مالك ما اكل لحمه فمروته طاهر كبراله انتهى كلامه انكر ما في صحيح
شهران هذا من نعل الى من صلى وقد خالفه غير من الصحابة كابن عمر وغيره فلا يكون
حجة (فمن) وبالحجة فقد ذهب الجمهور سرا الى نجاستها والحجة بهي يقر له تعالى تسقيهم مما في
بطونه من بين فمروته ودرينا خالصا سألنا الشارحين - فجعلوا الفمروته والمدام فمروتين
في ظاهر من هذه المقارنة بين المشاركة في النجاسة يعني من خروج اللين الظاهر من بين نجس دليل
كمن نذركه تعالى وفي الحديث القى - ثلثة واخذ الحجرين وفي الحديث شئ عن اكل الجلالة والبانها
وفي الحديث من دخل المسجد فلم يمسح الاذى عن نفسه وفي الحديث استنزهوا من البول
فان عامة مذهب القوم منه صحة ابن عمرية وغيره وهو عام شامل لجميع الا بول سواء كان
بول ما يبول كل لحمه او بول ما لم يبول كل والنوعين انما ورد لاجل كونه لولا ونجسا -
لا نكر منه بول ما لم يبول كل خاصة ودوى الحاكيم بسند ضعيف في قصة وروى هذه الحكم
انه عليه الصلاة والسلام لما فرغ من دفن صحابي صالح ابتلى بعد اب القبر اي بضيقه
جاء الى امراته نسائها عن اعماله فقالت كان يرضى الغنم ولا يتنزه من بوله فحينئذ قال
عليه الصلاة والسلام استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه فمروته اصريح
في نجاسة بول ما يبول كل لحمه سراجهم الاستدراك الحسن صلاها -

وَالْجَوَابُ عَنْ أَشْرَ إِلَى مَوْسَى الْأَشْعَرِيِّ

انه لا دليل فيه على انه صلى على نفس مسرقتين ولم يكن بينه وبينه حائل بل الظاهر انه

فلا يظن بابي موسى ان يصلي هو على نفس السرقين

وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ

العقدين ايضا كقطا المعروف بين المسلمين اى (القطاوى) -

جواب آخر

كان مختصا بهم اذ لم يثبت ذلك لغيرهم والله اعلم.

قوله قال ابن قلابة فهم لاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد ايمانهم وحادوا عن الله ورسوله
يعني ان التغليب في عقوبتهم كان على قدر سرجائيتهم - قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم
يصلى قبل ان يبنى المسجد في موضع النخلة استدل به البخاري على طهارته ابي الرهاو وبعازها
لان المراض لا تغفل عنهما والحج باب ان هذا الاستدلال ضعيف جدا والله استدل لال

۱۰ پنجم راکشند کذا فی تفسیر القاری مختلف است

بعض الاحتمال وان وجد ان انهم كانوا يصلون على الارض بل دون حائل والتظاهر ان
صلاهم كانت على حائل دون الارض .

قَائِدٌ لَجَلِيلٌ

فكسر الشايع السبكي وغيره ان الامام البخاري كان شافعيًا له وقيل انه كان محبته
وقلت لم يرد جدسه ان نيا احد يفتي من هب الامام البخاري مثل اتباع الائمة الاربعة
حتى انه لم يصنف احد من العلماء كتابا في مختارها الا ان الامام البخاري كما ضعفوا في
مختارها الائمة الاخرين الاثر في ان شرح البخاري من هب حنفى ومنهم مالكي ومنهم شافعى
كل منهم يمشى على مسلك امامه المقتبوع ولا يمشى على مسلك البخاري ومختاراه وكيف
وليس للبخاري من هب مدون مثل من هب الائمة الاربعة فافهم ذلك واستقم

بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ الْخِجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ

اي في بيان حكم وقوع الخجاسات في الماء والسمن وانه لا بأس ولا حرج في استعماله
ما لم يتغير لون نه او طعمه او ريحه ولا فرق بين قليل الماء وكثيره فالماء ما لم يتغير
بوقوع نجاسة فيه فهو باق على طهارته كما هي من هب ماليت مرج وقال الشافعي والى الله
البد هلولى مرج عرض المولى لفت الشك ان الماء وان كان دون قلتين لا يتنجس بوقوع النجاسة
فيه الا ان يتغير طعمه او ريحه كما هي المشهور من هب ماليت مرج كذا في الرسالة
وقال العلامة السندى رحمه الله (اي البخاري) ان اصل امر الامر التغيير ولذا لم يرد
بالقائه وما حرجها واستعمال الباقى وعد المسك متقابلا لما في حديث الشاهدين فعند
التغيير يظهر تغيير الاحكام وعند عد منه لا يظهر بل ينبغي البقاء الاحكام الثابتة اذ عند
عد من التغيير هو ذلك الشئ فيبقى حكمه وعند التغيير يمكن ان يعتبر شيئا آخر فيكون
له حكم آخر - ويلزم من على هذا انه اذا بال احد في ابريق بنو لا قليلا لم يتغير احدا
او صاف ماء الا يريق - فيجوز ان السمن من ذلك الماء ويجعل تحركه قال في مختارنا
السيد الانوار المتصموا في هذا الباب بيان مسئلة المياك ولكن لم يخرج حديثا لعلتين
لانه ليس بثابت عندنا وكذا لم يخرج حديثا ان الماء طهرى من ما ينجسه شئ لانه ليس
على شرطه ولم يرد كسهما بضيعة التمر ايضا فلعلة ليس ان شاربها الى انهما لا
يصلحان للاحتجاج في هذه المسئلة والتظاهر من ضيق البخاري انه اختار في هذه
المسئلة من هب الامام ماليت كما يدل عليه اثر الزهرى فانه صريح في انه اختار
من هب ماليت مرج لكون الظاهر عنداى ان الامام البخاري رج اختار في هذا الباب

ماروى عن الامام احمد من الفرق بين النجاسة الجامدة والمائعة يعني اذا وقعت
النجاسة الجامدة في الماء واخرجت من ساحتها فاما باقى على طهر من بيته لا يتنجس بخلاف
ما اذا وقعت المائعة فيه فالماء يتنجس ويؤيد ذلك ان البخارى اخرج اول حديث القارة
وهي نجاسة جامدة كما نشر اخرج حديث البول في الماء الدائم - والبول نجاسة مائعة
ولما لم تكن هذه الرواية عن الامام احمد مشهورة بين الناس لم ينقل الاذهان
اليها وجملى كلام البخارى على مدّ هيب مالت مع انه لا فرق عند مالت بين النجاسة الجامدة
والمائعة فان المداسر عند لا على التغير وقيل ان البخارى اختار في هذا الباب مسلك
الامام ابى حنيفة فان الحديث الذى اخرج في الباب اخرج به ابى داود ورواه فيه
وان كان ما نأخ فلا تقر ببول لا فهذا يدل على ان الماء يتنجس مع انه لم يتغير احد
او صافه بشران قوله في الترجمة والماء يبدل على انه لا فرق عند لا في النجاسة
الجامدة والمائعة وايضا لو كان مدّ هيب من هيب الامام احمد لما عقل باين
ونزجتين - قوله حديث مالت مالا حصيه يقول عن ابن عباس عن ميمونة
اسا اذ البخارى بذلك ان هذا الحديث من مسانيد ميمونة لا من مسانيد ابن
عباس ومن روى هذا الحديث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
بلا واسطة ميمونة فقد اخطأ -

بَابُ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ

لما ثبت في الباب السابق عدم تنجس الماء قليلا كان او كثيرا امام يتغير طعمه
او ريحه - قصد بعقل هذا الباب ان قوله عليه الصلاة والسلام لا يبولن
احدكم - ليس لاجل ان البول فيه يقتضي تغيرا (في الحال) بل لانه متى بال
واحد بال آخر ثم اخرجوه هكذا الى ان يخرج الى التشنج والفساد كذا في الرسالة ويتعطل
ان يكون غرض البخارى بعقل هذا الباب بعد الباب السابق الاشارة الى ان النبي
عن البول في الماء الدائم ليس لاجل النجاسة بل لاجل النظافة على وجه النظافة
والمعنى باب في بيان حكم البول في الماء الدائم وانه لا ينبغي لاحد ان يفعل ذلك كون
الحديث صريح في ان البول في الماء الدائم ينجسه وان لم يتغير احد او صافه وكذا
الاغتسال فيه ايضا ينجسه والظاهر ان النبي عن البول والاغتسال في الماء الدائم التحريم
والنظافة - قوله نحن الآخر من السابقين اي نحن الآخرون في الدنيا زمانا
على ما كثر ايراد ابن حبان عن السابقين انهم كانوا يبولون في الماء الدائم
او في جريه ما انه نسخة ممر است انه تمام از ابى هريرة ولفظكم حديثه يورده كما ينفى مخدور في كذا وكذا وروى
مشمل انما يروى بآثاره انما يروى بآثاره انما يروى بآثاره انما يروى بآثاره انما يروى بآثاره
است ليس انجبت تصدير كذا في حديث در النجاسة كذا في حديث در النجاسة كذا في حديث در النجاسة

و السابقون بحسب الفضل والدرجات في الجنة -

بَابُ إِذَا لَقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَذَرٌ أَوْ جُفِئَ لَهُ تَفْسُدَ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ

ای باب فی بیان آنکه اذا لقی علی ظهر المصلی شیئی نجس او جفئت میتة لم تفسد علیه صلاته غرض المصنف بهذا لا الترجمة بل ان عروضا الاشياء التي تمنع انعقاد الصلاة ابتداء في أثناءها لا تفسد الصلاة - كذا في الرسالة - وحاصله ان المقصود بيان الفرق بين الابتداء والبقاء فمن حدث له في أثناء صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء ولم يعلم بذلك وتمادى - لا يتبطل صلاته بقاء وانتهاء وعليه يتخرج صنيع الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد ان سالت منه ان ما يرمى من سماه واستدل البخاري لذلك بخديش ابن مسعود في قصة سلاجز ورسب تمامه (والجواب) ان هذا القصة انما كانت قبل نزول قوله تعالى وثيابك فطهر كما ذكر الحافظ العسقلاني في تفسيره - سورة المدثر حيث قال - اخرج ابن المنذر في سبب نزولها من طريق يزيد بن مسعود قال لقي على رسول الله صلى الله عليه وسلم سلاجز ورسب فثيابك فطهر كذا في فتح الباري ص ۲۹۲ -

والعجب من الحافظ انه لم يذكر في هذه الرواية في هذا الباب الله اعلم - ثمراته لا يدري ان هذا الصلاة هل كانت فريضة او نافلة وهل اعادها بعد ما علم بذلك حين تفرق جميع هؤلاء المفسدين من هذا المكان او لم يعادها ولا يدري انه علم بوضع سلاجز او لم يعلم به لشدت الاستغراق في صلاته فكيف يصح التمسك به مع هذا الاحتمالات وميل الحافظ العيني الى ان ظاهر الترجمة يمشي على مذهب من يري بعد ما اشتراط اخراسة النجاسة لصحة الصلاة او على مذهب من يقول ان من حدث له في صلاة ما يمنع انعقادها ابتداء لا يتبطل صلاته فان قوله لم يفسد عليه صلاته معناه عدم الفساد مطلقا وليس بمقيد بالشق الثاني راجع عمدا القاسمي ص ۹۲ ج ۱ -

والاظهر ان مراد البخاري بهذا لا الترجمة بيان انه اذا علم ختنه النجاسة في أثناء الصلاة ولم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة فصلاته صحيحة وليس عليه اعادتها لان الظاهر ان كان شرط للصلاة ولكنها سقطت لاجل عدم العلم بها - وعند السادة الاحتفائية صلاته باطلة يجب عليه اعادتها ان علم بها والحق اب ان هذا المسألة كانت قبل نزول قوله تعالى في سورة المدثر وثيابك فطهر والله صلى الله عليه وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره فاستمر في سجده استصحب بالمطهرات قال ابن بطلال ولا شك انها كانت قبل نزول قوله تعالى وثيابك

عليه چون آنکه شتود به پشت مصلی پلیدی در زمانه یا مردی فاسد فی خود بود نماز او یعنی اگر چه تاویر به بدن برانده و ملوث گردد چه ظاهر است که اگر در و بر کند آخری آنرا در احوال و اثری از آن باقی نباشد هیچ است اتفاقا شرح شیخ الاسلام ص ۱۰۲ ج ۱ -

مظهر الانهاول ما نزل عليه من القرآن قبل كل صلاة قوله وكان ابن عمر اذا سراً في توبه
 درما يصلي وضوءه ومضى في صلاته ولم يذكر فيه اعادة الصلاة وهذا هو الشافعي و
 وجوب اعادةها وقيل هامالك بالسقوط فان خرج فلا قضاء وعند السادة الحنفية ان كان الداء
 اقل من الداء سرهم فلا يجب الاعادة قال الحافظ هذا الاثر وصلة ابن ابي شيبه من طريق ابن
 ابن سنان عن نافع عنه انه كان اذا كان في الصلاة فقرأ في شيء به ما استطاع ان يضعه
 وضوءه وان لم يستطع خرج فقله ثم جاء فيبني على ما كان صلى وساداه صحيح وهو يقتضي انه
 كان يرى التفرقة بين الامتناع والداء وامر وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين والافرن
 و اسحاق وابي شرو قال الشافعي واحمد يعيد الصلاة وقيل هامالك بالسقوط فان خرج
 فلا قضاء واستدل للاولين بحدِيث ابى سعيد انه صلى الله عليه وسلم خلع ثوبه في الصلاة
 ثم قال ان حبري اخبرني ان فيها قد سار اخرجه احمد وابي داود وصححه ابن خزيمة
 ولم يذكر في الحديث وهو اختيار جماعة من الشافعية كذا في الفتح مستخرج -

قوله وقال ابن المسيب والشعبي اذا صلى وفي شيء دماء او جنابة اي اثرها وهو المني
 ولم يعلم به فبني مقيد بعد العلم او صلى على غير القبلة باجتهاد ثم اخطأ فيه او تيمم
 عند عدم الماء وصلى وفي نسخة فصل اي بالتيمم بشراد سالك الماء في ذنقه لا يعيد صلاته
 وبالحيلة المراد بمسألة الداء ما اذا كان يغير علم المصلي - وكذا الجنابة عند من يقول
 بنجاسة اغنى -

حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ سَلَاخِرٍ

استدل به البخاري على ان من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداءً لا يقبل
 صلاته ولو تداوى وعلى هذا ينزل كلام المصنف فلما كانت نجاسة في حال
 ولا اثر لها صحت اتفاقاً - كذا في الفتاوى صلياً وايضا استدلال به واشهره المالكي على طهارة
 فرك ما يلي كل محله وعلى ان اثر الة النجاسة ليست بفرض قال الامام القرطبي والدلائل
 القطعية تنافي عن اثر البتة عن شوب المصلي وبذلك والمكان الذي يصلي فيه ومنهم من
 فرق بين ابتداء الصلاة بالنجاسة فقال لا يجب من وبين طررها على المصلي في نفس الصلاة
 فيطرحها عنه وتصح صلاته والمشهور من مذهب مالك قطع طرورها للصلاة اذا لم يمكن
 طرحتها على ان اثرها واجبة - كذا في عمدة القاري صلياً ج -

بَابُ الْبُزَاقِ وَالْمُخَاطِ وَنَحْوِهِ فِي الشُّوْبِ

المقصود ان هذا لا فضلات ظاهرة لا تفسد الماء ولا الشوب وهذا امر مجمع عليه
 ليس فيه خلاف الا ما روي عن سلمان انه جعل البصاق غير طاهر وعن الشعبي ان اللعب
 نجس اذا فارق الغم وكراهه الحسن بن حي في الشوب -

بَابُ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيذِ وَلَا بِالْمُسْكِرِ

أى بيان على ما مر من أن الوضوء بالنبيذ والمسكر أمّا عند مرجع الأمر الوضوء بالمسكر
فمما لا اختلاف فيه بين أهل العلم وأما عند مرجع الأمر الوضوء بالنبيذ رأى بالماء الذى
ينبت فيه الخمر ولم يبلغ إلى هذا الإسكاس فففيه اختلاف بين الفقهاء وهذا ذهب الإمام
مالك وإسحاق وأحمد إلى أنه لا يجوز الوضوء به وذهب الإمام أبو حنيفة إلى جواز
الوضوء بالنبيذ - أعلم أن المصنف رحمه الله عقد الباب لبيان عدم الجواز ولكن الآثار
التي أخرجهما إنما تدل على جواز استعمال النبيذ للوضوء مع الكراهة كما يظهر ذلك بآدنى
تأمل - وأما الإمام أبو حنيفة يحدّث عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال له (فى سيلة الخمر) ما ذا فى إذا وتلك قال نبيذ قال مرة طيبة وماء طهور فتزكّبه
وصلى الفجر وهو حديث رجاله ثقات ومضى من وجوبه عند مالك وطريق كثيرة لا
يمكن ردّها أو مرادها الترميزى والعينى - فهو حسن لذاته وصحيح لغيره قطعاً و
تضعيفه ضعيف ثباتاً وجزم ما بأن النبيذ وإن صار أسماً لم يخرجه
عن الماء المطلق كما هو التلخيص وماء المدا وماء الباقلاء وماء الأشجار فإن الماء الذى
وقعت فيه أوراق الشجر يجوز أن يوضوء به بالأجماع وكذلك ماء البحر يجوز
أن يوضوء به بالأجماع مع كونه فى غاية الملوحة والمراساة والزهومة فدل
ذلك أن التغيير اليسير بالنظائر لا يخرج الماء عن المائية المطلقة بشرط بقاء
البرقعة والسيلان - وأما ما ينفى عن حديث ابن مسعود ويقولون إن سلم
صحته فهو منسوخ بأية الوضوء وأية من يجرى لانه كان بكلمة وآية التيميم
نزلت بالمداينة قلنا قلنا علمت حال حديث ابن مسعود فإن تضعيفه ضعيف
وانكاره ممكن وأما حديث النسخ بأية الوضوء فهو مشكل فإن واحداً ماء البحر
مع كونه فى غاية الملوحة والمراساة والزهومة لا يصدق عليه فلم تجدوا ماء
فكذلك واحداً ماء الفى فيه تميرات لم تغتير وصفه وسيلانه لا يصدق عليه
فلم تجدوا ماء واستمعا كانى يمنعون ذلك لأن غالب مياههم لم تكن حلوة فيلقون
فيها تمرات ليهل شر بها فافهم ذلك واستفهم وقال معنى الستة لكن ثبت حديث ليل الخمر
نقول ذلك لم يكن نبيذاً متغيراً بل كان ماء معد للشرب فيه تمرات تتخذ بلوطاً

بَابُ غَسْلِ الْمَرْأَةِ الدَّمْعَنَ وَجْهَهُ

أى فى بيان جواز غسل المرأة الدمعنه وجهه وبه والمقصود أنه يجوز الاستعاذه
بالغير فى المرأة النجاسة والوضوء والطهارة وبالنساء أن كانت من الجاهل من أو الشار
فى ضمنه على أن من المرأة غير نكح أو غيره أو ما غسّل النساء المتخذات فى المستشفيات جرحه للرضى

بَابُ السَّوَالِ

أى فى بيان استحباب السؤال وفضله وأنه لا يختص بالسؤال من قبل من عند الاستيقاظ من النوم وتغير الغيرة وغير ذلك والله أعلم. (تتبعه) قد تنبأت الأحاديث باستغاضة فى فضيلة السؤال ومع ذلك لم يخرج المصنف منها فى محله ولم يهتم به فى تراجمه كما اهتم بغيره فلعلها ليست على شرطه والله أعلم.

بَابُ دَفْعِ السَّوَالِ إِلَى الْكَبِيرِ

مقصود من هذا الباب إثبات فضيلة السؤال ووجه دلالة الحديث أنه كان من عادته صلى الله عليه وآله أن يمشى بين يديه من كان صغير السن من الخضاير وإذا أعلو إليه شئ ذو خطر أن يعطيه لكبير منهم وأعطى السؤال أن لا ينظر إلى الظاهر فقل له كبر ففهم منه فضيلة السؤال وكسبه ذو خطر عند الله عز وجل. كذا فى الرسالة فى إلهام السوالات أى فى المتأخر كما فى رواية - وفى رواية أخرى فى المتأخر (فيها الباري) فى قصة الرؤيا وقيل هى قصة اليقظة فذهب بعضهم إلى التعدد وذهب بعض إلى أنه رأى فى الرؤيا ثم دفعه إلى اليقظة -

فَائِدَةٌ فِي مَعْنَى الرُّؤْيَا

أعلم أن ما يراة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فى اليقظة يطلق عليه أيضا الرؤيا تشبها برؤيا الأنبياء فلان النائم يرى الشئ فى النوم ولا يراه غيره وكذلك النبي عليه الصلاة والسلام يرى الشئ فى اليقظة ولا يراه غيره وفى صحيح ابن عباس أن نبأ سارة عيسى - وكانت سأت فى اليقظة نورا (عند) حادته اشتريفة وكذلك وقع إطلاق لفظ الرؤيا فى سفر دانيال على مشاهدات الأنبياء فى اليقظة يحصل لى نوع غيبى يؤمن عن هذا العالم عند نزول الوحي فان نبى الله عند نزول الوحي عليه من عالم الغيب يغيب من عالم الشهادة فهذه الغيبوبة وإن كانت فى اليقظة لكن لما شابهت الرؤية المادية أطلق عليها لفظ الرؤيا فافهم ذلك واستقم هكذا الفائدة شيخنا الأكبر من لانا الشاكلة السيل محمد بنو سارة الله وجهه بين ما أفتيامة ونظر آمين - وبهذا التقدير يغفل عقدة النبوة النبوية التى أوردها ابن السحاق فى بيدر الوحي ففهمها - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءنى جبريل وأنا نائم بمط من ديباج فيه كتاب فقال اقرأ قال قلت ما اقرأ قال ففتنى حتى ظننت أنه الموت ثم أرسلى - إلى أن قال اقرأ باسم ربك الذى خلق إلى - علم الإنسان ما لم يعلم - قال فقرأتها ثم انتهى فالتصرت عنى وهبت من نوى فكانما كتبت فى قلبى كتابا بالحديث فتقوله فى أول الحديث فجاءنى وأنا نائم - وفى آخر

الحديث فثبت من نوحى - مخالف الحديث عائشة في بطلان الوحي وسائر الاحاديث
 اسراراً في ذلك السدالة على ان نزول الوحي كان في اليقظة لان عائشة امرأتان متين
 قالت في اول الحديث اول ما بدا نوحى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا
 الصالحة فكان لا يرى رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح بشرحيب اليه الخلاء الى قولها حتى جاءك
 الحق وهو في غار حراء فذكرت ان الرؤيا كانت قبل نزول جبريل عليه السلام على النبي
 صلى الله عليه وسلم بالقرآن - فالمراد بالمراد في حديث ابن اسحاق - هي هذه الغيبة
 التي تحصل عند نزول الوحي - وقيل وجه الجمع بين الحديثين ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم جبريل في المنام قبل ان ياتيه في اليقظة نحو طرفة وتيسر عليه ورفقائه
 لان امر النبوة عظيم وعسبها ثقيل والبشر ضعيف - والله اعلم -

بَابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ

اي في بيان فضيلة البقية على الوضوء والطهارة فان النبي صلى الله عليه وسلم سبب
 لمرور السراويل الى السموات ومعين على مشاهداته ما فيها - قال ابن بطال الوضوء عند النوم
 مندوب اليه من عتق فيه وكذا التدا عام لانه قد يقبض روحه في نومه
 فيكون قد ختم عمله بالوضوء والدا عام الذي هو امن افضل الاعمال - اه
 وليكون اصدق لسوء ياكرا بعد من تلاعب الشيطان به في منامه - فعزى الله منه
 قوله قال لا ونبئت الذي امرت قال صلى الله عليه وسلم ذلت اشاراة الى ان
 الفاظ الادعية يجب مراعاة خصوصياتها ولا يبدل لفظ بلفظ وان كانا مترادفين
 او متساويين وفيه اسرار ليس هذا موضع ذكرها - كمل في الرسالة -

نَكْتَةٌ

ختم المصنف رحمه الله كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة انه آخر وضوء امر به
 المكلف في اليقظة بقوله في الحديث واجعله آخر ما يتكلم به واشعر ذلك بفتح الكتاب
 ودل الحديث على انه ينبغي ان
 يكون خاتمة عمله بالدا عام
 الذي هو من افضل

الاعمال

كما ختمه

بالوضوء

والله اعلم

(قس)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْغُسْلِ

لما فرغ عن بيان الطهارة الصغرى شرع في بيان الطهارة الكبرى قوله وقول الله تعالى
وان كنتن حنثيا قال اكبرا ما في غرضه بيان ان وجوب الغسل على الجنب مستفاد من القرآن ان

نكتة

قال تعالى في سورة المائدة - وان كنتن حنثيا فاطهرا وا - اور د صيغة الاطهارة وقال في
سورة النساء حتى تغسلوا اصحح بلفظ الا غتسال لان المقصود في سورة النساء بيان
مسئلة الغسل فصاح بلفظ الا غتسال والمقصود في سورة المائدة بيان كيفية الوضوء
وذكر حكم الغسل بتعاضد استظهر اذا اتفق بلفظ الاطهارة صيغة المبالغة فيدل على ان الطهارة

في الغسل يبلغ

بَابُ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْغُسْلِ

اي في بيان استحبابه قبل الغسل يعني انه سنة ومستحب قبل الغسل ويدل على
بعدية وقد مر الوضوء وعلى الغسل بفضل اعضاء الوضوء ولان تقديمه اكل

بَابُ غُسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ

اي من انا واحد يعني انه جائز وفيه خلاف البعض - كذا في الرسالة -

بَابُ الْغُسْلِ بِالصَّبَاغِ وَنَحْوِهِ

اي بالماء الذي هو قدر من الصباغ ونحوه كاي من الصباغ من الاواني التي تسع ما
يسع الصباغ ثالث احاديث الباب لم يذكر فيه قدر الصباغ ووجه الاستدلال ثبوت
ذكره فيه بطريق آخر - كذا في الرسالة وقوله ونحوه فيه اشاراة الى ان المراد به
التخمين لا التحديد والتعيين

بَابُ مَنْ أَقَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا

اي في بيان افاضة الماء في الغسل على

رأسه ثلاث

عز فوات

بَابُ الْغُسْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً

أى فى بيان حكمه قال ابن بطال يستفاد ذلك من قوله شمر أقاض على جسده لانه لم يقيد بعدد - فيجعل على كل ما يسمى وهو المبركة التى أحد لان الاصل عدم الزيادة عليها

بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالْحُلَابِ أَوِ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ

أى باب فى بيان من بدأ الغسل بأثناء الحليب أو بأثناء الطيب يعنى انه كان يبدأ أتمارة بطلب الحلاب وتأمرة بطلب الطيب وقد عبق البخارى الباب لاحد الأمرين فوسه بدأ كرسى أحدهما وهو الحلاب وكثيرا ما يترجم ولا يذ كر فى بعضه حد يثالا من ومرتبه عليها لكن فى تسفة والطيب باسقاط الكلف (رت)

قال العلامة السندى رحمه الله صنف المصنف رحمه الله فى بيان من بدأ الغسل على أنه نوع من الطيب وعلى هذا فالمناسب ان يجعل قوله اذا اغتسل من الجنابة على معنى هذا من الاغتسال وكذا يجعل قوله عند الغسل أى عند انقراغ منه اذا استعمل الطيب قبل الاغتسال غير معهود وانما المعهود استعمله بعد ركن الصلوة ان الحلاب نوع من الاناء لما لا اغتسال وقد كثر كلامهم تطبيق كلام المصنف على هذا الصحيح الا ان كلامه آب وما ذكره ولا تكلف والله اعلم انتهى كلامه ولذا قال ابن الاثير فى النهاية ص ٢٢٨ فى هذا الحد يث فى كتاب البخارى اشكال ربما طلق انه تأوله على الطيب فقال باب من بدأ بالحلاب والطيب عند الغسل وفى بعض النسخ او الطيب ولحد يث كرسى فى الباب غير هذا الحد يث انه كان اذا اغتسل دعا بثنى مثل الحلاب واما مسنم فجميع الاحاد يث السرى فى هذا المعنى فى من وضع واحد وهذا الحد يث منها وذلك من فعله يث ذلك على انه امر بالآية والمقادير والله اعلم ويحتمل ان يكون البخارى ما اراد الا الحلاب بالجيم ومعرب كلاب بمعنى ماء السرى ولهمذا اترجم الباب به وبالطيب ولكن الذى يروى فى كتابه انما هو بالحام وهو بها شبه كان الطيب لمن يغتسل من الغسل كرسى منه قبله وأولى لانه اذا بدأ به شمر اغتسل اذ هبه الماء انتهى كلامه قال الشافى وفى الله الهدى قدس الله سره الحلاب بالحام المجهلة قيل له معنيين - الاول الحلاب بمعنى المتحلل من البول وسرى المخرج من عاصرة وكان العرب يستعملون المطلوب بعض البول وروى ابدا منهم قبل الاغتسال كما يستعملون الطيب قبل ذلك ومن المصنف الى هذا المعنى بقرينة النص ما قوله او الطيب المية (والثانى) ان يكون الحلاب

على مقصود مؤلف آتست كه آن حضرت صلى الله عليه وسلم نزد غسل گاه ظرف آيه مى طلبيد مانند حلاب و غسل آن مى كرد و گاه غوشه بر مى طلبيد و اجدها بآن مى كرد و تيسير الفارسي ص ١٤١

بمعنى الآية التي يحلب فيها اللبن الابل فيكون معنى قوله دعا بشئ نحو الحلاب اي امره
ان يقرب اليه ذلك الا اناء المملوء من الماء ليغتسل منه وقال به منهم الحلاب بعضهم الجليم
بمعنى ماء الواسد والعرب يستعملون الطيب وماء الواسد قبل الاغتسال ويبقى منه اثره
في ابدانهم بعد الاغتسال وهو ايضا معتق الكتاب والله اعلم - انتهى كلامه في رسالة الترتيب
وقال القاضى عياض الحلاب والمحلب بكسر الهمزة واء يملأ ثم قد رحلب الناقة وقيل المراد في
هذا الحديث معلب الطيب وهو يفتح الهميم وهو حبك يتعمل في غسل الابل في قل وترجمة
البحار تدل على انه مفتحة في التاويلين كن في وقتهم وقيل المراد بالطيب ما يغسل به الرأس والبدن كالخطم و
غيره على ما روى عن ابن مسعود ان كان يغسل رأسه بالخطم ويكتفى بذلك في غسل الجنابة
كما أخرجه ابن ابي شيبة وغيره عنه وسواء ابن داود مرفوعا عن عائشة باستاد ضعيف -
كما في فتح الباري ص ٣١٨ ج ١ - فاشأنا بهذا لا الترجمة الى اختلاف طرق البداية فتا سرة كان يبدأ
بالماء بيدون تغذيهم الغسول وتا سرة كان يبدأ بالغسول من خطمي او طيب او نحو ذلك
هذا لا نقول العلماء الا علام يبين يبدأ بكتف من ماضى ما شئت والذي ظهر لي بعد النظر
هو انه يجوز ان يراد بالحلاب حب المحلب الذي يغسل به الابل - ويجوز ان
ان يراد به اناء يبيع قد رحلبه ناقة والمعنى الاول وان كان غير معروف بحسب
اللغة لكنه ليس بمخترع بالكلية وكيف وقد ذهب اليه الا علام فان امر يرب به حب
المحلب فالمعنى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان تا سرة يبدأ بالغسل باستعمال حب
المحلب وتا سرة باستعمال الطيب وكلية اخرى الترجمة للتعمير لا المترديد والقول
بان الطيب انما يستعمل بعد الغسل كما قبله مجر د استبعاد فان كثيرا من الناس
يستعملون الدهن والصابون المطيب قبل الغسل ثم يفيضون الماء على رؤوسهم
واهل الفجاء يستعملون اللبن في الرأس قبل الغسل فيعدون ذلك لتلطيف شعور
وان امر يرب به الا ناء - فينبغي ان يقدر في المعطوف ايضا لفظ الا ناء ليتناسب
المعطوفان اذ لا مناسبة بين الطيب وظرف الماء وخرض البخا سري بهذه الترجمة
انه يجوز من الغسل بكل اناء سوا كان اناء الحليب او اناء الطيب وانه لا بأس ببقاء
اشا اللبن والطيب في الاناء فانه اثر شئ طاهر اختلط بالماء الطاهر فلا بأس باستعمال
هذا الماء وان هذا الاثر القليل لا يخرجه عن الماء المطلق - وهذا يظهر من التقابل
بين الحلاب والطيب فان في الحلاب ساحة اللبن وهي ساحة كسحة وفي الطيب
ساحة طيبة فان اناء اللبن يبقى فيه ساحة اللبن بعد الغسل واناء الطيب يبقى
فيه ساحة الطيب بعد الغسل فاشأنا البخا سري بهذه الترجمة الى انه لا بأس

عليه ويؤيد ذلك ما روي في بعض الروايات وعابا ناء مثل الحلاب كذا في حجة القاري

ص ٣٥٥ ج ٣

بالغسل من إناء بقي فيه أثر شيء ظاهر وقد ذكر الحلاب لأنه المقصود بالبيان وإما
الطبيب فقد ذكر كما يستظهر ادرا وتبعاً -

وَالْحَاصِلُ

أن هذا الترجمة تتعملى المعتمدين ولكل منهما وجه جيه والله أعلم وقال الخط
الصقلا في وسأبيت عن بعض أهل العلم ولا حفظه إلا أن المراد بالطبيب في الترجمة
الإشارة إلى حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تطيب النبي صلى الله عليه وسلم
عند الإحرام قال والغسل من سنن الإحرام وكان الطبيب حصل عند الغسل فاشهر
البحار إلى أن ذلك لم يكن مستمرا من عادته انتهى - وهذا الحسن الإجماع عندنا
واليقربا بتصرفات البخاري والله أعلم كذا في فتح الباري ص ١٩٢ ج ١ -

وقال الشيخ رحمه الله أحمد الكلبى هو قدس الله سره حاصل الترجمة أن هذا
باب يذكر فيه من الإبراء بالحلاب من غير أن يتقدم طيب وجوهر الإبراء
بالطبيب وعدم الإبراء به لأنه لما ذكر في الرواية ابتداء بالحلاب علم جواز
الطبيب وإن الإبراء بالطبيب ليس من واجب وإن كان جائزا نظرا إلى ما ورد في غير
هذا الحديث فأنهم أنه عزير انتهى -

بَابُ الْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ فِي الْجَنَابَةِ

أي في بيان منهما مطلقا في الشروع إما على سبيل الوجوب وإما على وجه التنية أي
أمر من غسل الجنابة أمر من كس منهما واجبين أمر لا دلالة لحديث الباب على الوجوب
ولا على عدمه وقيل إيراد بيان عدم وجوبهما لأن في بعض روايات الحديث أثر تروضا وضوءا
للصلاة فدل على أنهما ليس وضوء وقام الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب
والمضمضة والإستنشاق من شايح الوضوء فإذا سقط الوضوء سقطت التنية - اهـ -
ولا يخفى أن لفظة شايح وضوء ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم وإن شئت زيادة
التفصيل فارجع إلى حاشية السنن أي رحمه الله تعالى -

بَابُ مَسْحِ الْيَدِ بِالتُّرَابِ لِتَكُونِ التُّي

أي في بيان استحباب مسح اليد بالتربة لتحصيل مزيد التنظيف -

باب هل يدخل الجنب في الإتياء قبل أن يغسل يديه قد عرفت الجنابة

أي إذا لم يكن على يده شيء مستكبر من نجاسة وغيرها. غرض الباب
من إيراد خال الجنب يدا في الإتياء قبل الغسل إذا لم يكن على يده شيء مستكبر أي مستكبر

غير الجنابة مع سنية الغسل لان الحديث الاول من الباب ثبت منه بطريقين الدلالة على
حيث ان ادخال قبل الغسل والحديث الثاني ظاهر في الغسل فطريق الجمع بينهما لا يحل
الاول على الوجه الثاني والثاني على السنية واما ثبوت الادخال قبل الغسل بالحديث الاول
بطريق الدلالة فلان قول عائشة رضي الله عنها تختلف ايدينا بيد على وضوء الغالة
في الاناء ظاهر اقلها لم يتنجس الماء لسقوط غسالة الجنب وليس يحترق منه فالظاهر انه لا يجب
الاحتراز من ادخال اليد فيه ايضا قبل الغسل اذ لا شيء غير الجنابة في اليد فتأمل كذا في
الرسالة وبالجملته المقصود بيان حيث ان ادخال وعد من تأثير في الماء مثل تأثير القذارة
الحقيقية في تنجيس الماء - وقال الحافظ ابن الملقن رحمه الله تعالى مرادنا اذا كانت يدي
ظاهرهما من النجاسات وهو جنب فجازله ادخال يدي في الاناء قبل غسلها فليس شيء من اعضائه
نجس بسببها فالمراد من لا يتنجس - كذا في مجمع البحرين وقال شيخنا الزكبري من اننا انشاء اليد
محمدا انما مراد من غرضه الاشارة الى ان الماء المستعمل ظاهرهما هو من اذهب الجهر من وفيه
اشارة ايضا الى نجاسة المحي وانه من الاقدام وانه اذ هي مثل دم الحيض قوله ولم يبرأ
عمر وابن عباس باسناد صحيح الاستدلال به لترجمة ابن الجنابة الحكمية كما كانت في شر
في الماء لا يمنع الاغتسال من الاناء الذي تقاطر فيه ما لا في بدن الجنب من ماء اغتساله
فتح الباري يفتي له تختلف ايدينا الاختلاف لا يكون الا بعد الادخال فدل ذلك على انه
غير منسذ للماء اذا لم يكن عليها ما يتنجس يقينا - وقال العلامة الكرماني لما جاز ادخال اليد
في انشاء الغسل قبل تمام رفع الحديث جاز في ابتداءه ايضا - قوله اذ اغتسل من الجنابة
غسل يدي كان يفعل هذا عند خواف تنسوا في اليد ويتركه عند اليقين على الطهارة
والمطافاة فلا تعارض بينهما ويحتمل ان يكون الغسل على وجه المنداب والمنداب

لبیان النجس

بَابُ مَنْ أَقْرَعَ بِسَمِيْنِهِ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْغُسْلِ

اي في بيان كيفية افرغ النبي صلى الله عليه وسلم الماء في غسله مقصودا بيان
استحباب النية من الاغتراف من الاناء وعند الاستحجار -

بَابُ تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ

اي في بيان حيث انما التفريق في افعال الغسل والس وضوء خلا فالمن اشترط الموالاة
كما هو المشهور من من ذهب ما لث قال الكرماني مع المراد منه بيان عدم وجوب الموالاة
حقا يجزئ في الغسل ادخال عمل آخر سميته وكذا في الوضوء - ومن صنع الترجمة
هي قوله ثم تنجي من مقامه فغسل قدميه وهو ظاهر لا خلاف فيه -

ثبت بعد حديث الباب التفريق بين اعضاء الوضوء اي غسل الرجلين وبقية

الاعضاء فثبت في الغسل ايضا بطريق المقاسية اذ لا قائل بالفصل -

بَابُ إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ فَرَجِحِ

هل هو جائز ادلا - مقصود ذلك اثبات جواز ذلك مع سنية ان يتوضأ بين الجماعين
وذلك ثابت بلا هاد يث الاخر ذكرها الحافظ في الفتح - وحاصله ان الغسل مستحب عند
كل جماع وقيل انه واجب - قوله فيمن طاف على نسائه كناية عن الجماع وبذلك تظهر
مناسبة الحديث للترجمة - فتح الباري - قوله قوله ثلثين وفي صحيح الاسماعيل
قوله اربعين وفي الحلية انه اعطى قوله اربعين كل رجل من رجال اهل العجوة
وفي الترمذي وصححه ان قوله رجل من اهل الحنة كناية عن رجل كذا في التوشيح للسيوطي

بَابُ غُسْلِ الْمَذَى وَالْوُضُوءِ مِنْهُ

غرض الباب ما ذهب اليه بعض العلماء من ان المني يظهر بالفرات مخصص به
وليس في المذي الا الغسل ايضا لا يجب فيه الاغتسال بل الوضوء فقط ويحتمل
ان يكون غرض الباب ان جاز الاكتفاء على استعمال الاجزاء ليس الا في الخارج المعتاد
اعني البول والغائط واما في غير ذلك فيجب استعمال الماء والغسل كذا في الرسالة
وذكر في كتاب الغسل من جهة انه مغللة الغسل لما كلفه المني ولذا سأل عنه
على رضى الله عنه -

بَابُ مَنْ تَطَيَّبَ ثُمَّ اغْتَسَلَ وَبَقِيَ اثر الطيب

اي في بيان من تطيب قبل الاغتسال من الجنابة ثم اغتسل منها وبقي اثر الطيب
في جسده لا غرض منه من الباب انه لو لم يبالغ في ذلك وغیره عند الاغتسال
حتى لا يذهب اثر الطيب الذي كان قد استعمله قبل فلا بأس به بل هو جائز ثابت
الاصل كذا في الرسالة - وحاصله ان ذلك ليس بواجب في الوضوء والغسل
خلا فاما لثبوت رحمة الله تعالى واعلم -

بَابُ تَخْلِيلِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ ارْوَى بَشْرَتَهُ إِفَاضَ عَلَيْهِ

اي في بيان تخليل الشعر في غسل الجنابة حتى اذا ظن انه اروى بشرته افاض
جلدا بان اوصل الماء الى تحت شعرة افاض

الماء على

رأسه

وجسده -

**يَابُّ مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْجَنَابَةِ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ وَلَمْ يَغْسِلْ
مَوْضِعَ الْوُضُوءِ مِنْهُ مَسَّةً أُخْرَى**

غرض الباب ان إعادة سائر اعضاء الوضوء غير الاثر من الاستدلال بظاهر
الحديث كذا في الرسالة -

يَابُّ إِذَا ذُكِرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جَنْبٌ يُخْرَجُ كَمَا هُوَ وَلَا يَتَيَّمُّ

اي باب في بيان انه اذا ذكر الشخص وهو في المسجد انه جنب خرج على الحالة
التي هو عليها من غير ان يتيمم غرض الباب ان التيمم لم يرد في المسجد كما ساداة الخرج
منه غير الاثر من بل الاثر من الخرج كما هو - كذا في الرسالة - وحاصله ان من ذكر
في المسجد انه جنب فحكمه ان يخرج على حالته ولا يحتاج الى التيمم وعلاوة عن
الشراى واسحاق انه يتيمم للخروج -

يَابُّ نَقْضُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ

اي انه جائز وعندى ان غرضه اثبات طهارة الغضالة اذا انقض لا يغلو عن أصابة
المشاش بالبدن فتأمل - كذا في الرسالة - وقال الحافظ ابن الملقن رحمه الله تعالى
مقصودك بالترجمة ان لا يتخيل ان مثل هذا الفعل لا طهر احد العبادات ونقض له
نسبة ان هذا جائز ونسبة ايضا على بطلان قول من زعم ان تركه المندبل من قبيل ابقاء
أثر العبادات عليه وان لا ييسرها هذا وقتظن المطلب هذا الاحتمال والترجمة تايلا
وتبين ان هذا ليس مغزاة وانما ترك المندبل والله اعلم خوفا من فعل المترفين
كذا في مجمع البحرين -

يَابُّ مَنْ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ

يعنى ان البداءة بالايمن في الغسل مطلوبة - كذا في مجمع البحرين -

يَابُّ مَنْ اغْتَسَلَ عَرِيَانًا وَحْدَهُ فِي الْخُلُوةِ وَمَنْ تَسْتَرَا وَتَسْتَرَا فَضِلْ

اي انه جائز والاولى السترة في ذلك الوقت ايضا كذا في الرسالة اشار بهذه الترجمة
الى ان كشف العورة في الخلاء عابثة بالحاجة ولا يجوز من غير الضرورة وعليه يحل
خبر ابى داود اذا اغتسل احدكم فليستتر قال شيخنا السيد الاولاد وسادس في
بعض الروايات من اغتسل في الفناء فليخط حوله خطا لان هنالك من عباد الله من

يبتغي منهم. أو كما قال. والشرع مطلوب في كل حال قوله ففسر الحجة ليظهر برادة كلام الله من عيب الادسرة بطريق غرق العادة ليكون ايضا دليلا على نبوته كما يكون دليلا على برادته والله اعلم. قوله قال بهمن بن حكيم عن ابيه عن جده لا علم ان بهمن ثقة و كذلك ابو لا حكيم تابعي ثقة لكنهما ليسا من شرط البخاري وجده لا معاوية بن حبيدة يفتح الحاء وسكون اليا و صحابي.

باب التستر في الغسل عند الناس

يعني انه واجب لكن لا بأس اذا كان بينه وبين الناس ستريسة عن احسن الناس كما قال تعالى يا بني آدم قد انزلنا عليكم لباسا يساهي سوا تكبر ومهيناً. وقال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا افئ وجهم وقال تعالى ثلاث عورات لكم وقال تعالى والذين هم لغير وجههم حافظون.

باب اذا احتلمت المرأة

اي فعلها الغسل اذا سرت الماء اشاراة الى الرد على من منع مثله في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن ابراهيم النخعي واستجد التودي في شرح المذهب صحته عنه لكن سواه لا يمين الي شعبة عنه باسناد جيد كذا في الفتح وتخصيص المرأة بالذكر في الترجمة للاختلاف في حكمها احتلامها كما ذكرنا او لاجل وقوع الشبهة في المرأة.

باب عرق الجنب وان المسلم لا يجنس

اي في بيان حكم عرق الجنب وان المسلم لا يجنس ولو اجنب ومن لا يراه طهارة عرقه واما عرق الكافر فهو طاهر عند الجمهور وكان المصنف يشير بذلك الى الخلاف في عرق الكافر وقال قس ما انه نجس بناء على القول بنجاسة عينه كما سياتي. فنقدير الكلام ببيان حكم عرق الجنب وبيان ان المسلم لا يجنس واذا كان لا يجنس لعرقه ليس بجنس ومفسر ما ان الكافر يجنس فيكون عرقه نجسا. (فتح الباري).

باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره

اي في بيان انه يجب من الجنب ان يخرج عن بيته ويمشي في السوق قال الحافظ ابن الملقن رحمه الله تعالى اسناد البخاري رحمه الله تعالى ان الجنب يجب زله التحرف في امواره كلها قبل الغسل ويرد به قول طائفة من السلف اوجبت عليه السراية عن سعد بن ابى وقاص انه كان اذا اجنب لا يخرج لحاجة حتى

یتن وضوء الصلوة وعن ابن عباس مثله ویه قال عطاء والحسن وقال علی وابن عمر لا یأکل ولا یشرب حتی یتن وضوء حکاکه ابن ابی شیبہ ایضا عن عائشة ایضا وشهد ابن اوس وسعید بن المسیب ومجاهد وابن سیرین والنزهی ومحمد بن علی والحسن واستدل لهم بحديث عائشة كان عليه للصلاة والسلام اذا ساد ان ینام ویاکل تواضاً وضوءاً اخرجه مسلم وابن داود والنسائی - کذا فی مجمع البحرین -

باب کینونة الجنب فی البيت اذا تنوضاً قبل ان یغتسل

ای هذا باب فی بیان جواب اثر کینونة الجنب واستغفر اسرأ فی بینه اذا تنوضاً قبل الاغتسال یعنی یجوز اثر الجنب المکث فی بینه اذا تنوضاً قبل الاغتسال وقیل انما المصنف بهذا الترجمة لی تضعیف ما سواه الا انی داود وغیره من حدیث علی مرفوعاً عن الملائكة لا تدخل بیتاً فیہ کلب ولا صورا ولا جناب و فیہ نظیر لان الحدیث قد صححه ابن حبان والمحققون فی احتمال ان یتنوضاً قبل الاغتسال و یثخن بترکة عادة حتی تغسله الصلوة و یحتمل ان یتنوضاً قبل الاغتسال و یثخن بترکة ولا یعضه لانه اذا تنوضاً اسرأ ترفع بعض الحدیث - کذا فی الفتح والعمدة -

باب نوم الجنب

ای فی بیان جواب اثر النوم للجنب من غیر وضوء کما ساد فی الترمذی عن عائشة رحم قالت کان رسول الله صلی الله علیه وسلم ینام وهو جنب ولا یمس هام و لکن الا ولی ان یتنوضاً قبل ان ینام - وهذا الباب ساقط من نسخة الاستغناء عنه بالباب الآتی - وقوله صلی الله علیه وسلم فی جواب ابی اساکل ان یزید احداً وهو جنب ای یجوز ترأه السراقاد اذا تنوضاً بعد کبر فلیزید ای اذا ساد السراقاد فلیزید بعد التوضوء فالامر لا یأخذ السراقاد قبل الغسل بقربینة الاجماع علی عدم وجوب السراقاد وتذیه (ت) -

باب الجنب یتنوضاً ثم ینام

ای باب بیان ثواب التوضوء للجنب اذا ساد النوم مرتین والمقصود بالباب بیان انه یتوجب للجنب ان یتنوضاً قبل ان ینام واستحب ابی الوضوء قبل النوم من ذهب الائمة الا ربعة وهو قول جمهور التابعین وذهب بعض اهل الظاهر الی وجوب التوضوء للجنب قبل النوم وذهب بعض اهل العلم الی انه یمکره

علیه ای الامامون استغفر ارجب ودر خانه مستقیمه ووضوء کند پیش از آنکه غسل بآورد (تیسیر القاری)

الشيء مردودون الوضوء والحكمة في هذا الوضوء مع أنه لا يرفع الجنابة بتخفيف
في الحدث فإنه يرفع الحدث عن أعضاء الوضوء ونكلا يقرب به الشياطين وليمكن صعود
سروحه إلى السماء في التواضع وسيرة في الملكوت فإن الجنابة لا يصعد بروحه وليبيت
على إحدى الطهارتين خشية أن يموت في منامه.

باب إذا التقى الختانان

أي في بيان حكم التقاء الختانين وهو على ما قال الشافعي والشافعية والشافعية أن
الغسل عند ذلك أحوط وأولى ومن ذهب إلى أن في هذه المسئلة هذا كما سيجري
به (كذا في الرسالة) فمبيل المصنف في هذه المسئلة إلى أن التقاء الختانين مردودون
الأنزال ليس بموجب للغسل وإنما يتحبب الغسل عند الاحتياط وهذا مخالف لما
ذهب إليه الجمهور من أن الله أعلم ولا يبعد أن يقال إن مرددا بالاحوط معتك
المتعاضات عند السلف كما جاء لفظ الخير ولفظ ينبغي في القرآن بمعنى أنه واجب فلذلك
لا يبعد أن يكون لفظ الاحوط باعتبار ما معناه الإصلي متناولا للغيب والله أعلم.
ولذا قال شيخنا السيد الأنصاري يمكن أن يبيّن قول الله عز وجل في قوله تعالى
لا يصح من في الاستحباب بل يطلق على الواجب أيضا كما قال تعالى ويغفر لهما ما
فانقل ههنا المجرّد التأكيد لا لثبوت فضيل وبيان الشريعة فليكون معنى كلام الإمام البخاري
أنه لما تعاضض الدليلان واختلفت الآثار في المسئلة اختلفت الواجب احتياطا كما
يقال الاحتياط في الواجب فحيث لا يكون قسرا له مخالفات إجماع الصحابة والتفريق الإيمية
الاربعة وهذا المعنى هو الابتنى بشأن البخاري وجلالته أن لا يخالف إجماع الصحابة
والتفريق الإيمية الاربعة ولذا لم يترجم بوجوب ترك الغسل وإنما ترجم ببعض ما
يستفاد من الحديث من غير هذه المسئلة قوله قال عثمان يترضا للصلاة ويغسل ذكره
إلى أنظاره أن هذا كان قبل إجماع الصحابة على وجوب الغسل من مجرّد التقاء الختانين
وبدل على ذلك ما روي عن عثمان وعليهما وغيرهما كانوا يفتنون بوجوب الغسل
من مجرّد التقاء الختانين فهذا - رواية لما كان ولا شمس وضو ومثل هذا الكثير في الرواية
فانهم يروون الأحكام المنسوخة ولكن يمكن عملهم وفتواهم على الناس لا على المنسوخ
ولا بأس برواية المنسوخة قال الكرماني قال ابن المديني هذا حديث شاذ وقد روي
عن عثمان وعلي واليهم ما روي بخلقه وقال يعقوب وهذا منسوخ وكانت هذه
الفتاوى أول الإسلام ثم جاءت السنة لوجوب الغسل ثم حصل الإجماع به بعد ذلك
قال الطحاوي إجماع مشيئته للصيام والتجسس وموجب للحج والمهمل سواء أنزل معه أو لم
ينزل وكذا الواجب الغسل سواء معه الأنزال أم لا - انتهى - وقد انعقد الإجماع على
وجوب الغسل في عهد عمر بعد مشاورة الصحابة - وعليه اتفاق الإيمية الاربعة والاربعة في

ذلت الابد او د انظار هي ولا يعنى بخلافه قال ابو عبد الله البخارى الغسل بضم الغين اسه
 الاغتسال من الايلاج يدون انزال احى طوى اكثر احتياطا من ترك الغسل وعن الاكتفاء
 بغسل الفرج والتقى ضرره و ذلك الاخر بفتح الخاء اى ذلك الوجه الاخر و ذلك الحديث
 الاخر الذى يدل على عدم وجوب الغسل و هو حديث عثمان و ابى بن كعب و فى نسخة
 الاخر بالمند وكسر الخاء و فى نسخة الاخير اى آخر الامر من فعل الشارع انما بيناه و احتلنا
 اى انما ذكرناه انما اشعار باختلاف الصحابة فى السجواب و عدمه او ذكره لا يختلف
 المحققين فى صحته و عدمها كذا فى شرح الكرماتى و شرح شيخنا الا سلام ذكره بالانصارى
 و انما كان هذا الاختلاف قبل ان يبلغهم الشيخ فلما بلغهم الشيخ رجح من قال بالوضوء
 فى الاكسال و ترك عمله السابق فقد علم ان الماء من الماء انما كان مخصصة فى اول
 الاسلام ثم امرهم النبي صلى الله عليه و آله بالاعتسال فاتفق الصحابة على وجوب الاغتسال
 بالاكسال و اجمعوا عليه و ما سوا الا المقلون من راي الصحابة الكرام و حنا فهو عند الله حسن
 قوله و انما اتفق اى اتفق و هذا اللفظ انشأ للشيخة الاخر بفتح الخاء و لفظ الاخر
 بفتح الخاء اشار الى حديث الماء من الماء و هو منسوخ باجماع الصحابة و التابعين
 فنقول المصنف المماز رحمه الله تعالى و ذلك الاخر ان قرئ بفتح خاء آخر كان منه
 ميلا لمذهب داود الظاهري و ان قرئ بالمند وكسر الخاء كان ميلا منه الى الشيخ كما هو
 من ذهب الجمهور اى ان حديث الماء من الماء منسوخ و على ذلك اجماع الصحابة و التابعين
 و اجماع الائمة المجتهدين فاللائق بشان الامام البخارى و شان امامته و جلالتة ان
 لا يخالف الاجماع و هو المحوط فى الدين -

باب غسل ما يصيب من فرج المرأة

اى انه لا يفرحين الاكسال و عدمه الا مناء كذا فى الرسالة تترك كتاب الغسل و لله
 الحمد و المنة اللهم اغسل عنا الا و نرا و اجعلنا من الظاهرين الا براسا بحق سيدنا
 مولانا محمد سيد الاصفياء و الاخيار و آله الاشراف الاطهار و انما وجه الطيبات
 الظاهرات و محابة المهاجرين و الانصار و سلام على المرسلين و الحمد لله رب العالمين -

عليه قوله قال ابو عبد الله الغسل احوط فقلت مؤلف ابو عبد الله بخارى و رين صديرت غسل كردن و ترويك
 تر است با احتياط يعنى بر تقدیر كه تا نسخ ثابت نشد و و ذلك الاخير انما بيناه لا خلا لهم و من حديث آخر
 كه دلالت مى كند بعدم وجوب غسل ببيان نكرده ام آخر اگر از جهت اختلاف صحابه كه بعضه فتوى بر وجوب
 در جوب داده اند و بعضه بر وجوب و الماء اتقى و آب يعنى غسل كردن پاكب كشيده تر است
 تيسير انقارى ص ۱۰۱ - ع ۱۰۱ اى ذكر شستن انچه مسيرسد مرد و زن و فرج زن مسيرسد

التقاء بـ انزال انه رطبت و جسد و آن

شيخ الاسلام صاحب كتاب -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحيض

أى هذا الكتاب فى بيان أحكام الحيض وما يكون من عينه كالنفاس وما استخاضة
وما قرئ المصنف من بيان أحكام الطهارة من الأحداث شرع فى بيان الطهارة من
الحيض الذى هو من الإيقاس والحيض فى اللغة السيلان من جاحض الوادى إذا سال -
وفى الشرع سيلان الدم من الرحم بعد البلوغ فى أيام معتادة على وجه الصحة -
والاستخاضة جريانها فى غير أوقاتها على وجه المرض من عرق فمه ياد فى الرحم يسمى
العاذل بالنزال المعجزة قال ابن رشد اتفق المسلمون على أن الدم الذى يخرج
من الرحم ثلاثة دمر حيض وهو الخارج على جهة الصحة ودم استخاضة وهو
الخارج على جهة المرض وأنه غير دمر الحيض لقوله صلى الله عليه وسلم إنما
ذلت عرقى وليس بالحيضة ودم نفاس وهو الخارج مع الولد كذا فى بداية
المجتهد مستخرج - قالوا ودم الحيض يخرج من قعر الرحم ودم الاستخاضة يسيل
من عرق فمه الذى يسيل منه فى أدنى الرحم وسمى بالعاذل - قوله وقول الله

عز وجل ودخلني نيل من الحيض قل هو أذى فاعتزل النساء فى الحيض ولا تقربوهن حتى
يطهرن - إلى قوله ويحب المتطهرين معنى الآية - أن الحيض قد سرائسته و
تجاسته فينبغى أن يعتزل عنه ويجنب عن القربان والمباشرة فى حالة الحيض
ولكن إخراج الحائض من البيت كما كانت هى تفعله فخلوا وأفرط وقربانها فى
نزل من الحيض كما كانت أصارى تفعله فخر يطهرا الاعتزال عن قربانهم ومباشرتهم مع
المخالطة معهم فى البيوت فى الأكل والشرب غاية الاعتزال ونهاية التوسط
بين أفرط اليهو - وتفرط النصارى - ولما كان الاعتزال مختلفا إلى تباين
الفقهاء فى تحديد ما فهم من ذهب إلى أن المراد فى الآية هو الاعتزال فى الجماع فقط
بدليل قوله عليه الصلاة والسلام اصنعوا كل شئ إلا النكاح أى الجماع فقط ومنهم
من ذهب إلى أن المراد به الاعتزال فى الجماع وما فى حكمه من المباشرة القاضية تحت
إسرة إلى الركية فاجعلوا ما يقرب من الجماع فى حكم الجماع وأدخلوا الجماع والمباشرة
كلها تحت الاعتزال

الدم صوابه

وهذا

هو منشأ

الاختلاف

باب کیف کان بدء الحيض

يعني انه كيف كان ابتداء هذا الجنس وكيف ظهر من ستر العدم الى بياض السجود
ولا يخفى انه لا يختص بأول احواله اذ ليس المراد بيان اول الحائض من احوال الحيض
دون احواله المتوسطة او احواله الاخيرة بل المقصود بيان ابتداء هذا الجنس في
عالم الجنس وهذا كما ذكرنا في بدء السجود مذكرا فارجع اليه كرتين -

قوله وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا شيء كتبه الله على بنات آدم يعني انه شيء
كتبه الله تعالى على بنات آدم تغذية لاجتماعهن خلافا لمضمّن قائل ان كان اول ما ارسل
الحيض على نساء بني اسرائيل ابتداء لهم بالتشديد الذي كانت عندهن هير في الحيض كذا
شرح بن الملقن والرسالة وقال الحافظ العسقلاني ما علم ان ابتداء الشدة في الحيض طول
ملك النساء فيه انما كان من نساء بني اسرائيل والا فاصل الحيض ثابت من زمن خلقها بالسلا
بحار وى الحاكم باسناد صحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان ابتداء الحيض كان على خلقها بالسلا
بعد ان اهربطت من الجنة انتهى بمحصله وقيل المراد بالاسسال ارسال حكمه وان الحيض لم
يكن له قبل ذلك حكم من حلة وحرمة فاول ما ارسل وانزل الحكم في ذلك كان على
سان انبياء بني اسرائيل وقيل لان الله تعالى قطع عن نساء هير الحيض عقوبة لهن ولا ذل لهن
لكثرة عندهن هير ومضت على ذلك من لا يفرق ان الله تعالى رحمهم واعد حيض نساء هير الذي
جعل الله سبحانه جوارحهم قلوبهم ادها علىهن كان ذلك اول الحيض بانفسه او مدة الانقطاع
فاطلق الاولية عليه بهذا الاعتبار لانها من الامور النسبية والله تعالى اعلم -

وقال تعالى في ذكره يا علي السلام واصالحنا من وجه يعني سر الله في ما خفيها فان المرأة
اذا ارست فحيضها لا تفضل قوله غير ان لا تطهر في بالبريت واذ لا طهرات باسبوت فلا هي ايضا
اذا السجود على السطح اذ باسبوت قوله وضحى من سوال الله على الله عليه وسلم عن
نساء لا يظن اي سبع مهن - فان النساء في ذلك السجود كن سبعة -

باب الامر للنساء اذا نشن

اي في بيان الحكم المتعلق بالنساء اذا حضن ما ذابعن في وقت الحيض كذا ورا في بعض
الروايات وفي اكثر النسخ والروايات ساقط والمزيد به الامر للحائض ما دام هناك الحج سوى
الطواف اذا عاضت فان المراد بالنساء في الحديث الحائض وحيث الباب ظاهر المناسبة
بكلها البابين -

على معنى حيض كسيرة مشددة هو او اسكا آفان كسيرة هو او اسبا به من كيا امكان نازل هو -
على معنى هو او اسكا آفان كسيرة هو او اسبا به من كيا امكان نازل هو -

باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيئه

أي تسريح شعر رأسه وتخليقه والمقصود بيان جواز استئجار المرأة وجبة الحائضة وهو إجماع وإنه لا بأس بهذا القدر من المخالطة ولا يجب الاعتزال عن الحائض بالكلية كما تقدم في إيهود

باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض

يعني يجوز لقراءة القرآن في محل النجاسة وبقراب من موضعها إذا كانت النجاسة مستورة غير مكشوفة. وكان الرجل في حجر امرأته نزع من المخالطة والقربان فلا بأس بهذا القدر من قربه فتأنيه بالمصحف بخلافه إلى جوار حمل الحائض العلاقة التي فيها المصحف لكن من غير مسئلة ووجه إدخال حديث عائشة رضي الله عنها في الباب أن شيئا بمنزلة العلاقة والشارع بمنزلة المصحف لأنه حامله وفي حينه -

باب من سمي النفاس حيضا

أي في بيان جواز إطلاق النفاس على الحيض وإطلاق الحيض على النفاس لا يتمسك به في الحكم حاصل ما امر إمام البخاري أن يطلق الحيض على النفاس - والنفاس على الحيض شائع فيما بين العرب فكان ما ثبت من الأحكام للحيض ثابتا للنفاس أيضا فلم يميز الشارح بالتفصيل هذا اعتراضه من حيث القصة فتدبر وتشكر كذا في الرسالة - واعتراض بأنه لا مطابقة بين الحديث والترجمة فإن الذي في الحديث أن النفاس أي احتضت فحى الحديث تسمية الحيض نفاسا لا تسمية النفاس حيضا فكان ينبغي أن يقول باب من سمي الحيض نفاسا - واجب بل إن البخاري أمر إذا التنبية على أن حكم دم النفاس وحكم دم الحيض في ترك الصلاة واحد وما لم يوجب البخاري حدا على شرطه في حكم النفاس استنبط من هذا الحديث أن حكمها واحد لأنه إذا كان الحيض نفاسا وجب أن يكون النفاس حيضا لا شذرا كما في التسمية من جهة اللغة لأن الدم هو النفس وقال شيخنا الأكبر مولانا الشافعي السيد محمد النوار رحمه الله تعالى في هذا الترجمة لا شارة إلى أن دم النفاس هو دم الحيض كان منصرفا إلى عند إمام الحرمين فمتى تمت مدة الحمل وحصلت الولادة انفتح رحم الرحم وخرج منه ذلك الدم فإذا حمل كان في الرحم من دم الحيض متحسبا في الرحم منصرفا إلى عند إمام الحرمين فإذا انفتح رحم الرحم تنفس بالدم من النفاس هو بعينه دم الحيض ففيه إشارة إلى أن الحامل لا تحيض كما

هو هذا حسب

السادة

الحنفية ح

باب مباشرة الحائض

ای فی بیان حکم التقاض بشرتها ببشرتها بعلمها بدون الجماع ای فی بیان حکم ملازمة الرجل
ببذل الحائض بدون الجماع و هو انه لا یجوز لمن لا یشق بنفسه والمباشرة بمعنی ملازمة
البشره بالبشره لا بمعنی الجماع فانه ظاهر الجماع ملة .
قال الشافعی و لی الله الداهلوی قدس الله سره یعنی انها جائزة فیما فوق الاثر اراد
واما فیما تحت الاثر اسرار فلا یجوز من خلا فالبعض العلماء قاضم یجوز من دون ذلك مع
التوقی عن الفرج ومن صنع الدامر و قوله ایكبر بملت اسریه الظاهر من هکذا الكلام
ان هذا ذهب عائشة سراضی الله عنها کما اذنت المباشرة لغير المتوثق بنفسه کما فی الرسالة
والاثر بیکسر الامانة وسکون السراة و میروح لا ای فرجه و روی یفتخر الامانة
والسراة ای ای حاجته ای شهواته والمعنی ایكبر اضبط لفرجه و دشهنه فلا یخشی
عليه ما یخشی علیکمرت (اعلم ان هذا ذهب ابی حنیفة و ابی یوسف و مالک و
الشافعی انه یجوز علیه ما بین السراة و الرکبة و هو المراد بما تحت الاثر و یطایل
حدیث الباب و بدلیل ما روی ابی داود عن حکیم بن حزام عن عمه انه سأل
رسول الله صلی الله علیه وسلم ما یجوز لی من امرأة فی رهی حائض قال لت ما فوق
الاثر و من ذهب محمد بن الحسن و احمد انه لا یجوز ما سوی الفرج بدلیل حدیث
مسلم عن النسائی ان الیهی دکانی اذا حاضت المرأة فیم لم یس اکلوها فقال النبی
صلی الله علیه وسلم اصنعوا کل شیء الا النکاح - و حدیث الباب عن عائشة رض عنها
محمد و احمد محمول علی الاستحباب لکن یا بانه قولها فی الحدیث ایكبر بملت اریه
فانه ظاهر فی التشدید و التعلیل كما قال شیخ الاسلام الداهلوی فی شرحه الفارسی فی
ص ۳۱۳ و قال العارف الشیرازی و یقید الاول دای قول الجماع من ظاهر قول له تعالی و لا
تقر بوهن حتی یظهر ان ما بین السراة و الرکبة یطلق علیه قریان و من حام حول الحمی
بی شک ان یقع فیه اغتبی و هذا الحق له تعالی و لا تقر بواثر تادی بمباشرة مبادیه
القریبة او البعیدة فضلا عن مباشرة و کقول له تعالی و لا تقر بواثر و احش فلا یبعد
ان یقال ان المراد بالا عتزال فی قوله تعالی فاعتزوا و انتم فی المعیض هو الاعتزال
عن الجماع و المراد بالقر بان اغتبی عنه فی قوله تعالی و لا تقر بوهن هو المباشرة بین
السراة و الرکبة و ینکح و یقول له صلی الله علیه وسلم الا النکاح - النکاح و ما قریبه
و لا یبعد ان ینکح القصر فی قوله صلی الله علیه وسلم اصنعوا کل شیء الا النکاح قصر

فله ای در بیان اختلاف نمودن مرد و پرستش بدن و سه به بدن حائض نه بمعنی جماع که ظاهر الحرامت
است شیخ الاسلام ص ۳۱۳ ج ۱ -

وضافاً بالنسبة إلى المنى أكله والمشاركة في المسألة مع الحائض لا بالنسبة إلى المباشرة في
السرة والسر كسبة. قوله امره ان تترك في فوارجها بشرها بشرها المباشرة ملاحظة البشارة
البشرية وليس المراد به الجماع وقال ابن بطال في الحديث بيان قوله تعاسل فاعتزلوا الفضل
في المحيض ان المراد به الجماع لا المؤكلة ولا الضميمة في شرب واحتراك

بَابُ تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمِ

أي في أيام حيضها قبل ترك الصلاة لأن تركها الصلاة واضح من أجل ان الطهارة
شرط في صحة الصلاة وهي غير طاهرة فلا يمكن اداءها في حالة الحيض بخلاف الصوم
فانه لا يشترط له الطهارة فكان تركها للصوم من باب التعبد والاظهر ان عدم ذكر الصلاة
ههنا لأجل انه يعتقد بها بالاجل كما سيأتي باب التقضي الحائض الصلاة وامتياز الصلاة عن
الصوم بان الصوم يجب قضاءه والصلاة لا تقضى أصلاً لا اداء ولا قضاء.

قوله ما مر آيت من ناقصات عقل ودين الى قوله قلن وما نقصان ديننا علمان هذا السؤال
يفيدان دليل نقصان عقلمن ودينهن فانهم لا جل عقلمن ونقصان عقلمن عقلمن عن نقصان
عقلمن والمراد به في القول الى السؤال دليل نقصان الدين وفي الحديث دليل على
بن النقص من الطاعات نقص في الدين وان ملأت الشهادة العقل.

بَابُ تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ

أي توافي الحائض المناسك المتعلقة بالحج والعمرة سوى الطواف فالمراد بالقضاء نفس
المراد والفعل لا القضاء المصطلح واستعماله على هذا الوجه كثير مراده بذلك انه يجوز
للمنكح والجنب قراءة القرآن وسوى عن مالك نحن لا نرى الحج انما مطلقاً وروى عنه
(الحج) الحائض دون الجنب لأن الحائض اذا عرفت ان مناسك القرآن به خلاف الجنب فان
مدى الجنابة لا تطول وذهب الجمهور الى المنع مطلقاً واعلم ان البخاري ذكر في هذا
افعال ستة من الآثار استدال بها على حواشي قراءة القرآن الحائض والجنب مطلقاً سواء
كان قليلاً وكثيراً وفي كل ذلت مناقشة استدال عليه الجمهور اياها حديث صحيح وروى

عنه قوله ما مر آيت من ناقصات عقل ودين الخ الآية ثم ذكر كليات ومقدمات جواب است ومقصود ان اجتناب
المراد بـ عقل خالص مردوانا وضايف وهاهنا باصفت نقصان عقل ودين انما استندت كونه واقع ناقصات
عقل ودين مراد من قرينة ما مشددة ودين صفت اذ باب ايها المراد وقوله فذلك من نقصان دينها
المراد بعضه بـ انش هذا تعاسل استندت في ما ورد ان دخل بيت ولم يمسح برأسه لم يمسح بغيره
ههنا سيما كونه انما يجرى حال خط كونه ووجه انما استندت ان ما استندت مردوان

بمنع الجنب والحائض عن قراءة القرآن - ومنها حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجزئ من القرآن شيء ليس الجنب يقرأه ولا الحائض تقرأه وقال الترمذي حسن صحيح وصححه ابن حبان
أيضا ومنها حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن الا قرأه الترمذي وابن ماجه ومنها حديث عبد الله بن رواحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمى
ان يقرأ احدنا القرآن وهو جنب رواه الدارقطني وقال اسنادنا صحيح وقال الترمذي وهو قول اكثر
اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والمتابعين ومن بعدهم مثل سفيان الثوري وابن
الغبارك والشافعي واحمد واسحاق قالوا لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن - اخر
وقال اهل الحقيقة القرآن كلام الله تعالى ولا يكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس
فلا يناسبه ان يبرئ من محل موصوف بالقدرة الى غير ذلك في الميزان الكبير في الشعر في صلبه
ولما لم يصح عند البخاري في هذا الباب شيء ذهب الى جواز اعادة القرآن للجنب والحائض
من غير تفصيل بين القليل والكثير والعمل والنية على خلاف ما ذهب اليه الجمهور واستدل
بذلك بما صح عندنا ولكن لا يخفى انه استدل بالاعتصام بالاطلاقات المحتملات والجمهور
تمسكوا بالنصوص الواضحات المعكمات وهي صحيح وحسان وان كانت كلها ضعفا كان الجمهور
حجة كما قال الحافظ العسقلاني في هذا الباب لم يصح عند المصنف في هذا الباب شيء من الزيادة
او اعادة في ذلك وان كان محمولا ما ورد في ذلك ثلاث مرية الحجة عند غيره.

قوله يقرأ الله على كل حيائه وجه الاستدلال منه ان الذي ذكره عمر من ان يكون بالفاظ
لقرآن لا يغيرها - قوله فيكون يتكبر هجر ويدعو ان يقرأ الله والى عامه من
ان يكون بالفاظ المذكورة في القرآن او في الحديث - قوله ان هرقل دعا بكاتب النبي
صلى الله عليه وسلم وجه الاستدلال منه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث كتابا الى الكافر
وكتب فيه شيئا من القرآن مع علمه بان كان غير طاهر فحق حرمهم وقراءته له فدل ذلك
على جواز اعادة القرآن للجنب - واجيب عنه بان الكتاب كان مشتملا على اشياء غير الآيتين فاشبه
بالقرآن بعض القرآن في كتاب الفقه والتفسير فانه لا يمنع قراءته ولا مسكه عند الجمهور لانه ليس
بقرآن خالص بل هو غير القرآن خالص في اشارة الى شيء من القرآن بطريق الاقتباس واليهام
فكان كتابة الآية في الكتاب لغرض التلاوة وانما كانت لمحض الدلالة والتبليغ وايضا
تكون قراءته هرقل على قصد التلاوة ولم يكن يعلم انه قرآن وانما كانت قراءته هرقل
لا يعلم انه كتاب جاء به وقد اجترأ فقرأه الحنفية قراة آية آيتين اذ لم يكن مقصود
التلاوة مثل ان يقرأ اسرنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفي عذاب النار جهنمية
الدعاء - ومثل ان يقرأ اسرنا في الآخرة حسنة والثناء وقد نص احمد انه يجوز مثل
ذلك في المكاتبة التبليغ وقال به كثير من الشافعية - وغيرهم من اهل العلم
قوله ان لا يبيع وانا جنب وقول الله عز وجل ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
اسم الله مستلزم مرشعا ان ذكر الله والتسمية عند الذبح بمقتضى هذه الآية

فقال علي انه يخرج من المذهب ثلاثة القرون.

باب الاستحاضة

اي في بيان حكم الاستحاضة ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة لا شتماله على بيان حكم الاستحاضة وهو ترك الصلاة والصوم فقل له انما ذلك عرق يعني انه ليس دم الرحم حتى يبجب ترك الصلاة والصوم بل هو دم العرق حكمه حكم السراة والجرم مسائل وليس بالحيرة لانه يخرج من عرق فيه في اقصى الرحم - ودم الاستحاضة ليس من الرحم بل من عرق قريب من الرحم يسمى العاذل بالذال المعجمة

باب غسل دم الحيض

هذا الترجمة اخذ من الترجمة المتقدمة في كتاب الوضوء وهي غسل الدم (فتح الباري) علم انه قد اجمعت الامة على نجاسة دم الحيض ومع ذلك استعمل في غسله لفظ النجس والمراد به الغسل قطعا لئلا يقال السادة الحنفية ان المراد بالنجس في قوله صلى الله عليه وسلم ينضح ببول العلام هو الغسل الخفيف لا مجرد الرش -

باب اعتكاف المستحاضة

اي في بيان جواز الاعتكاف للمستحاضة في المسجد عند الامن من تلويث المسجد ولما امرهن النبي صلى الله عليه وسلم بالاعتكاف في المسجد ايئلا ولم ير غيرهن في ذلك اصلا ولكن لما فعلن ذلك بأنفسهن لم يثبت عندهم وجاوا اشار الى كراهة بقوله البرامد فنهى اباحة مع الكراهة كحضورهن في الجماعة فانسكرت على اعتكافهن من باب الاعتناء وامسا محبة فقط

باب هل تصلي المرأة في شوب حاضت فيه

اي بعد غسل ما صاب من الدم وقبلة وكان مما يعفى عنه غرض الباب اثبات جواز ذلك المكان اعتياد النساء قبل الاسلام يقبلن في الشايب بعد انقطاع الحيض وكان يرون ذلك واجبا على الغنم من كذا في الرسالة

هذا استحاضة زمان مشد ان غنم است از فرج زن در غير وقت طهر و ان خون از دهان بر آید بگو
از دهان که فرج یک برجم است و آنرا عاذل می گویند که از آنی شمس القیامی صلوات
نفس نور الحق الله جل و علا



باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض

أي في بيان استحباب استعمال الطيب عند الغسل من الحيض للمرأة الغير المحرمة المراد بالترجمة إن تطيب المرأة عند الغسل من الحيض متأكد بحيث أنه رخص الحاجة التي حرم عليها استعمال الطيب في شيء منه مخصص وقطر الباري والحاصل أن التطيب عند غسل الحيض سنة مطلوبة.

باب ذلك المرأة نفسها إذا ظهرت من الحيض

أي بيان استحباب ذلك المرأة بدنها عند اغتسالها من الحيض واستعمال خرقة مطهرة بمسك وطيب آخر لزالة الرائحة كريهة والدالك مذکور في طريق مسلم ولهم خبر جده المصنف لأنه ليس على شرطه وبهذا يظهر المطابقة بين الحديث والترجمة والله أعلم. والمقصود بهذا الباب بيان كيفية الغسل من الحيض والغرض من ذكر الفريضة المسئلة الإشارة إلى المطابقة في إزالة النجس والدالك طريق من طرقها قوله فامرأها كيف تغتسل قال غداً من مسك فتطهر بها أي تنظف بها ولما كانت حقيقة الاغتسال معلومة لكل واحد وكان السؤل عن المقدار الشرائع في هذا التطهر امرأة المخصوصة أمرشد ها إلى الأمر الشرائع المخصوص من تطهر امرأة الحيض والله أعلم.

باب غسل الحيض

بضم الغين والمحيض بمعنى الحيض - و البتج الغين والمحيض بمعنى مكان الحيض (ت) أي غسل دم الحيض يعني أن غسل المرأة من الحيض كغسلها من الجنابة سواء غيوانه يزيل على ذلك استعمال الطيب (معجم البحرين) وعمدة القاري قوله تنظف بها المراد به معناه اللغوي أي ينظف وتطهر (ت) بها أي بالغرض المسئلة.

باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض

أي في بيان استحباب الامتشاط أي تسريح شعر رأسها عند غسل الحيض فإنه لما ثبت بالحديث الأمر بالامتشاط عند غسل الأحرار فحتم غسل الحيض بالطريق الأول لأن المقصود منه التنظيف (٤٦)

على أي و بيان استعمال خوشبهر زن را سر و غسل و س از حیض شیخ الاسلام ص ٢٢٣ ج ١ -

باب نقض امرأة شعرها عند غسل المبيض

يعني هل هي واجبة ام لا والظاهر من الحديث الواجب وانما سقطت عن المرأة في غسل الجنابة لكثرة الابتلاء ولزوم ما خرج كذا في الرسالة ووجوب النقض هو مذهب احمد والجمهور على الاستحباب التاكيدى ومطابقة الحديث بالترجمة من حيث انه لما ثبت نقض الشعر عند غسل الاخر امر ثبت عند غسل المبيض بالطريق الاول

باب قول الله عز وجل ومخلقة وغير مخلقة

اي باب في بيان تفسير قوله تعالى ومخلقة وغير مخلقة فاسماد البخاري تفسير هذا اللفظ من القرآن انكره وادعى مراد الحديث لان فيه ذكر المضغة والمضغة مخلقة وغير مخلقة وغير من البخاري من وضع هذا الباب الاشارة الى ان الحامل لا تنقض لان اشتمال الرحم على الولد يعلم خروج دم الحيض لانه يصير غذاء الجنين وهو قول الى حنيفة والشافعي واحمد قولي الشافعي وقال مالك والشافعي في اخرهم قولي لمية منها تعيض فقد اخرج المحكم المسمى في سنن ادر الاصول وابن جرير وابن ابى حاتم عن ابن مسعود قال المخلقة اذا سقطت في الرحم اخذها مملكت الكاهن عام بكفه فقال يا رب مخلقة لم غير مخلقة فان قيل غير مخلقة لم تكن سمه وقتلها بالرحم دما وان قيل مخلقة قال يا رب ذكر ام انثى شقي ام سعيد وما الاجل وما الاخر وما السوءى وبأمتى اسامى تهوت الخبر وهو في حكم المرفوع قال ابن المنير ادخل المؤلف هذا الترجمة في امين اب الحيض لينبه بها على ان دم الحامل ليس بحيض لان الحمل لا يفسد الرحم مشغول به وما يغسل منه من دمها هو رشوخة انه او فضله او نوح ذلك (من دمها سد فعلة) فليس بحيض وان لم يمتد وكانت المضغة غير مخلقة سخرها الرحم مضغة مانعة حكمها حكم الولد فكيف يكون حكم الولد

على مر وصف مضغة اندر قرآن ومراد المخلقة ظاهرا بخبر تام شدة خلقت او بعظم لحم ودمين روح ومالا يد أن لم يسل خلقتا المضغة عظاما لاية وغير مخلقة انچه بنور باين آفرينش پيرايه نيافته وباين اشارت مى كند فقط حديث چه نوشته اين امور در بطن مادر در وقت تمام خلقت است وعرض اندامها اين ترجمه در كتاب احيض چنانكه گفته اند انبياء است همه آنكه خون كه ظاهر شود خاطر اندامها منقذ حيض نيست زيرا كه رحم مشغول است درين هنگام بترسيم جنين بخون حيض و اگر نمودار شود گاهى رشوخه فداست جنين و فضله اوست يا ناشى از دلت است و بسياسه الآثار و اخبار كه در بيان ظهور حيض مقابل آمده ظهور حمل را و غير آن شامعند بهين روايات
آية مشيخ الاسلام ص ۳۲۶ ج ۱

حيضا انتهى وباجملة غرض البخاري بهذه الباب تقضية عذبه من يقول ان الحامل لا تحيض وهو قول ابو حنيفة واصحابه والشافعي والاذهناشي واحمد بن حنبل والجمهور لذلك يماري عن ابي سعيد الخدري رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبائك وطاس لا تسوطا حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضة سر واما احمد وابو داود والحاكم وسناد حسن كذا في التلخيص الحبير ^{ص ١٢٣} فجعل النبي صلى الله عليه وسلم غير ذوات الحمل في مقابلة الحامل وجعل استبراءها بالحيض قبل ذلك ان الحيض لا يجتمع مع الحمل وعن علي رضي الله عنه قال ان الله رفع الحيض عن الحبل قبل المدا من انقيض الا سرا عام وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان الله رفع الدمار عن الحبل وجعله رشا قالوا لدا سرا واهما ابن شاهين وقد اتفق العلماء على ان الاستبراء انما يكون بالحيض فلم يجتمع الحبل مع الحيض لم يكن للاستبراء معنى فان الشارع جعل الحيض علامة لبراءة الرحم فلم يمكن الحيض من الحامل لم يبق الحيض اما راحة للاستبراء فكانت راحة لباب الاستبراء من الشارع وهي كما ترى والله اعلم.

قوله فاذا اراد الله ان يقتضي خلقه اى يتم خلقه وهذا هو المراد بقوله مخلقة وقد علم بالظهور راحة الله اذا لم ير خلقه تكون غير مخلقة وهذا اوجه مناسبة الحديث للترجمة وقد صرح بذلك في حد يشر رواه الطبراني باسناد صحيح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال اذا وقعت النطفة في الرحم بعث الله ملكا فقال يا رب مخلقة او غير مخلقة فان قال غير مخلقة معها الرحم دما كن في امر شاد الساري وفيه اشاراة الى ان كتابة هذا الامور انما تكون بعد تمام الخلقة والله اعلم.

باب كيف تهمل الحائض بالحج والعمرة

قال الشارح القسطلاني في معناه ليس المراد بالكييفية الصفة بل بيان صحة ابطال الحائض اى بيان جواز ذلك وعدمى الله على الظاهر والعرض اقباط صفة الاهلال اذا اهلكت الحائض وهي ان يكون اهلالها مقرونا بالغسل وان كان ذلك الغسل في أثناء الحيض وغسل عائشة رضي الله عنها في ذلك كذا في الرسالة وغرض الكلام ان الحيض ليس من معظورات الاخرى فيجوز لهما ان تهمل لنهيج وبيوت الحائض بممنوعة عن الاخرى امر والله اعلم.

باب اقبال المحيض وادبارها

اى في بيان حكم اقبال المحيض وحكم ادبارها وهي ان حكم الاقبال غير حكم الادبار كما هو ظاهر من الحديث اذ في بيان كيفية الاقبال والادبار هل هو بالان أو بما تين ايام العادة اذ في بيان ما يعرّف به اقبال الحيض وادبارها او في بيان

علامة الاقبال والادبار وما يعرف به اقبال الحيض وادبارها علمه انه قد اتفق العلماء على ان اقبال الحيض يعرف بالدخول من الدم في وقت امكان الحيض واخفوا في ادبارها ثقيل يعرف بالحفوف وهو ان يخرج ما يجتشي به جافا فيل بالقصة البيضاء واليه ميل البخاري رحمه الله ان القصة البيضاء علامة لا انتهاء الحيض وابتداء الطهر - واعترض عليه من جعل الحفوف علامة للطهر - بان النقطة قد تخرج جافة في انتهاء الحيض فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض بخلاف القصة وهي ماء ابيض ينافه السرم عند انقطاع الحيض يتبين به نقاء الرحم تشبها بالجنس وهي النورة قال مالك سالت النساء عنه فاذا هو امر معلوم عندهن يعرفه عند الطهر كذا في فتح الباري وقال الحافظ العيني - وعند اصحابنا الحنفية علامة ادبار الحيض وانقطاعه الزمان والعادة فاذا اصبحت عادتها تخرجت وان لم يكن لها ظن اخذت بالاكل والنهان والعادة هو الفصيل بينهما عندنا الى حنفية واصحابه واما عند الشافعي واصحابه فاختلفت الالوان هو الفصيل وبه قال مالك واحمد كذا في باب غسل الدم من عند القاري ص ٩٠٥ فاقبال الحيض وادبارها عند الامام الشافعي بالصفة اي بصفة الدم فان كان اسود فهو حيض والا فهو استحاضة وعند السادة الحنفية اقبال الحيض وادبارها بالعادة اشارة بآتيان وقتها المعتاد للحيض وذهابها لا بصفة الدم وليؤيد ذلك النظر الصحيح على ما اثره الوجود ان فان الوراثة غير معتبرة كالتعاطي والبول وانما الاحكام في نفسها لا لوانها في قولنا في دم الحيض قل هو الذي نلفظه الا الذي لا يختص بلون دون لون واعلم ان مسألة اعتبار الحيض والاستحاضة باعتبار اختلاف الالوان تسمى مسألة التمييز بالالوان وهذا من ذهب الامام الشافعي - وعند الامام الى حنفية الالوان كلها طمست وحيض سوى البياض وظاهر صحيح البخاري في هذا الباب يدل على انه اختار من ذهب الى حنفية انه لا عبرة للالوان وانما العبرة بالعادة والايام فان قول امر المؤمنين لا تعجلن حتى تخرين القصة البيضاء صريح في ان الالوان كلها حيض سوى البياض والله اعلم -

وحقيقة المسئلة

انه لا بد من الفرق بين دم الحيض والاستحاضة لاختلاف احكامهما من تولد الصلاة والصيام والطواف بالبيت واللبث في المسجد فاختلف الفقهاء في المستحاضة اذا استهادى بها الدم متى يكون حكمها حكم الحائض كما اختلفوا في الحائض اذا استهادى بها الدم متى يكون حكمها حكم المستحاضة فلا بد حينئذ من تمييز الحيض عن غير ما يميز احكامهما فهو ما باللون او بالعادة المعروفة عندنا فقال ابو حنيفة لا تقعد ايام عادتها ان كانت لها عادة وان كانت مبتدئة تقعدت اكثر الحيض وذلك عندنا عشرة ايام وما زاد على ذلك فهو استحاضة - ولا اعتبار بالتمييز عندنا وقال مالك في المشهور منه انه لا اعتبار بالعادة وانما الاعتبار بالتمييز فاذا كانت

کافیة ولا استعارة تریک بذلت الطهر من الحيضة یعنی افقت عائشة للمستفتيات عن وقت
الطهر سارة عن الحيض بانها ما دامت الصفرة باقية ليست طاهرة بل لا بل من رؤيتهم
النقطة شبهة بالحجصة نقية صافية قلت قوله وبلغ اربعة شهور من ثابته ان النساء عن
بالمصا بجم من جوف الليل ينظرون الى الطهر يري الى ما يدل على الطهر من النقطة قلت
قوله فقالت ما كان النساء يصنعن هذا وعابت عليهن وانما عابت عليهن ذلك مع ان
فيه حرصا على الطاعة ونحو بالعبادة ليصلين العشاء في وقتها ان كان الدم قد انقطع
لانك تكلف وتعمق لم يكن مثل هذا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم سار اذن بما يكون في
آخر ايام الحيض ان المرأة ترى الطهر ساعة ثم يرجع الدم وتكون كل حيض فلا يحكم
بالطهر ما لم يغلب على الظن ان الدم قد انقطع بالكلية ولا يعود بعد ذلك مثل المرء
يشقل من المرض الى الصحة ثم يبعث ولا يحكم من جوف الصوم عليه الا اذا غلب
على الظن انه حصلت له النقطة على العسوة ويحتمل ان يكون العيب لكون الليل لا يشين
به البياض الخالص من غير فيجب انهن طهرن وليس كذلك فيصلين قبل الطهر كما
التعليق المحمد صله وشرح القسطلاني ص ۲۳۰

وقال كثير من اهل العلم انما عابت ذلك لتكلفهن فيها لا يلزم عليهن اذ لا يلزم
عليهن تخصص الطهر والنظر فيه الا اذا قمن بصلو في الصبح وفيه نظر لانه يجب النظر و
التفحص في الليل بالاتفاق ليصلين العشاء من وجوب الطهر في وقتها والوجه ان يقال
وجه العيب النظري والتفحص في وسط الليل وانما يلزم من التفحص عن الطهر في آخر الليل اذا
بقي من الليل قدر ما يمكن فيه الغسل واداء الصلاة والى ذلك يشهد لفظ جوف الليل
وان تنزلنا عن ذلك فعمدا في الكلام ووجه ان احد هما انه كان مقصودا من
النظري في جوف الليل التفحص عن لون الدم ومعرفته صفته وكذا سارته ليحكم بالطهر ان
كان اصفر فالعيب في الحقيقة متعلق بالغاء الصفرة والكسرة لا بالتفحص والتجسس وقد جاء
هذا المعنى عن عائشة الصديقة مهرا فقل اخرجهما من الدار هي عن عمره قالت كانت عائشة
تغني النساء ينظرن ليلا في الحيض وتقول انه قد يكون الصفرة والكسرة والثاني انهن

على اراده داره عائث انهم كلام بيان طهره اذ حين كره حاصلش ودين سفيدى خالص است ودين
است مذموب امام ابو حنيفة ومالك وشافعي شيخ الاسلام ص ۳۲۸ ع ۳۲۸ وخرر سيد در فقره دين ثابت
بركه جمع زمان بطلبند چراغها در میان شب دمی نگردد سبوسه طهره حاصل شده و یا نه سبوسه كرسف
رنگ آن شيخ الاسلام ص ۳۲۸ ع ۳۲۸ پس گوشت وخر نه دين ثابت تميز وند زمان صحابه كه ميگردند اين را
وعيبه گرفت برين زمان كه در تحقيق برين شهيد اند انكه در وقت شب اگر چه چراغ باشد مخصص نمیشود
دران رنگ آب تغيير القارى ص ۱۲۵ و شيخ الاسلام عى نويسد و عيب كرده بر اينها دين را بجهت بودن ان تكلف
به فانه در مراحه متميز نمى شود بحمد ارس سفيدى و خالص ان شيم رنگ ص ۳۲۸ ع ۱۰

كن ينظرون الى القطر ليعقظين صلاة العشاء فحدث عليهم وعابت وانما عابت عليهم لان
 قضاء العشاء غير لازم عندنا في مثل هذه الصورة وهو قول سعيد بن جبير وقال
 ابن حنيفة يلزمها قضاء صلاة العشاء ان ظهرت في آخر وقتها وعند الشافعي يلزمها قضاء
 المغرب والعشاء كليتهما والله اعلم كذا في المسمى والمصنف للشافعي والى الله الداهلوى ص ١٤
 وقال صاحب التلويح يشبه ان يكون ما بلغ ليلة نزيل عن النساء كان في ايام المصنف
 لينظرون الطهر بنية الصوم لان الصلاة لا تحتاج لذلك لان وجوبها عليهم انما يكون
 بعد طلوع الفجر كذا في عمدة القاري ص ١٢٤ ج ٢ وقال شيخنا السيد الانوار وجه العيب
 عندنا في التحقير والتكلف الشرائع على قدر الحاجة فان الشرع لم يكلفهم بهذا التضييق و
 التفحص بهذا الدارحة وانما كان يكفيهم الاكتفاء ببيلة الكرسف اذا كانت عادتهم
 معلومة لهم فاذا اوضح من الكرسف ثم لم يربح عليهم انما من البيلة حين يقرب لصلاة الحج
 صليين العشاء ولا يشترط عليهم بهذا التاخير بعد ما اتبين لها في الوقت فصارت معدة وقام
 هذه الجمعة فان من الكرسف عند القيام من النوم مبنولة ملوثة عندنا انفسهم
 جازاها قوله ذلك بكسر الكاف عرق بكسر العين يسمى بالعاذل اي ان ذلك دم عرق يسمى
 بالعاذل وليست بالحیضة بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن اكثر المحدثين وقيل بالكسر على
 اسادة الحالة لكن الفتحة هنا ظهر اي الحيض قال وقال النووي هو متعين ١ و
 قريب من المتعين لانه صلى الله عليه وسلم اراد اثبات الاستحاضة في الحيض
 فاذا اقبلت الحيضة قال بالنوى يجوز هذا الكسر والفتح جوازهما احسانا فان كان
 بالفتح كان المراد بهما ايام حيضت فيكون رد الى العادة وان كان بالكسر كان المراد
 بها الحالة التي تكون للحيض من قوامة الدم في اللون والقوام فيكون رد الى التمييز
 بالالوان والعمل بالتمييز قد عني الصلوة اي تركها واذا ادهرت اي تولت اياما
 عادت تلك احوالة حيضتك فاعطسلى وصلى اي اغتسلى مرة واحدة واشتغلى بصرك

فائدة

قد اشتمل في هذه المسئلة عنوانان وسياقان الاول سياق الاقبال والادبار
 والثاني سياق عدة الايام ونهاية اخرجه مالم في المؤطا من حديث امرسلة وهذا
 السياق صريح فيما ذهب اليه السادة الحنفية ان العبرة بايام العادة لا بالالوان
 والسياق الاول اقرب الى نظر السادة الشافعية فانه يؤدى الى التمييز بالالوان فان
 لفظ الاقبال والادبار يشير الى ان دم الحيض شيء متميز بنفسه ومقابل له لا استحاضة
 ويؤيد ما جاء في رواية ملاي داء دقنه دم اسود يعرف واية الحديث ايضا
 يفرق بين السياقين حيث يخطئون الراوى اذا انفرد بين كل السياقين وكان
 السياق الآخر ويفردون لكل عنوان وسياق بابا لمحمد وعليه مشي ابو داود في

سنه فيقول من قال تدع الصلاة في عدة الايام والليالي - وصورة اخرى -
باب اذا قبلت الحيضة تدع الصلاة الخ - وبلغ في الفرق بين السياقين حتى ان من
ذكر من السراية احد السياقين مكان الآخر نسبة الى الوهم ولا يظهر من كلام البخاري
انه سراي هذا الفرق امر لا - والذي يظهر من صحيح الرواية انهم لا يفرقون بين
هذين العنوانين حيث يدل كرون احد هما مكان الآخر وهو لظاهر من روايات البخاري
قالت السادة الشافعية عنوان الاقبال والادبار في مسائل الذاهبين الى التمييز
باللون فان لفظ الاقبال والادبار يدل على ان دم الحيض متميز بنفسه يعرف اذا
اقبل واذا ادرى لا حالة على الدم يشير بان دم الحيض مغاير لدمها لا مستحاضة
من جهة اللون والصفة كما مراد في رواية الى داود فانه دم اسود يعرف فانه
يدل على ان اعتبار دم الحيض بلونه وقوله يعرف معناه تعرفه الشفاء باعتبار لونه
وتميزه كما تعرفه باعتبار عادته قلنا ان لفظ الاقبال والادبار وان كان بحسب النظر
الظاهر اقرب الى القول بتمييز اللون لكنه في الحقيقة يقول الى ان العبرة للعادة
لان الامام البخاري اخرج حديث الاقبال والادبار في ص ٢٢ في باب اذا حاضت في شهر
ثلاث حيض - وفيه ولكن دعي الصلاة فتدرا الايام التي كنت تبيضين فيها - فظهر
انها كانت معتادة تعرف الاقبال والادبار بها لا يامر التي كانت تحيض فيها لا بالوان
واما قوله صلى الله عليه وسلم فانه دم اسود يعرف فان صح فهو محمول على الغلب
اي ان دم الحيض في غالب الاحوال يكون اسود وليس المراد به ان دم الحيض لا
يكون الا اسود فانه خلافت الواقع اذ قد يكون احمر او اصفر كما يدل عليه رواية
الترمذي - ولا يخفى عليك ان اسر جلع سرايات الاقبال والادبار الى عدة الايام
والليالي وقدرها هو ان واسهل من العكس فان احاديث عدة الايام والليالي
صريحة واضحة في معناها لا مجال فيها للتأويل وسرايات الاقبال والادبار ليست
كذلك بل اذا جمعت جميع طرقها والفاظها ظهر لك انها اقرب الى اعتبار ايام العادة بل
تبين لك ان هذا الاختلاف انما هو اختلاف السياقات والعبارات فقط والمعنى واحد
ولما ظن حضرات المحدثين ان سياقات الايام والليالي تخالف سياقات الاقبال والادبار
الدالة على التمييز بالوان ان حاولوا اعلان سرايات عدة الايام وليس الامر كذلك
انما يقال انما اسرادوا محافظة العنانيات والسياقات بتمامها لا يبدل سياق
حديث في سياق حديث آخر ويبقى كل حديث متميز عن حديث آخر بسياقه وعنوانه ورحمة الله تعالى عليهم
اجمعين وعلينا معهم يتطفلم وبيركة تواب اقدارهم آمين يا اسر حمرا احسين -

باب لا تقضي الحائض الصلاة

اي لا تنجزها من الحيض ولا بعدة فالمراد بالقضاء هو مطلق الاداء والمقصود

بيان عدم وجوب الصلاة على الخائض وروى عن اسلف انه لم يثبت للخائض عند وقت حكم الصلاة ان تنقوض وضوءه في مسجد بيتها لم يجز وتقول مقلد ارايد الصلاة لو كانت طاعة فاعتني لا تبطل عادة تركها في منية المفتي للحنفية وروى ذلك عن عقبة بن عامر ومكرحول - وسنة المدرسية يكتب لها ثياب احسن صلاة كانت تفعل قوله وتجزي عما احدث اذان كاذب بقوله لا فاعنا لا القمضي احدا ان الصلاة التي لم تصليها في زمن الحيض ونفط الصلاة حادثة من منصوب علم فاعنا موافقة اي مفعول تجزي وان كان بعضهم التاء من الاجتزاء فمعنا لا تنكفي احدا ان الصلاة التي اجزى في اسم صلاة ايامنا طهر فقط ولا تختار الى قضاء الصلوات التي كانت اجزى في هذه تكون صلواتهم فقط على النفا عليه .

باب النوم مع الخائض وهي في ثيابها

اي في بيان جواز النوم مع زوجته الخائض والحال انها في ثيابها المعداة للحيض ولعل الغرض بذلك ان الاعتزال المأمور به في قوله تعالى فاعتزلوهن في الحيض انما هو في حق الجماع والمباشرة لا في حق النكاح والمضاجعة مع الحائضة كما تفعل ايها هو د -

باب من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر

اي في بيان مشروعية اتخاذها اي لا بأس باتخاذ ثياب للحيض على حد ما سوي ثياب الطهر (التي تلبسها في حالة الطهر وتصل في ثيابها بل هي احسن واخرى واضيب ونيس من غيرها) قوله فاخذت ثياب حيضتي قال ابن بطال فان قيل هذا الحديث يعارض قوله عائشة وما كان الا احد الثياب وسعد بن حماد قيل لا تعارض فان حديث عائشة في بدء الاسلام لم يقام اشتدالة والقليلة قبل الفتح من ثيابهم فلم يفتحو عليهم تسعت واتخذت ثيابا للحيض سوى ثيابهم في الثياب فاخذت امرسامة مخرج عن ذلك ان قلت - (وعندنا القاسري) -

باب شهوة الخائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلي

يعني ان شهوة النساء من اطن الخير والبركة ومجالس العلم مستحسن بشرط ان يكون ذلك استمرا ما موانع الشر والفساد والخير ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه بالخلط انشراي بالخلط السراجل وغيره وقال تعالى والهجر فاهجر - وقال تعالى ويحرم عليهم الخبائث وقال تعالى وذراوا فاهرا الا حرم باطنه قوله وتعتزلن الحيض المصلي احقر انما من معاذلة الرجال وتنتزها مكان الخير عن استلوا بيتا المعصية والنقطة قوله فحدثت عن اعتزال قيل هي امر عطية وقيل غيرها وعليه مشي الكرماني وعلى تقدير ان تكون امر عطية فلم نقف على تسمية نواجزها ايضا -

باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما يصدق النساء في الحيض والحمل فيما يمكن من الحيض

اي في بيان حكم المرأة اذا ادعت انها حاضت في شهر واحد ثلاث حيض فهل تصدق فيه اشارة البخاري الى ان ذلك ممكن وان المرأة تصدق فيه اذا ادعت ذلك فيما يمكن من تكرار الحيض والآية دالة على ان قولها مقبول فيه وجميع تعاليم الباب دالة على انه ليس في الحيض تجديد وانما هو مقتضى الى قول المرأة لكن فيما يمكن ومحل الاستدلال به حديث الباب تفريض الايام اليهن من غير تعيين والله اعلم فان اطلاق الشاهد قد روي الايام صادق بان يكون في اشهر ثلاث حيض وانها مصدقة في الحيض وقد روي عن العلماء اختلافوا في اقل الحيض واكثره ولم يصح فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى اذهب مالك الى انه لا حد لقل الحيض ولا لقل العظم الا بما بينه النساء ولعله غرض البخاري ببيان ان لا حد لقل الحيض واكثره لكن فيما يمكن كما فوض النبي صلى الله عليه وسلم الامر الى فاطمة واذن ايام الحيض عند الشافعي واحمد بن حنبل وغيره عند الشافعي واحمد بن حنبل اكثر الحيض خمسة عشر يوما وحتي ساداتنا الحنفية في ذلك يقولون صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلاث واكثره عشر وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود وروى جماعة والي سعيد الخدري ومعاذ بن جبل ورواه ابن مسعود والشر بن مالك وعائشة رضي الله عنهم ومن ايراد ان قوت علمي تخاريجها فذبح راجع لعدم السراية المحاذرة التي يروي وعمل لا القاري صلتها ٢ - لمحاظ العيني وقد جاء هذا الحديث من طريق مختلفة في ظاهرها ضعيف لكن يحصل بالمعنى عرسا - وليس في الباب حديث غير هذا حتى يؤخذ به ويرجح هو على قول العمل به وروى من العمل بالبلاغات والحكايات المروية عن ساداتهم ومعه هذا الا تكفي بذلك بل نقول ما ذهب اليه ثابت بالاثار المنقولة عن الصحابة في هذا الباب راجع لذلك همد القاري واخر جازم مروي في كتاب الايمان ص ٩٦ - عن النبي صلى الله عليه وسلم من قرى عامار نيت من ناقصات عقل ودين اذهب لذي ذى لا باب وذو النهر اي عتق قالت امرأة منهم وما نقصان عقلها ودينها قال شاهدت امرأتين منكم بشهادة رجل ونقصان العقل الحيضة فقلت احدكن الثلاث والاسم لا تصلني فلي هذا الحديث اشارة الى ان اقل ما تكفي الحائض ثلاث فمهل لا حد في احاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بطرق متعددة لا ترفع الضعيف الى الحسن ولقد مررت في الشرعية مما لا بد ان يارأي فالموقوف فيهما في حكم المرنون بل تسكن النفس ويطمئن بها ثم في عا جاع فيه عن الامير اليه والتابعين ولم يعلم في خلافه حديث حسن ولا ضعيف فينبغي ان يتمسك به ويعض عليه بالنواحي وكيف وهو من ذهب جمهورنا والصحابة كما يخرج به ابن الهمام الله سبحانه وعلمه -

قوله انها حاضت في شهر ثلاثا تصدقت وهو قول احمد وقال ابو حنيفة لا تصدق
 (المرأة في انقضاء العدة) في اقل من شهرين (ما في اقل من ستين يوما) وقال الخواري
 وابو يوسف ومحمد لا تصدق في اقل من تسعة وثلاثين يوما لان اقل الحيض عظام
 ثلاثة ايام وقال الشافعي لا تصدق في اقل من اثنين وثلاثين يوما بان تطلق وبقي من
 الطهر لحظة فتحيض يوما وليلة وتطهر خمسة عشر شهرا هكذا (ت) قوله وقال عطاء بن
 ابي رباح اقراءها جميعا قرا بفتح القاف وضمها والمراد اقراءها في نهر من العدة ما
 كانت اى قبل العدة اى تصدق عند موافقة عادتها كيف كانت (ت) وقال الكرماني
 معتادا اقراءها في نهر من العدة ما كانت قبل العدة اى لو ادعت في زمان لا اعتداد
 اقراء معدودة في مدة معينة كفي شهر مثلا وان كانت معتادة بما ادعت هذا (ت) (ت)
 قوله وقال عطاء ايضا الحيض يوم الى خمسة عشر اشرا بذلك الى ان اقل الحيض
 عند لا يبرح ليلة وان اكثر من خمسة عشر يوما بليلتها (ت) وهو من ذهب الهمام
 الشافعي وعنده الحنفية اقل الحيض ثلاثة ايام واكثر عشرة ايام كما تقدم تفصيله
 قوله سألت ابن سيرين عن المرأة التي ترى الدم بعد قمرها يعضم القاف وتقرها اى بعد
 طهرها لا حيضها بقدر بيضة لفظ الدم بخمسة ايام فربما يكون ان بعد هذا الدم حيضا جديدا
 ام لا وهل يحتمل ان تكون هذه الخمسة الايام اقل الطهر ام لا قال النسائي اعلم بذلك
 يعني ان قلن انهما حيض قبل بعد اما قاله الكرماني وسادة غير ان ابن سيرين انما
 ذكر ذلك في امراة سألته عن تحيض خمسة ايام ثم سرأت وما زاد اشد عليها كيف
 يكون حكم النكاح فقال هي اعلم بذلك يعني التمييز بين الدمين راجع اليها فيكون
 المراد في ايام عادتها حيضا وما زاد على ذلك استخاضة فليس المراد بعد قمرها بعد
 طهرها بل بعد حيضها (ت) وهكذا قال الحافظ العيني حيث قال - قال الكرماني قوله
 بعد قمرها اى بعد طهرها لا بعد حيضها بقدر بيضة لفظ الدم والغرض منه ان اقل
 الطهر هل يحتمل ان يكون خمسة ايام ام لا قلت ليس بالمعنى هكذا وانما المعنى ان
 ابن سيرين سأل عن امراة كان لها حيض معتاد ثم سرأت بعد ايام عادتها خمسة
 ايام اقل او اكثر فكيف يكون حكمه هل لا اله زيادة فقال ابن سيرين هي اعلم بذلك
 يعني التمييز بين الدمين راجع اليها فيكون المراد في ايام عادتها حيضا وما زاد على
 ذلك استخاضة وليس المراد من قوله بعد قمرها اى طهرها كما قال الكرماني بل المراد
 بعد حيضها المعتاد كما ذكرنا في عمدة القاري ص ۳۹۹ ج ۲ -

على سيد محمد بن سيرين راز حكمه انه لم يبرح يومين من بعد از حيض خرد به بخبره يعني ابن خنيزار حيض
 جديدا و اين بخبره نه اقل طهری تواند شد يانه قال النسائي اعلم به ذلك فقلت ابن سيرين زمان دانسته زمان -
 شيخ الاسلام ص ۳۳۲ ج ۲ اگر گویند که حیض است قبول باید کرد و تیسیر القاری ص ۳۹۹ ج ۲ -

قوله دعى الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها وعنه دعى لته على الترجمة
اياهما قدر الايام وعد مرتين الشارح ذلك وهو محتمل على ان يكون في الشهر ثلاث
حيض وكونها مصدقة في الحيض وقدر ذلك لانه فوض اليها ذلك

باب الصفرية والكدرة في غير ايام الحيض

اي في بيان الصفرية والكدرة اللتين تراهما المرأة في غير ايام الحيض يعني انهما
يشتا من الحيض ولا تمنعان الصلاة والصوم قال الحافظ الصفرية في مرجع يثير بذلك الى الجمع
بين حديثي المتقدمين في قولها حتى تزين القصيدة البيضاء وبين حديث امر عتيبة المذكور
في هذا بيان حديث عائشة رضيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اذا ساءت الصفرية والكدرة في ايام الحيض
واما في غيرهما فعلى ما قالته امر عتيبة رضيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتح يعني ان الكدرة والصفرية اذا كانت
في ايام الحيض لم تعد من الحيض كما يدل عليه حديث عائشة واما اذا ظهرت في غير ايام
الحيض فليست من الحيض كما في حديث امر عتيبة كما لا نعلم الكدرة والصفرية شيئا يعني كذا
يؤيد الكدرة والصفرية في غير الايام المعتادة شيئا لوجوب احكام دم الحيض من منع
والمصلاة والصوم وقراءة القرآن واما في ايام الحيض فكما نعلم كلا من الصفرية والكدرة
حيضا وذهب بعض اهل العلم الى ان الكدرة والصفرية حيض مطلقا سواء كان في الايام
المعتادة او غيرهما وهو قول مالک رحمه الله قال ابن بطال ذهب جمهور العلماء في معنى الحديث
الى ما ذهب اليه البخاري في ترجمته فقال اكثر شهر الصفرية والكدرة في ايام الحيض
خاصة وبعين ايام الحيض ليس بشيء روي هذا عن علي بن ابي طالب قال الشوري والاذاعي والابن
حنيفة ومحمد بن ابي اسحاق واحمد بن اسحاق وقال ابو يوسف ليس قبل الحيض حيض و
في آخر الحيض حيض وقال مالک حيض في ايام الحيض وغيرهما واظن ان حديث امر عتيبة
لم يبلغه كذا في عمدة القاري

وقال ابن رشد ذهب قوم الى ظاهر حديث امر عتيبة وليس هو الصفرية والكدرة شيئا
لا في ايام الحيض ولا في غيرها ولا باثر الله بعد انقطاعه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم دم الحيض فانه دم اسود يعرف وكان الصفرية والكدرة ليست بدم وانما هي من
سائر السوائل التي تخرجها الرحم ومنهم من رجح حديث عائشة فجعل الصفرية والكدرة
حيضا سواء ظهرت في ايام الحيض او في غير ايامها مع الدم او بلا دم فان حكم الشيء الواحد
ليس يختلف ومن راجع الجمع بين الحديثين قال ان حديث عائشة في ايام الحيض وحديث
امر عتيبة في غير ايام الحيض كذا في بداية المجتهد صلي الله عليه وسلم وهذا هو غرض البخاري بهذا
الترجمة فافهم ذلك واستقيم

باب عرق الاستحاضة

ای باب فی بیان ان دم الاستحاضة دم عرق لیس مثل دم الحيض وحکمها مختلف قال العلامة القاری - حاصله ان هذا الدم ليس من الرحم بل من عرق الفجر والنشق فقال منه وهذا العرق اسمه عاذل وهذا العرق ذمه في الرحم فهذا الدم يخرج من عرق في اقصى الرحم ثم يجمع فيه شريان كان فيه جنين تغذي به ولم يخرج منه شيء وان لم يكن ثمه جنين خرج في اوقات الصحة على ما استقر له من العادة وهذا لا من عرق في اخذه كذا في المرقاة ص ۳۳ - قوله فامر هان تغتسل يا عتمل ان يكون امرها بالغسل لكل صلاة او امرها بالغسل في الجملة وفي رواية ابي داود فامرها بالغسل لكل صلاة فكانت تغتسل لكل صلاة امتثالاً للامر واحتياطاً وتنظيفاً من الدم والا فالامر لا يقتضي التكرار -

باب المرأة تحيض بعد الافاضة

ای فی بیان حکم المرأة التي تحيض بعد طواف الافاضة (ای بعد الرجوع من عرفات و طواف الزيارة) وهي التي تسمى ايضا طواف الزيارة وهي من اسرکان الحج یعنی هل تنفجر وتترك طواف الوداع فالجواب نعم تترك وتنفر (ص ۲۹) ای يجوز لها ترك طواف الوداع لاجل الحيض

باب اذا امرأت المستحاضة الطهر

ای انقطاع الحيض لا ينقطع الدم اذا انكلام في المستحاضة حال قيام الاستحاضة وهي التي لا ينقطع دمها وكون الطهر بهذا المعنى ساعة باعتبار ما عرفته من الحيض ودم الاستحاضة قاله السيد (ص ۲۹) اي لا ما قال النبي صرود البخاري بقوله في الترجمة اذا امرأت الطهر اذا قبل دم الاستحاضة الذي هو دم العرق الذي يوجب الغسل والصلاة وميزته من

عليه چون به بيند مستحاضه طهر با انقطاع خون یا بمرور ايام حیض که معتاد بود - گفته است ابن عباس و در نیمه صورت غسل کند و نماز گذارد اگر چه طهر یک ساعت باشد و بسیار یعنی جماع کند و در اشویه او بیان اباحت است از قول ابن عباس هر خلاف آنچه منعقول است از ابراهیم غفر له و حکم و نهی و غیر ایشان از منع و طی و تنبیہ کرد بمرور آن بطریق عقل بقول خود و الصلوة اعظم یعنی چه آن جماع بطریق ادله است که چون نماز گذارد و جائز باشد اگر چه نماز عظیم است و نزدیک آن در هنگام عدم طهارت معذور و تشرع و گذاردنی شرح شیخ الاسلام ص ۳۳ - در ترجمه حکم مستحاضه گرفت و در حدیث حکم حیض است گو یا اشارت است بآن که حکم انقطاع استحاضه مثل حکم انقطاع حیض است بلکه در اینجا قیاس با ولویت است چه استحاضه مطلق مانع از نماز نبود -

دم حيضها وهي طهر من الحيض كذا في شرح الكرماني واختصاره الحافظ العسقلاني في الفتوح وذهب الحافظ العيني إلى أن المراد بالطهر من انقطاع الدم والمعنى هذا باب في بيان أن المستحاضة إذا رأت الطهر يان أنقطع دمها تغتسل وتصلّي ولو كان ذلكت الطهر ساعة وهذا هو المعنى الذي قصدناه البخاري بهذا الترجمة فان الترجمة قد نص فيها على الطهر وحقيقته انقطاع الدم وتسمية دم المستحاضة طهرًا - معار لاداعي ولا فائدة كذا في عمدة القاري ص ٢١٦ ج ٢ -

والأولى أن يقال إن غرض البخاري بهذا الترجمة الإشارة إلى أمرين الأول أنه لا تحديد في أقل الطهر وأورد ذلكت إشراف بن عباس فإنه يدل على أن أقل الطهر عند الساعة وعند الظهر والفقهاء أقل الطهر خمسة عشرين ما والثاني أنه يجوز رطل المستحاضة كما في سنن أبي داود من حمنة كانت مستحاضة وكان ياترها زوجه - وقال ابن عباس الصلاة أعظم من الجماع وأشار بذلك إلى السراد على من قال أنه لا ياترها زوجها إلا أن يخاف زوجها العنت - وضع البخاري الترجمة على الاستحاضة وأورد فيه حديث الحيض إشارة إلى أن حكم انقطاع دم الاستحاضة هو حكم انقطاع دم الحيض

باب الصلاة على النساء وسنتها

أي في بيان جنس الصلاة الجنائز على النساء وإن كانت هي لا تصلّي ولا تنص مكرها ظاهرا في تعيينه في بيان سنتها أي في بيان طريقة الصلاة على النساء من أنه يقى من الإمام عند وسطها - وهذا هو الحكم المطلق للمرأة وهي من أعب الامام الشافعي رحمه في سنة القيام يقو من الامام من رجل خذ رأسه وللمرأة عند وسطها والمقصود من إيراده هذه الترجمة في كتاب الحيض الإشارة إلى اتحاد حكم الحيض والنساء في طهارة الذات - لأن ذاتها كانت نجسة لما قام النبي صلى الله عليه وسلم عندها ونظر بها فصلا علىها فدل ذلك أن حكمها حكم سائر النساء والله أعلم -

باب

هذا - باب بلا ترجمة لأنه بمنزلة الفصل من الباب السابق ذكر فيه حديث ميمونة للاشارة إلى أن عين الحائض والنفساء طاهرة وإن قرب الحائض وأصابة الثوب للحائض لا يضر في الصلاة تحرر شرح كتاب الحيض والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين وعلى آله واصحابه اجمعين -

على مقصود إيراد ابن ترجمه وكتاب الحيض اشارت باتحاد حكم حائض ونفساء است در طهارت ذات آنها چه اقبال بر نفس نماز وابتداءه شده نيز وى بنعت اتصال اگر ذات و سه نفس بود و در اندر شى مخصوصا جناب مصطفی صلى الله عليه وسلم بله حكم ان حكم سائر زنان است در اقبال و اتصال تمام بوسه آن شيخ الاسلام عليه السلام ٣٣٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
اجمعين أما بعد فهذه رسالة وجيزة سميتها الاقضية والاستفاضات - سنة الشرح الجليلي
لاحاديث الحيض والاستحاضة لتكون تكملة لشرح كتاب الحيض - فاقول وبالله التوفيق -
اعلم ان الكلام في الاحاديث الواردة في هذه الباب بحيث تنفع به الاخيار وتجتنب به
الاثام ويظهر به القلب والفكر وينشرح به الصدر قل استصعبه العلماء الا علام وخاص فيه
التي امر فتركت الاقدام - فاتي بهذا العبد المستهان بقوى هذا المقام ويقتضي قلبه بين الاقدام
ولكن لا يخفى على ذوي البصائر والافهام ان مراتب رتبة من غير رتبة - فاقول وبالله التوفيق
وبعد ان مهمة التحقيق - وبه الاعتصام - ان المسائل في هذه الباب كثيرة لكن المهم الاثني بالمقام الخامس -

المسئلة الاولى في بيان الحيض والاستحاضة والنفاس

اعلم ان الدماء ثلثة دم حيض ودم استحاضة ودم نفاس واصله السيلان فخر بيان
دم المرأة من موضع مخصص في نوبة معلومة على وجه الصحة - حيض - واستمراره
من غير نوبة على وجه المرض والعلة استحاضة ودم النفاس هي دم الحيض - امسكها
الله تعالى في الرحم ليرسلها عند الولادة ليزلق به سبيل خروج المولود وفقا بما فيسره
على المرأة به خروج المولود - ولذا اشتركا في منع الصلاة والصيام والقرآن -

والمسئلة الثانية في بيان الفرق بين دم الحيض والاستحاضة

اعلم انه لا بد من التمييز والفرق بين دم الحيض والاستحاضة فاعتبر الايام بالحنيفية
التمييز بالعادة فقال تعدد المستحاضة المعتادة الى عادتها واعتبرها بالانوار - واعتبر الايام
اشاغلي التمييز بامر من بالعادة وبالانوار اما الاعتبار بالعادة فما خوذ من حديث
امر مسلمة رضي الله عنهما عدد الايام والليالي التي كانت تحيض من الشهر الحديث اخرجه
صالح في المؤطا وابوداؤد والاعتبار بالانوار ما خوذ من حديث فاطمة بنت ابي
جيش اذا كان دم الحيض فانه دم اسود يعترف الحديث فان في هذا الحديث دلالة
على انه يعتبر التمييز بصفة الدم فاذا كان متصفا بصفة السواد فهو حيض الا ان الاستحاضة
في قوله يعرف اشارة الى ان الفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة يعرفه النساء
واما قوله صلى الله عليه وسلم اذا قبلت الحيضة فداعي الصلوة اذا دبرت فاعطى
عنك الله وصلى كما اخرجه البخاري ومسلم - فيتمثل الامر من فعند الحنفية اقبال الحيض
مجيئ زمانه وذهاب انقطاع زمانه وانقطاع ايام عادته وعند السادة اشاغلي ان يكون
اسود واد باسلا ان يتغير الى الصغرة - وسنلقي عليك -

عن كما ذكره الشافعي في المصنف مشحون -

ان شاء الله تعالى ما هو السراج من الاحتمالين وما هو المخرج منهما عندنا - ثم رتب الامام اثباتي بين
 الامرين فحيث يجهت لها الامران العادة والتمييز يقيد بالانهاض وان لم يكن لها تمييز
 سادت الى العادة قال الخطابي في معالم السنن - في قوله صلى الله عليه وسلم فانه دم اسود يصر
 دليل على ان الدم اذا تميز كان الحكم به وان كانت به ايام معلومة فان اعتبار اشياء بذاته وبخاصة
 مئة سنة او مائة من اعتبارها بغيرها من الاشياء الخارجة عن مئة فاذا عدم التمييز فلا اعتبار
 بلا ما مر على حديث امر سلمة انتهى ثم ان المخاطب يقول صلى الله عليه وسلم اذا كان
 كان دم الحيض فانه دم اسود - الخ انما هي فاطمة بنت ابى جحيش التي هي المخاطبة بقوله
 صلى الله عليه وسلم اذا قبلت الحيضة فدعى الصلاة الحديث فدل ذلك ان المراد
 باقبال الدم وادباره هو التمييز بصفة الدم - وعندنا سادة الحنفية معرفة اقبال
 الحيض وادبارها انما هي بمعرفة العادة - وقالوا - المستثناة اذا استمر بها الدم وان كانت
 مبتدئة فحيضها عشرة ايام من كل شهر - والباقي استنحاضة وان كانت معتادة ردت الى
 عادتها فاقبال ايام الحيض في المبتدئة كما قال وقتها المقدس وفي المعتادة ايام عادتها في
 فترتها واحتجوا بحديث امر سلمة المنقذ مذكور - وهو قوله صلى الله عليه وسلم تنظروا
 عداد الايام والليالي - الحديث والاستدلال مبني على قاعدة اصولية - وهي ما يقال
 ان ترك الاستفصال في قضايا الاحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة عموم الاحوال
 فلم امر يستفصلها النبي صلى الله عليه وسلم عن كونها مميزة او لا - دل ذلك على ان الحكم
 عام فيها فعلى معنى ان يمتنع ان يجعل اقبال الحيضة على وجه الدم في اول ايام العادة
 وادبارها على انقضاء ايام العادة ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت
 ابى جحيش فاذا ذهب قدارها فاعسلى عند الدم كما أخرجه البخاري بهذا السياق في باب
 الاستحاضة ففيه إشارة الى ان اعتبار الاقبال والادبار انما هو باعتبار مقدار ايام العادة
 والنزول لا بصفات الدم والاسي ان وكنت ما أخرجه البخاري في باب اذا حاضت في
 شهر ثلاث حيض في حديث فاطمة بنت ابى جحيش هذا من قوله صلى الله عليه وسلم ولكن
 دعى الصلاة قدار الايام التي كنت تحيضين مكان الاقبال والادبار ففيه إشارة الى ان اعتبار
 الاقبال والادبار باعتبار ايام العادة لا بصفات الدم والوانه - واخرج ابن هبان في
 صحيحه من حديث محمد بن علي بن الحسن بن شقيق سمعت ابى يقول ثنا ابو حمزة عن هشام
 بن عروة عن ابيه عن عائشة ان فاطمة بنت ابى جحيش اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله اني استحاض الشهر والشهرين فقال ليس ذالك بحيض ولكنه عرق فاذا قبل
 الحيض فدعى الصلاة عددا يا بنت النبي كنت تحيضين فاذا ادبرت فاعسلى وتوضي لكل
 صلوة انتهى كذا في نصب الرأية نحاظ الذي يلحقه ج - وسناد صحيح فهذا امر في
 ان العبرة للعادة لا يكون الدم واحتج سادة اهل الحنفية في الرد الى العادة بما أخرجه مسلم
 في صحيحه من حديث امر حبيبة بنت جحش - امكثي قدار ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغسلي

والامام ابو داود وعقل ذلك بابا في سننه باب في المرأة تستحاض ومن قال مدح الصلاة
في عداة الايام التي كانت تحيض) واورد في حديثها احاديث غالبيتها هي في ان المستحاضة ترجع الى
العادة اذا كانت لها عادة ثم عقل بعد ذلك بابا آخر باب من قال اذا قبلت الحيضة مدح
الصلاة واورد فيه احاديث بعضها يدل على السرد الى العادة وبعضها على اعتبار التمييز بين فترات
الدم فلا يبعد ان يكون الامام ابو داود قد عقد هذا الباب للقائلين بتمييز الاسوان واستشار
به الى ان لا يقال والا دباس في الحديث معمول على تمييز الاسوان - او يكون الغرض من مجرد
التفريق باعتبار اختلاف سياقات الحديث فالترجمة الاولى باعتراف سياقات حديث امر سلمة
وهو حديث مائل اخرجه في الموطا - والترجمة الثانية باعتبار الاقبال والادبار وهو
اشهر سياق في هذا الباب فهو سياق مالك والبخاري ومسلم وكافة المحدثين - والحياب
عما احتجوا به في تمييز الاسوان من قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيض فانه دم
اسود الحديث ان هذا الحديث قد تكلم فيه اهل العلم فمنهم من صححه كابن حبان والحاكم
ومنهم من ضعفه كالابي داود والبيهقي - وقيل ان قوله فانه دم اسود يعرف من روي في
الحديث سراج مشكل الا فاسم صحيح والمعتصم من المختصر.

وان سلمنا صحته فهو معمول على الغلب والاكثر اى في غالب الاحوال يكون اسود
شعر لانه ليس فيه الا بيان لكون دم الحيض ونحوه لا تنكر كون دم الحيض كذلك فانه يكون
اسود ولكن قد يكون احمر واصفر وغير ذلك كما اخرج الترمذي عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان دم احمر فدايناه وان كان دما اصفر فنصفه دينا
ودل قول عائشة رضيها عنها في البخاري لا تعجلن حتى تزين القصة البيضاء على ان الصفرة
والكدس في ايام الحيض حيض وعن امر عطية كذا لا بعد الكدس والصفرة تعني بعد الطهر
شيئا - وقال تعايط ويشلون قلت عن المبيض قل هو اذى فاعنته لواء النساء في المبيض وآم
الاذنى لا يختص بالاسود فاذا امكن ان يكون دم الحيض اسودا واحمر واصفر وكذلك
دم الاستحاضة امكن ان يكون اسودا واصفر وغيره فكيف يمكن ان يناط اعتبار الحيضة
والاستحاضة على لون وكيف وان اللون يختلف باختلاف المزاج وان النفاس لم يغير فيه
اللون مع انه كالحيض في الاحكام وبيئ سيدا النظر الصحيح على سائر الاحوال فان الواضحة
غير معتبرة كالفائض والبول وانما الاحكام لما في نفسها لا باسوانها وقوله صلى الله عليه وسلم
اذا كان ذلك اشارت الى الحيض اى اذا وجد الحيض على حسب عادته كما نزل عليه رواية
اخرى فانهم ذلك واستقيم.

عليه كما قال الشيخ عبد الحق الدهلوي رحمه في اشعة السموات حيث قال - بدرستي آن مى با شد
در قالب احوال خون سپاه - ٣

المسئلة الثالثة

في ذكر سياقات احاديث الاستحاضة وبيان الفرق بينها

قال الامام احمد بن حنبل رح في الخيض ثلاثة احاديث حد يثان ليس في نفسي منها شيء حديث عائشة رضي في قصه فاطمة رضي وحديث ام سلمة رضي والثالث في قلبي منه شيء وهو حديث سمته قال ابو داود ومعه هذا الثلاثة فغير باختلاف واضطر اب كذا في شرح الموطأ للعلامة الزرقاني وقال الحافظ ابن عبد البر في باب النون في الحديث السرايع والسبعين لناقم عن سليمان بن يسار عن ام سلمة رضي من كتاب التمهيد قال ابو داود سمعت احمد بن حنبل رح يقول في الخيض حديثين والاكثر في نفسي شيء قال ابو داود يعني ان في الخيض ثلاثة احاديث هي اصول هذا الباب احدها حديث مالت عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة رضي والاخر حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي والثالث الذي في قلبي منه شيء هو حديث سمته بنت جحش الذي يرويه ابن عقيل قال ابو داود ما عد هذا الثلاثة احاديث فغير باختلاف واضطر اب قال واحاديث عدى بن ثابت وازعش عن جبيب بن ابي ثابت وحديث يعوب بن ابي العلاء في كلها ضعيفة لا تصح انتهى كلام ابن عبد البر في التمهيد - وقال في المغني وشرحه الكبير صحيح $\frac{3}{1}$ وصحيح $\frac{3}{2}$ الخيض على ثلاثة احاديث حديث فاطمة وام حبيب وجمعة وفي رواية حديث ام سلمة مكان حديث ام حبيب رضي انتهى كلامه -

واذا علمت هذا فاعلم

ان الاحاديث التي وسادت في الاستحاضة اشتهرت فيها ثلاث سياقات وعنوانات

الاول منها

سياق عدالة النياي والايمان وهو ما اخرج مالت عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة رضي النبي صلى الله عليه وسلم قالت ان امرأة كانت تمساق الدمار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها ام سلمة رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتتظري عدالة النياي والايمان التي كانت تحيضهن من الشهر قبل ان يعيها الذي اصابها فلتترك الصلاة قلدا ذلك من الشهر فاذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتغفر بثوب ثم تصلي قال النووي في الخلاصة هو حديث صحيح رواه مالت ولشاه احمد وابو داود والنسائي باسنانين على شرط البخاري ومسلم - انتهى هذا السياق صريح في ان المستحاضة المعتادة تزود عنها ميرت املا - وافق تمييزها عاداتها ما عاظمها وهو قول ابن حنيفة وضربني على ترك الاستفصال فانه صلى الله عليه وسلم لم يسلها هي مميزة امرا وتزول الاستفصال في قضايا الا حوال ينزل منزلة العموم في المقال ومن ههناك من انزل عاداتها اذا لم تكن مميزة والا سادت الى تمييزها وهي اصح قول الشافعي -

والثاني

سياق الاقبال والادبار وهو ما روى عن عائشة رضي الله عنها في قصة فاطمة بنت ابى جحش اذا قبلت
الحضة فلما صلى الصلاة واذا ادبرت فاعلمى فقلت الامرو صلى - وهذا السياق اخرجه مالك
والبخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي قال ابن مندة في صحيحه بعد
اخرجه من طريق مالك هذا الاسناد مجتمعا على صحته وقال ابو صلي هو الصحيح حديث جابر
في المستحاضة -

والثالث

سياق ايام الاقراء والحادوى عن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن المستحاضة فقال تلاخ الصلاة ايام اقراءها بغير تغسل غسلا واحدا ثم تنوضا
عند كل صلوة رواه ابن حبان واسناد صحيح كذا في آثار اسنن ص ٢٩

فهذه ثلاث سياقات

السياق الاول منها محمول على المعتادة بالاتفاق كما هو من ذهب الى حقيقته رضي
وهو السياق الذي بدأ به مالك في الموطا والسياق الثاني محمول على المميز في عند
الشافعية وعلى المعتادة عند الحنفية لان قوله صلى الله عليه وسلم اذا قبلت حضنت
روى بالوجهين يفتح الحاء وكسرها ويظهر من كلام الامام البيهقي ان المحل بين يفرق
بين السياقين حتى انه لم يفسدوا ان الهم الى من يترك احد العنوانين مكان الاخر -
والسياق الثالث داخر بين المحملين المحتملين ولذا لم يترجم عليه ابو داود بل
بل ادرجه تحت السياق الاول فلهذا عندنا اقرب الى مسلك الحنفية والنسائي ترجم
على هذا السياق الثالث ايضا فلهذا اسراده مجر داتباع اللفظ الماشى وان لم يتغير
المصدر - وبالحجالة السياق الاول والثالث كلاهما الحنفية وبقي السياق الثاني فهو
بظاهره وان كان اقرب الى الشافعية لكنه بادى تأمل يمكن حمله على المعتادة لان
حديث الاقبال والادبار اخرجه البخاري ص ٢ في باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض
وفيه ولكن دعوى الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها فوسد فيه لفظ قدر الايام
مكان الاقبال والادبار فراجع سياق الاقبال والادبار الى سياق عدل البالي والادبار
وهو سياق حديث امر سلمة الذي هو في حق المعتادة بالاتفاق فانضموا اختلاف السياق
مجري دتفتن من الرواية وان المراد من قوله اقبلت وادبرت - ومن قوله قدر الايام
التي كنت تحيضين فيها - واحدا لا اختلاف بين السياقين بحسب المعنى فصارت السياقات
الثلاثة للسادة الحنفية والله الحمد والمنة -

والمسئلة الرابعة

في مقدار اسرار الحيض - اختلف العلماء في اكثر ايام الحيض واقلها والمذهب فيه معرفة وقال ابو حنيفة واصحابه اقله ثلاثة ايام واكثره عشرة - بقوله صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلاث واكثره عشر وقد روى عن ابي حنيفة عن ابي امامة ومن حديث ثالثة بن الاسقع ومن حديث معاذ بن جبل ومن حديث ابي سعيد الخدري ومن حديث انس بن مالك ومن حديث عائشة رضي الله تعالى عنهم ومن اسرار الوقت على تخاريجها و اسانيدها وتلخيصها نكتب السرية صلي للمحافظ السري بلعي رح وباجملة قد اردت هذا الحديث من وجهين على يد وطرق مختلفة كلها ضعيفة وليس في الباب حديث غيرة حتى يؤخذ به ويرجح هو على هذا وقال الامام ابو حنيفة واحمد بن حنبل الحديث الضعيف احب الى من رأي الرجال وروى عن الامام الشافعي في الحديث ان الامر سلى بيجته به اذا لم يرد حديثا سوا - قال المحافظ العراقي في الفتنة -

كان ابو داود قد اقرى ما وجد في يده والضعيف حيث لا يجهن في الباب غيره قد لا عند من رأي اقرى قاله ابن منذر

وايضا قد روى عن انس موقوفا قال ادنى الحيض ثلاثة واقصاه عشرة اخرجه الدارقطني ورجاله ثقات غير عبد بن ايوب فهو مضعف لكن روى عنه الائمة مثل سفيان الثوري والحماد بن زهير بن حاشم مكنى في الا - قد رآه الحسن بن صالح ورواه الدارقطني ورجاله رجال مسلم كما في احبار السنن صلي وروى عن عثمان بن العاص رضي الله عنه قال قال الخاض اذا جادت عشرة ايام فني بمنزلة المستحاضة تغتسل وتصلى ورواه الدارقطني قال البيهقي بعد نقله هذا الاثر ما بأس باسناده كما في الجواهر النقي - كذلك في احكام السنن صلي وقال المحقق ابن النعمان في الفتح والمقدارات الشرعية مهالات سلمت بالرأي فالوقوف فيها حكمه السرفح - الخ كما قال المحافظ العراقي -

وما اتى من صاحب بحيث لا يقال سراً يا حكمه السرفح على ما قال في المعصول نحو من اتى في الحاشية السرفح لرفع لهن اثبات

المسئلة الخامسة في حكم المستحاضة

اعلم ان مجموع ما قيل في هذه المسئلة اربعة اقوال - الغسل لكل صلاة وثلاث مرات في اليوم مرة واحدة - ومرة في كل يوم - ومرة واحدة في كل شهر والاول شق ثور وشر والا جرح على قدر المشقة - كذلك في المعترض من المختصر وسبب اختلافهم في هذه المسئلة هو ورود احاديث مختلفة بحسب الظاهر اختلفت على اربعة انواع فذهبوا الى ان على انها تغتسل لكل صلاة وبعضها على انها تجمع بين الظهور والعصر يغتسل

واحد وكذا لتبين المغرب والعشاء وتغسل للمصير غسلا واحدا - وبعضها يدل على أنها
تغسل كل يوم مرة - وبعضها يدل على أنها تغسل غسلا واحدا عند انقطاع الحيض فقط
شريطة ضا لكل صلاة - ولما اختلفت الأحاديث على أربعة اشياء تحصل في المسئلة
أربعة أقوال وهذا الاحاديث المختلفة فكذلك هذه الاماكن داوود وفصلها بالتفصيل
حنا وعقد لكل قول بابا عجمي - كما هو دأبه - قد روي الغسل لكل صلاة عن ابن عمر
وابن الزبير وعطاء بن ابى سباح وروى هذا عن علي وابن عباس رضي الله عنهما والجمع بين
الصلاة والغسل واحد قد روي ايضا عن علي وابن عباس رضي الله عنهما في كل يوم مرة لميلة
مرة واحد روي عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله والحسن وعطاء - وعن
سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى أنها تغسل من ظهري الى ظهره - واستبعدوا ما قالت فقال انه
لا ظن هذا بين ابن المسيب من ظهري الى ظهره انما هو من ظهره الى ظهره ولكن الوهم دخل فيه
ولكن قال في المنتقى شرح الموطأ قد بين عبد الكايم الجعفي في روايته عن سعيد بن
المسيب انه من ظهره الى ظهره فقال تغسل كل يوم مرة عند صلاة الظهر - وعبد الكايم حافظ
قال القاضى ابو النضر ليل ومعتى ذلك عندى انه شرع لها الغسل في كل يوم مرتين
للتطافة وذلك هو حق بالغسل لما يختص به من الخوض وكثرة العرق وظهره الى الساحة
التي تحتاج المسحوق الى اسرها وخفة الغسل في ذلك الوقت ولذا انك تشرع غسل الجمعة
في ذلك الوقت دون سائر الاوقات (استغنى ما في المنتقى)

وذهب جمهور العلماء من اسلف والخلف الى انه لا يجب على المستحاضة الغسل بشئ من
الصلاة ولا في وقت من الاوقات الا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها وهو مروي
عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وهو قول عمر بن الخطاب والى سلمة
بن عبد الرحمن والى حنيفة ومالك والشافعي واحمد رحمته الله تعالى عليهم - ومما يدل
على ان الغسل ليس بواجب على المستحاضة لكل صلاة قوله صلى الله عليه وسلم لما
ذات عرق وليست بالحبيضة فان دم العرق لا يوجب غسلا - ثم ان قوله صلى الله عليه
وسلم في حديثه فاطمة اغتسلي وصلي ايضا يدل على انه لا يلزمها الغسل لكل صلاة
حيث لم يأمرها بتكرار الصلاة ولو وجب لا صرية - وايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم
علق الغسل بقربها حيث قال وان قريبت فدايت فربينة عدم الوجوب - قال الامام
الشافعي رحمه الله في كتاب الايمان فان قال قائل هل من دليل غير الخبر قيل نعم قال الله عز وجل
وليسلكوا من المحيض قل هو اذى الى قوله فاذا تطهرن فدايت سنة من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان الطاهر هو الغسل وان الحيض لا تغسل والطاهر تصلي وجعلت
المستحاضة في معنى الطاهر في الصلاة فليس يجوز ان تكون في معنى طاهر وعليها غسل
بوجوب حبيضة وجنابة انتهى كلامه - فلما اختلفت طواهر هذه الاحاديث على أربعة انواع
ذهب الفقهاء فيها أربعة مذاهب مذهب الثوري - ومذهب الشافعي ومذهب الجمهور

والتي فيق - ومن ذهب التأويل -

(١) من ذهب الترجيح

فاما من ذهب من ذهب الترجيح فقد اخذ بحديث فاطمة بنت ابى جبيش فانه حديث متفق على صحته وليس فيه الا امر بالاغتسال لكل صلاة ولا بالجمع بين الصلاتين بغسل واحد وانما فيه اغتسل وصلى . وهو انما يدل على غسل واحد

(٢) من ذهب النسخ

واما من ذهب من ذهب للنسخ فقال ان الامر بالاغتسال لكل صلوة منسوخ بما روى عن عائشة ان سهرلة ابنته سهيل استحييت وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرها بالغسل عند كل صلاة فلما جرد هذا امرها ان تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد والمغرب والعشاء بغسل واحد تغتسل للمصبر والابن داود شمر قد روى عن عائشة رضيها ما يدل على غسل واحد وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا اقبلت الحيفة قد عوى الصلاة واذا اذبرت فاغتسل وصلى . وهذا هو فتواها التي افتت بها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اخرج الطحاوي عن قيس بن مرة مرسوق عن عائشة رضيها قالت في الاستحاضة ثلاث صلوات ايام حيضها ثم تغتسل بماء واحد او تتوضأ عند كل صلاة . فدل جوابها هذا ان هذا الحكم هو الناسخ للحكمين الآخرين لانه لا يجوز من عندنا عليه ان تنسخ الناسخ وتفتى بالمنسوخ ولو لا ذلك سقطت روايتها فوجب القول به ولم يجز خلافه .

(٣) من ذهب الجمع والتوفيق

واما الذين ذهبوا من ذهب الجمع فقالوا ان حديث فاطمة ابنة ابى جبيش محمول على التي تعرف ايام الحيض من ايام الاستحاضة وحديث امر حبيبة محمول على التي لا تعرف ذلك فامرت بالطهر في كل وقت احتياطاً للصلاة لا لئلا يأتي عليها وقت الاحتمال ان تكون فيه حائضاً او طاهراً من حيض او مستحاضة فيحتمل طهرها فتشترى بالغسل لكل صلاة - وحديث اسماء ابنة عميس محمول على التي لا تتميز لها ايام الحيض من ايام الاستحاضة الا ان دمها غير مستمرها قد ينقطع عنها في اوقات ويعود في اوقات وهكذا في ايامها كلها فهذا اذا انقطع عنها الدم وجب عليها ان تغتسل وتصلي بين تلك الغسل صلاتين

(٤) من ذهب التأويل

واما الذين ذهبوا من ذهب التأويل فقالوا الاحاديث التي مراد فيها الامر بالاغتسال لكل صلاة او لكل صلاتين او لكل يوم مرادها محمولة على الاستحاضة عند جمهور اهل العلم

أو على التتظيف أو على العلاج والتدبير لتقليل الدمار بالتدبير فكان لا بأس
 بالاعتساف لكل صلاة أو صلاتين من قبيل التدبير لا من قبيل التشريع ويؤيد ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم انعت لك الكرسف فانه يذهب الدم ولما قالت
 هو أكثر من ذلك قال تلجئ في هذا الإشارة إلى أن هذا الأمر من باب العلاج
 والتدبير لتقليل الدمار وجهه من أهل العلم على أن إعادته الغسل لكل صلاة أو لكل
 صلاتين محمولة على النداب والاستحباب ولا يخفى أن الأدب المعرف في هذا
 الباب ساكتة عن الأمر بالغسل لكل صلاة وإنما ورد فيها الأمر بالوضوء لكل صلاة
 ولذا قال أحمد وأصحابه إن اغتسلت لكل فرض فهو أحوط هذا آخر ما أردت إيراده
 في هذا السألة والحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا
 محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وعلينا معهم يا أرحم الراحمين -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب التيمم

أى هذا الكتاب فى بيان أحكام التيمم وسبب نزوله لما كان التيمم غلظاً عن الماء ذكر الأصل
أولاً ثم ذكر الخلف عقيبه والتيمم أصله من الأثر وهو التقصد سمي به لأنه يقصد التراب
فيمسح به وفى الشرح فصل الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة وهو مسح اليدين
والوجه لاستباحة الصلاة وانتقال الأمر وهو ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة -
وهو فضيلة خصت بها هذه الأمة دون غيرهما من الأمم - (ح) قوله فى بعض أسفاره
هو غزوة بنى المصطلق التى وقعت فيها قصة الإفك وكانت سنة خمس أو ست كما قاله ابن
سعد وابن حبان وجزءه ابن عبد البر والصحيح أنها سفرة أخرى لما روى الطبرانى عن
عائشة رضى الله عنها قالت لما كان من أمر عقدي ما كان وقال أهل الإفك ما قالوا آخر حيث مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة أخرى فسقط أيضاً عقدي حتى حبس الناس على التماسه
وطلع الفجر فلقيت من أبى بكر ما شاء وقال يا بنىة فى كل سفر تكونين غناء وبلا وليس مع
الناس ماء فأنزل الله الرخصة فى التيمم فقال أبى بكر أنت ما علمت لمباركة قال أبلد العيني
استاذة جيد حسن دكن فى عهد القارى ص ١٢٢ طبع قد ير عبد دوم -

فهذا أصريح فى أن آية التيمم نزلت فى سفرة أخرى وقعت بعد سفرة وقعت فيها قصة
الإفك ويشهد له أيضاً ما أخرجه الطحاوى ص ١٢٢ باستاذة عن عائشة رضى الله عنها قالت
أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة له حتى إذا كنا بالمعمرس قري بياض المدينة
تعبت من الليل وكانت على قلادة تدعى السوط تبليغ السرة فجعلت الغص فخرت من
عنقى فلما نزلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلاة الصبح قلت يا رسول الله خربت
قلادة من عنقى فقال إربها الناس إن أمركم قد ضللت قلادتها فابتغوها فابتغوها الناس ولم
يكن معهم ماء فاشتغلوا بابتغائها إلى أن حضرتم الصلاة ووجدوا القلادة ولم يقدر رواعى
ماء فممن من تيمم إلى الكف ومنهم من تيمم إلى المتكبر وبعضهم على جسدك فبلغ ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأنزل آية التيمم ففى هذا الحديث أن نزل آية التيمم كان بعد هذا
التيمم المختلف الذى بعضه إلى المتكبر فعملنا أنهم لم يفعلوا ذلك إلا وقد تقدم عندهم
أصل التيمم وعلمنا بقولها فأنزل الله آية التيمم أن الذى نزل بعد فعلهم هو صفة التيمم
كذا فى شرح معالى الآثار لباب صفة التيمم صلاح - قوله فأنزل الله عز وجل آية التيمم
الغنى بالمشكلة وهذا هو المختار عند البخارى وذهب القرطبى وابن كثير إلى أنها آية النساء
لأن آية المائدة تسمى آية السجود وآية النساء ليس فيها ذكر للموضوع فيتحقق تخصيصها بآية
التيمم وقال الحافظ بعد قلا فى روح طهر البخارى ما خفى على الناس من أن المراد بآية المائدة
بغير تردد لى وآية عمر وبن الحارث إذ صرح فيها بقولها فأنزلت يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم

الى الصلاة الآتية ولا شئت ان هذا آية الماشية ووقع في سر آية الاصيلي فلم يتجدد واما
فتيمم الآتية وفي سر رواية ابي ذر الى وايد يكبر ولم يقل منه وشر يا دثرها كريمة والمشوى
وهي تعين آية الماشية فان النساء فان زيادة منه انما هي في آية الماشية لا في آية النساء
دايضا ذكر المصنف حديث الباب في تفسير سورة الماشية فانه ايدى على ان المراد بآية
التيمم هي آية الماشية.

بيان الفرق بين آية النساء وآية الماشية

قال شيخنا السيد الانساري رحمه الله الفرق بين آية النساء وآية الماشية ان آية النساء سبقت
لبيان حكم الحداث الاكبر اى لبيان حكم الجنابة ولبيان حكم التيمم من الحداث الاكبر ولم
يكن نوا يعلمون التيمم من الحداث الاكبر فتركوا الصلاة في انتظار الحكم فنزلت آية
الماشية لبيان حكم الحداث الاكبر ولبيان ان التيمم من الحداث الاكبر مثل التيمم من
الحداث الاكبر فحيث انكشف غمهم فقاموا وتيمموا وصلوا فعملوا التيمم من الحداث الاكبر
من آية النساء وعلموا التيمم من الحداث الاكبر من آية الماشية. قوله نصرت بالسرايب
سيرة شهرى اى نصرت من الله نصرا خاصا بالقاء السرايب في قلبى الاعداء وسيرة شهرى
من غير اسباب ظاهرة للقوة والشوكة كما قال تعالى في قصة اخلاء بنى النضير وقتل في
قلوبهم السرايب يخربون بيوتهم بايديهم وايدي المؤمنين. لانهم اشتد رهبة في صدورهم
من الله ولم يحصل هذا المعنى لغيره صلى الله عليه وسلم من الانبياء السابقين واما عرب يلمون
عليه السلام فكان نظري الى ظاهر قولا المملكة وشوكتها الخارقة وان كان هذا موعجا له
عليه السلام ولكن ما عطي نبينا صلى الله عليه وسلم من القامر غيبه في قلوب اعداءه بلا اسباب
ظاهرة اعظم اعجز منها. قوله وجعلت الى الارض مسجداً بخلاف الاسم السابقة فانهم كانوا يصلون
الا في كنائسهم ومعارهم وجعلت الى الارض طهرى سرايجى التيمم به بخلاف الاسماء السابقة فلم
يكن طهارتهم الا بالماء والطهارة بالالتيمم فضيلة خصت بهذه الامة قوله وبعثت الى الناس علامة

على قوله نصرت بالسرايب سيرة شهرى وظفر اده مشه دام نرس كذا انداخته مشردول دشمنان دين برسافت
يكما به اسباب ظاهرة مشدكت حنانك سلاطين جباريه براود تات كذا كذا اند كذا تها به شكر باشد محبت
داين معنى بچكس واز انبياء پيشين حاصل نشده نا بچي سليمان عليه السلام بالود نظر بشوكت مملكت واسباب
زاند بوبه كه آن ثروت و قوت بعد از ان بمقتضات و ما را و ديگر كذا را ميتر كشته و امثال قصيه جل و بني
نضير و كرميه و قذفت في قلوبهم السرايب يخربون بيوتهم بايديهم وايدي المؤمنين. و آية ديگر لانتهم اشتد رهبة في صدورهم
من الله ناظر آية ثمانية ذك بانهم قوم لا يعقلون صريح اند و معنى رعب و ذكر سيرة شهر كذا اند باعتبار
آنست كه نبود ميان بلاد شريف دي و ميان ميجر عسود اكثر از بن مسافت كذا في مشرح شيخ
الاسلام ص ٣٣٩ ج ١-

قيل ان دعوة سيدنا نوح عليه الصلاة والسلام كانت الى جميع من في الارض بل اهل اهلهم
 واخر اهلهم جميعا وقال تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا والجواب على ما قال ابن دقيق
 العيد ان دعوة الانبياء عامة في حق النبي صلي عليه وآله وخاصة في حق الشريعة اهل واجيب بان مجموع
 رسالة سيدنا نوح لم يكن في اصل البعثة وانما وقع لاحل الحادث الذي حدث وهو
 انحصار الخلق في الموحدين معه بهلاك سائر الناس والابعية سيدنا نوح عليه الصلاة
 والسلام انما كانت الى قومه خاصة لقوله تعالى انا اسئلكم حالتي قومه واهلهم
 رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فقد كان في اصل البعثة وقال شيخنا السيد الانور قدس
 الله سره ان سلمنا دعوى بعثة نوح عليه الصلاة والسلام فكان عمومها في عرض النيران
 لا في طوله بخلاف نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فكان بعثته عامة في عرض النيران وطوله فانه
 صلى الله عليه وسلم كان مبعوثا لجميع من كان على الارض في عصره ولما سيولد بعد ذلك الى يوم
 القيامة وبعثة سيدنا نوح عليه السلام ان كانت عامة فكانت لاهل زمانه فقط وهذا هو المراد
 بعرض النيران فبعثة سيدنا نوح عليه السلام ان كانت عامة لاهل الارض فكان عمومها مقيد
 بزمانه وبزمان مبعوثه ودمه ومدة معينته وهو ما لم يأت بعد ذلك نبي آخر فلم تجاوز بعثته عن
 مدة معينة بخلاف بعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فانها عامة الى يوم الدين والاعمال
 اذ ليس بعد ذلك نبي وانما ينزل عيسى بن مريم في آخر الزمان حكما عادلا يحكم بشرعية نبينا
 صلى الله عليه وسلم ولا بابا لا تنجيل - قوله قال ابن عبد الله قال ابن العارلية الصابئين فرقة
 من اهل الكتاب يقرؤون التوراة وقال النسقي في منطق منته

الصابئين كالحكثاء في حكم حل العقد والذكاة

ومشحه ان ابا حنيفة يقول انهم يعتقدون نبيا واهم كتابهم مناجاة ناسهم وتوكل ذباهم
 وقال ابن عباس ومحمد بن يعقوب بن الكلب فلا تعمل مناجاة ناسهم ولا شي كل ذباهم
 وكذا في عمدة القاري وانما اوردنا البخاري ههنا ليقين الفرق بين الصابئ المراد في هذا
 الحديث والصابئ المشروب للطائفة المذكورة (ص)

وسمعت مشايخي رحمهم الله تعالى يقولون ان الصابئين كانت عقيدتهم انه يمكن الوصول الى الله
 عز وجل بالاسرار والكوكب ولا حاجة في الوصول الى الله الى النبوة والرسالة وحاصل
 من ههنا الاشارة الى الله وانكار النبوة والرسالة وهكذا كان من ههنا من ورد المراد
 الذي حجة سيدنا ابراهيم عليه السلام -

باب اذا لم يجب ماء ولا ترابا

اي في بيان انه اذا لم يجب ماء ولا ترابا للتيمم بان كان في سفينة لا يصل
 الى الماء ولا يحيط به نكيف بحسنة ارضه وحسن ارضه فماذا حكمه هل يصل ام لا فعلمه ان يصل
 بغير وضوء ولا تيمم ولا اعادة عليه وهذا من ههنا الموقوف على جواز الصلاة وجوبها

بلا وضوء ولا تيمم اذ لم يجد ماء ولا ترابا وعند الجمهور يرتفع من الصلاة عليه لان الطهارة مشروطة
بصلاته واشتد الامام البخاري في مسلكه بظاهر الحديث لانه عليه وسلم لما شكك القوم اليه
لم يأمروهم باعادة الصلاة الا ان فقد التراب للقوم المذنبين كان حكما بعد مرشعية التيمم
بعد وهذا فقد ان حقيقى وهو في حكم الحكمى في جواز الصلاة بعد مرشعته وعادته فافهم كذا في
الرسالة وقال مالك والبخاري في حقه من الصلاة لا تكون له محلة ثالثة وجب الاعادة في القضاة
وعند الشافعى ايضا في الجنبين ويندب في القديسين والمشهور عن احمد انه لا تجب الاعادة
والقضاة استدلال الامام البخاري على وجوب الصلاة لفاقد الطهرين (الماء والتراب)
بمثل الحديث ووجه الاستدلال انهم صدرا معتقدين وجوب الصلاة عليهم ولو كانت الصلاة
حتمية ممنوعة لا تكرر عليهم انتهى عليه الله عليه وسلم والجواب عنه ان الواقعة المذكورة كانت قبل نزول

باب التيمم في الحضر اذ لم يجد الماء وخاف فوات الصلاة

اي باب في حكم التيمم اذ لم يجد الماء حسا وشرا وخاف فوت وقت الصلاة ما حكمه
جعلاه عقيدا انشطين خواف شر وجب الوقت وفقد الماء والجواب محض وف اي يجوز له
ان يتيمم ولا يجوز عن عند ابى حنيفة الا في ثلاث صور للمجازاة وللعييد اذ اخاف الفوات
وللمجنب اذ اخاف البرد من الاغتسال - كذا في هدية القاري والحديث الذي اوردنا
في الباب انما يدل على مشروعية التيمم واستحبابه للذكي لا للصلاة ويستحب الوضوء عند ذلك
عند الحنفية ايضا اذ لا يشترط الطهارة للذكي بالاجماع واما صلوة ابن عمر بماء التيمم
بالتيمم فلم تكن في البلد فان مريد التيمم موضع قرب المدينة على ميل او ميلين ويجوز
التيمم في الحضر عند السادة الحنفية اذا كان الماء بعيدا عنه بميل او ميلين -

باب المتيمم هل ينفخ في يديه بعد ما يضرب بهما الصعيدين

اي باب في بيان ان المتيمم هل ينفخ في يديه بعد اخذ التراب اي يستحب له ذلك اذا
تعلق بالاعضاء ترابا كثيرا ثم راعى المشكلة (كذا في الرسالة)

باب التيمم للوجه والكفين

اي باب في بيان ان التيمم للوجه والكفين بضمرة واحدة هو الواجب المجزئ
المؤلف في هذه المسئلة مثل ما ينقله اصحاب الظواهر وبعض المجتهدين من ان التيمم
الواجب المجزئ هو ضربة واحدة للوجه والكفين فقط ولا يلزم المسح بالمرتين
خلافا للتيمم في وضوءه ان مسح الوجه والكفين كاف في التيمم وما زاد على الكفين ليس
بضرر (قلت) لا يبعد ان يكون المراد ان التيمم انما هو للوجه والكفين لا للرأس والرجلين
مثل الوضوء فان التيمم لما كان خلافا للوضوء كان معالا لان يتنزههم متوهم ان التيمم ايضا

منه باب ينفخ في يديه بعد ما يضرب بهما الصعيدين للتيمم

يكون للأعضاء الأربعة مثل الموضوع فيقاب البخاري لاخرالة هذا هو هم وصوح بان
 التيمم إنما هو للوجه والكفين فقط لا يتجاوزهما إلى الرأس والرجلين وقال الشافعي
 ولي الله الداهلوسي رحمه قوله إنما يكفيها نحو قصر أصابعي بالنسبة إلى نفثي التمرغ وليس هناك
 اثبات الضرورة إلى أحدية ومسح الكفين فقط بل يبل ما ورا في الحديث الصحيح مرفوعاً
 عنه صلى الله عليه وسلم ضرب في يميني أحدهما للوجه والآخرى لليدين إلى المرفقين
 وقال السندي أن هذا الحديث (أي حديثي) إنما يكفيك هكذا ليس مسوقاً لبيان عدد
 الصريبات ولا بيان تحديق اليد في التيمم وإنما هو مسوق لمد ما من عمله عمار بن
 أن الجنب يستوعب البدن كله والقصر في قوله إنما يكفيك معتبر بالنسبة إليه حكمها هو
 القاعدة أن القصر يعتبر بالنظر إلى غير المخطب فالمعنى إنما يكفيك استعمال الصعيدين
 في عضوين وهما الوجه واليد وأشار إلى اليد بالكف ولا حاجة إلى استعماله في تمام البدن
 وعلى هذا البيندال على عدد الصريبات وتحديد اليد بأدلة أخرى كحديث التيمم ضربة
 للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين وغير ذلك فإنه حديث صحيح كائن عليه بعض
 الحفاظ وهو مسوق للمعرفة عدد الصريبات وتحديد اليد فيقف مرفوعاً غير المسوق
 لذلك والله أعلم انتهى - اعلم أنه قد جاءت الروايات في صفة التيمم على خمسة أنحاء
 المسح إلى المرفقين والمسح إلى نصف الساعد والمسح إلى المرفقين والمسح إلى نصف
 العضد والمسح إلى المذاكب والآباط فاخترنا الجمهور ومنها أحاديث المسح إلى المرفقين
 لما روى عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى
 المرفقين رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد وقال الذهبي أيضاً إسناداً صحيحاً ومثله عن
 ابن عمر مرفوعاً رواه البزار قطني - راجع عمدة القاري ص ٢٢١ - اعلم أن الله سبحانه وتعالى
 ذكر في الآية السواء - أي مرفوعاً بقوله إلى المرفقين وسكت عنها من غير بيان في
 آية التيمم فمن دأب القرآن الإجمال والسنة تفصله فلهذا الإجمال يكون منشأ الاختلاف
 بين الفقهاء ولكن لا يخرج الفقهاء أصلاً عن دائرة السنة بل وردت فيها على النبي
 صلى الله عليه وسلم ثم إن حديث الكفين يحتمل أن يراد به اليد إن أذهبنا طلق الكف
 ويراد به اليد مثل قوله تعالى كباسط كفيه إلى الماء أي باسط يدي بيد وقد روى عن علي
 بن ياسر قال كنت في انقراض حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب إذا لم تجد الماء
 فطهر بوضوء واحدة للوجه ثم وضوء أخرى لليدين إلى المرفقين رواه البزار وقال
 الحافظ في الدراية ص ٣٦ إسناداً حسن -

باب الصعيد الطيب وضوء المسلم بكفيه من الماء

أي في بيان أن الصعيد الطاهر هو وضوء المسلم أي في حكم الوضوء يغنيه عن الماء
 عند عدمه مما أشرنا فيه من عقد الباب إثبات أن التراب له حكم الماء عند عدمه

وحيث انه فاي التيمم يصلي به ما شاء من الفرائض واسنن قل ما لم يحدث كما هو حكم الماء
وهذا من ذهب الامام ابي حنيفة وقال الامية بثلاثة لا يصلي الا فريضا واحدا لانه طهارة
ضرورية وماعل الاستشهاد في حديث ابي قحافة عن النبي صلى الله عليه وسلم عليك بالصعود
فانه يكفيك لان الظاهر المتبادر من الكفاية ان يكون له حكم الماء والا كانت الكفاية
ناقصة مع ان المطلق ينصرف الى الكمال فتأمل كذا في النسخة وحاصله ان التيمم طهارة
مطلقة كالوضوء كما هو من ذهب ابي حنيفة لا طهارة ضرورية كما هو من ذهب الامام
الثاني فاذا اختلف الامام البخاري ان التيمم طهارة مطلقة كما هو من ذهب ابي حنيفة والفرق
الثاني من هذه الترجمة الاشارة الى انه لا يشترط في التيمم كون القرب من ماء كما هو
من ذهب ابي حنيفة وبالحمل قد اشار البخاري بهذه الترجمة الى مسألتين اختار فيهما من ذهب
الى حنيفة والله اعلم قوله وقال يحيى بن سعيد لا بأس بالسلامة في التيمم والتيمم بها المقصود
بهذا ان السجدة ايضا اخذت تحت الصعيد الطيب بمعنى الطاهر فان المدة المدة المشورة طهارة وطهارة
وطهارة فلا بد ان تكون سبغتها ايضا كذا في النسخة ايضا الى الله يحيى التيمم بكل ما كان من
جنس الارض كما هو من ذهب ابي حنيفة سره فافهم ذلك واستفهم قوله عن عمر ان قال كذا في
سفره واختلف في تعيين هذا السفر فغيره كان ذلك عند رجوعه من خيبر كما في مسلم وعند
اقباله صلى الله عليه وسلم من المدينة ليلة كذا في الحديث او بطريق ثبوت كما في ذلك
التيمم في الظاهر اشهر وقعت في ليلة التيمم وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة
اذا حكموا على نومهم عن صلاة الصلوة فجزموا لا صلي بان القصة واحدة وقيل
انها متعددة فان بعض السروايات يدل على تعدد القصة والتفصيل
في فتح الباسي.

وقال شيخنا السيد الانور سره الاظهر عندى انها واقعة لانه اقوام متعددة وانما جاء الاختلاف
من اختلاف التعيينات من السروايات والاسرحة عندى ان هذه الواقعة عند الرجوع من خيبر
قوله حتى استيقظ بصوته اي بسبب صوته العتيق صلى الله عليه وسلم وانما استعمل التيمم لسلوك
طريق الادب والجمع بين المصالحتين وخص التيمم لانه اصل الدين عام الى الصلاة ولا يشكل
الحديث بخبر ان عيني تمامان ولا يمار قلبى لان القلب انما يدارك الامور المتعلقة به كالادام

عليه قوله حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم بايد دانست كطلوع وغروب كانه حشم استند دل چون چشم
وروايت باشت طلوع وغروب كانه حشم استند دل بيدار است وديز باد چو بيدار دل تو اعد كه
در آن وقت حاشه دشواري است واده كه در آن مستغرق مانده واز ماسواسته مشهور از جميع صور در
معاني واصل وفاضل كذا في حاشه و بعض اعيان در حالت رحي رو بيدار ليس باعش عدم تنبيه نوم قلب
مبوره و باشت كه است در وقوع فوت بان تشرع اين حكم است بفعل كه آن واقع است و نفس چنانكه در رفته
سهر آنقدرت صلى الله عليه وسلم و نماز و الله اعلم مستخرج شيخ الاسلام فارسي رحمه الله ج ۱

عن أبيه وحاصله ان ابن مسعود لما ذكر التيمم من الجنابة اورد عليه ابو موسى قصة عمر مع عمار فلما اجاب عنه ابن مسعود يقول له التيمم لم يفتح يقول عمار وورد عليه ابو موسى الآية السادسة على التيمم فلم يدار ابن مسعود ما يقول في جواب الآية وسلك مسلك التامل واظهر مراده فقال لو فرضنا التيمم في هذا الموضع فظهر ان ابن مسعود لم يكن منكم التيمم من الجنابة مطلقا وانما كان ينكره لاجل هذه المصلحة . وظهر ايضا ان الملاسة في الآية عند ابن مسعود معصية على الجماع والا لمكانه ان يقول في الجواب ان المراد من الملاسة هو لمس المرأة دون الجماع والتيمم المذكور في الآية انما هو التيمم من الحدث الا صغرا من الحدث الاكبر فتسليمه لا يحتاج الى جوابي موسى بالآية على التيمم من الجنابة دليل على ان المراد بالملاسة عندنا انما هو الجماع وبهذا يظهر ان التيمم كما هو بدل عن الطهارة الصغرى كذلك هو بدل عن الطهارة الكبرى ايضا وقول الجمهور قد ذهب بعض الى انه بدل عن الطهارة الصغرى فقط لا عن الكبرى وسبب الاختلاف ان من جعل الملاسة في قوله تعالى او لا مستم النساء بمعنى الجماع جعل الخطاب متوجها الى الحدث والجنب جميعا ومن جعله لمعنى لمس باليد جعل الخطاب مقصورا على الحدث الاكبر والتفصيل في بداية المجتهد ^ص قوله لمرار عرقه يقول عمار وانما يقيم عمر يقول عمار مع انه كان حاضر معه لانه لم يثبت له القصة فارتاب في ذلك ولم يقيم بقوله

باب التيمم ضربة

عنه اثبات ما يفتقره بعض العلماء خلافا للجمهور فانه يجب عند هم ضربتان او حجة فيه ايضا قصة الى موسى مع ابن مسعود وهي ايضا متعلوبة الترتيب اذ بعد ذكر الآية في التيمم واقرار ابن مسعود بذلك واظهار مراده بالمنع عن التيمم لا معنى لذكر قصة عمر مع عمار رضي الله عنهما والله اعلم

باب حدثنا عبد الله بن ابي عبد الله

هذا الباب لا ترجمته له ولا يبي حيا في نسخة الصحيحة وهو الصحيح فمناسبة حديث الباب بترجمة الباب السابق باعتبار ان قوله عليه الصلاة والسلام عليك بالصعيد فانه يكفيت كانه عام بالنسبة الى انواع الصعيد كذلك له عموم بالنسبة الى كيفية فمحتمل ان يكون بغيره او بغيرين فتأمل كذلك في الرسالة -

هذا الخاتمة شرح كتاب الطهارة اللهم طهرنا من ارجاس معصيتك وادناسها برحمتك يا ارحم الراحمين وادخلنا برحمتك في عبادك آمين يا رب العالمين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أي هذا الكتاب في بيان أحكام الصلاة - لما فرغ عن بيان العظيمة التي هي من شروط الصلاة شرع في بيان للشروط وهي الصلاة والصلاة هي أفضل العبادات وأشرف الطاعات وأمر الله تعالى بها بعد الإيمان لأنها هوية خارجية وموسومة شفهية وهيئة جسمانية بمعنى الإخلاص والالتقياد ولذا أصابت عماد الدين -

بيان معنى الصلاة لغة وشرعا واشتقاقها

الصلاة شرعاً من عبادة المخصوصة وأصلها في اللغة الدعاء والتبرك منه قوله تعالى
وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم وقوله تعالى رخصوات الرسول وفي الحديث الصائم إذا
أكل عندك صلت عليه الصلاة فكأنه أي دعته له وفي الحديث الأثر إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب
وإن كان صائماً فليصل أي فليدع الأهل الطعام بما يغفره والبركة والدعاء على نبي عيسى
عبادة ودعاء مسألة والتاب دأع بالنبي عيسى ولذا قال ابن القيم والصواب أن الدعاء هو
النبي عيسى قال في هذا قوله الأشكال التي أسردت على اسم الصلاة الفشرعية هل هي منقول عن
موضوع في اللغة فيكون حقيقة شرعية لا مجاز شرعية فعلي هذا تكون الصلاة باقية على سماها
في اللغة وهو الدعاء والدعاء عبادة ودعاء مسألة والمصلي من حين تكبيره إلى ما تلاه
بين دعاء العبادة ودعاء المسألة فهو في صلاة حقيقة لا مجاز أو لا منقولة ولكن خصوص اسم
الصلاة بهذا العبادة المخصوصة كسائر اللفاظ التي يخصها أهل اللغة والعرف ببعض سماها
كالدابة والرأس ونحن هنا في غاية التقيد بلفظ وقصره على بعض موضوعه وهذا
لا يوجب نقلاً ولا خيراً وجاعاً من موضوعه الأصلي - انتهى - وقيل: إن أصلها في اللغة التعظيم
سميت العبادة المخصوصة صلاة لما فيها من تعظيم الرب تعالى وقيل الصلاة مشتقة من
الصلى بين تشديد الصلا وذلك لأن المصلي يحرك في الركوع والسجود وقيل مشتقة من
المصلي في خيل الحلبة وهو الفرس الثاني من خيل السباق لأن من صلى كأنه يركض
ومنه حديث علي رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم وصلى ابن بكر وثلاث عمر فالإمام
هو المحدثي والفرس السابق في سباق العبادة والفتنة أي من الفرس الثاني في هذا العبادة
يصلي بصلاة الإمام يركع بركتيه ويسجد بسجتيه وهذا هو المختار في وجه التسمية عند
شيخنا الأكبر مولانا الشافعية السيد محمد بن أبي بكر رضي الله عنه وجهه يوم القيامة وذو آمين - وفيه
عن إسناده المعاصرة ما معناه أن اشتقاق الصلاة من الصلي وهو دخول الدار والخشبة إذا
تعلق تحت عرشه على الدار فشق مرو في الصلح (عوجاج) أي من نفسه الإماسة بالسوء والمصلي فيه
من وجه السطوة الإلهية والعظمة الربانية ما يروى به عن جاحه شريعتي حقق معنى جاحه فهو

كل مصلي بالشار ومن اصطفى بنار وخر الى بها امر حاجه لا يمرض بالنار ثمانية الا متحلة القسم قبل القول
باشتقاق الصلاة من صليت العود على الناس بمعنى قوامته باطل لان الامر الكلمة في الصلاة
واو بدل ليل الصلوات وفي صليت يا مكيك يصح الاشتقاق (واجيب) بان اتفاق الحروف
الاصلية انما يشترط في الاشتقاق الصغير دون الكبير والاكبر.

بيان الحكمة في مشروعية الصلاة

اعلم ان الحكمة في مشروعية تحقيق العبدية واداء حق الربوبية والتعقرب
الى الله عز وجل والفتح لباب رضائه بجمدا وثنائه ومناجاة ودهاء وكفيرة خطيئة
واذهاب سيئاته بمحاشاته كما ورد في الحديث تقبل الملائكة عند دخول وقت الصلاة
يا بني آدم قم الى ربك فاعلم ان الله عز وجل قد جمع الله سبحانه وتعالى
في الصلاة جميع عبادات الملائكة والاسفل من يعقلها فان الملائكة منهم قيام في القيام
لمن خلقهم - لا يلتفتون الى ليل من القيامة ومنهم ركع لا يخفون ومنهم سجد لا يرفعون
ومنهم تعود لا يبقون فجمع الله عز وجل لنبه على الله عليه وسلم ولا مته جميع ثلاث
العبادات في ركعة واحدة.

حكمة أخرى

وقال تعالى المرتون الله يسبح له من في السموات والارض والطير صافات كل قد
علم صلاحه وتسبيحه - ولا يخفى ان الاشجار والنباتات والثمار والقيام - والبهائم كلها في الركوع
والاجراس والجمادات والاشياء المفردة وحشرات الارض والثمار في السجود فجمع الله تعالى
لهذه الامة في ركعة واحدة ما فرق على الكائنات من انواع العبادات وقد اجتمع فيها من عبادات
المرءية في غيرها من الطهارة والصمت واستقبال القبلة واستفتاح بالتكبير والقراءة
في القيام والتسبيح في الركوع والنداء في السجود في مجموع عبادات عبيده.

حكمة أخرى

وايضاً ان هيئة الصلاة مشتملة على قيام وركوع وسجود ومراتب التعظيم مثلاً
الا ابتداء والوسط والنهاية فالقيام منبسطاً والركوع وسطياً والسجود آخرها خاضعاً
لغيره المحلوس للتشهد فهو تامة وتكملة لها لان القيام والركوع والسجود كانت لله خالصة
وجلوس التشهد مشتمل على الثناء على الله تعالى والصلاة والسلام على الرسول عليه
الصلاة والسلام والسلام على عباد الله الصالحين واقررت حق حبيد والرسالة فصار
المحلوس للتشهد ختام المسلك للصلاة جاء جامعاً الحق الامس هية وحق النبي لا وحق الاخوة
الايمانية.

بيان الحكمة في السر في الظاهر والعصر والجهر في العشائين الفجر

قال شيخ مشايخنا واستاذ اساتذتنا مولانا محمد قاسم النانوتوي قدس الله سره.
ما حاصله هذا - لا يخفى على اهل العلم ان النهار نور وجود الليل عدم وظلة جعل
الله الليل لباسا والنهار معاشا فالنهار من آفة النفاسة وتجلياته ومظهر جنوده وعناياته
التي يتقوا منها معاشه وحياته ودينه ودنياه وليس الليل كذلك فكان العبد في
النهار واقف على عاشية تيسر القرب الالهي ويعرض حاجاته بخضرة ربه الا كسر
بالنهار الخفي ويناجيه سرا امر اعادة القرب وهذا التجليات والعنايات التي
كانت في النهار تغيب في الليل فكان العبد في الليل له نوع بعث عن ربه فيتأديه ويظهر
في مناجاته اولان النهار مظهر العظمة والجلال فخشعت فيه الاصوات للرحمن ولم
تسمع الا همسا والليل مظهر الجمال صار سببا لفاقة العبد عن سكرة الهيبة فانطلق سانه
نقطة باللفظ والانضال وطرح في الجوارح والنوال ومعلوم عند اهل العلم ان الجمال
يطلق والجلال يخرس فجعل النهار احرى من الداعي واخفى صوته وجمال الليل ونطقه
ولذا اجاء صلاة النهار بحجاء اولان النهار يخفي فيه المحبة الكاملة في القلب لباريه تعالى
لاجل شواغل المعاش وتسكن فيه جذبات الحب فان نطق نطق بالتكلف وينبغي للمحب
ان صادق ان يكون بريئا من شوائب التكلف والتضع ويكون قاله تابع الحالة واما
اذا قبل الليل فقد اسرقت الحجب الساخرة للحب عن القلب وهاجر الشوق والطلب
واذ برسلطة الخلق واقبل سلطنة الحق وحان له ان يظهر لواعج حبه ويعبر في مناجاته
سرا اولان المحب الغير لا يجب بحضرة الحبيب ان يجهر بالكلام اما ما لا غياص
واما ينظر استئناس الاغيار عن الانظار فلما رأى المحب في النهار كثرة الاغيار واستأثر
سكت وصمت وصبر وسأى في الليل ان الاغيار قد غلبوا واستقر واستقرت الخلوقة
بالخلوة وغلب الشوق وبهر فنتوح وجهر - انتهى كلامه مترجما من الفارسية بالعربية
من مکتوبه الحادي عشر في الفيوض القاسمية ص ٣ - وقال القطب القسطلاني قدس
الله سره في مراد الصلاة ص ١١١ الحكمة في طوال القراءة في الصبح والجهر فيها و
اختصاصها بركعتين ان المصلي لها ينتقل من نور طويل وغفلة كبير فكانت القراءة
طويلة تتكرر على السهم وتستغرق في الذهن فيترقى فهمه للتلاوة ويكثر تدبره لما
يسمعه من اوله ولا فاولا وحتى يترك الصلاة من قصد هاهنا وليرتفع الملائكة
المتعاقبة الى السماء بعمل سركي فيه على المنعوس مشقة (واما الجهر) فلان الانسان قد
سكن منذ النور واندغم في انتميت بما كان عليها مستوليا ولذا التزم بالذكر والفرقة
عند النور وقد جالت الروح في عالم الملكوت بما غلبت فافتقت الحكمة ان يخالف بين
الغويين وخصت هذه الصلاة بالجهر ليكون السر تابع الجهر والجهر شافلا عن الفكر

ناقل عن السكون الى الحركة ولان الافعال المحسوسة تدرك اما بالسمع او بالبصر والبصر يتعلق بالنهار والسمع بالليل وهي بصلاة الليل اشبه لا تصالحها بأخرى فاقضت المحكمة ان يكون الحكم تابعاً واما اختصاصها بركعتين فلانه لما سبق الوتر لصلاة الليل وحصل عند الصلاة به كارتباط عليه وقم البداية بالشفع وهو مثل الوتر ليقع الختم بالوتر لصلاة النهار بالمغرب فجعل الشارع للصلوات الخمس وترين المغرب لصلاة النهار والوتر لصلاة الليل - رواها النظم - فانها اول صلاة ظهرت بفعل جبرئيل عليه السلام فسميت بذلك اولاً منها تفعل وقت الظهور وهي صلاة الحز وظهرت سرية فكانت سر الان والنهار تقضى الحركة والبطنش والنفس فيه متيقظة ساعية في طلب معاشها فامرته ان تصرف بعض ما هي فيه من يقظتها الى سرها وتعميرها بالتلاوة والتدبر وحصر الحركات على هيئة واحد واختصت بالحصى يامر يع ليعرف الناظر مراتب الاعمال فكل مراتب الاعمال اذ اربع الاهداد والعشريات والمئين والالوف وكانت القراءة فيها طرية لا نهانقار في وقت الاشتغال بطلب المعاش والالفة لها فطقت القراءة فيها حتى يحصل التكفير لما مضى والاسف على ما فات من البطالة والاشتغال بغير ذكر الله تعالى ولان المشركين بمكة كانوا يبذلون القران عند سماعه فكانت الظهور والعصر سرية لا يسمع المشركون ما يتلى فيهما والنهار هو مظنة اجتماعهم واما صلاة العصر فكانت القراءة فيها اقل من الظهور بقرب العهد بالصلاة فيهما بين السنتين واختلفت في سقرها فقل ليس لها سنة وقيل بل سنتها اربعية فيهما من الغفلة السابقة ويجزى في صلاته - رواها صلاة المغرب فكانت ثلاثاً والقراءة فيها تصيرة وبعضها سر وبعضها جهر لانها ما توفر من الخمس او وتر الصلاة النهارية والاولى انها وتر الجميع من فرض الليل والنهار ولاجل ذلك كانت في الوسط حتى توفر السابق والملاحق وجمع فيها بين السر والجهر حتى تضيء مع كل منهما ينصبون تحت الجهر اشعاراً ودلالة على دخول الليل وحتمت بالسر ليقع الوتر لما تقدم من فرض النهار بينه واما العشاء فكانت اسراراً والقراءة فيها متوسطة ونصفها المتقد جهر والآخر سر (التي تكون من نوع صلاة النهار السر باعية في الليل ويتميز الاول بالجهر للدلالة على انها ليلة والسر فيها تبع والتابع فيها يتأخر عن المتبوع والنز من الليل فكان الجهر اسبق والله اعلم كذا في مرآة الصلاة -

باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء

اي هذي ايات في بيان كيفية فرضية الصلاة في ليلة الاسراء اشارة الى ان الاسراء والمطرح

عليه وادعى ميل است از مؤلف با آنکه معراج در شب اسراء بود ودر آن اختلاف است چنانکه در مجلس مبين گرده شيخ الاسلام عليه السلام -

كان في ليلة واحدة لا كما قيل انهما كانا في ليلتين مختلفتين. وحديث الباب من حيث انه يفيد انها فرضت اول خمسين نحر تقرر الا مر على الخمس يثبت كيفية من كيفية واما قوله قال ابن عباس حدثني ابن سفيان الخ فتناسبه مع ترجمة الباب باعتبار ان فرضية الصلاة كانت في اول الاسلام حتى بلغت اقصى مراتب الاشهرار وشاعت في بعيد الاقطار فورد هذا الحديث ههنا باد في مناسبة بترجمة الباب ليكون بيان نفس فرضية الصلاة ترميداً وتوطئة لبيان كيفية فرضيتها والا فالحديث لا يدل على كيفية فرضية الصلاة بخلاف حديث ابى ذر الآتي فان دلالة على كيفية فرضية الصلاة ظاهرة.

فائدة جليلة

فرضت الصلوات الخمس في ليلة المعراج ولكن ثبت بالاحاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من ابتداء البعثة فكانت قبل الاسراء صلاتان صلاة الفجر وصلاة العصر كما قال تعالى وسبح بحمدها ربت بالعشي والابكار ثم فرضت صلاة الليل حين نزلت سورة المزمل ثم فرضت الخمس في ليلة الاسراء راجع فيض القدير ص ١١ في شرح حديث اتاني جبريل في اول ما اوحى الى الخ

قوله فخرج صداري اي شق صدري فان قيل شق الصدر انما وقع وهو صغير فالجواب انه وقع مرتين الثانية عند الاسراء متجديا للسطوة ومن اذ ابن حجر ثالثه عند البعث كذا قلت بخار جراء اخر حجة الطيالسي كذا في التوضيح -

قوله مرجحاً بالنبي الصالح الصلاح صفة جامعة لجميع الصفات الجميلة كما قال تعالى في حق الانبياء الكرام وكل من الصالحين فان اصلاحاً ضد الفساد فالمراد بالصلاح هنا الصلاح اللائق بمقام النبوة والمراد بصلاح المؤمن صلاحه المناسب لمقام الانبياء وهو طهارة قلب المؤمن من من الامور المفسدة لا يمانه. وصلاح النبي هو نزاهته عن الامور المخللة في منصب النبوة وحيث ان نبيا صلى الله عليه وسلم هو افضل النبيين والمسلمين يكون عدله كاملاً مطلقاً والله اعلم. قوله هذا آدم وهذا الاسفة عن يمينه وشماله شمر بنيه المراد اسرارح بنى آدم ويحتمل ان يكون هذا باعتبار انظرهم والاكشافات فان الجنة عن يمين آدم والنار عن شماله فلعله كان يلتفت تاسرة الى يمينه فينكشف له اسرارح المؤمن وتاسرة الى شماله فينكشف له اسرارح الكافرين ويحتمل ان يكون هذا على سبيل العرض فكان هذا في وقت العرض على آدم عليه السلام والا ففي الاوقات الاخرى في مقاماتهم والمراد بقوله تعالى لا تفتنهم ابواب السماء عدم الفتن بطريق الاكراه والسياسة والا نعامه قوله قال جبريل لما وزن السماء اي حارسه وبراه بمعنى حوالد البراسمان - افتحة اي باب السماء - قوله مر بادرس عليه السلام قال مرجحاً بالنبي الصالح والاخ الصالح احتج به من قال ان ادرس عليه السلام لم يكن من آباءه والا لقال

بالابن الصالح كما قال آدم و اجيب عنه بانه لا يبعد ان يكون هذا القول عنه على سبيل
 التعطف والتأديب والتواضع لغير النبيين وسيد المرسلين وان الانبياء كلهم اخوة -
 قوله حتى ظهرت اى علوت لمستوى اى لمصعد اسمع فيه صولف الا قلام اى صوت
 ما يكتبه الملائكة من افضية الله ووحية وما ينسخه من الروح المحفوظ وما شاء الله
 من ذلك ما يكتب قوله فقال هل وعلا هي خمس يحسب الفعل وهي خمسون بحسب
 الثواب لا يبدال القول لداى اى القضاء المبرور - وقال شيخنا السيد الانوار قدس الله سره
 لم يكن هذا الشئ بل كان القام الامر شيئاً فشيئاً وايضاح المراد آخر - والمقصود منه التذكير
 في الاطراف والعنايات ليعلم آخر الله غاية الغايات ونهاية النهايات وتطويع ما ياتي في
 فضل اسمع ومن هذا الكتاب المستطاب من قصة آخر اهل النار دخل الجنة يعطى العهود
 والمواثيق ثم ينقضها - ويسأل الله عز وجل حتى اذا انتهت به الا ما في قال الله عز وجل
 لت ذلك ومثله معه وقوله صلى الله عليه وسلم اترضون ان تكونوا ثلث اهل
 الجنة اترضون ان تكونوا نصف اهل الجنة اترضون ان تكونوا ثلث اهل الجنة وقوله
 صلى الله عليه وسلم تجابى يعنى بعيرت ثم ردد عليه بعيرة وضمنه فهذا كله من باب
 الملاطفة والتدريج في العنايات ليتكشف حقيقة الامر آخر عند النهاية لا من باب التسخين
 فانهم ذلك واستقروا - قوله استحييت من ربي وجه استحيائه من ربه ومع انه سأل ربه
 قبل ذلك سبع مرات انه لو سأل الرفيع بعد الحسن لكان كأنه قد سأل رفيع الخمس
 بعينها فلذلك استحي من ان يراجع بعد ذلك ولا سيما سمع من ربه لا يبدال القول لداى الخ
 (عند القاري) فاستحي صلى الله عليه وسلم في هذه المرة لانه لو سأل في هذا المرة
 لم يكن سؤالاً لتخفيف بل كان سؤالاً لرفع التكليف وهذا الايليق بشأن العبودية قوله
 حتى انتهى الى السدرة المنتهى اى الشجرة التى فى اعلى السموات وسميت بالمنتهى لان علم
 الملائكة ينتهى اليها ولم يجاوزوها احد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه ينتهى اليها
 ما يهب من فراقتها وما يصعد من تحتها وينتفى اليها روح الشهداء وارواح المؤمنين فيصلى
 عليهم الملائكة المقربون (والله اعلم) قوله حياثل اللؤلؤ المراد به مواضع مرتفعة كمال
 الرمل كانه جميع حباله والحباله جميع حبل على غير قياس ورج يظهر مناسبة هذا كالحباله
 بالحباله الآتية وهي واذا تراها المسكت - يعنى ان تواب اسرها مسكت وتلاها وحبالها لؤلؤ
 وقيل المراد بالحبال نقلها والعقود ذهب كثير من الائمة انه تصحيف وانما الصحيح
 هي جنابذ الجبهم والنون والذال المعجمة جميع جنبد وهو ما لا ترفع من الشئ واستدار
 كالقبة كما وقع عند المصنف في احاديث الانبياء وكذا عند غيرهم جميع جنبد معرب

عنا تأانك بر آدم به على سبيل انك مى شتو دم در ان محل آواز قلمها كه ملائكة الهامى كبر وند قضايا واحكام
 از لور محفوظ - تفسير القاري ص ۳۸ ج ۱ -

كُنْبُدٌ وَهِيَ الْقُبَّةُ فَهِيَ فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ أَصْلُهُ كُنْبُدٌ بِمَعْنَى الْقُبَّةِ -

بَابُ وَجوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ

أَيْ هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ وَجوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ وَالْمَقْصُودُ بِهِ بَيَانُ أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ مِنْ شَرِئِطِ الصَّلَاةِ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالثَّيْبَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى خُذْ وَأَن يَتَكَبَّرَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ أَيْ كُلِّ صَلَاةٍ هِيَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ لَا بِالْغُرْبِ مُطْلَقًا لِأَنَّ الثِّيَابَ الْمُرْتَبِئَةَ الْمُنْقَشَةَ فَإِنَّ نَفْسَ الثَّيْبِ أَيْ زِينَةُ اللَّابِسِ وَأَنَّ كَانَ خُرْقَةً مَرْقُوعَةً فَهِيَ عَلَى مُلْتَحِفَةٍ فِي ثِيَابٍ وَاحِدَةٍ كِفَاةً وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ السِتْرُ وَهُوَ يَحْصُلُ بِالِاتِّحَافِ فَإِنَّ بِالِاتِّحَافِ لَا تَتَكَلَّفُ عَوْرَتُهُ فِي اتِّعَاقَاتِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَذَلِكَ أَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَيُّرًا وَلَوْ بِشَوْكَةٍ فَامْرَأَةٌ بِالنَّهْرِ يَأْتِي مِنَ الْوُقُوعِ عَنْ بَدَنِهِ وَمِنْ وَقُوعِ نَظَرٍ عَلَى عَوْرَتِهِ حَالَةَ الرُّكُوعِ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فَرَضٌ فِي الصَّلَاةِ فَالْمَقْصُودُ يَقُولُهُ وَمَنْ عَلَى مُلْتَحِفَةٍ فِي ثِيَابٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ مِنْ تِمَّةِ التَّرْجِمَةِ بَيَانُ وَجوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ بَأَيِّ وَجْهِ كَانَ وَإِمَامًا مَسِيئًا أَيْ مَنْ بَابُ الصَّلَاةِ فِي الثَّيْبِ عَلَى تَحْفَافِهِ فَالْمَقْصُودُ بِهِ بَيَانُ مَشْرُوعِيَةِ الْإِتِّحَافِ وَبَيَانُ كَيْفِيَّتِهِ وَاسْتِدْلَالُ أَيْضًا بِأَمْرٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانًا عَلَى اسْتِثْنَاءِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ شَرْطًا فِي الطَّوَافِ فَاسْتِثْنَاءُهُ فِي الصَّلَاةِ أَوْلَى وَاحْتِدَادُ أَيْضًا أَنَّ الطَّوَافَ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ قَوْلُهُ مَا لَمْ يَرِ فِيهِ إِذَى أَيْ مَنِيًّا وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَنِيِّ وَقَوْلُهُ لَتَلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا هَذَا مَحَلُّ التَّرْجِمَةِ لِمَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وَجوبِ السِتْرِ -

نَكْتَةٌ

السِتْرُ وَإِنْ كَانَ لَا جِلْبَابَ فِي الصَّلَاةِ لَكِنَّ الْقُرْآنَ خَصَّهُ بِالْمَسْحِ حَيْثُ قَالَ خُذْ وَأَنْ يَتَكَبَّرَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ فَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي نَظَرِ الْقُرْآنِ لَيْسَتْ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ وَالْبَيْتِ يَشِيرُ قَوْلُهُ تَعَالَى لَا يَأْتِيَنَّكَ الصَّلَاةُ إِلَّا وَهْمٌ كَسَالِيٍّ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالِاتِّحَافِ الْحُضُورَ فِي الْمَسْجِدِ -

نَكْتَةٌ أُخْرَى

مَا ذَكَرَ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ قِصَّةَ سَيِّدِنَا آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمَا وَقَعَ لَهُ مِنْ امْتِنَاعِ اللِّبَاسِ عَنْهُ حَتَّى طُفِقَ أَنْ يَخْصِفَ عَنْهُمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ أَنْتَقَلَ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَى ذِكْرِ مَسْأَلَةِ السِتْرِ وَاللِّبَاسِ فَقَالَ تَعَالَى خُذْ وَأَنْ يَتَكَبَّرَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ فَهَذَا وَجْهُ الْإِرْتِبَاطِ بَاقِبَلِهِ

بَابُ عَقْدِ الْأَمْرِ عَلَى الْقَفَا فِي الصَّلَاةِ

ذَكَرَ هَذِهِ التَّرْجِمَةَ لِتَأْكِيدِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ لِأَنَّهُ إِذَا عَقَدَ الْأَمْرَ عَلَى قَفَا لَمْ تَبْدَلْهُ عَوْرَتُهُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ - كَذَا فِي الْعَمْدَةِ وَلَعَلَّ هُوَ لَا مَعْنَى لَنَا مِنْ أَهْلِ الْعَقْدَةِ فَتَانِ

هذه الصفة كانت لأصحاب الصفة أهل الصفة كما سيأتي في باب من مال الرجال في المسجد وإنما كانوا يطعنون ذلك لأنهم لم يكن لهم سمر أو بيلات فكان أحد هم يعتقد أن السمر لا يفتقأ ليكون مسئولا إذا ركع وإذا سجد ولا يكتشف عن رتبه عند الركوع والسجود حتى لا ييرا في الحق مثل ذلك الذي لا يميز بين الواجب والسنة والمستحب وصفه بالحاجة لأنه يادرس إلى الإلتكاس والسؤال قبل التأمل في الحال قال الكرماني (فان قلت) كيف وجه جعل السمر في الاستحقاق عن صاقلت الفرق بين جنس من ذلك العقل فكانه قال صنعت له ليرا في الجاهل فينكر على بجهله فظهر له جواز إزالته وفيه تنبيه على مراعاة التأديب وترك الطعن والإعتراض على الأكابر والعلماء السرخسين الذين عن رتبه وسؤهم في العلم واستقامتهم في الدين وأيضا كان يمكنه الاستفسار عن الحقيقة بطريق التأديب لا بطريق الاعتراض ولذا عقبه الإمام البخاري بعد بيته ورواه في التصحيح بأن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا صلى في ثوب واحد ليتحقق جواز الصلاة في الثوب الواحد حتى يتحقق فضلا جابر في الثوب الواحد كانت لاسراة الاستحقاق جواز مثل ذلك

باب الصلاة في الثوب الواحد ملتغيا به

أي في بيان أن من صلى في الثوب الواحد ملتغيا به فقد أتى بالناس أحب العلم أن الفقهاء قد اجمعوا على جواز الصلاة في ثوب واحد ولكن ذهب بعض السلف كابن مسعود وابن عمر ومنجاهد إلى أن الصلاة في ثوب واحد مكروهة إذا كان قادرا على ثوبين وأن لم يكن قادرا على ثوب واحد يكره أيضا أن يصلي به ملتغيا ومشتغلا به بل السنة أن يتركس به واحتجوا في ذلك بما رواه الطحاوي بإسنادة عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فالله أحق من تزين له فان لم يكن له ثوبان فليتركس إذا صلى ولا يشتمل أحدكم في صلاته إشتال اليهو د - وذهب الجمهور إلى أن العلم من الصعابة والتابعين إلى أن الصلاة في ثوب واحد جائزة بلا شبهة وقد جاءت الأحاديث الصحيحة في ذلك عن جماعة من الصحابة جابر - أبي هريرة وعمر - بن أبي سلمة - وسلمة بن الأكوع رضي الله تعالى عنهم والإمام البخاري اختار من ذهب الجمهور إلى الأحاديث التي أوردها في الباب صحيحة في جواز الصلاة في ثوب واحد وأما ما روي في هذا الباب من منع الصلاة في ثوب واحد فهو محمول على إرشاد الفضل لا على عدم الجواز أو محمول على التنزيه لا على التحريم والله أعلم ملخص من محمد في القاري ص ٢٢ ج ٢ -

باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه

أي باب في بيان أنه إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل شيئا من الثوب على عاتقيه وفي بعض النسخ على عاتقه بالألف أي من من الوقوع والسقوط والمقصود بذلك تأكيد ستر العورات في الصلاة مستقلا وإن فهم هذا الحكم من أحاديث الباب الأول لكن أوردوا

لتأكيد ستر العواتق وهو مستحب عند الجمهور ويحجب تركه ايضا لان المقصود ستر العورة
 ثبات وجهه حصل جازوا ايضا ان العاتق ليس من العورة فلا يجب ستره ولكن لا ينبغي
 ان يصلى وليس على عاتقه شئ وقال احمد لا يصح صلاة من قدر على وضع شئ على عاتقه
 الا به صفة لظاهر الحديث وعن احمد رواية انه يصح صلاة من قدر على وضع شئ على عاتقه وحاصله
 انه يجب عند احمد ان يجعل على عاتقه شئ ان قدر عليه . وانما مناسبة الحديث بالتوجه
 فمن حيف ان المخالفة بين طرفي الثوب سبب لوقوع شئ منه على عاتقه شئ . (ولكن) لا
 ندري ان المصنف رحمه قائل بالوجوب او بالا استحباب لكن قوله باب الصلاة بغير رد او ينير
 الى انه قائل بالاستحباب وفي حديث جابر الذي يتلو هذا الحديث ايضا من الصلاة من
 غير شئ على العاتق قلعه ظن ان الا شمال والمخالفة بين الطرفين لا يمكن سائر على وجه الكمال
 قال الى ذلك ليكمل السطر .

تنبيه

هذا هو جعل الثوب على عاتقيه اعم من وجهه من الا تخاف المذاكر في الباب السابق
 وهذا الحكم وان كان قد علم من الاحاديث المتقدمة لكن جعل له بابا لمحددة للتنبيه على
 افادة هذا الحكم بغير موصه . والمقصود منه تأكيد ستر العواتق .

باب اذا كان الثوب ضيقا

اي باب في بيان انه اذا كان الثوب ضيقا ولا يمكنه ان يلتحف ويتق شح به فماذا يفعل المصلى
 اي فينبغي له حيث ان يتزمر ولا يلتحف لانه سبب لاكتشاف العورة وكأن هذا الباب بمنزلة
 الاستثناء من الباب السابق .

باب الصلاة في الحجة الشامية^{عليه}

اي في بيان من الصلاة في الثياب التي تنسج الكفار ما لم يتحقق نجاستها او انها غير
 بالشامية مواصلة للفظ الحديث وكان هذا في عز وبة شوك والشام اخر ذل كانت دار كفر
 ووجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وسلم يسهلها ولم يستفصل وروى عن ابي حنيفة كراهية
 الصلاة فيها الا بعد الغسل وعن مالك ان فعل يعيد في الوقت كذا في الفتح والصلاة .

تنبيه

اعلم ان ما ورد في الاحاديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم لبس الحجة الشامية والرد^{معة}
 عليه نماز درجة يافه شاميان كفارة گفته اند مراد بيان جواز بافته مطلق كفارة است ما دام كريفين نشود
 نجاست آن و تفسیر بشامیه بر عایت لفظ حدیث است ۱۳ شیخ الاسلام ص ۲۴۱ .

او القبط اطي او البرود اليمانية فليس المراد بها انهما كانت ملابس مخصوصة للكفار من شعائر
كفرهم بل المراد انهما كانت من مصنوعات تلك البلاد ومنسوجاتها فالنسبة نسبة المصنوعة
لانسبة النسبة الكفرية فلا تمتنعك نهما للشبان المتقربون في لبسة البيطلون الملحون و
سائر الملابس الا فرنجية اعادنا الله منها فقل له وقال معمر رأيت انسا هري يلبس من الثياب
ما يصغ بالبول انظر هري انه لم يعمل فيه الا بال غسله ذلك وكان يلبسها في غير الصلاة ان
كانت جافة وفي الصلاة بعد غسلها رت قواله وصلى على من ادى طالب في ثوب غير مقصود
انظر هري ان هذا الثوب كان منسوجا للكفار فرينة الباب رخـ

باب كراعية التعري في الصلاة وغيرها

المقصود به بيان ان ستر العورة فرض مستمر لانه فرض خارج الصلاة ايضا ولذا قال
العلماء الفريضة المستمرة في كل آن وزمان بعد الايمان انما هي فريضة ستر العورة في سعة
جميع الاحيان ولما هبط ابي نادر مراد من احواء عليهم السلام من سماء واختزع عنهم لباسها
طفقا يخصصان عليهم ورق الجنة يسوا يسوا انهما فاول مسئلة احتاج اليها ابونا واهنا عليهم
الصلاة والسلام انما هي مسئلة ستر العورة -

قواله فعله فجعله على منكبهم فسقط مضيا عليه اعلم ان هذا التعري انما كان كتعري موسى
عليه السلام بغير ثمة عن القباشر واخلق الجاهلية ببيان نزاهته عن المعاصي قبل النبوة
وبعد هاء الله اعلم - ورد في غير الصحيحين ان الملائكة نزل عليه فشا عليه اخر اية (سقطاني)
وفي الحديث دليل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في صدره وجهها مصون عن القباشر
واخلق الجاهلية ذلك -

باب الصلاة في القبيص والسر ويل والتبان والقباء

ي في بيان حكم الصلاة في القبيص الى آخره المقصود بيان انه يجوز الصلاة في ثوب
واحد من هذه الثياب مما يكون ساترا للعورة الغليظة والا في الجمع في اثنين منها لمن رجع
الله له وجوز الصلاة في التبان فقط والتبان سر وال صغير مقدس شبر يسير العورة الغليظة
يكون للملاحين) يوافق هذا هب مالت لان التبان انما يستر نصف الفخذ لا كلها ومناسبة حديث
ابن عمر بالتزجدة من حيث انه يدل على جواز الصلاة بدون القبيص والسر ويل في الثياب
الغير المخططة مع كون اهل الثياب واحدا كذا في الرسالة - قواله والتبان وهو سر ويل صغير
مقدس ما يستر العورة الغليظة يكون للملاحين رت وقال السيوطي التبان سر ويل ليس له رجلان فشر

ملح اي باب در بيان حرمان نمازگزاران در پیراهن دراز و دخت داده از سر که ستر عورت غلیظه می کنند و قبا
تیسر انقادی ص ١٣٦ چنانکه کشتی گران و ملاهان به اباشد شیخ الاسلام ص ١٣٦ -

باب ما يستتر من العورة

أي في بيان الشيء الذي يجب ستره في الصلاة أو خارجها أو في بيان حد العورة والعورة
سورة الإنسان وكل ما يستحي من أظفارها أشار بذلك إلى أن وجوب ستر العورة لا يختص
بالصلاة بل هو عام في جميع الأحوال في الصلاة والطهارة وغيرهما والظاهر من نصه أنه
يرى أن الواجب ستر النسوة اثنين فقط وهو قول أهل الظاهر أنه لا عورة من الرجل إلا القبل و
الدبر وقال شيخنا الأكبر مولانا الشافعية السيد محمد بن أبي ربيعة هذا القول موضع استعمل فيه الجواز
كلمة ما - ومن فيجوز أن تكون ما معدلة أو معدلة ومن يجهل أن تكون بياناً
أو تبعية والفرق بينهما أن من البينة يطرأ فيها الحكم على جميع أفراد من خولها ومن التبعية
يقتصر فيها الحكم على بعض ما صدقات من خولها والظاهر عند أي أن الأمر الهما في أكثر
المواضع يريد بها التبعية - وهذا الموضع أيضاً منها يريد به الإشارة إلى مراتب العورة
فإن من العورة ما يجب ويتأكد ستره ومنها ما ليس كذلك لا ترى أن العورة عندنا
من السرة إلى الركبة - ولكن فهم الفقهاء ليس كاصل الفقهاء في تعميم السرة ونظيره الاستقبال
والاستدبار عند قضاء الحاجة فالاستدبار هو من الاستقبال والتجاسة الخفيفة أخف
من التجاسة الغليظة وإن اشتركا في أصل التجاسة ولما تعارضت الأدلة في كون الفخذ عورة
أشار البخاري إلى مراتب السرة بعضها دون بعض فإن تعارض الأدلة بين وجب الخفة في حكم
المسئلة فإلى الأمر البخاري بكلمة من التبعية للإشارة إلى مراتب السرة والخفة في ستر
العورة وهره أينما فتح ما قيل أنه كيف يستقيم التبعية في ستر العورة فإن العورة بتمامها
واجبة السرة بعضها - وجهه إلا ذلك فاعلم أن المقصود من الإشارة إلى المراتب والله
أعلم ونظيره اختلاف الفقهاء في تفسير التجاسة إلى الغليظة والخفيفة لتعارض الأدلة
ولا اختلاف الصواب فيها فافهم ذلك واستقم قال ابن بطال اختلفوا في حد العورة فقال
أهل الظاهر لا عورة من الرجل إلا القبل والدبر وقال الشافعي ومالك حدثا ما بين
السرة والركبة وقال ابن حنيفة وأحمد الركبة أيضاً عورة ذلك

باب الصلاة بغير رداء

أي في بيان جواز الصلاة بغير رداء -

على أن يوشيه غشود واجب استبشيد أن الزموت بمعنى اندام شرم مردم وهرچه از نور و نور بدین
آن مشرم آید شیخ الاسلام مشتمع -

باب ما يذكر في الفخذ

أي في بيان ما يذكر في حكم الفخذ هل هي من العورة أم لا والمذاهب فيه مختلفة
فذهب مالك إلى أن الفخذ ليس بعورة وهو الذي اختاره البخاري ههنا وعند أبي حنيفة
والشافعي الفخذ عورة يجب سترها وهذا الوجه المناسب لما بين اب السيرة والاحاديث في
هذا الباب متعاضدة قال الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
ليس بعورة بالنسبة إلى خاصة الرجل ومعارف أسرارها أعني الذي بين همر كثير والدخول
عليه ومثالي التردد إليه وأما بالنسبة إلى العامة ومن يزور الرجل غبا فإنه عورة
بذلك على هذا التطبيق حديث دخول عثمان على النبي صلى الله عليه وسلم وستره فخذ لا
مع كشفه إياه عند أبي بكر وعمر فدل أن الستر أحاط وإما ما ذهب إليه مالك رحمه من أنه يجوز
للعامة والمحاليين ما مثلهم الاقتصار على ما دون الفخذ في الصلاة فلا شبهة في صحته عندنا
لما روي من طرق كثيرة حتى حصل العلم بغيره روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكفهم ولا
امثالهم تبقر الفخذ إلى الركبة في الصلاة وههنا قاعدة وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم يبين لنا
وجهمين من الصلاة صلوة المحسنين وصلاة عامة المسلمين وكمر من أشيا قد جرت في الثاني
رأى عنها في الأولى وانت إذ حفظت هذا القاعدة سهل عليك أكثر المواضع المتناظرة في
باب الصلاة والله أعلم كذا في الرسالة وقيل إن أبا بكر الصديق كان عن يمين النبي صلى
عليه وسلم وكان عمر عن يساره فلما جاور عثمان جلس بين يديه فكشف عليه ما لم يكشف عليها
والاحكام تختلف باختلاف الاحوال قوله قال ابن عبد الله البخاري ويروى عن ابن عباس
وجر هذا ومحمد بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة هذا تعليق بصيغة
التعميم وإيرادا عن ثلاثة أنفس الأول عن عبد الله بن عباس أخرجه الترمذي عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال الفخذ عورة وقال هذا حديث حسن غريب -
والشافعي حديث جر هذا أخرجه مالك في الموطأ عن ابن النضر عن زهدة بن عبد الرحمن
بن جرهم عن أبيه عن جدك قال كان جدك من أهل الصفة قال جلس رسول الله صلى
الله عليه وسلم عندي وفخذك مكشوفة فقال خمر عليك أما علمت أن الفخذ عورة
ورواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والثالث حديث محمد بن جعفر بن جعفر بن جعفر
الطبراني عنه قال كنت أصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فلهما على معي وهو جالس عند
دائرا بالسوق وفخذك مكشوفة فقال يا معي غط فخذك فان الفخذ من عورة ورواه
أحمد ورجالته ثقات كما في مجمع الزوائد ومحمد بن جعفر هو محمد عبد الله بن جعفر بن جعفر
أبي عبد الله ولا يبه عبد الله محبة وزينب بنت جعفر أم المؤمنين هي أمته وكان محمد صغيرا
في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد حفظ عنه وقال الواقدي كان مولدا قبل الهجرة
لخمس سنين هاجر مع أبيه إلى المدينة له محبة والله أعلم ملخص من عمدة القاري -

على ما قاله الطحاوي ان اصل الحديث ليس فيه ذكر كشف الفخذين وقال ابو عمر هذا حديث مضطرب وقال القرطبي ويرجح حديث جرهم ان تلك الاحاديث المعارضة له قضيا معينة في اوقات واحوال مخصوصة يتطرق اليها الاحتمال ما لا يتطرق لحديث جرهم فانه اعطى حكما كليا هذا كله من عمدة القاري وقال شيخنا السيد الانوار رحمه الله تعالى ان قوله صلى الله عليه وسلم ما يقرب من الركبة لا يثبت ان الركبة واسأله ما يقرب من الركبة فانه قال لا يثبت ما يقرب من الركبة لا يثبت نفس الركبة فانها كانت مستورة من قبل فلما جاء عثمان بن عفان رضي الله عنه عليه وسلم ما يقرب عن الركبة ايضا مراعاة لحياثته رضي الله عنه قوله وقال مزني بن ثابت الخ فيه نظر لانه لا دلالة فيه على ان فخذك صلى الله عليه وسلم كان منكشفا ولو سلمنا نكشافه فلا نسلم ان ذلك كان باختياره عليه السلام حتى يكون دليلا على جوازه اللهم الا ان يقال المصنف رحمه الله اعتمد على ظاهر الحال وعلى انه صلى الله عليه وسلم كان نبيا وهو في حالة الاختيار وعدمه مصرون عما لا ينبغي جرمانه عليه صلى الله عليه وسلم ولو سلمنا فكان ينبغي ان ينبيه عليه بعد تلك الحالة كحاشية عليه بعد ما وقع منه مرة فتأمل كذا في الرسالة - قال السندي كانه ينبغي الاستدلال بذلك على استبعاد وضع الفخذ على فخذ غيره لو كان الفخذ عورة ولو بمائل كالفرج ونحوه فالوضع دليل على انه ليس بعورة ولم يرد الاستدلال بانه وضع الفخذ بلا حائل لان الاصل عدمه فانه باطل بشهادة العادة بالمائل في مثله فصار الاصل هو المائل كما لا يخفى والله اعلم - قوله فلما دخل القرية الخ في هذا الحديث فقد سير وتأخير لان دخوله صلى الله عليه وسلم القرية وخروجه القوم الى اعمالهم كان قبل اجراء النبي صلى الله عليه وسلم ركوبه في النفاق وسككها كذا في الرسالة -

باب في كم تصلي المرأة من الثياب

عقد الباب بهذا العنوان ان الحديث امر سلمة التي اسرد في هذا الباب انها قالت تصلي المرأة في خمار وقميص وأشار بقوله كان عكرمة الخ الى ان المطلب بان الله في ثياب المرأة ليس الاستر جميع الجسد ما خلا الوجه والقدمين وقول امر سلمة تصلي في خمار وقميص ليس الا انما يستتران جميع جسدها ولو حصل ذلك ثوب واحد كفي ايضا كذا في الرسالة قالوا احب عليها ستر جميع بدنهما فان حصل ذلك ثوب واحد كفي والنسب يادة على الثوب الواحد الساتر لبدنها مستحب ومرتع -

باب اذا صلى في ثوب له اعلام ونظر الى علمها

جواب اذا صلى في ثوب له اعلام ونظر الى علمها لا يفسد صلاته لكن تركه اولي كذا في الرسالة -

قوله فانما الهتني أنفاجن صلاقي اى شغلتنى اتفاته الى هذا النقوش عن الاستغراق في المناجاة والغناء والحضور والعروج وذلك لان القلوب الصافية والنفوس الطاهرة قد تتأثر وتتكدس من الصور والنقوش الظاهرة بمقتضى البشرية وهذا التأثير مع كمال صفائهم ونفوس انبيهم وغاية لطافتهم لان الشيا لا يبقن يظهر فيه نقطة من السواد والوسخ بخلاف اصحاب القلوب المظلمة فان قلوبهم مثل الشيا السود لا يظهر فيها اثر السواد والوسخ والمقصود منه تعليم الامة في الاحتراز عن مثل هذا الملابس والمشاعل والملاهي هذا وفي طريق آتية لهذا الحديث فاحذوا ان تفننى ذل انه لم يقع من ذلك شئ وانما خشي ان يقع منه شئ لانه وقع.

باب ان صلى في ثوب مصلب اوفيه تصاوير هل تفسد صلاته

وما ينهى من ذلك

اى ان صلى ثوب مصلب بفتح اللام اشتداد اى منقوش بصور الصليبان او تصاوير اى في ثوب ذى تماثيل غير صور الصليبان فماذا حكمه يعنى لا تفسد صلاته لكنه مكروه كما كذا في الرسالة فتدله هل تفسد صلاته جى المصنف على عادة في ترك الجزم فيها فيه اختلاف وهذا من المختلف فيه بناء على ان النبى هل يقتضى انفس ادا ولا ولا يعبر من على انه ان كان المعنى في نفسه اقتضاها والا فلا فيه قوله وما ينهى من ذلك اى من جنس ذلك المذكور.

تشبيه

المقصود منه بيان حكم استعمال الثوب المنقوش لا بيان حكم التصوير فان التصوير سواء كان صغيرا او كبيرا فهو حر اما بالاجماع لاشتت في حرمة فاعرف الفرق بينهما قوله وما ينهى عنه من ذلك كلمة من ههنا ايضا تبعية الى بها الاشارة الى مراتب النبى في الصلاة في الثوب المصور يريد انه يحرم الصلاة فيه اذا كانت الصورة كبيرة او مستبينة يظهر اعضاؤها واما اذا كانت صغيرة جدا او مسلوقة او متحت قد صيه فلا بأس بالصلاة في مثل هذا الثوب

باب من صلى في قروح حريش نزع

اى هذا باب يذكر فيه من صلى في قروح من حريش نزع وهو حكاية من النبى صلى الله عليه وسلم في ذلك والفردج هو القباء المفترج من خلف اى الذى شق من خلفه قيل اول من لبسه فرعون وقوله نزع نزع اشارة الى انه لا تفسد صلاته لكنه مكروه لانه صلى الله عليه وسلم لم يجد الصلاة ولكن نزع كالكرا له وهذا صريح في الكراهية

على راجع شرح شيخ الاسلام رحمه الله - فقد اجاب الكلام وقد ذكرنا خلاصة الباب

وانما ذكر النزع تبعاً للحدِيث والاذلا حاجة اليه في الترجمة وقوله لا ينبغي هذا للمتقين هذا
تمهيد لتحريم الحرام ان كان النزع لاجل الحرام وهو تمهيد للنهي عن التشبه بالكفار ان كان
النزع لاجل انه كان من نبوس العجم والكفار وشعار اهل الكفر وكان ليسه صلى الله
عليه وسلم هذا الفروج مع انه من ملابس العجم قبل نزول الوحي في النهي عن التشبه
بالكفار في الملابس والنهي صلى الله عليه وسلم كان متبعا للوحي في طاعته والباسه لا للتقويم كما يزعم حملة رأية التقوية
التي هي تقوى الله ولا يعلمون

١٥١ في بيان حكم الصلاة في الثوب الاحمر يعني انها جائزة بلا كراهية ان كان الاحمر
 غير معصفر وقل بعضهم ينهي الى الجواز والخلاف في ذلك مع الحقيقة فانهم قالوا كراهية قلت لا خلاف للحقيقة
 في جواز ذلك وانما قالوا بان كراهية لما روى ابو داود من حديث عبد الله بن عمر وقال
 مر بالنبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثيابان احمران فسلم عليه فلم يرد عليه وقال
 الترمذي عقيب اخر اجد هذا الحديث حسن كذا في التمهيد ويظهر من
 بعض الروايات ان هذا الثوب لم يكن احمر خالصا بل كان مخططا بخطوط حمراء وكراهية
 فيه عندنا وبالحجة غرض المصنف من هذا لا الا بواب المصنفة بيان ان هذا لا الامور
 المنذورة لا تفسد الصلاة وانما هي مكروهة فقط وقال شيخ الاسلام الداهلي
 ان المكروه عند الحنفية انما هو الثوب المعصفر المصبوغ بالعصفر لا الاحمر مطلقا
 والله اعلم - شرح شيخ الاسلام ص ٣١١ -

باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب

اي باب في بيان جواز الصلاة على السطوح المعروفة والمنبر الى رفع عن الارض والحشب
غرضه من عقد هذا الباب ان ما مراد في الحديث وجعلت في الارض مسجدا لا يقتضي
لزم من الصلاة على الارض بل يجوز على غير ذلك كالمنبر والحشب والسطوح ايضا اذا
كان طاهرا كذا في السمسالة وحاصله انه يجوز على الصلاة على غير حبس الارض مطلقا
اذا كان طاهرا وان كان مرتفعا عن الارض خلا فانبعض الملكية في المكان الى رفعه من
كان اماما قوله ثم رجع المفسر الى علمه ان وقت الامام على المقام الى رفعه لاجل التعليم
جائز بالاتفاق لا خلاف في جواز الشراء وانما الخلاف فيما اذا لم يكن لتعليم ورجوعه صلى الله
عليه وسلم فقهرى كان عملا قليلا يخطئ تبين وكان متافصلا وان كان كثيرا فكان قبل

علی مقدمه بود بیان جواز اصل نماز است بمشای این چیزها بر است دفع توهم عدم حوائج بهم عبد الجودن آن اند
زمین یا قطع نظر از خصوص بودن مصلی امام یا مقتدی برین تقدیر نیز دو تعلیق حسن و این عمر و چه می نماید و خلاف
ملک و بعضی تابعین در حوائج مکان بلند امام را آن مستلزم جدا است اگر چه در ضمن این باب معلوم شد شیخ الاسلام ^{۳۶۶} _{ص ۱۳}

تحرير العمل الكثير قوله قال وانما امرأتى اى قال على بن المدائني انما قصدت بذكر هذا الحديث
وسرور ربه الاعلام والاخبار بان النبي صلى الله عليه وسلم كان اعطى وارفع من الناس فلا
باس به قوله اى من نسائه ليس المراد به الا يلاذ المتعاسرات بين الفقهاء بل المراد بالبلاد
معناها اللغوية وهى القسرة على مرقى بان النساء شرعن قوله فجلس فى مشربة له فعلى ٣٢
صلى الله عليه وسلم على الراح المشربة وخشيها وبهذا يظهر مطابقة حديث المشربة بترجمة
الباب بالصلاة على الخشب.

باب اذا اصاب ثوب المصلي امرأته اذا سجد

يعنى لا بأس به ولا تدخل فى لمس النساء حتى تفسد صلاته كذا فى المسألة وايضا تفسد
الصلاة اذا وقع ثوب المصلي على نجاسة يابسة وانما المفسد هى النجاسة التى يجملها المصلي
فى صلاته

باب الصلاة على الحصى

يعنى انها جائزة - والمقصود من اثبات جواز الصلاة على الحصى هو ما يتخذ من
سعف النخل وشبهه فتدسها طوى الرجل (أو أكثر) نفى لمس وهو الصلاة على التراب الذى يمكن
ان يتقصر من قوله عليه السلام جعلت لى الارض مسجدا - وقوله عفر وجهك وقوله
لا فلاح ترب ترب - وقس على ذلك قوله -

باب الصلاة على الخمرة

الا ان المراد لفظ الخمرة لكونه واقعا فى الحديث والخمرة السجادة الصغيرة فان
كان لفظ الخمرة بمعنى الحصى فلا تكرار لان الترجمة بلفظ الخمرة لاجل مطابقته لفظ
الحديث وفس على ذلك ايضا قوله -

باب الصلاة على الفراش

اى فى بيان جواز الصلاة على الفراش من اى نوع كان من انواع ما يبسط ففرضه
من هذا الاثر اجماعا لمختلفة بيان جواز الصلاة على غير جنس الارض فباب
الصلاة على الحصى - وباب الصلاة على الخمرة وباب الصلاة على الفراش بيان وتعليل
للجائزات الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الصلاة على غير الارض ومن عادة
البحار اى انه يثبت على لفظا لمختلفة الى اسادة فى الاحاديث وان كان المعنى واحدا

على باب وذكره بنماذ به ياءى كذا - شيخ الاسلام ح ٣٤٩ ج ١ -

على باب وذكره بنماذ به سجادة غرد شيخ الاسلام ح ٣٨٨ ج ١ -

وقال الحافظ العسقلاني أشار البخاري بهذا الباب إلى الحديث الذي رواه ابن حبان عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في حفنات فكانت له لم يشب عندنا
أدركه أشاداً قد بين النبي د (وذكره عنه) (ف)

باب السجود على الثوب في شدة الحر

أي يحسن أن يكون المصلي على الأرض ويكون سجد المصلي على ثوبه مثل ذيله
وكما لا جمل شدة الحر والبرد والتقيد بشدة الحر للمحافظة على لفظ الحديث والإ
تميم في البرد كذلك ولعل مقصود البخاري بهذا التقيد أنه يجب من ذلك عند الضرورة
ولا يجب من عند غير الحاجة وبه قال ابن حنيفة ومالك وأحمد لهذا الحديث وقال
الشافعي لا يجوز له إلا إذا كان جريحا (ف)

باب الصلاة في النعال

أي في بيان أن الصلاة في النعال وهذا إذا لم يكن فيها نجاسة لأنها من الرخص
لأن المستحبات لأن ذلك لا يبدل في المعنى المطلوب من الصلاة وهو وإن كان من
ملايس الترتيب تكون من ملامسة الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقضى به عن هذا
الترتيب وإذا تعارضت مصلحة التحسين ومراعاة أمر الله النجاسة قد تمت الثانية لأنها
من دفع المفاسد والأخرى من جلب المصالح إلا أن يرد دليل بالحاجة بما يتجمل به
فيرجع إليه ويتقرر هذا النظر وهذا المعنى الذي تقرر إذا دأب الشيخ تقي الدين ابن
دقيق العمد وبالجملة المقصود ببيان أن الصلاة في (صل النعال) إذا لم يمنع مانع
عن الصلاة في النعال لا بيان أن في كل حال سواء عشي بها على مواضع نجاسة رطبة
أو دخل بها في الإخيلة أو مر بها من باب ولا يخفى أن التنزه عن النجاسة أهم ولازم
قال الحافظ ابن حجر قوله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم
دليل يرجع إليه فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة وسرده في
كون الصلاة في النعال من الترتيب المأمور بأجلها في الآية حديث ضعيف جداً وأورد
ابن عدي في الكامل وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث
أنس وقال شيخنا السيد الأنوار حقيقة الأمر في ذلك أن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام
لما ذهب إلى الطور ناداه الله عز وجل فقال (إني أنادي بك فأطع نعليك فعمله اليهود على
الوجهين فلم يجز من الصلاة في النعال فجاءت الشريعة المحمدية وأصلحت هذا

عليه راجع غاية المقال في ما يتعلق بالنعال بفتح حاء الميم النكسوى فإنها غاية المقال في تحقيق مسئلة الصلاة
في النعال وراجع أعلام السنن ص ٣٦٤ - ٣٦٥

المعقبات القاسدة واخبرنا ان الصلاة في النعال جائزة وان كان الاوفق بالادب هو عدم النعال
وعليه جرى العمل من السلف الى الخلف وفي قوله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود اشارة
الى ان مشروعية الصلاة في النعال لا اجل مخالفة اليهودي بل لانها مطلوبة في نفسها ومقصود
بين اتهما ظاهر القرائن ان الاقرب الى الادب هو خلع النعلين ويؤيد ذلك التعليل بقوله انك
بالوادي المقدس طوى اهـ واخرج ابن ابي شيبة عن مجاهد قال كانت الانبياء اذا اتوا
الحرم تزعوا النعال كذا في غاية المقال ص ٢٥٥ وروى ابو داود بسند رجاله ثقات و
سكت عنه هو والمحدثين عن عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده قال سأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي حافيا ومثعلا راجع عن المعصية ص ٢٥٦ ج ١ - وراجع غاية المقال
في ما يتعلق بالنعال للشيف عبد الحمى الكهنوسي رح ص ٢٥٦ -

قال الامام القرطبي - قيل امر بطرح النعلين لانها نجسة اذ هي عن جلد غير من كى قتاله
كعب وعكرمة وقادة - قيل امر بذلك لئلا يركب الوادي المقدس ويمس قدما مائة مرة
الوادي قتاله علي بن ابي طالب رضي الله عنه والحسن وابن جريح وقيل امر بخلع النعلين
للمخشي والتواضع عند مناجاة الله تعالى وكذلك فعل السلف حين طافوا بالبيت وقيل
اعظاما لذن النعلين امرهم كما ان الحجر مر لا يبدل خل بنعلين اعظاما له قال سعيد بن جبير قيل له
طوا الارض حافيا كما تخذ خل الكعبة حافيا والعرف عند الملوك ان تخلع النعال ويبلغ الانسان
الى غاية التواضع فكان موسى عليه السلام امر بذلك على هذا الوجه ولا تنافي كانت نعاله
من مائة او غيرها وقد كان ماله لا يرمى لنفسه سركوب دابة بالمدينة بما يترتبها للخطوة
على الجبهة الكريمة ومن هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام نبش من الخصاصية وهو
يمشي بين القبر وبين عليه - اذ كنت في مثل هذا المكان فاخلع نعليك قال فخلعتهما - وقيل خاص
ان ذلك عبارة عن تفريغ قلبه من الامور الدنيوية والى الله تعالى وقد يعبر عن الادل بالنعيل وكذلك
هو في التعمير من رأي الله لا يفسد نعليه فانه يتزوج وقيل لان الله تعالى بسط له بساط
النسوة والروابي والادب ينبغي ان يسطر بساط سب العالمين بنعله كذا في تفسير القرطبي ص ٢٥٦ ج ١ -

سورة طه وقال الامام الطبري في تفسيره وادى النعلين في ذلك بانه موافق قول من
قال امر الله تعالى بخلع نعليه بياض بقدميه بركة السادى لانه لا دلالة في ظاهر التنزيل
على انه امر بخلعها من اجل انها من جلد حمار ولا نجاستها ولا نجاستها من يخلعها
الحجة وان في قوله ذلك بالوادي المقدس يعقبه دليلا واضحا على انه امر بخلعها لما
ذكرنا ولو كان الخبر الذي حدثنا به عن ابن مسعود عن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال
ين مكره الله من سى كانت عليه حبة صوف وكساء صوف وسراويل صوف ونعلان من
جلد حمار غير من كى صحيحا لم يرد الى غير ذلك في اسناد نظري يجب التثبت فيه اهـ -
ص ٢٥٦ ج ١ - وقال المفسر النيسابوري في تفسيره قوله تعالى فاخلع نعليك
ومن ههنا كسر بعض الصلاة والطلاء في النعل وكان السلف يطوفون بالكعبة حفاة

ومنهم من استعظم دخول المسجد بنعليه وكان اذا وقع منه ذلك تصدق انه صليح ١٦

والحاصل

ان اللاتق بالادب والاحترام هو خلق النعلين عند دخول المسجد وهو مدلول النص القرآني - وعليه عمل السلف والخلف واستحياب الصلاة في النعال ليس من حيث ذاتها بل لا حيل مخالفة اليه وقد كره النبي صلى الله عليه وسلم النخامة والبراق في جدار القبلة فكيف لا يكره النعال الملوثة بقاذورات الاخلية والطرق الاترى ان الامراء في الجند يثبقت الاسوديين في الصلاة بالنعل البشري والامراء بالمقاتلة لدفع الماس بين يدي المصلي من باب الرخصة لا من باب الوجوب فكذا ذلك الامراء بالصلاة في النعال من باب الرخصة لا من باب العزيمة فظهر ان حين اخر الصلاة في النعلين مقيد بالمرئيين فيهما نجاسة محقة او مظنونة لانه يشترط لصحة الصلاة طهارة النعل والخلف بالاجماع كما يشترط طهارة الثياب وطهارة الاقدام فقد جاء عن ابي سعيد الخدري مرفوعا اذا جاء احدكم للمسجد فلينظر فلان من رأى في نعليه قذرا او اذى فليمسحه وليصل فيهما سراة ابوداؤد وسكت عنه واخرج الدارقطني في الافراد والخطيب في التاريخ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعاهدوا ثقاتكم عند الباب المساجد واخرج ابن نعيم في حلية الاولياء عن ابن عمر مرفوعا عاتقوا عند الباب المساجد واخرج الخطيب في التاريخ والطبراني في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تمارعتم الى الخير فامسحوا فان الله يضاعف اجره على المتعجل وروى الطبراني في الكبير عن ابي حنيفة رضي الله عنه بسند ضعيف قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبلوا القبلة وامسحوا حفاة قال العلامة ابن حجر مكي الهيثمي الشافعي يستفاد من قوله امسحوا حفاة وما اشبهه من الاجاديت ندب الحفاة لمراسم من مخرج به على اطلاقه من اصحابنا ينبغي التفصيل في ذلك وهو انه ان قصد به التواضع وامن من تنجيس رجله من الاقدام واليدين كما قول اصحابنا بسنن الحفاة عند دخول مكة ان امن من تنجيس رجله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يركب فرسا تارعة عريا وتارعة غير عري ويمشي مرة ساجلا متنعلا ومرة عافيا وفي خبر ضعيف المبدأة من الامميان وهي رثاسة الهيئة وفي حديث حسن ايضا ان الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده ولا تبا في بين الحد ثمن لان الاول يتعين حمله على من اكثر المشقة للتواضع لا غير والثاني على ما اذا قصد بلبس الحسن اظهار نعمته الله فان قلت ما الافضل من هاتين قلت ينبغي ان يفعل تارعة هذا وتارعة هذا انتهى كلامه قلت هذا التفصيل حسن لا يخالف مقتضى قول اصحابنا الحنفية فاعتمد عليه كذا في غاية المقال في ما يتعلق بالنعال

باب الصلاة في الخفاف

أى فى بيان جنى امر الصلاة فى الخفاف إمراد بإيراد هذه الترجمة عقيب الترجمة الأولى إلا شامراً إلى حديث شاذ بن إدريس بن قفيله خالفوا البيهقي فأنهم لا يصحون فى نعالهم ولا خفافهم رواه ابن داود وسكت عليه وصحة الحاكم واقره الناهي وقال الزين العرافي فى شرح الترمذى إسناده حسن - فهذه الترجمة جامع بين الصلاة فى النعال وفى الخفاف فاشارة البخارى بإيراد هذه الترجمة بعد الترجمة الأولى إلى هذه الترجمة ليجتمع بين الأمرين قبوله فكان يجزىهم لأن جبراً كان من آخر من أسلم لأنه لما كان أسلمه بعد نزول آية الوضوء التى فى المائدة القطع احتمال نسخ المسح على الخفين بآية الوضوء كما نرى فى بعضهم وأعلم أنه قد وردت فى المسح على الخفين عدة أحاديث تبلغ التواتر وقال ابن عبد البر مسح على الخفين سائر أهل بيته وأهل بيته وغيرهم من أهلها جبرين والإمام سائر الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ولا ينكره إلا مغفل ولا مبتدع فاسرجه من جماعة المسلمين ولهم أقوال الكرخى الخفاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين كذا فى عمل القارى -

باب إذا لم يتم السجود أى أنه خالف السنة

باب يبدى ضبعيه ويحافى جنبه فى السجود

أى ليظهر عضديه والغرض منه أنه لا يباحق عضديه بجنبه فى السجود ويحافى أى يباعد عضديه عن جنبه ويرفعهما عنهما كذا أعلم أن هذا بين البايين وأن رواهنا عند أكثر الرواة لكنهما لم يرقعا ههنا أصلاً عند المستملى وهو أحفظهم لأن محلهم اللائق هو أبواب صفة الصلاة وهذه الأبواب إنما هى بيان شرائط الصلاة لا بيان صفة الصلاة فكون عن تمام السجود وكذا المحافاة فى السجود ربما يكون مغلاً فى ستر العورة فلهذا أورد ههنا بيان أن هذا القدر من الانكشاف لا يكون مبطلاً للصلاة وقد أورد المصنف رحمه الله تعالى فى ترجمته فى محلهم اللائق بهما أيضاً أى فى أبواب صفة الصلاة من جهة كيفية السجود وأورد ههنا من حيث إن المحافاة فى السجود لا تستلزم عن ستر العورة فلا تكون مبطلة للصلاة - ومناسبة الترجمة الأولى لأن أبواب ستر العورة الإشاراة إلى أن من تركت شرطاً لا تصح صلاته كما لا تصح صلوة من ترك ركناً -

باب فضل استقبال القبلة

لما فرغ المصنف من بيان أحكام ستر العورة شرع فى بيان استقبال القبلة على

الترتيب لان الذي يريد الشروع في الصلاة يحتاج اولاً الى ستر العورة ثم الى استقبال القبلة وذكر ما يتبعها من احكام المساجد كذا في العمدة - والمقصود من هذا الباب بيان مشروعية استقبال القبلة بجميع ما يمكن من الاعضاء كذا في الفقه قوله من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا واكمل ذبيحتنا هي كناية عن اظهار شعائر الاسلام وقبول الاحكام ومن هنا اخذ لقب اهل القبلة لاهل الاسلام لان هذا لا امر معلوم الاسلام يتميز بها المسلم من غير المسلم وانما خص هذا الثلاثة لانها من خواص دين الاسلام لانها اظهر علام الاسلام يتميز بها المسلم عن غيره ظاهر العلم ان لكل عبادة صورة وحقيقة وظاهر وباطن فالاحكام الظاهرة كالتركات التعرض بالنفس والدم والمال تتعلق بالصورة الظاهرة للعبادة والاحكام الاخرى كالمسح والقبول منوطة بحقيقتها الباطنة فالصور بالصور والحقيقة بالحقيقة وذكر استقبال القبلة بعد ذكر الصلاة ثم ذكر اهل الذي بيحة لان اليهم دبرنا متحول القبلة كالتق اليشعوان علينا ويقبضون قبلتنا وكانوا يتحرجون عن اكل ذبيحتنا فجعل النبي صلى الله عليه وسلم للاسلام شعائر وعلا شرمه من الكفر والاهل كذا في الشرح القارسي بشيخ الاسلام السد هلوى مترجما من القارسية بالعربية وفي الحديث دليل على ان امور الناس محمولة على الظاهر دون باطنها فمن اظهر شعائر الاسلام اجريت عليه احكام اهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك ولا يكشف عن باطن امره كغيره عليه نرى المسلمين يعمل على مسلم حتى يظهر خلافه - والله يتولى السرائر والله اعلم -

باب قبلة اهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة

يعني ان قبلة اهل المدينة واهل الشام ليس في ناحية المشرق والمغرب بل في جانب الجنوب والشمال يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم اباح لهم قضاء الحاجة في جهة المشرق منهم والمغرب والمراد بالمشرق مشرق البلاد العربية لا مشرق العالم كله وبالحجلة المقصود بالترجمة ذكر سمت قبلة اهل المدينة واهل الشام خاصة لا سمت قبلة الناس كافة ولما اورد تحتها حديث الى ابي ب الانصاري المشتمل على بيان حكم اهل المدينة وفيه ذكر الشام ايضاً حيث فيه فقد منا الشام -

باب قول الله عز وجل واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى

الظاهر ان مقصود البخاري بهذا الباب تفسير هذه الآية وبيان انه يجب استقبال القبلة في الصلاة عند مقام ابراهيم قوله قال ابن عباس في حديثه ولم يصل حتى خرج

هذا الحديث من مراسيل ابن عباس ولعل ابن عباس لم يكن مع بلال في ذلك الوقت حين دخلوا الكعبة فلم يطع على صلاته صلى الله عليه وسلم في البيت ولو سلمنا أنه كان معهم فلعل عامة الناس كانوا مشتغلين بالدعاء حين دخلوا البيت وفي أثناء ذلك صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين خفيفتين ولم يطع عليه ابن عباس ولكن روى قول بلال لأن معه زيادة علم قوله قال وهذا لا القبلة مثلاً إن أمر القبلة قد استقر على استقبال هذا البيت فلا ينسخ بعد اليوم فصلوا إليه (ابن عباس) (ص)

باب التوجه نحو القبلة حيث كان

أي في بيان وجوب التوجه إلى جهة القبلة وناحيتها حيث كان المصلي في سفر أو حضر والمراد بذلك صلاة الفريضة كما يتبين ذلك في الحديث الثاني في الباب وهو حديث جابر أشرف هذه الباب إلى أن المراد بالشطر في قوله تعالى فوالوا وجهكم مشطركم هو معنى الجانب والجهة وضمير شطره راجع إلى المسجد الحرام وهو القبلة التي أمرنا بأحضانها وتعظيمها وهو أمر واحد لا يختلف باختلاف الأماكن والأشخاص فيجب استقبالها حيث كان والله أعلم بهذا الباب ما خاض من القرآن الكريم كما علمت قوله فمخروفت القوم حتى تخرجهم من الكعبة أعلم أن الحق لا يخلو عن المشي بالافتداء ونقل الخطأ أنت لكن لم يكن هذا مبطلاً للصلاة لأنه كان قبل تحرير العمل الكثير في الصلاة كما لم يكن المشي بالافتداء في قصة ذي السدين مبطلاً للصلاة قوله إنما أنا بشر مثلكم أطلع على النظر أهمل على المواطن قوله إذا شئت أحدكم في صلاته فليختر الصواب أي فليطلب الصواب بغالب الظن حتى يحصل له الظن الغالب بأحد الجانبين فليتم عليه أي فليتم صلاته على هذا الظن الذي حصل له بالخبر وإن تساوى عند الجانبين ولم يرقم تحريره على شيء فليعمل على يمينه أي يمينه على الأقل وقال الشافعي إن في كل حال البناء على اليقين وهو الأقل وقد كثرت الأحاديث في الأمر بالخبر - وحقيقة الخبر بحسب اللغة إنما هي غلبة الظن لا الأخذ بالأقل كما ظنه علماء الشافعية -

باب ما جاء في القبلة ومن لم ير إلا عادة على من سها فصل في غيب القبلة

أي هذا الباب في بيان ما جاء في القبلة غير ما نقله ذكره ظاهر هذا الترجمة الإشارة إلى ما ذهب إليه حنيفة رحمه الله من أن المصلي لو أخطأ في تحري القبلة في ليلة ظلماء وصلى إلى غير القبلة بعد الخبر فصلاته جائزة وليس عليه من يعيد لأنه كان ما موصراً بالخبر عند اشتباه وقد فعل خلافاً للشافعي رحمه الله فوجب الإعادة إذا ظهر خطأ بيتين واستدل البخاري

لذلك يفعله عليه الصلاة والسلام فإنه قبل على الناس والنصرت من القبلة ومع ذلك ينهى على صلاته وأمريناً نف والفارق بين هذا الباب والباب المتقدم أن الباب المتقدم كان في بيان حكم التوجه إلى القبلة وهذا في بيان حكم من سها فصولي إلى غير القبلة والشأن إلى حكمه يقول ومن لم ير إلا عادة لأن هذه المسئلة قد اختلف فيها العلماء فمنهم من رأى الإعادة ومنهم من لم ير عليه إلا عادة وبه قال إبراهيم النخعي والشعبي وعطاء وسعيد بن المسيب والشواري والوحيدي وأصحابه واليه ذهب البخاري رحمه قوله وافقت سراجي في ثلاث تمنع الصلاة على المتأقين وعدم الغداء في أسارى بدر وتحرير آخر قوله صلى الله عليه وسلم الظاهر هذا الظاهر على مذهب الشافعية وعند السادة الحنفية يلزم القعود على الترابعة وإن لم يقعد فيها تخولت فريضته نافذة - قال شيخنا السيد الأئني سر - المسئلة اجتهدية ليس فيها نص لأحد وملحظ فقهاء نافي هذه المسئلة أن الصلاة في الدين ثمانية وسبعية وثلاثية - ومعلوم أن مشروية الصلاة وسبعية لا تقفم ولا تفعل إلا بالقدرة الأخيرة فلا بد أن تكون فريضة لأن مقدمة الواجب واجبة - ولا يخفى أن هذا ملحظ دقيق وعميق -

تنبيه

اعلم أن الإمام البخاري رحمه في صحيحه أحاديث السهم بطرق كثيرة في مواضع عديدة وروى عليها تزييم مختلفة ولكن لم يترجم عليه ترجمة جوا من الكلام ناسيا في الصلاة كما ذهب إليه السادة الشافعية فدل ذلك أن البخاري لا يقول بجواز الكلام ناسيا في الصلاة بل يراه مفسدا للصلاة كما هو مذهب السادة الحنفية

باب حلق البن ابق باليد من المسجد

لما فرغ المتألف من أحكام القبلة شرع في بيان أحكام المساجد ويتعلق بها فغناكل استنباط القبلة وأحكامها كذا في الرسالة والمعنى هذا الباب في بيان استحباب حلق البن ابق باليد أي بنفسه سواء كان بالة أم لا فلا ينافيه الحت بالرجوان كما ورد في سنن أبي داود قوله فحكتة بيد لا ظاهرا أنه حكتة بيد لا الشريعة لا بالة والصحيح في مثله أنه حكتة بنفسه ولم يأمر بذلك غيره سواء كان الحكت بيد أو بعصاة ونحوها قوله فلا يبرزقن أحدكم قبلة قبلته علة النبي أما احترام القبلة أو احترام المسجد وجباة أو احترام الصلاة أو احترام المناجاة الإلهية التي تحصل بالصلاة أو احترام كاتب الحشاشات أو احترام جانب اليمين أو صيانة المصلين عن الإيذاء وكل ذلك ما يؤخذ من إشارات النصوص والحق أن الكل له مدخل في النبي فإله أعلم قوله وإن يريه بينه وبين القبلة هو منح من التجلي قوله ولكن عن يساراة الخ وهذا محمول على غير

المسجد بقربینة قواله علیه الصلاة والسلام ان یزاق فی المسجد غطیئة وكفارتها
دفترها کذا فی الس رسالة

باب حک المخاط بالحصی من المسجد

ای او بغیره و فی نسخة بالحصیاء عن من المؤلف من عقد هذا الباب ان ما ذهب
الیه بعض العلماء من ان المخاط نجس و تمسکوا به من الحدیث حیث قالوا ان حکه
علیه الصلاة والسلام کان للتطهیر لا للتنظیف فیمکن ان یکون غیره ابطال ذلك
المذهب ومثل ذلك یفعل المؤلف فی کتابه هذا کثیرا و یراد تعلیق الباب لاجل هذه
المناسبة و ههنا ترجیه آخر مطر دسغه اکثر المواقف وهو اجمود التوجیهات عندی
و لیس انه من دآب المصنف ان یرد حدیثا واحدا معتد بالطریق صریحا
معتد ذکا و یعقل کل ترجیه بلفظ آخر واقع فی ذلك و مقصوده لیس الا کثارة
الطریق کما وقع فی هذا المقام - کذا فی الس رسالة - و کان الباب السابق فی الحک
بالید و هذا فی الحک بالحصی لان المخاط غالبا یمکن له جرهم لیس فی محتاج فی قتله
الی معالجة و هی بالحصی و نجاسة و البصاق لیس کذا لک فلذا قال فی الباب السابق بآب
حک البصاق بالید و فی هذا الباب باب حک المخاط بالحصی و من عادة المصنف
انه اذا كانت عندک جزئیات من باب واحد ترجمه لکل واحد باللفظ الیارد فیه او بما
یناسبه - قواله علی قدس بذال معجزة ما یستفاد من ظاهر او نجس

باب لا یبصق عن یمینه فی الصلاة

اشار بذلت الی ان النبی عن البصاق عن الیمین انما هی فی الصلاة ولا یأس به
خارج الصلاة - کأن البخاری یرد قول من منع البصاق عن الیمین فی کل حالة داخل
الصلاة وخارجها والله سبحانه و تعالی و الاقراب الی الادب هو المنع فی کل حال بخاری
نحوه عن ابن مسعود و معاذ بن جبل و عمر بن عبد العزیز فانهم کما هو البصاق عن
الیمین فی غیر الصلاة ایضا -

باب لیسزق عن یساره او تحت قدسه الیسری

ای هذا الباب ینا کرفیه لیسزق عن یساره و فی بعض النسخ لیبصق ومعناها واحد

عنه باید دانست که حوازه جانب چپ در صورت نیست که نباشد و آنگاه بحدس و اگر باشد باین
سویز نگردد و در بعضی احادیث صریح است که اگر جانب چپ توفاد رغ باشد و اگر نه آن نیز ممنوع است و بتراق کند
نیز پاسه خود و بمالد - شیخ الاسلام ص ۹۲ ج ۱ -

ذكر في هذا الباب حديثين أحدهما حديث الشافعية وفيه التقيد بالصلاة والآخر عن أبي سعيد وليس فيه التقيد بالصلاة (وهذا القاري)

باب كفارة البزاق في المسجد

يعني أن كفارة خطيئة البزاق في المسجد إنما يكون بين فئته في تراب المسجد إذا كان في المسجد تراب أو رمل - وإن لم يكن في المسجد تراب أو رمل تعيين إخراج منه كان يأخذ لا يخرج عن ذلك - قوله البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها أي البزاق في المسجد سواء كان من المصلي أو غيره ولو لحاجة خطيئة وحرام معاقب عليه لا أنه تقدر المسجد واستهانة به وكفارتها دفنه في أرض المسجد إن كانت ترابية أو رملية والإتعيين إخراج منه كان يأخذ لا يخرج عن ذلك يخرج بقيد الرملية والتراية المسجد الملبط والمرخم قد تكهنا فيه ليس ذلك بل زيادة تقدر يركن في فيض القدر ص ٣٢٣ - ٣٢٤ - يختلف العلماء في المراد بل فن البزاق جمهور أهل العلم على أنه الدفن في تراب المسجد وسأله وحسابه إن كانت فيه هذه الأشياء ولا يخرج به وقال النووي هذا في غير المسجد وأما المصلي في المسجد فلا يميز إلا في شيء والاول أظهر لأنه قد ورد في إعادته كثيرة ذكره فن البزاق في المسجد رابع عهد القاري وشرح العسقلاني -

باب دفن النخامة في المسجد

أي في بيان جواب ذلك فإن قوله إذا دام أحدكم إلى الصلاة يدل على أن المراد به الدفن في المسجد -

باب إذا بدسرة البزاق فليزق بطرف ثوبه

يعني إذا غلب عليه البزاق ولم يجد رمل على دقعه فليأخذ المصلي بزاقه بطرف ثوبه وليس في الحديث الذي أوراده المصنف ذكر ما بدسرة البزاق لكنه من كور في حديث مسلم وأبي داود والحدِيثان صحيحان لكنهما ليسا على شرطه فإشارتهما كما هو دأبه والله أعلم

باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة وذكر القبلة

أي باب في بيان وعظ الإمام الناس بأن يتموا الصلاة ولا يتركوا منها شيئاً فقله الناس متعصب على المفعولية وقوله في إتمام الصلاة أي بسبب قوله إتمام الصلاة وقوله وذكر القبلة بالجر عطف على العظة أي وفي بيان القبلة وردة ههنا بمناسبة هذا الباب لما قبله ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن في هذا الحديث وعظ الله وتذكير وتنبها بأنه لا يخفى عليه وكوهم وسجد هم - وهم يظنون أنه لا يريد لهم أن يتركوا قبلته في هذا الجهة

ومن استقبل شيئا استدبر ما وراءه ولا ليس الا مركزا لذات بل لا نه يرى من خلفه مثل ما يرى
من بين يديه والظاهر ان هذه الرؤية كانت رؤية بصرية لا كشفية ولا علمية وقد حصل
له صلى الله عليه وسلم بطريق آخر العادة وعدا ذلك من معجزاته ولذا اخرج المصنف
هذه الحديث في علامات النبوة وكذا نقل عن الامام احمد وغيره وقد ثبت بالاشافيات
الحديث انه يمكن الرؤية بكل جزء من البدن وبالمسام ولا بعد ان يقال ان البخاري اراد
بهذا الباب بيان ان الاعتبار في استقبال القبلة انما هو استقبال السجدة والصلوة لا استقبال
البصر والنظر فان الصحابة البصر عن القبلة جاز في الصلاة كما يدل عليه قوله صلى الله عليه
وسلم اني لاسر اكر من وراء ظهري واما الصحابة والصلوة فيفسد الصلاة واما الصحابة الوجه
نقط فيكره ولا يفسد الصلاة والله اعلم قوله بل تزود قبلتي ههنا استقرا ما انك لا يلزم
منه اي انظرون اني لا ادرى فعلكم لكوني في هذه الجهة فاني الله اني لاسر من وراء ظهري
قيل انما ادب العلم والوحى والصواب ان الله على ظاهره وان الله ابصار حقيقي خاص به صلى الله
عليه وسلم خرقا لعادة كذا في التوشيح ونقل عن معاهد انه كان في جميع احواله يعني
ما كانت مختصة بحالة الصلاة

باب هل يقال مسجد بنى فلان

انما اهتم المصنف باثبات ذلك لان كس ان المساجد مملوكة لله تعالى غير مملوكة لاحد
او هم ان لا يجوز من اضافتها الى احد ذلك فع هذا هو الحق ههنا ثبت انه يجوز من الاضافة لولاية
ما كالبناية او التولية او القرب او بعضها كذا في السئلة فهدى لا النسبة عند الجمهور والتعريف
والتمييز ولا باس بها

باب القسمة وتعليق القن في المسجد

يعني ان مثل هذا الامر لا يتبع من جنس الصلاة ولا من جنس الاذكار ويجوز من
فعلها في المسجد احيانا وضى ومرة لا عانة المحتاجين والمساكين واما استمرار اذكاره واما بغير ضرورة
فلا يجوز من ان المساجد لم تكن لهذا وانما فسر النبي صلى الله عليه وسلم المال في المسجد
لانه لم يكن عند البيت مال فيجلس فيه ويقسم والحجرة الشريفة كانت صغيرة جدا
والضال لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يخل المال في بيته والامام البخاري انما يوسع
مثل هذا الامر اجرم في مثل هذا الامر لا ثبات جنس الفعل ولا يكون من جنس التوسيع
والاطلاق على الاطلاق فيلزم ان لا يعد مثل هذا الامر اجرم من الامام البخاري مخالفا
لما ذكره الفقهاء من كراهة هذه الامور فان الجواب ان جنس الفعل والكراهة راجعة الى المداومة
والمواظبة على ذلك الفعل من غير ضرورة شرعية ويحتمل ان يكون هذا التعليق والتقييد
في النصفة التي كانت تنسب بالمسجد لا في المسجد حقيقة فان ضمن المسجد ايضا يسمى مسجدا

نرى سعا فحينئذ ثبت التوسيع في مثل هذا الامور في فناء المسجد لا في نفس المسجد وعلى
هذا لا يكون كلام الامام البخاري معانها الكلام القائلين بكراهة مثل هذه الامور في المسجد
اصلا لان مثل هذا الافعال انما كانت تفعل في الصفة لا في اصل المسجد وكلامه انفقها من انشا
هو في اصل المسجد المعنى للصلاة الذي لا يجوز فيه المس ولا يجنب ولا في موضع خارج المسجد والله اعلم

مناسبة الحديث بالترجمة

اعلم ان الترجمة مشتملة على امرين - القسمية وتعليق القنوي في المسجد ولكن الحديث
الذي اوردنا تحت هذا الترجمة انما يدل على الجزء الاول اي قسمة المال في المسجد
وليس فيه ذكر تعليق القنوي في المسجد فاعلم انه متفق قاسم التعليق على القسمة بجامع قسم
المال في المسجد للمحتاجين فان تعليق القنوي في المسجد ايضا للمحتاجين مثل قسمة
المال في المساكين فثم ان الحديث لذي وورد في تعليق القنوي في المسجد اخرجه انساب في
عن عوف بن مالك لكن ليس على شرط المؤلف ولذا لم يخرجوه ولكن اشار اليه في
الترجمة لان من عادة البخاري الاشارة الى اصل الحديث في الترجمة وان لم يكن
على شرطه والله اعلم -

باب من دأ الطعام في المسجد ومن اجاب عنه

الغرض ان مثل ذلك من الامور المباحة ليس من النفق الذي يمنع في المساجد و
ذلك لدفع ما عسى ان يترتب من عدمه من اذى لانه مبنى للطاعة وذكر وورد في الحديث
من النبي عن كلامه الدائما في المسجد والله اعلم -

باب القضاء واللعان في المسجد بين انس جال والنساء

المقصود بهذا الباب بيان حكم القضاء في المسجد وهو جائز عند عامة العلماء وقال
مالك جليوس القاضي في المسجد للقضاء من الامور التي لا يبرأ المجهول به وهكذا عند السادة
الحنفية وعن الامام الشافعي كراهية الانس امر به ولا يأمر به اذ وقع ذلك اتفاقا واعيانا
وقال شيخ الاسلام رحمه الله في المقصود من هذا الباب بيان عدم ممانعة مثل هذه الاقوال
في المسجد لا التبرغيب عليها -

باب اذا دخل بيتا يصلي حيث شاء او حيث امر ولا يتجسس

اي هو مغير يصلي في اتي موضع شاء بعد الاستبذان ان دخل خول وجعلوا الاذن اقتفاء بالاذن
على مقصود من يخاف من مخالفة مسجد است اذن امان شيخ الاسلام رحمه الله عليه من وراء حجاب وغيره من العيون بالاذن
وذكره في كتابه خلاصة شامه فاعلم ان كل من دخل المسجد فله ان يصلي في كل موضع شاء والله اعلم -

العام في الدخول أو يتوقف على إذن صاحب المنزل فيصلي حيث امر لكن ينبغي ان لا يكون ذلك مقرونا بالتجسس الممنوع عنه - كذا في الرسالة وغيرها لانه عليه الصلاة والسلام اذا دخل في موضع الصلاة ولم يصل حيث شاء ولعله اشار الى ادب الدخول فانه ينبغي للدخول في بيت ان لا ينظر يمينا وشمالا مثل المتجسس بل يجلس حيث يأمره رب البيت ويصلي ويدعو له فان قيل هذا الحد يث لا يقتضي ان يصلي حيث شاء وانما يقتضي ان يصلي حيث امر فالحجواب ان في بعض طرق الحد يث اشار الى ان هتان بن مالك قوّض الامراءية صلى الله عليه وسلم في تخصيص المكان فلو صلى حيث شاء جاز لكن مرد الامراءية تبرعاً والله اعلم كذا في الرسالة قوله وصفتنا خلافة فصلي ركعتين فيه جواهر السواخل بالجماعة في البيوت - (عبد القاري) قلت كان على سبيل الاتفاق لا على سبيل التداخي فاما كان مقصود الصلابة ان يصلي الله عليه وسلم في بيته فيتحقق هذا المكان المباركة صلى لنفسه ولم يكن مقصود الصلاة النظم بالجماعة والله اعلم -

باب المساجد في البيوت

اي في بيان جنس استفاضة المساجد اي مواضع الصلاة في البيوت للبركة وليس المراد به المسجد الشرعي الذي يخرج عن ملك صاحبه حتى يجري عليها احكام المساجد لان مسجد البيت يجري فيه الميراث وهذا الحد يث اصل عظيم في التبرك يا ثامر الصالحين والتبرك بمصلي الصالحين بل دليل على طلب التبرك - قوله فانا نرى وجهه ونصيحته الى المنافقين لعله كان له عند ربي ذلك كما كان لحاطب بن ابى بلتعنه وهو ايضا ممن شهد بدر والتفصيل في عهد القاري - قوله قال ابن شهاب شمساً لت الحصين بن محمد لا طمينا القلب لان محمودا وان كان عدلا لكنه تحمله حال الصبا واختلعت في قبول المتحمل في من الصبا (ع) -

باب التيمن في دخول المسجد وغيره

اي في بيان استحباب الابداء باليمين في دخول المسجد وغيره مثل دخول المنزل والبيت والله ينبغي مراعاة التيمن في الدخول قوله في طهوره وتنعله ونزجه ذكره هذه الثلاثة على طريقة التمثيل وكل ما كان من باب التثريب والتكرير والتنزيه فهو من هذا القبيل -

باب هل تنبش قبور مشرکی الجاهلیة ویتخذ مکانها مساجد

ای باب فی بیان آنکه اذاسراحد الانسان ان یتخذ مقبرة المشرکین مسجد افرمل له ان ینزل قبره هم و یستخرج عظامهم منها حتی لا یبقی للقبر علامة و اثر لئلا یکون متخذاً للقبر مساجداً امره و الاستغفار للنقر یر مثل قوله تعالى هل اتی علی الانسان حین من الدهر والمعنی انه یجوز ان ینبش قبر المشرکین الذین هلكوا فی زمان الجاهلیة و اتخاذاً المساجد مکانها و قید الجاهلیة اتفاقی فان قبور جمیع المشرکین حکمها کذلک و اما الصلاة فی المقابر ففی مکروهة و مع ذلک فلا عادة علیه کما یدل علیه اثر عمر رضی الله عنه و قوله قبر مشرکی الجاهلیة ای دون غیرها من قبور الانبیاء و اتباعهم لما فی ذلک من الاهانتة لرحمهم بخلاف المشرکین فانه لاحرمه لهم و اما قوله بقول النبی صلی الله علیه و سلم لعن الله الیهود و اتخذوا قبورهم مساجد فوجه التعلیل ان اتخاذ قبر و هم مساجد اما ان یکون بالسجود و العبادة او ینبشها و ساری عظامها و الاول اضرط و غلو فی التعظیم و الثاني تفريط فی الاهانتة و هذا الاضرط و التفريط محتضرون و فی قبور الانبیاء و الصالحین و مرجب للطعن و اللعن و اما الکفرۃ الفجریة فلا حرج فی اهانته و نبش قبره لان له لاحرمه لهم و قوله و ما ینکر من الصلاة فی القبور ای هذا الباب ایضاً فی بیان کراهیة الصلاة

عنه ای باب در بیان آنکه انباشته شد قبر بایک کافران پیش از ایام اسلام استفهام تقریر است چنانکه واقع شده بل اتی علی الانسان حین یعنی جائز است که قبر بایک مشرکان دور کنند و بجای آنها مساجد بکشند و قید جاهلیت اتفاقی است نه اطلاق از قبور بایک مشرکان همی حکم داده اند و تیسیر القاری ص ۱۶۲ ج ۱ -
عنه و جواز این امر از جهت قول پیغمبر است رحمت کند حق بر دوساعت کرده است خدا یهود را و آنکه نعمت که گم فتنه اند قبر بایک انبیاء و خیر و اصحاب و راه به نبش از راه امانت بایک نبش از راه غلو در تعظیم عبادت قبرها و سجده که در آن مرآت اریس معلوم شد که موجب لعن و طعن همین دو چیز بود و است و مشرکان مستحق امانت اند و بجای قبر بایک ایشان مسجد گرفتند از راه تعظیم نیست بلکه از قبیل تبدیل سبب نجس است پس و است که بجای قبر اینها مسجد بکشند بعضی شارحان تفسیر استدلال چنین کرده اند که موجب لعن نبش قبور انبیاء است و کسی که تلو ایشان است از او ایام و صلوات هم نه نبش قبور غیر ایشان و تفسیر اول او را و احوی است که ان فی تیسیر القاری ص ۱۶۲ ج ۱ -

عنه و آنچه مکر و همت یکبار است عزیمت از نماز میان قبر بایک بخوی که قبر نبش باشد که در آن مشایخ تعظیم که مقصود است دفع آن در خیاب چنانچه اند فقره اول ترجمه مقصود دفع مشبهه امانت است به نبش و اما که امانت نماز در مقابر مطلقاً پس آن بایک است ملحوظ که بعد از سه باب مذکور و تفسیر نیز ظاهر است در آن که گفت و در آی عمر انس بن مالک یصلی عند قبر ای بصری قبر حناخه مرید لاد و روایت ابی نعیم شیخ مرفوع بلغظ الی قبر آند و پس گفت عمر ان قبر القبر و لم یأمره بالاعادة پس معلوم شد که مکروه دست بردن در قبر باطل نیست - شیخ الاسلام ص ۱۶۲ ج ۱ -

في القبر، إذا كان القبر أمام المصلي وبجذائه فان فيه مشابهة التعبد والتعظيم وحمله
 القسطنطيني على العمى، حيث قال سواك كانت (أي الصلاة) عليها أداليها ودينها - والمقصود
 ان الصلاة الى القبر، مكرهة لا باطلة وأبطل المصنف مخرج هذا المقصد بقول عمر حيث
 لم ير امرهم ان يعاد الصلاة تلك تلك ان هذا ابن حبيب الكراهة لا الفصل والبطون
 وأما الكراهية الصلاة في القبر، مطلقاً فتأتي لها باب لمحمدة بعد ثلاثة اعلم ان كلمة
 من ههنا تبعيضية على حسب ما سبق وفيه اشارة الى مراتب الكراهية فان اشد الكراهية
 اذا صلى والقبر أمامه - ودونه في الكراهية اذا صلى والقبر بجانبه ولا يكره اذا كان القبر
 خلفه والله اعلم -

و خلاصة الكلام

ان الترجمة مشتملة على مسألتين - الاولى اتخاذ المساجد في مكان القبر، والثانية
 الصلاة بين القبر واستدال المصنف للاول بقوله صلى الله عليه وسلم لعن اليهود
 اتخذوا قبوراً انبياءهم مساكن سوءاً كان ذلك بالنشأ وبغير النشأ والاول فيه
 استهانة والثاني فيه مغالاة في تعظيمهم ليسجود وعبادة وكلاهما من موم ويلحق بالانبياء
 اتباعهم من الصالحين من اممهم فظهر ان من حجب النع عن ههنا ان الامران وهما متفقان
 في حق المشركين فيجوز نشرها واتخاذها مساكن زناعتين، المذكورتين اذ اخرج
 في استهانتها واتخاذ المساجد مكان انبياس من قبيل التعظيم بل من قبيل تبديل السيئة
 بالحسنة واستدال للثاني واستدال للثاني بقول عمر بن الخطاب فانه امر اشرار بين ما
 بالاجتناب عن الصلاة الى القبر ونمرياً مرة بالاعادة وهو ظاهر في الكراهية والله اعلم
 واما اتخاذ مسجد بجوار قبر من اجل صلاح فلا كراهية فيه لقوله تعالى في قصة اصحاب
 الكهف وقال الذين غلبوا على امرهم من اتخذوا مساكن - قوله لعن الله اليهود
 اتخذوا قبوراً انبياءهم مساكن سوءاً كان ذلك في مرض موته صلى الله عليه وسلم اشارة
 الى ان لا يفعلوا ذلك بقبرة المشركين ولذا اذا احتاجت الصلابة رضى والتابعون الى زيادة
 مسجد عليه الصلاة والسلام رضى على قبرة حيطاً بامر تفعلة مستند بركة حوله فلا تصل
 اليه العوام وعمل القاري وقد ذكر الحافظ قصة تبع اليماني مفصلة فليراجع اليها -

باب الصلاة في مزابض الغنم

أي في بيان جواز الصلاة فيها فقد مر هذا الباب في ابواب النجاسات واعادة ههنا
 لاجل كونه مصلي ومسجد وفيه نص صريح بان الصلاة في مزابض الغنم انما كانت تبطل
 ان تبني المساجد وقد تقدم هذا الباب في ضمن ابواب النجاسات من حيث كونه محل
 نجاسة وادرك المصنف ههنا من حيث كونه مصلي ومسجد -

قائِدة

اختلف في مراتب البقر فقليل انهما ملحقة بمراتب الغنم قاله ابن المنذر فلا تكسرهما
الصلاة فيها وقيل ملحقة بمراتب الابل قال الجاهظ وفتح في مسند احمد من حديث
عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مراتب الغنم ولا يصلي في
مراتب الابل والبقير وسندك ضعيف فلو ثبت لا فادان حكم البقر حكم الابل بخلاف
ما ذكره ابن المنذر ان البقر في ذلك كالغنم في الباري سنة ٢٧٧ هـ.

باب الصلاة في مراتب الابل

اي معاطفتها ومباركتها كانه يشير الى ان الاحاديث الواردة في النبي عن الصلاة في
مبارك الابل ليست على شرطه كانه يرعى الصلاة فيها جائزة وكذا في الاحاديث
الواردة في التفرقة بين مراتب الغنم ومبارك الابل ليست على شرطه وحصره
الصلاة فيها مالت روح والشافعي لنفاها السالب للخشوع او كونها من الشياطين كما رواه
ابن ماجه ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة ان كونها من الشياطين لو كان مانعا
من صحة الصلاة لا يمنع مثله في جعلها امام المصلي وكذا ان الصلاة سرا كغيرها وقد ثبت
صلى الله عليه وسلم كان يصلي التافلة وهو على بعيره كما سيأتي في ابواب الوتر والله
تعالى اعلم ووجه الفرق بين مراتب الغنم ومبارك الابل ما رواه ابن ماجه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال صلوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل فانها
خلقت من الشياطين وفي حديث البراء عند ابى داود وسئل عن الصلاة في مراتب
الغنم فقال صلوا فانها بركة وعند الطبري من حديث عبد الله بن مغفل فانها بركة
من المهيمن وعند السرازمي من حديث ابى هريرة فانها من دراب الجنة والياوردد
في الحديث وصف اصحاب الابل بالغلظ والقسوة ووصف اصحاب الغنم بالسكينة

باب من صلى وقد اصابه تنور او شيء مما يعبد فاراد به وجهه

الله عز وجل

مرادة ان من صلى وقد اصابه تنور او ناس او شيء مما يعبد كالاصنام والاوثان ولكن
اسراده المصلي بفعله عند اوجه الله سبحانه وتعالى فصلاته صحيحة لا كراهة فيها كما هو قول
الامام الشافعي نعم كراهة الخفية لما فيه من التشبه بعبد النار كالمجوس وعبد الاوثان
كالمشركين غير ان المثلث من عقد هذا الباب دفع توهم من توهم انه لا يجوز صلاة
الرجل وقد اصابه تنور للتشبه بالمجوس هذا اذ في جميع الاستدلال ان كون الناس

تدَامُ المصلي لو كان غير مرضي عند الله ومفسد الصلاة لما ساء ذلك في حق حبيبه
وربيبه ولما أحضرها الله تعالى قد أمر نبيه عليه الصلاة والسلام كذا في التي سألته
وهذا إذا كان قد أمه شيء مما يعبد وإما إذا كان سراجاً أو قنديلًا فلا بأس به لارتفاع
سبب الكراهة وكره الفقهاء لأجل التشبه بالمجوس وإيهام التعبد واحتجاج المصنف
بقوله صلى الله عليه وسلم عرضت على النار خارج عن محل النزاع لأن هذا العرض
لم يكن بطريق وضع الشيء أو ما استخلص وإنما كان بطريق رفع الحجاب وكشف الستر كما
كشف المسجد الأقصى عند سؤال المشركين، بشر أن هذا النار لم تكن من جنس النار
التي تعبد كالمجوس، بشر أن هذا العرض لم يكن في عالم الحس والشهادة، بشر أنه لم يكن
باختياره صلى الله عليه وسلم وإرادته ونيتته بل كان ذلك العرض من الله عز وجل
لتبسيمه العباد وتذكيرهم فلم يكن ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم حتى يصح به
الاستدلال والعذر للمصنف في مثل هذا الاحتجاجات أن المصنف يريد تفصيل
الاحتجاجات ويتحرى استنباط حكمها من الأحاديث لكن إذا لم يجد شيئاً على شرطه يضطر
إلى مثل هذا الاستنباطات البعيدة الغريبة التي تحتاج إلى أعمال التفكر في مثل هذه
المناسبات المبدئية، والله دبر رحمة الله عليه ولا يجب أن يقال إن عرض المصنف
بمثل الباب أن النار إذا كانت أمام المصلي تكون مسنورة عن أعين الناس بحيث
لا يلزم من كونها حقاً أم المصلي التشبه بالمجوس وعباد النار - فلا تكرر الصلاة في مثل
هذا الحالة - حيث لا يكون كلام الإمام البخاري مخالفاً لكلام الفقهاء

باب كراهية الصلاة في المقابر

يغني أن الصلاة في المقبرة مكرهة في الجملة أي في بعض الأحوال كما في حديث
إبي سعيد الخدري روى عنه أبي داود والترمذي بسند رجاله ثقات مرفوعاً إلى الرسول
كلها مسجد إلا المقبرة والحمام لكن ليس على شرط المؤلف فأشار إليه والكراهية هي
مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي - وذهب أحمد وأهل الظاهر إلى تحريم الصلاة
في المقبرة سواء كانت مقبرة المسلمين أو مقبرة الكفار فالمقصود بهذه الترجمة
بيان كراهية الصلاة في المقبر مطلقاً - وما سبق في باب فعل تنبش قبور مشركي الجاهلية
من قوله وما يكره من الصلاة في القبور فالمراد به بيان كراهية الصلاة في القبور خاصة
بحيث يكون القبور أمامة فعلى هذا لا تكرر في الترجمة قوله لا تحتدوها قبوراً أحمل
المؤلف هذا الحديث على منع الصلاة في المقابر واستنبط منه أن القبور ليست بمحل
للعبادات فتكون الصلاة فيها مكرهة ولهم من أترجم به ولعقب بانه ليس فيه تعرض للجواز
الصلاة في المقابر ولا منعها بل المراد منه الحث على الصلاة في البيت فإن المرفوع لا يصلون
في بيوتهم كأنه قال لا تكونوا كالمركب في القبور حيث انقطع عنهم الأعمال وأسر تفجعت

التكليف كذا في الاسناد والفتح.

باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب

ما حكمها مقصودا من عقل هذا الباب الإشارة الى ان الصلاة في مواضع العذاب مكر وهمة كما يدل على ذلك اثر على رضى وقد وبخ الله عز وجل على الاقامة في مواضع العذاب والعقوبة فقال تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم وتبين الحكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الامثال فيمنعني للعبد ان يتعزى لصلاته مكان الرحمة لا مكان العقوبة كما امرت جل النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة التمرين من مكان الغفلة وقال هذا وادبه شيطان وقال النبي صلى الله عليه وسلم ابرءوا بانظروا فان شدة الحر من فيج جهنم والحاصل ان الصلاة في مواضع العذاب مكر وهمة لان الصلاة فيها تقتضي النزول فيها وقد امرنا بعد من النزول فيها ولان البقعة التي نزل فيها العذاب مشؤمة وقد امرنا النبي صلى الله عليه وسلم بالارتيال عن البقعة التي اصابتهم بغفلة فيها ليلة التمرين فكيف ببقعة العذاب قوله وبين ان عليا كرم الصلاة بخسف بابل المراد بالخسف المذكور ما في قوله تعالى قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله بنيانهم من القوا عند قوله لا يصيبكم ما اصابهم هذا مثل قوله تعالى لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة فمن مر بموقع العذاب يفتش عليه ان يصيبه من الغفلة والقسوة التي صارت سببا لعذابهم والذخول في مواقع العذاب ومساكن الظالمين فليس يجعل دأله من الذين ظلموا منكم

باب الصلاة في البيعة

اي في بيان حكم الصلاة في البيعة والكنيسة وهي بكسر الباء المنحرفة معبد النصراني والمقصود ان الصلاة في البيعة مكر وهمة اذا كانت فيها صور وتماثيل واما اذا لم يكن فيها صور وتماثيل فلا بأس بالصلاة فيها والبيعة بكسر الباء معبد النصراني كالكنائس لليهود والنصارى مع لاهوتهم والاساجد للمسلمين ويقال الكنائس للنصارى ايضا كالبيعة - قوله قال عمر ان لا تدخل كنائسكم من اجل التماثيل التي فيها الصور والمرصول صفة للكنائس لا للتماثيل لفساد المعنى.

باب

بمنزلة الفصل من الباب السابق يشير الى ان فعل التصوير من موم مطلقا مرجح للتعين

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا

فتبين ان الصلاة على اى جزء كان من اجزاءها والتيمم مستحب بها - اين دلهل الباب

عقوب الابواب المتقدمة اشاراً الى ان الكراهة فيها ليست للتحريم لان عمود قوله صلى الله عليه وسلم جعلت في الارض مسجداً يدل على جواز الصلاة على اى جزء كان من اجزاء الارض قال ابن بطال قد اخل في هذا العموم المقابرو والمرايض والكنائس وغيرها كذا في العهد قد قالوا في كل ما محل الصلاة والكراهة لعارض فقتصر عليه والله اعلم والجاصل ان كراهة الصلاة في المقابر والكنائس لعارض لا لئلا يفتوا له بصحة الصلاة بالسبب قال السندي كانه صلى الله عليه وسلم امر اذ به الرعب من غير الآت واسباب ظاهرة للشوكة والاحتشمة تقتضي ذلك عادة كما كان في حقه صلى الله عليه وسلم والله اعلم

باب نوم المرأة في المسجد

اى في بيان جواز نوم المرأة في المسجد اى هو جائز في الجملة وان كان احتمال ورود الطهارة لكن المذهب ان المرأة اذا حاضت خرجت من المسجد ولا يحرم عليها النوم والاقامة في المسجد ابتداء كذا في الرسالة ولكن انما يجوز من هذا عند الضرورة بشرط ان يكون من العتمة ويشترط ان لا يكون لها مسكن غيرها وهذا هو غرض البخارى وليس غرضه الترغيب للنساء في المسجد وانما غرضه اثبات جش هذا الفعل بالحديث النبوى وبيان جواز اصل الفعل في حد ذاته لا بيان جواز مطلقاً في عموم الاحوال فيكون هذا من باب الرخص لا من باب العزائم مشروطاً بالشروط المعتبرة في الشرع

باب نوم الرجال في المسجد

اى بيان الرخصة للرجال في نومهم في المسجد عند الحاجة اى هو جائز مع احتمال الاحتياط وهو قول الجمهور وروى عن ابن عباس كراهية الاكل في المسجد وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكمارة له وبين من لا مسكن له فيباح له وانما ظاهره ان المعتكف مستثنى من ذلك والحاصل انه يجوز للرجل النوم في المسجد في حد ذاته عند الضرورة اذ لم يكن له مسكن ثل له كان اصحاب الصفة الفقراء وكذا هم فقراء يستلزمون بالضرورة العادي ان يكونوا ينامون في المسجد اذ لم تكن لهم مساكن مملوكة فهذا الوجه المناسب مع الترجيح قوله ما مر من رجل عليه مراد اى مع اخرار

باب الصلاة اذا قدم من سفر

اى في بيان استحباب الصلاة في المسجد عند الرجوع من السفر يعنى ان الصلاة في المسجد عند التقول من السفر مستحبة قبل ان يدخل بيته - وهكذا كان دأبه صلى الله عليه وسلم لم يكن

عليه نبودا ايشان مردے کہ ہر دے چار دے باشر بالاسے اندر دفع الاسلام صلاحتہ ۱۔

يدخل على أزواجه إلا بعد صلاته في مسجد لا.

باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين

وهو مستحب بإجماع أئمة الفتوى لا واجب لما روي أن كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يبيتون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون وأوجه أهل الظاهر قرضا على كل مسلم يدخل في المسجد بأربع ركعات تحية المسجد كما أن النطق بفتح البيت والمقصود بيان استحباب تحية المسجد.

باب الأحداث في المسجد

أي هذا الباب في بيان حكم الأحداث في المسجد وهو مكروه إجمالا قال المازري المشافعي البخاري في الرد على من منع الأحداث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجعله كالجنب كذا في الفتوح - ولا يظهر أن فرض البخاري أنه لا ينبغي للأحداث أن يمكث في المسجد بعد الأحداث مثلا يتأذى به الملائكة بل ينبغي له أن يخرج من المسجد ويتوضأ ثم يعود إليه فإن بالأحداث يخرج من الأحداث من استغفار الملائكة ودعاءهم المبركة بركته - قوله صلى الله عليه وسلم (حدثكم فيه دليل على أنه يجوز استعمال الصلاة في غير الأتباع - والثلاثة في ذلك أن منظر الصلاة لما كان في الصلاة حكما والحجز أو من حبس العمل جاء جزاءه صلوة الملائكة عليه ما لم يحدث شيء ما دام مستعدا للصلاة وكذلك جاء في التروية اللهم صل على آل أبي أوفى امتحالا لقوله تعالى أن صلاة تلت سكن لهم روحه ذلك أن التروية قرينة الصلاة في القرآن فإطلاق لفظ الصلاة في جزاء التروية وما الآن فقد استقر الأمر على أنه لا يجوز إطلاق الصلاة على غير الأنبياء ولا تبعاء واستطردا على سبيل الإجمال لا بتعيين الاسم وحدث اللهم صل على آل أبي أوفى في مخصوص به صلى الله عليه وسلم والله أعلم - قوله تعالى اللهم اغفر له اللهم ارحمه بيان لصلاة الملائكة والفرق بين المغفرة والرحمة أن المغفرة ستر الذنوب والرحمة إفاضة الإحسان عليه (ت)

باب بنيان المسجد

أي باب في ترغيب بناء المسجد للصلاة وأنه ينبغي أن يكون بناءه سادا غير مزخرف وبيان أن السنة في بنيان المسجد القصد وتزيت الغلوة في تشييد خشبة القلعة والمباهات بنيانه والأول أن يكون بناءه مثل بناء المسجد النبوي غير مشيد ليكون سدا حجة مذكورة بفتح الدين وعمار شيانها إذا وضع المصلي قدمه على قبره علم أنه سوق الأخيرة لسوق الدنيا وقيل المراد بالباب بيان صفة بنيان المسجد النبوي أو المسجد مطلقا والاستدلال ببنيان المسجد النبوي على بناء المسجد مطلقا من قبيل الاستدلال بالخاص على العام ويمكن أن يكون المراد

بنيان المسجد تحيد بين عمارته المسجد والبناء على اتيان السابق كما فعل ابو بكر وعمر فقد
 حين ذال عمارته السابقة من غير زيادة فيه واما عثمان فقد حيد عمارته وزاد في كيفيته
 وكيفته قوله وفيما كان يصعد المنبر اذ تصغر اعلم ان هذا التحديد من التخصيص والتصغير ليس لاجل
 الحيل والحكمة بل لاجل التنفير والتزهيد عن ترخاوت الدنيا وتزيينها فان المؤمن ينبغي له
 ان يكون في الدنيا كأنه غريب او عابر سبيل - ولذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم تخصيص
 النبيات وتشديد هاهن امارات الساعة فان الناس في آخر الزمان يتطاولون في البنيان
 ويقبلون على ترخاوت الدنيا ولا يهتمون بالآخرة فتجفص البيت ليس بجرار - واستما
 هو مكروه لانه ينبغي عن الانتماء في الدنيا اما اذا كان لغرض صحيح فلا بأس به - والصحابة الكرام
 استما كما نراهم ان تخصيص المسجد النبوي لا يتم كائن الا يجمعون ما فيه شئ رشية من
 زهره الحياة الدنيا وزينتها - وامير المؤمنين سيدنا عثمان رضي الله عنه رأى ان الاذنين
 لمصلحة الزمان فتجفص المساجد وتشيد هاهن وقال تعال في حق المساجد - في بيوت اذن
 الله ان ترفع ودينكم فيها اسمه - فها هي ان رفع المساجد واعلامها تعظيم شعائر الله تعال
 ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب والصحابة رضي الله عنهم بشدة حرصهم على
 اتباعه صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يجمعون اذ في تغيير في سنته اشريفة فاشكاهم على
 عثمان رضي الله عنه ان لا يتركوا هذا في حل هذا الفعل ولذا لما رأى عثمان رضي الله
 عنه انهم اكثروا الكلام في ذلك قام على المنبر وخطب وحدثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من بني الله مسجد ابني الله له مثله في الجنة فعمير المثلية وجعلها متناولة للمثلية باعتبار
 الكيفية والكمية فاسماد ان بيني مسجد ام جصاصا يطول الاثنا في في الدنيا ويكثر ليحصل
 له في مقابلة بيت في الجنة يطول انتفاعه ويكثر في الآخرة وايضا كان ذلك كله من ماله
 لا من مال الله فسلكت الصحابة رفع بعد ذلك ولهم سر وعندهم حرص في الانكار فاشار البخاري
 الى انه لا بأس بتشديد المساجد وتزيينها بالحجارة المنقوشة اذا كان المقصود منه احكام
 المساجد واعلام شأنه فان تعظيم شعائر الله تعال من تقوى القلوب واليه يشير
 قوله تعال في بيوت اذن الله ان ترفع وكذلك اذا كان المقصود من احكام المساجد
 وتشديد بقاءه من ماله ما لا يبقى صدقته الجارية مدة طويلة فلا بأس به واما اذا كان
 مباحا وفخرا ورياء فلا كلام في كراهته والحجة في ذلك عمل سيدنا عثمان رضي الله
 عنه واما اشكار الصحابة عليه فلم يكن لاجل ان بناء المساجد بالحجارة مكروه بل لاجل
 الزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة كائن ايجيب ان بناء يكون من ذكر النبلي والقنود
 بكره ان بناء موهوب للبقاء والله سبحانه وتعالى اعلم

فظهر من الكلام ان ما قيل في وجه الكراهية من ان تزيين المساجد من امارات
 الساعة ليس بشئ لان كون الشئ امارا الساعة لا يستلزم الكراهية فان كثيرا من امارات
 الساعة ليس مكروها مثل نزل عيسى بن مريم وظهور المهدي

باب التعاون في بناء المسجد

أي في بيان أن التعاون في بناء المسجد تعاون في البر والتقوى والاجر على قدر معرفته وكيف وإن بناء المسجد من افضل الاعمال لانه مما يجري للانسان اجرا بعد موته مثل حضر الأباة ونحوها والتعاون اعم من ان يكون بالنفس او بالمال ولا يبعد ان يكون البخاري رحمه الله بهذا الآية الهى انه لا ينبغي الاستعانة بالفقار في عمارة المسجد لقوله تعالى ما كان للمشركين ان يعمروا مساجد الله - الآية لان الامتنع بجارة المسجد هم معشر المؤمنين لا الكافرين المشركين - قوله ويح عمار يقتله الفئة الباغية بين عزم الى الجنة وبين عونه الى النار الخ فان قيل كان قتل عمار بعصفين وكان مع علي رضي الله عنه الذي قتلوه مع معاوية رضي الله عنه جماعة من الصحابة الكبار فكيف يجوز ان يذبحوا الى النار فالجواب انهم كانوا ظالمين انهم يريدون ان يذهبوا عن الى الجنة وان كان في نفس الامور خلاف ذلك وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم والمجتهد اذا اصاب فله اجران واذا اخطأ فله اجر واحد فالمراد بالبناء عام الى الجنة بناء عام الى سببها وهو طاعة الامام الحق وكذلك عمار كان يدين عن هم الى طاعة علي رضي الله عنه وهو الامام الواجب الطاعة اذ ذلك وكانوا هم يريدون ان يذهبوا عن الى خلاف ذلك لكنهم معذرون بالتأويل الذي ظهر لهم كذا في الفتوى والعهدة وقتل ظن معاوية واصحابه ان طلب دمر عثمان الخليفة الراشد من اهم واجبات الدين اذ لو ترك البغاة والمفسدون على مثل هذه الحالة لا خلت نظام الاسلام وهذا كان مقصودهم ولم يكن مقصودهم الخروج عن طاعة علي رضي الله عنه فانهم كانوا يعلمون ان عليا رضي الله عنه احق بالخلافة وليراجع شرح العقيدة السفارينية من ص ۳۳۵ الى ص ۳۳۷ فقد فصل الكلام على ما شجر بين علي ومعاوية رضي الله تعالى عنهما.

والحاصل

ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم يدين عن هم الى الجنة ويدعون الى النار ان عمارا كان يدين عن هم الى اتباع الامام الحق والداعية الى اتباع الامام الحق هي الدعوة الى الجنة وهم كانوا يدين عنونه الى طاعة الامام الحق وهو ان كان بشبهة عليه غير الحق بالحق لا بتأويل او بغير علم كذا كان في الحقيقة التي غير حق نصار مأل هذا الداعية الى الداعية الى الناس - ولما سمع هذا عمار فهم منه انه يتحدث فتنة عظيمة يشبه فيها غير

علاء في خروجه عمار ان كرده را بسبب بشت باتباع امام حق و می خواند اينها او را بسبب دوزخ بخيل از بيعت آن امام اگر چه خواستن اينها بشبه غير حق سخن و تاويل باطل و نادانسته بود - شرح شيخ الاسلام ص ۱۵۰

الحق بالحق فقال اعود بالله من الفتن - وقال شيخنا الاكبر مولانا الشاه السيد محمد انوار سرح -
 هذا الحكم في حق الفعل لا في حق الفاعل يعني ان هذا الفعل في نفسه امر قبيح سبب من اسباب
 النار واما ان فاعله ما نرد او معد ورا وما جوس فهو مشروط بيل ليل آخر في سببها يورث ما يورث
 وربما يعذر ويؤجر ذلك كما ان فعل حاطب بن ابي بلتعثة كان غير محمود ولكن عذر فاعله
 لكونه بدريا فظهر ان كون الشيء سببا من اسباب النار لا يستلزم ان يكون فاعله من اهل النار
 فان ترتب المسبب على السبب موقوف على وجود الشرائط وارتفاع الموانع فربما يوجد السبب
 وليس بعد المانع ايضا ويفقد الشرط ايضا فلا يترتب المسبب الا ترى ان كل معصية سبب من
 اسباب النار لكن لا يستلزم ان يكون صاحبها في النار - واذ الحبيب اتى بذي نبي واحد وجاءت
 معاسنه بالعت شفيح ونظيره قوله تعالى نولنا كتاب من الله سبق مسكر فيما اخذ من عذاب
 عظيم وايضا لا يبعد ان يكون اسناد الدعاء الى النار الى الجميع باعتبار ان هذا الفعل وقع
 في هذا الجماعة من بعض الافراد فنسب الى الجميع كما في قوله تعالى فعقرها ونسب العقر
 الى الجميع مع انه وقع من البعض فكذلك ههنا وقع الدعاء الى النار من بعض الافراد
 وهو لا يلزم يكون من الصالحة الا خياره لكن كالتقارير المختلفين مع الابرار فنسب الفعل
 الى الجميع والله تعالى اعلم -

فائدة

لا ينبغي ان يطلق لفظ الباطني على سيدنا معاوية ومن معه من الصحابة ولهم يطلق احدا
 من العلماء لفظ الباطني على سيدنا معاوية فان خروج سيدنا معاوية عن طاعة سيدنا
 علي كان مبنيا على الاجتهاد والظن المذكور لا عصيانا وتعليل افصارت صورته بصورة
 المغاورة لا حقيقة المغاورة -

باب الاستعانة بالتجار والصناع في اعمار المتبر والمسيكين

يعني يجوز الاستعانة بالصناع الكافر في بناء المسجد وهو من ذهب العلماء ككافة -

باب من بنى مسجدا

ماله من فضل اي في بيان فضل من بنى لله مسجدا كان انما بالمتقن من معقور جلاله
 ببناء المسجد والترغيب فيه وهذا معقور دليلان فضل الباني قوله بنى الله له مثله في
 الجنة اي سواء كانت هذه المثلية باعتبار الكمية من حيث السعة او باعتبار الكيفية من حيث
 الرفعة والانتفاضة فاعتماد سيدنا عثمان رضي الله عنه في هذا وظن ان الباني يكون من
 جنس العمل فاسماد ان يبني لله عز وجل بيتا رفيعا مشيدا محكما من بين الانتفاع - ليحصل
 له في انشاءه الآخرة بيت مثله في الرفعة وان كانت رفعة الآخرة مما لا يتصور ولا يخطئ

على قلب بشر، اعلم ان لفظ المثل كما يستعمل للمشابهة والمماثلة كذلك يستعمل للملازمة والمداينة فمعنى بنى الله له مثله أى ما يلاشئ ويتناسب حسن عمله وحسن نيته واخلاصه مثل قى له تعالى جزاء سيئة سيئة مثله أى جزاء كل عمل ما يتناسبه وليس المراد ان جزاء المؤمن النماء وما استخلف عثمان رضى الله عنه شكاه اليه الناس ضيق المسجد من كثرة الناس فزاد في المسجد ووسعته وشيئا ورفعوه ولما تكلم زهاد الصماعة فخصوا في تشييد المسجد وانكروا على عثمان في ذلك الفعل قام على المنبر وخطب الناس وتكلم واصل عبار الاشكار عن حق طهرهم العطرية الطيبة واظهر ان عرضه بهذا البناء الرفيع الطرح في مثل بناء في الجنة والناس فيما يعشقون من الذهب.

باب يأخذ بتصول النبل اذا مر في المسجد

أى باب في بيان انه اذا مر شخص في المسجد فينبغي له ان يأخذ بتصول سهامه عند المرور في المسجد ثلاثا أخرى بها احد المقصود به الارشاد الى ادب المرور في المسجد

باب المرور في المسجد

أى حين از المرور بالنبل في المسجد اذا مسكت نصاله وعنده القارىء والمراد بيان صفة المرور في المسجد أى كيف ينبغي للمرور في المسجد ومقصود الامام البخارى بهذا الباب بيان جواز جنس المرور في المسجد وليس المراد به انه يجوز للمرور في المسجد في كل حال وفي كل صفة فان بعض المرور جائز وبعضه مكروه وبعضه حرام والتفصيل في كتب الفقه في احكام المسجد والحاصل ان المساجد لمرتين للمرور والعبور ولكن ان اتفق له المرور فكيف ينبغي له ان يمر فمن مر في المسجد بهذه الصفة والكيفية فهو متعمل قول الله والمهر هو ان يتخذ طريقا للمرور ويعتاد به فوضو الفرق بين المهر والمروكا

باب الشعر في المسجد

أى في بيان جواز انشاء الشعر في المسجد ما لم يكن في المسجد فتحة او بحة بين ليل دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بحسان على شعرك فان شعرك كان من الجهاد اللسانى ولكن استهايجوا من هذا المصلحة دينية اذا كان احيا واغبر موجب للتشويش المصلين وغيره جالب لاجتماع الناس سماع الشعر وغير شاغل له عن الصلاة والقرآن والذكر والادعاء ولخرج ابن داود عن حكيم بن هزام مرفى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يستنقذ في المسجد وان تشعل فيه الاشعار وان تقام فيه الحمد فقال ابو نعيم عن عن تداشد اشعار الياهلية والمبطلين واما اشعار الاسلام والمحققين فواسع غير مخطور، كذا في عمدة القارىء فالجواز محمول على الشعر الحق والنبي محمول على الشعر الباطل وعلى سيدنا عمر رضى الله عنه رأى

ان الفرق لا دأب المساجد ان تصان عن انتقاد الاشعار فيها واما انتقاد حسان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد كاشغر كان بغير وسوسة شرعية وهي الممانعة عن الدين والانتصار من المشركين ولا تنجيد هذا الضرورة في هذا الوقت فانكر على حسان ربه ولما روى حسان لعمر حديث انتقاد في المسجد سكنت عنه عمر تأدياً وتحريراً عن وسوسة المعارضة لانه قنع بها قاله حسان بن ثابت رضي الله عنه وقد جاء في الاحاديث المنع عن تناقض الاشعار في المسجد فالحكم الا صلى ان لا يثشد في المسجد وكان انتقاد حسان في المسجد مخصوصاً به لا لجل المصلحة الوقتية والله تولى اعلم.

باب اصحاب الحراب في المسجد

اي في بيان حكم هذا العمل في المسجد وهو بيان جواز دخول اصحاب الحراب في المسجد وتلاعبهم بالسلاح للاستتار والقوة على الحراب مع اعداء الدين وان لم يكن المسجد موصوفاً بالثبات لكن يجب زكاته احياناً للضرورة بقدر الضرورة ولعل المقصود ان اللعب بالحرب في المسجد لا بأس به لانه لعب في الصورة فقط وفي الحقيقة استعداد لمقاتلة العدو ولا بأس بمثل هذا العمل في ضمن المسجد اذا كان مصلحة للمسلمين - لا مصلحة قومية ووطنية او سياسية

فائدة

يروى عن مالك ان لعنه من كان خارج المسجد لادخله - اهـ - وفي الحديث دليل على انه يجب من النساء النظر الى اللهو المباح اذا حضر هذا اللهو المباح في باب العبادة بشرط ان يكن متسترات عن عيون الرجال وبشرط ان يكون امرؤاً واحداً منهن فان معية الزوج امان للفتنة واما احضار النساء على اللهو الحرام فغير مأمور به كقصة علماء الاسلام لم يقل احد يجب امرؤاً الا عبيد الشر من قاتلهم الله الى بيت فكون ثم ان اصحاب الحراب كانوا اسوداً من اهل السودان وما كانوا ابيضاً الى حين كاحسان الصوري كالتقاء والمردان ثم الظاهر ان هذا كان قبل نزول الحجاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم في قصة دخول ابن ام مكتوم في بيت ام سلمة افعميا وان انما كان بعد نزول الحجاب وايضا كانت ام سلمة وميمونة بالفتن قد لحقهما العبادة بخلاف عائشة فانها كانت متغيرة راجع مشكل الآثار للامام الطحاوي ص ١٨٥ ج ١ -

باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد

اي في بيان جواز ذكر مسائل البيع والشراء على المنبر في المسجد لا مباشرة البيع والشراء فانه ممنوع على ان ما ورد النبي عنه هو فعل البيع والشراء في المسجد اما ذكرهما

وذكر ما يتعلق بهما من العلم فليس بمنى عنه - كذا في حاشية السندى، والسادة الحنفية
 إنما كرهوا البيع والشراء في المسجد وليس يكرهون إذا كرم مسائل البيع والشراء والحدائث
 إنما ورد في ذكر مسألة البيع في المسجد لا في نفس البيع في المسجد قوله من اشترط شرطاً
 ليس في كتاب الله أي مالا يلائمه ولا يناسبه حرجاً أو إشارة فكل شرط يرد كتاب الله
 حرجاً أو ضماً أو يخالف دين الله فليس باطل لقوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول
 فلا يجوز أن يستدل به على أن ما ليس في القرآن فليس باطل لأن قوله إنما الولاء لمن
 أعتق ليس في كتاب الله بل من لفظ الرسول عليه الصلاة والسلام وقد وجب الله
 تعالى طاعة رسوله في القرآن لما قال تعالى ما أطاع الرسول فخذوا به فكان ما قاله عليه
 الصلاة والسلام كما لم يذكر في كتاب الله تعالى.

باب التقاضى والملازمة في المسجد

أي في بيان جواز مطالبة الغير بغير قضاء الدين وجواز ملازمة الغير في المسجد
 فقول له في المسجد يتعلق بالأمور يعني بجواز مطالبة الحقوق والديون في المسجد و
 يجوز في ذلك رفع الصوت أيضاً ما لم يتفاحش ولكنه مكروه لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم إذا رآه قطع الخصومة بينهما فامر الدائن بوضع الشطر من الدين وأمر المدين
 بالإداء حالاً بقوله في بيته أي في معتكفه المتخذ من الحصر في المسجد

باب كس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيدان منه

أي في بيان فضل كس المسجد وهو إزالة الكداسة منه والالتقاط هو أن تعثر على
 شيء من غير قصد وطلب كما قال تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيته
 للظائفين والعاكفين والركع السجود ومناسبة الحدائث بالترجمة من حيث أنه
 ورد في بعض طرقه صريحاً وكانت تلتقط الخرق والعيدان من المسجد رواه ابن
 خزيمة وفي حديث بريدة عن أمية كانت مربعة بقط القذى من المسجد روعاً وقد علمت
 مراراً أن من عادة المصنف أنه يضع الأبواب على جزئيات مختلفة من نوع واحد على حسب ما ورد ذكرها
 في الأحاديث وإن لم تكن مداراً لسؤاله فهذا الباب من هذه الأبواب والله أعلم بالصواب -

باب تحريم تجارة الخمر في المسجد

غرض المصنف أن المسجد وإن كان منزهاً عن ذكر الخمر فحاشا أن يجرى ذكرها
 في المسجد بطريق التخيير والمنع لأن الشيء وإن كان حراماً لكن ذكره تحريمه في المسجد
 ليس بجرام والمراد أن بيان تحريمها كان في المسجد لأن تحريمها مقتضى به لأنها حرام
 في المسجد وغيره قوله ثم حرم تجارة الخمر يظهر منه أن تحريم الخمر كان نزل أولاً

واما الآن فقد بينت تحريمها مع تحريم الراب والمناصفة بينهما ان الحظر ايضا سبب لتخبط العقل مثل الراب كما قال تعالى في الراب يا يتخبطه الشيطان من المس فانحر والراب يا مشتر كان في حصول التخبط -

باب الخدم للمسجد

اي في حق اخذ الخدم لكس المسجد وان هذا الامر متوارث من القديسين اشار المصنف بايراد التعليق الى ان تعظيم المسجد بالمخدا مئة كان مشروعا في الامم السابقة حتى ان بعضهم نذروا لخدمة مئة -

باب الاسير والغريم يربط في المسجد

اي في بيان ابا حدة ربط الاسير والغريم في المسجد وكان القاضي شريح يامس بربط الغريم في سارية من ساري المسجد (ع) وذلك لانه لم يكن في عهد صلى الله عليه وسلم داسرا السجن فكانوا يربطون بسارية المسجد وهكذا في عهد الصديق الاكبر حتى جاء عمر القاروق وبني داسرا الحبس قوله فل كوت قول ابي سليمان ربه هب لي ملكا لا ينبغي لاحد من بعدى من البشر مثله فتركه عليه الصلاة والسلام مع المقدرة عليه حرصا على اجابة دعاء اخيه سليمان عليه السلام قال السندي كانه صلى الله عليه وسلم نظر الى ان من اعظم ذلك الملك والخصه المتصرف في الشياطين والتمكين منهم فينهم يربط الشياطين عند مخرجهم من ذلك الملك بسليمان عليه السلام وعلم ما استجابة دعاءه لما فيه من المشاركة معه في جملة ما هو من اخص امور ذلك الملك فترك الربط خشية ذلك انهم الباطل ولم يرد ان ربط الشياطين بين جب المشاركة معه في تمام ملكه ويعطى الى عدم خصوص ذلك الملك بسليمان عليه السلام فان التمكين من شيطان واحد بل من ألف شيطان لا يقدر في الاخص من قطعا فان الاخص كان بالنسبة الى تمام الملك كما لا يخفى - انتهى كلامه وقال شيخ الاسلام الانصاري - في الحديث (دليل على) ان رؤية البشر لعين جاثرة ولما قوله تعالى من حيث لا ترونهم ذجري على الغالب او المنقضى رؤيتناهم حال رؤيتهم لنا لا مطلقا وان اصحاب سليمان عليه السلام كانوا يرونه وهو من دلائل نبوته ولولا مشاهدتهم اياهم لم تقم له النجدة عليهم واعلم انهم يتشكلون في صور شتى تصورات الانس والبهائم والحيات والعقارب والطيور - رت -

باب الاغتسال اذا سلم وربط الاسير ايضا في المسجد

اي في بيان حكم اغتسال الكافر اذا سلم (اي بعد اسلامه) وبيان ربط الاسير في المسجد (ع) كانه امر اذا ان الاسير المير بين طين المسجد يخرج من المسجد لا يغتسل اذا اراد ان يسلم

فذل لك وضع الباب في ابواب المساجد والله اعلم كذا في حاشية السنن.

باب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم

اي في بيان حين ان نصب الخيمة في المسجد لاجل المريض وغيره ممن به امر والمتبادر
منه المسجد النبوي وهو ظاهر عرض البخاري ويعلم من كلام محمد بن اسحاق في سيرته ان
المراد بالمسجد موضع صلاته الذي اتخذ في بني قريظة في ايام الحاضرة وبنائه قوله
ليعوده من قرييب فحينئذ لا يثبت التسليم في احكام المساجد الذي اراد البخاري ولا يجعل
ان يكون المراد بالمسجد قنات المسجد وقريبه والله اعلم

باب ادخال البعير في المسجد لليلة

اي في بيان جواز ادخال البعير في المسجد لليلة اي الحاجة والضرورة كالضعف وغيره
والمقصود ان ذلك جائز اذا وجب سبب ادخاله - وركوبه صلى الله عليه وسلم كان في عمره
القضاء بسبب خوفه من المشركين وان يكيدوا به كيد افلحتم ثم كنوا عنه بسبب ركوبه عليه الصلاة
والسلام ولا يبعد ان المصنف اشار بالتعليق المذكور الى ما اخرج ابو داود من حديثه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قد مر مكة وحسب يثكني فطاف على راحلته

باب

كذا هو في الاصل بلا ترجحة فمن كالفصل من الباب السابق ووجه تعلقه بالواب المساجد
ان المراد من عبادا واسيد اكانا في المسجد ينتظران صلاة العشاء فبكرة الانتظار اكره من
الكرامة - وكانت هذه الاكلان نحو ذوالنور الذي يظهر للمؤمنين من ان القيامة كما قال تعالى
يوم لا يخفى الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين ايديهم وبأيمانهم وقد ذكر
الله تعالى النور في المشكوة في قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه
الآية اشارة الى ان الله تعالى يجعل لمن يسبح الله في تلك المساجد نورا في قلوبهم وفي
جميع اعضاءهم وبين ايديهم وخلفهم في الدنيا والآخرة وقال صلى الله عليه وسلم بشر
المشائين في الظلم الى المساجد بالنور التامرين من القيامة فجعل الله عز وجل لهذه النورين
من هذا النور في الدنيا بين ايديهم يستضيئون به في مشاهم النور والايام انما النبي صلى
الله عليه وسلم وبقائه ما وعد الله من النور الذي بين ايديهم حق وصدق و
قيل في مناسبة حديث الباب مع الابواب السابقة ان خرج المرء من الصلاة كان
يجل فتحد ثما مع النبي صلى الله عليه وسلم فيستبسط منه جوارحه التكلم والتحدث في المسجد
والله سبحانه وتعالى اعلم

باب الخوخة والمهر في المسجد

أي في جوانب كونهما في المسجد لأهل العلم والفضل خاصة لأعامة الظاهران مراد البخاري الإشارة إلى جنائز اتخاذ الخوخة والمهر في المسجد لأن حديث الباب يدل على ذلك ولهم منه منع التطرق في المسجد وإنما استثنى أبو بكر أنه إمامه بفضله وبكرامته رضي الله عنه في له ولو كنت متخذاً خليلاً من امتي لاتخذت أبا بكر خليلاً لأنه إمامها أشار على الله عليه وسلم إلى أن الخلة تقتضى باحق سمائه وتعالى لأن الخلة هي امتلاء القلب من محبة رجل بحيث لا يبقى فيه متسع لغيره فعلى هذا لا يكون التحليل إلا واحد ليعمل المحبة فنان حقيقة ما تعلق القلب به محبب باقى وجهه كان ولزم أن ثبت النبي صلى الله عليه وسلم المحبة لا بى بكر وعائشة والحسن والحسين ونفى المصلحة عما سوى الله تعالى وقال المناوى المعنى لو كنت متخذاً من الخلق خليلاً أجمع إليه في حاجاتي واعتقل عليه في مهماتي لاتخذت أبا بكر ولكن الله الخ اليه واشتمل عليه في الأمور كلها ومعها مع الأحوال هو الله تعالى كذا في قبض النفل برصحه قوله ولكن الأخوة الإسلامية ومودته معه أفضل يعني أن محبة أبي بكر بحق الأخوة الإسلامية والمودة الإسلامية من ديننا وأفضل من محبة سائر البشر يريد أن مقام أبي بكر بحسب المحبة الإسلامية والإخوة الإسلامية أعلى وأرفع من الكل ومن الجميع وكان مستاهلاً لأن يتخذ خليلاً لولا المانع الممل كور ولا يعكر عليه إن الكل مشتركون في الأخوة الإسلامية والمودة الإسلامية لأن مراتب المودة متفاوتة بحسب تفاوتهم في حب الرسول وطاقته ومعاونته ومرافقة أعلاء كلمة الله عز وجل ونصيب أبي بكر أفضل من غيره من الجميع لأنه سابق في ذلك كله - وقال شيخ الإسلام رحمه الله فيل فيصير بمعنى مفعول وهو كما قال النزيل محشوي المخال الذي يخالف أي يرافقات في خلافك ويسايرت في طريقتك من الخلق وهو الطريق في الرسل أو يسير خلقت كما تشاء لله وقيل أصل الخلة الانقطاع فخليل الله المنقطع إليه والمعنى هنا لو كنت منقطعاً إلى غير الله لانقطعت إلى أبي بكر وأواسم قلبي بغير الله لا تسع له ردت قوله لا يبقى في المسجد باب الاستسقاء إلى باب أبي بكر وكان ذلك إشارة إلى استخلافة من كان روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم سبل والابواب على روى البخاري (قلت) وقال هو قريب قلنا) حديث البخاري وهم منه فيكون الراجح - وقال شيخنا السيد الانصاري استثناء باب على معنى الله عنه متفقاً من على استثناء خوخة أبي بكر فإن الاستثناء لا بى بكر كان في مرض وفاته صلى الله عليه وسلم فيكون تأسيماً لما نقله -

باب الابواب والخلق للكعبة والمساجد

أي في بيان جوانب اتخاذ الابواب والخلق (أي النفل) للكعبة والمساجد بصورتها عملاً لا يصلح فيها وحفظ ما فيها من الدين العادي (مع) والخلق بفتح اللام ما يعلق به الباب -

باب دخول المشرك في المسجد

أي في بيان جواز دخول المشرك المسجد في الجملة لأجل مصلحة دينية لأجل مصلحة سياسية وفقضية نعوذ بالله منها - والحق أن من هب الإمام إلى حنيفة وهذا الباب أعبر من باب ربط الأسير في المسجد فإن الأسير يكون مشركاً وغير مشرك والمشرك يكون أسيراً وغير أسير وهذا التقدير يكفي في بيان الفرق بين البابين واختلاف الفقهاء في دخول المشرك المسجد فقال الشافعي لا يدخل في المسجد الحر أمة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحر أم بعد عامهم هذا وبين خل سائر المساجد وقال مالك لا يدخل في مسجد أصلاً لقوله تعالى ومن يعظم شعائر الله ومن جملة التعظيم منع المشرك من دخول المساجد وقال أبو حنيفة من دخل المسجد الحرام وغيره أدها وتواضعا ولكن لا يجوز إدخال الكافر في المسجد على وجه الإكراه ولا يجوز إدخاله على منبر المسجد كما فعله الخوارج في القومية والوطنية في العهد الأموي إلى أن أزيلت منها فعل هؤلاء وأما دخول ثمانية بن أثال في المسجد فلم يكن دخولاً له من حيث الإكراه بل كان إدخالاً له من حيث الإكراه ومن حيث أنه كان أسيراً مبروطاً بالحبل حبلى المومن والذل -

باب رفع الصوت في المسجد

أي هل هو جائز أم لا وهل هو مكروه أم لا وماذا حكم رفع الصوت في المسجد الظاهر أن المقصود بالترجئة أن رفع الصوت في المسجد مكروه لا يبيح أن يقع من المتنقي - وقال أسيد العيني يعني أن رفع الصوت في المسجد جائز ما لم يتفاحش بعد الإكراه منه صلى الله عليه وسلم والحديث الذي ورد فيه لا ترفع فيه الأصوات محمول على ما إذا كان الصوت متفاحشاً وقال العلامة السندي يجهل أن البخاري أشار إلى كراهية الحديثين إلى تفصيل وهو أنه إن كان بلا ضرورة فلا يجوز وإن كان لمصلحة فلا يجوز وإن كان له منفعته بضر وسرعة أو بلا ضرورة فلا بد من صلى الله عليه وسلم إلى قطع الاختصاص بينهما الموجب لرفع الصوت في المسجد قطعاً لرفع الصوت وصارت هذه المبادأة بمنزلة الإكراه على رفع الصوت والله أعلم به

قوله ترفعون أصواتكم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ناظر إلى قوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي فإنه صلى الله عليه وسلم حي في قبره فيجب احترامه بعد وفاته كما كان واجباً في حياته وقال أسيد وقرري عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال لا ينبغي رفع الصوت على نبي حياً وميتاً وروى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تسمع صوت الوتر يترنح والمسمار يضرب في بعض الدور المطبقة بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم فترسل اليه لا تؤذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا وما نؤذي عليه بن ابي طالب رضي الله عنه مصراعى داره الا بالما صبح تزقيالذ لت فهدى اكله بيدى على ان الصحابة كاشوا بيرون انه صلى الله عليه وسلم حي في قبره ولذا كانت الصحابة يفضون اصواتهم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعظيمه واذا ذكر حديث جبرئيل وسواله عن الاسلام فالنظر تعظيمه وادبه مع النبي صلى الله عليه وسلم حيث خفض صوته عند كلامه وكذا لك ملك الموت وغير ذلك من الاحاديث الكثيرة كذا في شفاء السقام مختصراً وقد ورد في الحديث ان الانبياء احياء في قبورهم يصلون رواه الا ابو يعلى عن انس قال المتاوى هذا حديث صحيح كذا في فيض القدير ص ٣٤ ج ٣ -

قال شيخنا السيد الانور رحمه الله ان هذا الاحاديث لم ترد في بيان حياة نفس الروح فان الروح نفسها حيايات لا سمات لها سواء كانت روح المؤمن او الكافر والارواح كلها احياء بل وردت هذه الاحاديث لبيان ان الانبياء في قبورهم مشغولون في الطاعات والعبادات من صلاتهم وصالح اعمالهم كما كانوا مشغولين بها في حياتهم الى ان يورثهم ليسوا بمعطلين عن اعمال الخير فهم يصلون ويحجون ويصلون ويطلقون بالنيب في قبورهم مثل الاحياء ثم الحيايات لها مواهب اعلاها حياة الانبياء ثم حياة الشهداء وثمر وشرف بخلاف الكافر اذ ليس له في القبر سوى الربيل والشبور ولذا قال تعالى لا يموت فيها ولا يحيى والحيايات في العرف انما هو الاشتغال بالاعمال والموت هو التعطل عن الافعال والحيايات المذكورة في حديث البيهقي انما هي باعتبار الافعال ولذا لا يبين كس في الكتاب والسنة حياة احد الا ويذكر معه فعل من افعاله ليكون دليلاً على حية الحيايات واما حياة نفس الروح في بمجرى عن النظر والكلام وسيأتي الكلام على مسألة حياة الانبياء مفصلاً انشاء الله تعالى في آخر كتاب الانبياء في باب قوله تعالى وادكر في الكتاب مريم اذا انتبت من اهلها

باب الحلق والجلوس في المسجد

اي في بيان حكم الحلق والجلوس في المسجد والمقصود ان يجلوا ذلك خصيصاً اذا كان لعلم او ذكر او قراءة قرآن (مع) والحلق يكسر الحاء وفتح اللام جمع حلقه والمراد به حلق الذكر والعلم وقراءة القرآن فهذا احاطوا بشرطه ان لا يكون مشغولاً بامر الصلاة وجلوس الرجل في المسجد حول النبي صلى الله عليه وسلم شبيه بالمتعلق حول العالم لان الظاهر ان الصحابة كانوا يجلسون حوله صلى الله عليه وسلم محدقين به (ف) اي كانوا يجلسون عند استماع الخطبة محلقيين فقطهرت مطابقة الحديث بالترجمة قوله مشني مشني قال العراقي في حتم ان المراد به يسلم من كل ركعتين وان المراد بتشهيد في كل ركعتين اهـ ويؤيد المعنى الثاني حديث المطلب بن ودا عده صلاة الليل مشني وتشهروا في كل ركعتين راجع فيض القدير ص ٢٢٢ والسر ايج الميز ص ٢٢٢ وعنده القاري ص ٢٢٢ ج ٢

قوله فاذا خشيت الصبح فاقرب من احد في اي ضمير الركعة التي احل في مع الشفع المتقدم
حتى يصيبوا المجموع وترا وعند الامام الشافعي الواحدة ركعة واحدة لا يجوز الاقتصار
عليها (قلنا) فعلى هذا لا يبقى لقوله فاذا خشيت الصبح معنى فانه يجوز الاقتصار على ركعة
واحدة عند الامام الشافعي وان لم يخش الصبح - وذكر الواحد لا ليس للاقتصار على
واحدة بل لان صفة الايتار اتمت حصل بضم الواحد الى الشفع المتقدم عليها - و
كذا ذكرت الواحد لا ليس لبيان الوصل والفصل بالسلام وعدمه على ركعتي الواحدة
بل لبيان صفة الايتار لان عائشة الصديقة تروى الايتار بالواحدة ومع ذلك تروى
صراحة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسلم على ركعتي الوتر قبل ذلك انما رضى
الله عنها اسادت بذلك ان صفة الايتار اتمت فتروى بالواحدة ولم تروى انه صلى الله عليه
وسلم كان يسلم في ركعتي الوتر

باب الاستلقاء في المسجد وملا الرجل

اي في بيان جواز الاستلقاء في المسجد اذا كان متيقظا ومتحفظا وما هو تامين انكشاف
العورة ولا يجوز عند حسن انكشاف السترة فقط وملا الرجل ساكنا من نسخة
والمقصود بالباب اثبات جواز الامر بالاستلقاء ووضع الرجل على الرجل ولما احدث
الذي وسر فيه النبي فاما ان يقال ان حديث الباب ناسخ لمحدث النبي او يقال ان النبي
محمول على ما اذا كان الاثر ارضيا فباعت منه انكشاف العورة وقد دل فعول عمر
وعثمان على ان الجوازم غير منسوخ بحدوث حديث النبي اذا لم يكن منسوخا لما خفي على هؤلاء -

باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس

اي في بيان جواز بناء المسجد في طريق الناس وممرهم بشرط ان لا يكون ممر فيه
ضرر لاحد لان بناء المساجد على انواع - بناء المسجد في ملكه وهو جائز بالاجماع وبناء
في غير ملكه وهو ممتنع بالاجماع وبناء في المباحات حيث لا يضر باحد فهو جائز لكون
شأنه ضمن فتمنع لان مباحات الطرق موضوعة لانتفاع الناس فاذا ابنى بها مسجد منع
انتفاعهم فانه اذ البخاري يرمي الباب الرد على هذا القائل واستدل بقصة التي بكر لكون
النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك واقرا عليه وعند السادة الخنفية ايضا جواز
بناء المسجد في ممر الناس وطريقهم اذا لم يضر بالناس لكن اذا كان باذن الراي والقاضي
كما في احياء الارض الموات والله اعلم ولا يبعد ان يكون اشارة الى انه يجوز اخذ شيء
من الاشياء المواتة بالحاقه بالمسجد لينفع المسجد اذا كان الباقي من الطريق كاذيا للناس
غير مغل في ممرهم فان المرد حق العامة والله اعلم -

باب الصلاة في مسجد السوق مساجد

أي في بيان جواز الصلاة في مسجد السوق لأن الحديث قد دل على جواز الصلاة في نفس السوق فجوهرها في مسجد السوق بالاولى والمراد بمسجد السوق الموضع التي تعذر البقاء في الصلاة في الاسواق كالابنية التي وضعت للصلاة من المساجد فان المساجد الشرعية كلها سواء في الاجر والثواب والمقصود بهذا الباب الاشارة الى ان الحديث السامع في ان الاسواق شر البقاع وان المساجد خير البقاع كما اخرجه البزار وغيره لا يصح اسنادها ولا يصح لم ينع وضع المسجد في السوق لان بقعة المسجد حيث تكون بقعة خير كذا في الفتح فكما يجوز انتخاذ المسجد في البيت يجوز في السوق فتواله وصلى ابن عوان في مسجد الخ قال العيني ليس في الترجمة ما يطابق هذا الاثر اهـ اقول نعم غرض البخاري بيان جواز الصلاة في غير مسجد الجماعة أي موضع كان سوقا أو ثوبا كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم وسلم جعلت في ارضي مسجد او طهورا فاستدل بالاثار بان عبد الله بن عوان صلى في دار يخلق يعني ما كان مسجدا الجماعة فباز الصلاة في مسجد الدار يدل على جواز مسجد السوق لان حكمها واحد في عدم كونها مسجد الجماعة فظهرت مطابقة الاثر والحديث بالترجمة ظهورا لا خفاء فيه والله اعلم وقال الشيخ نور الحق الدهلوي الاظهر ان اثر ابن عوان بهذا داخل في الترجمة وليس دليلا على الترجمة حتى يشكل المناسبة بينهما فاشارة المصنف رحمه الله تعالى باد في مناسبة الباب فاورده اثر ابن عوان بمناسبة المسجد مطلقا ولو كان مسجد الدار وقال الكرماني نعم الغرض منه الرد على المخفية حيث قالوا بامتناع انتخاذ المسجد في الدار والمحجوب عن الناس ذلك وقيل المراد بالمسجد في الترجمة معناه الاصطلاحي المعمور عند الناس والمقصود بيان جواز انتخاذ المسجد في السوق لان السوق موضع اللفظ واشتغال الناس بالبيع والشراء وما يتوهم من عدم جواز الصلاة في مثل هذا الموضع والله لا يجوز بناء المسجد في شر البقاع أي اسواق قد ضمه بهن في الترجمة

باب تشبيك الاصابع في المسجد وغيره

أي في بيان جواز تشبيك الاصابع سواء كان في المسجد وغيره وبالمجمله غرض المصنف بهذا الانتزاعية اثبات جواز ذلك دفعا لما عسى ان يتوهم من نهيه عليه الصلاة والسلام عن التشبيك في الصلاة والمرور للصلاة كراهة ذلك في جميع الاحيان كذا في الرسالة وقال ابن المنير لا تعارض في الامة اديث اذا المنى عنه فعل التشبيك على وجه التعبد والذبي في الحديث انما المقصود منه التمثيل وتصوير المعنى في النفس بصورة المحس كذا في الفتح والحمد لله والظاهر ان مقصود البخاري بهذه الترجمة بيان ان النهي الوارد عن التشبيك ليس للتجسيم بل من باب الادب والاحترام قوله تعالى له

ذوالبيدين بطولهما اولاته كان يعمل بيديهما جميعا والناس كانوا يمين عونه اول بيدي
اشمالين فتغيرت النبي صلى الله عليه وسلم وسماه ذالبيدين ولعل ذلك صرحا له
عن اصحاب اشمال قوله فيما سألوه اي ربها سألوا ابن سيرين ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعد هذا السجود دهل سألوه مرة اخرى واكتفى بالسلا مالا دل فيقول
ابن سيرين في جوابه ثبتت بضم النون اي الخبر ان عمران بن حصين قال في حديثه
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا اللفظ لم يحفظه عن النبي هزيمة وانما اخبرته به عن عمران بن
حصين انه ذكر هذا اللفظ اي شمر سلم في روايته وفي قوله ثبتت اشارة الى انه
لم يسمع هذا من عمران بنفسه وقد بين ابو داود في روايته الواسطة بين ابن
سيرين وعمران بن حصين راجع شرح القسطلاني ح ١٠٢٤ -

باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم

اي هذا الباب في بيان مشروعية التبرك بالصلاة في المساجد التي في الطرق بين
المدينة ومكة وفي بيان مشروعية التبرك بالصلاة في المواضع التي صلى فيها النبي صلى الله
عليه وسلم عند ذهابه الى مكة وايابه عنها ولم يجعل مساجد ولذا يفرق السراوي
في التعبير فتارة يقول في المسجد وذلك حيث بنى هناك مسجد وتارة يقول في موضع
المسجد وهذا حيث لم يكن هناك مسجد والمقصود بهذه الترجمة بيان مشروعية
الاستبراك بمشاهدة الانبياء والصالحين - اعلم ان هذا الحديث الطويل الذي أخرجه
المؤلف رحمه من افراد وفيه مسألة تتعري الاتفاقية اي ما حكم ما صدر عن النبي صلى
الله عليه وسلم اتفاقا لعل ينبغي التعمد والتعري لئلا تكون الاصل في بقصد التبرك
ام لا قد ذهب ابن عمر الى ان التعري في ذلك مستحب ومرغوب كما ان التحصيب من النبي
صلى الله عليه وسلم كان اتفاقيا ولكن من تعري التحصيب فله الاجر ولم ير ذلك ابن
مسعود وابن عباس فان ابن مسعود كان يذكر على من يعري الا يفرق من يمينه وكان
ابن عباس لا يرى التحصيب سنة بخلاف ابن عمر فانه كان يراه سنة ويقرها وقد جاء
عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعل ابنه فقد روى عن المعمر بن سويد
ابن عمر روى الناس في سفر يتبادرون الى مكان فسأل عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي
صلى الله عليه وسلم فقال من عرضت له الصلاة فليصل والا فليض فاشبهت اهل الكتاب
لانهم تتبعوا آثار انبياءهم فأتخذوها آثما وكناسا وبيعا ولكن هذا ليس بمعارض لما روى عن
ابن عمر لان عمر بن الخطاب خشى ان يلتزم الناس الصلاة في تلك المواضع حتى يشك على
من يعد لهم فيرى ذلك واجبا فنهى عمر رضي الله عنه ان هذا المساجد والاماكن التي صلى فيها

النبي صلى الله عليه وسلم ليس من المشاعرو ولا حقيقة بالمساجيل الثلاثة - وإما عبد الله بن عمر فقد كان مأموراً من ذلك وكان يتبرك بتلك الأمان من غير أن يعتقد لا واجباً ولا لم يتبرك على من لم يفعل ولم يتبرك على ذلك بل لم يقل في ذلك قولاً بحجة قول عمر معمول على سبيل الدارعة وهيئة الشريعة من الأحاديث والبدعة ولهذا قال الأئمة في المعاصي إذا رأى الناس يلتزمون الشرائع المتروكة مثلاً بل إن يعمل بالخصوصة أحياناً ويتركها في بعض المسرات فيظهر على الناس بفعله أنها غير واجبة - ويتركها من كل الحافظ من يحميها إن ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاتفاق فالتقارح على الاتفاق أو من التحري والتعمد فيه لأن الأحسن هو اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فاتباعه في الاتفاقيات إن يفعلها الاتفاق ليكون متبعاً للشيعة في الكيفية أيضاً أقول إن هذا التحري من باب التبرك بأثار الصالحين وفيه اجر وغيره وقد تقدم حديث عثمان بن عفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمشي في بيته ليتخذ مصلحاً واجبة صلى الله عليه وسلم إلى ذلك ولعمري أنه مشهور بالتبرك والبركات وحديث عثمان بن عفان في التبرك بأثار الصالحين وهو مشهور عند أصحاب الآثار والتجليات ويحيز مثل هذا التحري لمن غلب عليه حال المشقة النبوي وإما من كان معاصياً غالباً على إحسانه فلا دلي له أن يفعل الاتفاق في اتفاقاً لا عادة مستمرة ولذلك لم يتبرك ابن بكر وعمر وعثمان وعليه وأكابر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وصلاة الله عليه وسلم ونزوله وارتعاله ولم يترك عنهم مثل هذا التحري

ومحصل ذلك

إن عبد الله بن عمر كان يتبرك بتلك الأماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي فيها عبد الله بن عمرو ويؤاقيها على نية التبرك وعلى أن التشبه بالصالحين صلواتهم وفلاحهم ولم ينزل الناس يتبركون بمواضع الصالحين وقد تقدم حديث عثمان بن عفان وسؤاله النبي صلى الله عليه وسلم أن يمشي في بيته ليتخذ مصلحاً واجبة النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك فهو حجة في التبرك بأثار الصالحين كذا في الفتاوى ص ٢٤٩ والحمد لله - والحجة في التبرك بأثار الصالحين قوله تعالى أن آية ملكه أن ياتيكم التابوت فيه سكة من ربكم وبقية مما تركت آل موسى وآل هرون تعمله الملائكة إن في ذلك آية لكم إن كنتم مؤمنين قال الإمام القرطبي اختلف في البقية على أن هي ال فتيل عصى موسى وعصى هارون ورصاص الألواح لأنها أكثر ما ذكره حين النفاها موسى قاله ابن عباس وقال أبو صالح البقية عصى موسى وثيابه وشباب هرون ولوحان من التوراة وقال عطية بن سعد هي عصى موسى وهارون وثيابهما ورصاص الألواح وقال الثوري ومن الناس من يفتي في البقية تفصيل أن في طست من ذهب وعصا موسى وعلمة هارون ورصاص الألواح ومنهم من يقول العصى والبعض كذا في تفسير القرطبي ص ٢٤٩ وقال تعالى لا أقسم بهذا القرآن

وانت حل بهما البيلد - فقد دل هذا على ان هذا البيلد حصل له الشرف ببركة حلوله و
نزوله على الله عليه وسلم فيه وقال تعالى والذين والنبيون وطور سينين وهذا
البيلد الاامين - فقد انقسم الله تعالى بهما الى اقسام اشارة الى انها مواضع متبركة النعم
الله فيها بالنبي و الرسالة على بعض عباد الله المخلصين واخرج الشافعي من طريق يزيد
بن مالك عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتيت بدارية فوافي انهار و
دون البغل فخطوا عني متنتي طوفها فركبت ومعني جبرئيل فسرنا فقال انزل فصل ففعلت
فقال انذري ابن صليت صليت بطيبة واليه المهابر بشر قال انزل فصل ففعلت فقل انذري
ابن صليت صليت بطور سيناء حيث كلم الله موسى فسرنا فقال انزل فصل ففعلت فقال انذري
ابن صليت صليت بيت لحم حيث ولد عيسى عليه السلام الحديث انظر ص ١٣٤ من الدر المنثور
وهو ١٥٣ من الخصائص الكبرى كلاهما للسيد علي وهو من تفسير ابن كثير.

وقال الكرمانى وانما كان بين عمر بن عبد العزيز في تلك المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه التبرك بها ولم يزل الناس يعتبرون بمواضع الصالحين ولها ما روى عن عمر بن عبد العزيز عنده انه كره ذلك فلو انه غشي ان يكثر من الناس الصلاة في تلك المواضع فيشكل ذلك على من يأتي بعدهم ويرى ذلك واجبا وكذا يلعبى للعالم اذا رأى الناس يتكلمون في المواضع التي فيها كان النبي صلى الله عليه وسلم في بعض المواضع ويتركها ليعلم بفعولها انها غير واجبة كما فعل ابن عباس في تركه الاطحية ذلك قوله الا انها اختلفا في مسجد بشارف السرا وحاء اى اختلف سالم ونافع في ذكر هذا المسجد فذكرنا نافع لم يذكره سالم كما يظهر من السرا وحاء الاية او المراد انها اختلفا في تفصيله وبيانه لا في كونه محلي النبي صلى الله عليه وسلم فان الظاهر انهما اتفقا على ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وشرع في السرا وحاء اسم قبره بينهما وبين المسجد ستة وثلاثون ميلا وقيل ثلاثون قوله وكان عليه الصلاة والسلام اذا رجع من غزوة كان نغظ كان صفة نغز وروى نسخة غزوة كان بالتامث - فتلى كبر ضمير كان باعتبار تاويلها بسفها وراجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي نسخة وكان بواو الحال فهي جملة حالية قوله فاذا ظهر من بطن واد اى خرج من بطن واد وهو ادى العقيق اناخ بالبطي او هو ميل واسم فيه وفاق الحصى وكذلك الابطح انتهى على تفسير الروادى اى طرفه الشرقية صفة الابطح فغرس اى نزل آخر الليل للاستراحة ثم يفتتح المشقة اى هنالك حتى يصير اى يمشى في الصباح وهي تامة استغنت بمرقها ليس عند المسجل الذي به جوارقه ضمير عنه وهر سيوم عالم راذا تعيين ان مكانات مقبره كس بنه ام او را كره ما كفت كره نافع زاد بيان مكانات هم ان كره انما اختلفت مشقة سالم ونافع في مسجد كره في شرف الروا است كره نافع ذكر كره انما چا نيزان حدیث بود معلوم شود و سالم كره في مشقة الاسلام ص ۳۳۱ عنه نیش آن قبریں نزد آن مسجد كره بنی بچك است و هر چا نفع بلع كره كره آن مسجد است -

ليس راجع الى التعريسين او الى ثمة - والمعنى لم يكن التعريسين اوله يمكن هذا المكان
 عند المسجد الذي بنى هناك بجارية ولا على الزاوية التي عليها المسجد اى ولا على
 الموضع المرتفع الذي بنى عليه ذلك المسجد كان كثر بفتح المثلثة وهي استنابات اس
 كان هناك قليج بفتح الخاء وكسر اللام وهو واحد له عشق او هو شهر يصلى عبد الله بن عمر
 عند لا في بطنه كتب بضم الكاف والمثلثة جميع كتيب بمعنى تلال التي كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يفتح المثلثة اى هناك يصلى قد حاشى قد فع فيه السبيل بالبطحاء
 حتى دفن السيل ذلك المكان الذي كان عبد الله بن عمر يصلى فيه وان عبد الله بن عمر
 حدثه اى نادحان النبي صلى الله عليه وسلم صلى حيث المسجد الصغير الذي هو واقع
 دون المسجد الذي بشرت الروحاء اى قريبا من المسجد الذي هو واقع بشرت الروحاء
 وهي قرية جامعة على اليلتين من المدينة وقد كان عبد الله بن عمر يعلم بفتح الياء وبضمها
 اى يهرت او يذ كر علامة المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم يقول بيان
 للجملة قبله اى يقول عبد الله بن عمر ان المكان الموصوف واقع شر بفتح المثلثة اى هناك
 وفي شجرة عظيمة وهو خير مبتدأ منعذ وقد اى المكان الموصوف ذكره عن يمينك اى واقع في
 جانب يمينك حين تقوم من المسجد حال كونك تصلى فيه وذلك المسجد الصغير
 واقع على حافة الطريق اليمنى اى على جانبه وال حال انت ذاهب من المدينة الى
 مكة المكرمة بينه اى بين المسجد الصغير وبين المسجد الاكبر رمية بحجر اس
 بمقدار ذلك او نحو ذلك بالتقادم القليل فان عبد الله بن عمر كان يصلى الى العرق
 بكسر العين وسكون الراء المهملة جبل صغير ويقال لارضى ملح لا تذببت الذي عند
 مشرف الى وحاء اى عند آخر الروحاء وذلك العرق انتهى طرفه على حافة الطريق
 اى طرفه دون المسجد اى قريبا وتحت المسجد الذي هو واقع بينه اى بين العرق
 وبين المنظر بفتح الراء وانت ذاهب الى مكة وقد اثبتت شر اى هناك مسجد قلم
 يكون عليه الله يصلى في ذلك المسجد كان يتركه عن يساره وراؤه بالجر على
 العطف على يساره وبالنصب على الطرفية ويصلى امامه اى قد اتم المسجد الى العرق
 نفسية اى الى نفس العرق فزله كان ينزل تحت سرعة ضخمة اى شجرة عظيمة
 دون الرومية اى قريبا منها والرومية قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة
 عشر فرسخا بينها وبين الروحاء ثلاث عشرة ميلا عن يمين بطريق دجاء الطريق اى مقابلها
 في مكان بطح اى واسع سهل حتى يقضى اى حتى يخرج عليه الصلاة والسلام من الاقله
 بمعنى الخروج والدين كقول له تعالى فاذا افضتم من عرفات واضمعي في يفضي مبارك
 الى الرسول صلى الله عليه وسلم والمكان وفي بعض النسخ بلفظ الخطاب من مكة اس
 مكان مرتفع دوين بريد الرومية معشر الدواين اى قريبا منها بميلين والبريد هو
 المرتب واحد بعد واحد والمراد به موضع البريد والمعنى بينه وبين المكان الذي

ينزل فيه البريد بالروضة ميلا وقد اكسرها علاها اي على السرخة الضخمة اي على
 هذه الشجرة العظيمة فالتفتي اي فالتعطف في جوفها اي في جوف هذه الشجرة وهي اي
 هذه الشجرة قائمة على ساق واحدات دنته اي كالبنيان ضيقة من اسفل متعده من
 فوق وفي ساقها اي عند ساقها وتحتها وبقي بها ثقب اي تلال الرمل كثيرة وان
 عبد الله بن عمر حدثني اي ناخعان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في طرف ثلثة بفتح
 الفوقية وسكون اللام هي ارض مرتفعة عريضة يكثر فيها السيل من وراء العرج بفتح
 المهملة وسكون الراء وبالجحيم قرية جامعة على طريق مكة بينها وبين المدينة ثلثة
 عشر او اربعة عشر ميلا وانت ذاهب الى هذه بفتح الراء وسكون المعجمة من ميسر
 على وجه الارض او ما طال وارفع والفراد من الجبال عند ذلك المسجل قبران او
 ثلثة - ثم على القبور روض بالراء المقنوعة وسكون المعجمة منحور عظام مرقم بعضها
 فوق بعض في الابنية - من حجارة عن يمين الطريق عند سلطات الطريق بفتح
 المهملة واللام جميع سلحة وهي شجرة بيد بخ بورقها الاديب وهي شجرة اعطاك وقيل
 هي بفتح السين المهملة وكسر اللام بمعنى الصخرة فهي بالكسرة الصغيرة وت وبالفتح الشجرات
 بين اولئك المسلمات كان عبد الله بن عمر يروى عن العرج بعد ان تميل الشمس بالهاجر
 اي نصف النهار عند اثنتي عشرة اذ الحرف يصلي الظهر في ذلك المسجل وان عبد الله بن عمر
 حدثني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل عند سرحات بفتح الزا ولا خير
 شجرات ضخمة من يسار الطريق في مسيل اي مكان منحدر دون هي شي اي قريساتها
 وهي شنية معرفة في طريق مكة قرية من الجحفة يرمى منها بالحجر ثم ذلك المسجل
 لاصق بكراع هي شي اي بطرفها والكراع يضم الكاف معناه الطرف وهي شي شنية
 بين مكة والمدينة بينه اي بين المسيل وبين الطريق قريب من غلوة بفتح الغين
 المعجمة فاية بلوغ السهم او احد جري الفرس وهي ثلثا ميل وقيل مائة باع والمعنى
 كان بينهما قريب من رمية سهم او وثبة فرس وكان عبد الله بن عمر يصلي الى سرحة
 اي شجرة هي اقرب السرحات اي اقرب الشجرات الى الطريق وهي اطولهن وان عبد الله
 بن عمر حدثني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل في المسيل اي في المكان المنحدر
 الذي هو في اذي مر الظهران قرية ذات نخل وشمار على اميال من مكة الى جهة
 المدينة قبل المدينة بكسر القاف وفتح الموحدة اي مقابل المدينة حين يعبط النبي
 صلى الله عليه وسلم من الصغرات وات بفتح المهملة وسكون الفاء ودية او الجبال التي
 بعد مر الظهران وفي شجرة من وادي الصغرات ذات بزيادة لفظ الوادي ينزل بمناخاة
 تحتية وفي شجرة تنزل بالباء الفوقية يوافق قوله بعد وانت ذاهب في بطون ذلك
 المسيل عن يسار الطريق وانت ذاهب الى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وبين الطريق فصل ومسافة الا رمية لجحرا اي بمقدار ذلك ومضى رسول الله

صلى الله عليه وسلم على الأكمة بفتحات أى موضع مرتفع على ما حوله غليظة أى عظيمة وإن
 عبد الله حدث أنه إن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل فرجته الجبل بضم الفاء ومكون المراء
 وفتح المضاد المجهلة من خل الطريق إلى الجبل وهى شنية فرضة الذى بينه وبينه نسخة
 الذى كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجبل الطويل نحو الكعبة
 أى جانبيها وتاجيتها ولفظ النحر معناه الناحية وهو متعلق بالطويل أو طرقت للجبل أو بدل
 من الطرفة قال نافع فجعل عبد الله بن عمر المسجل الذى بنى بفتح التاء أى لكانت
 بهار المسجل بطرف الأكمة ومضى النبي صلى الله عليه وسلم أسفل منه أى أسفل من المسجد
 المتحدث على طرقت الأكمة السوداء وأسفل بالنصب على الطرفية أو بالمر فخرج مبتدأ معدون
 تداع من الأكمة عشرة أذرع أو نحوها ثم صلى حال كونك مستقبل الفريقتين من الجبل
 الذى بينك وبين الكعبة فإن كنت تريد الصلاة في مصلى النبي صلى الله عليه وسلم فهذا هو
 المقام الذى يحل فيه الدعاء صلى الله عليه وسلم.

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى إنما كان ابن عمر يصلى في هذا الموضع لم يزلت وهذا
 لا ينافى ما روى من كراهة أبيه عمر لئلا يتركها مخالفة اعتقاد وجوبها وابنه
 عبد الله ما روى من ذلك بل قال المغيرة أن المساجد التى ثبتت أنه صلى الله عليه وسلم
 صلى فيها لم يزل واحد الصلاة في شئ منها تعين كما فى المساجد الثلاثة (لن)

ابواب سترة المصلى

باب سترة الإمام سترة لمن خلفه

أى فى بيان أن سترة الإمام سترة لمن خلفه من المصلين لا حاجة لهم إلى سترة جديلاً
 لما فرغ من أحكام المسجد شرع في أحكام السترة وغرض المؤلف من عقد هذا الباب
 أن سترة الإمام كانت للمقوم فمع سترة الإمام لو متر بين يدي القوم لا يأتى
 بينك كذا فى الرسالة وحاصله أنه لا حاجة للقوم أن يتخذ كل واحد منهم سترة
 لنفسه بل يكفيهم سترة الإمام وتعتبر تلك السترة لهم أيضاً لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يرأى من أصحابه أن يتخذوا سترة غير ستورته والوجه في ذلك أن صلوة
 الجماعة في نظير الشريعة صلاة واحدة لا صلوات متعددة بعدد الداخلين فيها
 ولذا اكتفى فيها بقراءة واحدة أى قراءة الإمام كما اكتفى فيها بسترته واحدة أى
 بسترته الإمام ومن أوجب القراءات على كل واحد من أهل الصف لم يبق عنده حقيقة
 الجماعة إلا اجتماع صلوات متعددة في مكان واحد وإشارات الكتاب والسنة كلها إلى
 أن صلاة الجماعة صلاة واحدة فافهم ذلك واستقم قن له يصلى بالناس بمنى إلى غير ذلك
 وجه مطابقته بالترجمة أن قن له إلى غير ذلك الميعر بأن ثمة سترة غير هذا إذا انفرد

الى شئ غير جدار ولكن نقل عن الشافعي انه نسى غير جدار - بغیر سترة - وعلى هذا
مطلقة بين الحديث والترجمة .

حديث الخط في السترة

عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا خطب احدكم
فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فان لم يجد فليجنب عصا فان لم يكن فليخط خطاً مشرلاً
يضرة من مربيين يدايه اخرجته احمد وابن ماجه وصححه ابن حبان واحمد وابن مدين
واشار الى ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والبخاري وغيرهم كما في التلخيص الجليل
اعلم ان جمهور الفقهاء لم يروا بالخط في السترة واعتذروا عن الحديث بانه ضعيف
مضطرب وقال في المبدأ الخ بعد ذكره لكن الحديث غريب ورواه فيهما العمريه الملبس
فلا تأخذ به اهـ مسلة ٢٠ - واختلفت الرواية فيه عن محمد بن فضال لا يخط في روية
يخط الحديث الى داود وان لم يكن معه عصا فليخط خطاً وقال البيهقي لا بأس به في مثل
هذا الحكم ان شاء الله تعالى -

باب قدر كرم ينبغي ان يكون بين المصلي والسترة

اي في بيان انه قدر كرم ذراع ينبغي ان يكون بين المصلي والسترة والمقصود انه
يجب له ان يقف م قريبا من السترة بقدر ما ذراع فلا يضيق الطريق على المصلي
باب الصلاة الى الحربة و باب الصلاة الى العنزة
اي المركبة بين يدي المصلي - والحربة هي دون الرمح عريضة النصل والعنزة
مثل نصف الرمح المقصود من هذا بين النباين بيان انه يجب من اتخاذ السلاح واسيف
والعنزة والحربة سترة ولا يكره الحواشي اليها في الصلاة وليس فيه تشبه بعبدية
الا صنم مثل التوجه الى النار والصليب او الصورة ولا يجب ان يكون غرض البخاري
بهذا الترجمة بيان انه يكفي في السترة عقد الحربة او عنزة وليس للسترة حد معين
طوله وعرضه وما ذكره الفقهاء في مقدار السترة ان تكون ذراعاً من باب التقریب
والتمكين لا من باب التحديد والمتعين -

باب السترة بمكة وغيرها

اي في بيان استحباب السترة لدار المكة وغيرها اسرار البخاري بهذا الباب الى مشروعية
على عنزة ان يشره غروب استاذ عربي قد روى ان عصا ماشره روم وعكازة عصا كبرياين
داره وابن جرير في حديث انس آله ومعنا عكازة وعصا وعنزة بحسب اختلاف اوقا طحت
كوكا به جنين لودى وكا به جنان - شرح الاسلام مسلة ٢٣ -

السترقة بمكة وغيرها والله لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعية استرقة اشار به الى السرد على ما ترجمه به عبد الرزاق حيث قال في باب لا يقطع الصلاة بمكة شئ شرا اخرج عن ابن جريج عن كثير بن المطلب عن ابيه عن جده لا قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المسجد الحرام ليس بيده ويصليهم (راى الناس) سترقة واخرجه ايضا اصحاب السنن رجاله موثقون الا انه معلول فظن بعضهم انه لا حاجة الى السترقة بمكة كالحاجة اليها في المسجد الحرام وفي المطاف فقامس مكة على المسجد الحرام ووطن ان الحرم كله في حكم المسجد الحرام في حكم السترقة فاراد البخاري بهذا الباب التنبيه على ضعف هذا الحديث وان السترقة مشروعة في مكة وغيرها وان الصلاة بغير سترقة مخيرة بالصلاة بالمسجد الحرام لا زدها من الطائفتين واما سوى ذلك فالحل والحرم كله سواء في حكم السترقة وقال ابن المنير انما يخص مكة بالذكور فعالتوه من يتوهم ان السترقة قليلة ولا ينبغي ان يكون لمكة قبلة الا الكعبة فلا يحتاج فيها الى سترقة انتهى.

باب الصلاة الى الاسطوانة

اى في بيان استحباب الصلاة الى جهة الاسطوانة اذا كان في موضع فيه اسطوانة ريع وهو مندوب لا سيما للمنفرد لئلا يخرج المارءون ولعل المقصود بالترجمة ان المصلين الى الاسطوانة احق بهما من المستنديين اليها والمتحدثين عند قولها عند الاسطوانة التي عند المصحف كان في المسجد النبوي صلى الله عليه وسلم موضع خاص للمصحف الذي كان ثمة في عهد عثمان رضي الله عنه (ولت) كما قد جاء في رواية مسلم يصلي ومن اعلى المصنوق والله اعلم.

باب الصلاة بين السورى في غير جماعة

اى في بيان جواز الصلاة بين السورى في غير جماعة واما اذا كان في جماعة ففكرة قوام الصلاة فيها لورد والنعى الخاص من الصلاة بين السورى في غير جماعة لا يقطع تسوية الصفوف والتسوية في الجماعة مطلوبة (وت) قال السبكي - هذا الباب - اشارة الى ان النوى المراد عن الصلاة بين السورى (وتسوية) اخرجها اصحاب السنن الثلاثة والحاكم من حديث انس مخصص بالجماعة وحكمته القطاع الصف وتساوية الصف ومطلوبة وقيل لانه موضع اتعا. وقيل انه مصلى الجنب المؤمن كذا في التوضيح وتوضيحه ان المقصود بهذا الترجمة بيان جواز الصلاة بين السورى اذا لم يكن في جماعة اى اذا كان منفردا فان الاولى المنعقد ان يصلي الى السارية لا بين السارين فاما اذا كانت الصلاة بين السورى في الجماعة فقد كرهها قوم منهم احمد واسحاق وخص فيه ابن حنيفة

ومالت والنشائي - واختلفت كلمات مشائخ الحنفية فمنهم من كره الصلاة بين السجرات ومنهم من رخص فيه وقال شمس الائمة السرخسي في المبسوط الاصطفاة بين الاسطواناتين غير مكروه لانه صنف في حق كل فريق وان لم يكن طويلا وتغالي الاصطوانات بين الصف كتحلل متاع موضوع وكفراجة بين الرجلين اه وقال ابن العربي ولا خلاف في جواز الصلاة عند الضيق واما عند السعة فهي مكروه للجماعة واما الراجل فلا بأس به وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة بين سوايرها - اه وقد روى عن عبد الحميد بن محمود قال صلى خلف امير من الامراء فاضطرب الناس فضلينا بين اسارتين فلما صلينا قال انس بن مالك كنا نعتي هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي صلى وقال حسن صحيح وعن معاوية بن قرة عن ابيه قال كنا نعتي ان نصف بين السورى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظرد عنها طردا رواه ابن ماجه صدك

باب الصلاة الى الراجلة والبعية والشجر والرحل

المقصود انه يجوز اتخاذ هذه الاشياء سترية وذهاب بعض اهل العلم الى انه لا يستتر بامرأة ولادامة اى في حال الاختيار وكان ابن عمر يكره ان يصلي الى بعير وكان الحكمة في ذلك انها في حال شد الرحل اقرب الى السكون من حال تجريد لها قوله اقرأيت اذا اهبت الركاب اى قال نافع قلت لا بن عمر اخبرني اذا هاجبت الابل وتحركت من امكثتها وشوش على المصلي فماذا يفعل واتى جانب يصلي فقال اذا هاجبت الابل وشوش على المصلي بعد ما استقر ارجا فحيث كان النبي صلى الله عليه وسلم بعد الى الرحل فيجعله سترية

باب الصلاة الى السريس

اى الى حافته مقصود ان الشئ المرتفع من الارض يجزى عن السترية ولا يلزم ان يكون مرفوعا على الارض - فافهم -

باب ليرد المصلي من مربين يديه

اى في بيان ثواب رد المصلي من مربين يديه سواء كان الما آدميا وغيره قال العيني اجمع العلماء على ان رد الماربين يدي المصلي امر مندوب متأكد وقال اهل الظاهر ليرد يديه لظاهر الامر ولكن لم يرد له من الفقهاء الى وجوبه (وع) ويبلغى ان يكون الدفع بالتسبير او بالاشارة او الاخذ بطرف شيه من غير مشي ومعاذ الحق لا تقصد صلاته قال الامام القرطبي قوله فليدفعه اى بالاشارة والطيف المنع وقوله فليقاتله اى يزيده في دفعه الثاني استدلال الاول واجمع اعلم انه لا يقاتله بالسلاح لمخالفة ذلك لقاعدة الاقبال على الصلاة والخشوع فيها والمراد بالمقاتلة المدافعة ونقل اليه في غير الامام

اشأفنى ان المراد بالمقاتلة دفع استئذان من الدفاع الاول وقد روى امام الهدى الشيخ
ابو منصور عن الامام الرضا حنيفة ان الفضل ان يترك الدرع والامر بالدروع في
الحديث لبيان الرخصة كالا مريقتل الا سود بين وقال محمد في المؤطاة تحت حديث
ابي سعيد فان ابى فليقاتله يكره ان يمر اليه بين يديه المصلي فان اساء ان يمر
بين يديه فليدس ما استطاع ولا يقاتله فان قاتله كان ما بين يديه في صلواته من
قتاله اياك اشتر عليه من مهره ان بين يديه ولا تعلم احد اروي قتاله الا ما روى
عن ابي سعيد الخدري وليست العامة عليها اى ليست عامة الفقهاء وعلى ظاهرها
ولكنها على ما وصفت لك وهو قول ابى حنيفة رحمه الله راجع من مؤطاة الامام محمد رحمه الله

باب اشتر الماس بين يدي المصلي

اى في بيان اشتر الماس بين يدي المصلي روى في ظاهره التحريم والاشتر

باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي

اى في بيان كراهة ذلك وفي بيان حكم استقبال الرجل الرجل والحوال انه يصلي هل
يكراه ام لا قل هب البخاري الى انه مكروه اذا خيف الشغل به ولذا اكره عائشة استقبالها
لان المرأة محل الاشتغال الرجل بها وان كان ذلك بالنظر الى النبي صلى الله عليه وسلم بعيدا
وبهذا يظهر مطابقة الحديث بالترجمة والمجموع على انه يكره الاستقبال مطلقا غير خيف
الشغل به ام لا وهو من هب السادة الحنفية فانهم قد كرهوا المواجهة مطلقا فان ما لها في الشغل

باب الصلاة خلف النائم

اى في بيان حكم الصلاة خلف النائم والمقصود انه يجوز ثم ولا يكره وكراهة مالك وغيره
الصلاة خلف النائم خشية ان يبيد ومنه ما يلي المصلي عن صلواته وظاهر تصرف البخاري ان
عدم الكراهة حيث يحصل الامن من ذلك وكأني اراه اشارة الى تضعيف الحديث انوار في
النهي عن الصلاة خلف النائم فقد اخرج ابن داود وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما
صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث قال ابن داود طرقه كلها
واهيته ولا يبعد ان يقال ان النهي عن الصلاة خلف النائم والمتحدث محمول على ما اذا
كانت موجبة للتشويش لاجل الغطيط او اللغظ فتكره الصلاة خلف النائم اذا كان يخشى
منه اللغظ والا فلا كراهة فيها

باب التطوع خلف المرأة

اى في بيان حكم التطوع خلف المرأة والمقصود بيان جواز صلاة التطوع خلف المرأة باق

وضعه كانت وإن معاذلة المرأة للرجل لا تفسد صلاته إذا كانت مضطجعة بجانب الرجل غير داخله معه في صلاته - رخص الترجمة بالنظر إشارة إلى أنه لا ينبغي ذلك في الفريضة -

باب من قال لا يقطع الصلاة شيء

أي ياب في بيان قول من قال لا يقطع الصلاة من شيء بين يدي المصلي ولو بلا سترة إذا الكلا من ابن أبي السلق وهو من ذهب الجمهور وقال أحمد يقطع الصلاة الكلب في قلبه من العمار والمواشي وعرض المؤلف من عقد هذا إلى ابن أبي إلى آخر هذا الكتاب الإشارات إلى أن المرأة غير قاطعة للصلاة ووجه مطابقة الحديث بعد شيء في الترجمة أن المرأة إذا لم تقطع الصلاة مع أن النفوس جبلت على الاشتغال بما فيها من الكلب والجمار أو في بذلت وما ذكر من عدم قطع شيء من المذكورات من المعتمد الذي وثقت عليه الأحاديث الصحيحة وأما خبر مسلم يقطع الصلاة المرأة والكلب الأسود فهو قول يقطع الخشوع لا بالخروج من الصلاة أو منسوخ بالأحاديث المذكورة وعن إبراهيم بن يزيد ثنا سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر قالوا لا يقطع صلاة المسلم شيء وأما استقطعت أخرجه الدارقطني وأعله صاحب التحقيق بإبراهيم وهو الخواري المكي قال أحمد والنسائي متروك وقال ابن معين ليس بشيء كذا في نصب الرأية ولكن حسن الترمذي حديث الترمذي والراجح في الحج وقال تكلم فيه بعض أهل العلل قبل حفظه - اهـ - وأخرجه سعيد بن منصور عن علي وعثمان وغيرهما مثل ذلك بأسانيد صحيحة وقال ما كنت في المؤطا صبيته أنه بلغه أن علي بن أبي طالب قال لا يقطع شيء الصلاة مما بين يدي المصلي اهـ وفي صحيح الترمذي عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عيسى قال كنت أصلي فمرو رجل بين يدي فنهضت فقلت عثمان بن عفان فقال لا يفكرت يا ابن أخي رواه عبد الله بن أحمد ورواه رجال لا يصفون

باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة

أي في بيان أن من حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة لا تفسد صلاته وإذا كان حمل الجارية غير مفسد للصلاة فمرو المرأة بين يدي المصلي أو إلى بان لا يكون مفسد إلا من حمل جارية أشد من المروية لكن ينبغي تعيينها بما إذا كان هذا عند الضرورة وكان الصبي طاهر الشباب - وكان هذا الحمل بين واحد لا باليد من وإنما يمكن مثل هذا في الصبي لأن الصبي يشدقه والسهم بما يتعلق ويلتزم نفسه ولا يحتاج حمله إلى حمل كثير فإن الصبي إذا تعلق بالمصلي والتزم به بنفسه فلا يعد المصلي حينئذ حاصل للصبي وقد نص على جواز مثل هذا العمل في المبسوط وقال الشافعي كان فعله ذلك لا يحمي له ما في بيته وفي التوشيح للسيوطي اختلف في هذا الحديث فقيل أنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقيل منسوخ ورد بانها لا يثبتان بالاحتمال وقيل خاص بالضرورة إذا لم يجد من يكفيه أمراً وقيل محمول على قلة العمل وهو الأصح انتهى - وذكر ابن عبد البر في التمهيد

حكى اشهب عن مالك رحمه الله ان هذا كان في النافلة ومثله لا يجوز في الفريضة وذكر عن محمد بن اسحاق انه كان في الفريضة وقال ابو عمر لا علم خلا فان مثل هذا مكروه فيكون اما في النافلة او منسوخا وروى اشهب وابو نافع عن مالك ان مثل ذلك في حال الضرورة ولم يفرق بين الفريضة والنفل قال وعندنا اهل العلم ان امامة كان عليها ثياب طاهرة وقال شمس الائمة وفعله صلى الله عليه وسلم كان في ذلك كان العمل مباحا في الصلاة وقال في البدائع ثم ان هذا الصنيع لم يكن منه صلى الله عليه وسلم الا انه كما يحتاج في ذلك بعد من يعقظها وبيان الشرح انما هذا غير موجب فساد الصلاة ومثل هذا ايضا في زمان لا يكره لراعي منا بوقوع عند الحاجة اما بدون الحاجة فيكره انتهى وبالجمله هذا الحمد يثبت محمول على العمل القليل والكثير المتفرق المتفاضل او هو مشهور شريح بتحرير العمل الكثير في الصلاة مثل حديث ذي اليلين وقال ابن بطال اراد البخاري ان حمل المصلي الجارية اذا كان لا يقدر الصلاة فله ولها بين يديه لا يكره لان حملها اشد من مرورها واشتار الى نحو هذا الاستنباط لا مام الشافعي لكن تفنييد المصنف بكونها صغيرة قد يشتر بان الكبرية ليست كذلك وبالجمله اثبات العموم والاطلاق في مثل هذا الوقائع الجزئية متادرة الفسادة المصادمة للقواعد الكلية المعروفة في الشريعة بعيد عن العلم والفهم

باب اذا صلى الى فراش فيه حائض

اي في بيان انه اذا صلى الى فراش فيه حائض فماذا حكمه اي صحت صلاته وتمت ولا كراهة ولو كانت الحائض بعنب المصلي ولو اصابها ثيابه وبالجمله الحكم في ذلك الجواب.

باب هل يغمر الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد

اي هل يسجد من ذلك ام لا - المقصود انه اذا غمر الرجل امرأته ومثها بيده فلا يترتب شيء من الفساد على صلاته - بين البخاري في الباب السابق صحة الصلاة ولو اصاب المرأة بعض ثياب المصلي وبين في هذا الباب صحتها ولو اصابها بعض جسدها ولا يسجد من يكون البخاري اشار بذلك الغمر الى ان مس المرأة عن غيرنا قض الموضوع ولا فصل لا صلاة

باب المرأة تطرح عن المصلي شيئا من الادي

هذا الترجمة قريبة من التراجم السابقة لبيان ان مرور المرأة امام المصلي لا يقطع الصلاة فان المرأة اذا طرحت الاذى عن المصلي فاعلمها تفصل كما من اتي جهة امكنها وتغيب منه وتنقل به فاذا احراز هذا العمل من المرأة مع قربها وانصافها فمرورها بالجزء لان طهر المرأة يردى عن المصلي ليس بدون مرورها بين يديه والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلوة والسلام على سيدنا محمد افضل اهل الارضين والسموات وعلى آله وصحبه الطيبين والطيبات.